الفهرس:

مقدمة. _____ ***1***

الباب الأول: الإطار النظري للدراسة _____ ***4***

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة _____ **5**

1 -إشكالية الدراسة:_____ 6

2-فرضيات الدراسة: _____ 9

2-1-الفرضية الرئيسية:_____ 9

2-2-الفرضيات الجزئية: _____ 9

3-المقاربة النظرية: _____ 9

4-أسباب اختيار الموضوع: _____ 11

5-أهمية الدراسة: _____ 12

5-1-الأهمية العلمية:_____ 12

5-2-الأهمية العملية:_____ 13

6-أهداف الدراسة:_____ 13

7-مفاهيم الدراسة:_____ 15

8-الدراسات السابقة: _____ 22

8-1- رسالة طيفوري رحماني بوزينة أحمد.بنية الأحزاب السياسية في الجزائر:
_____ 22

8-2- رسالة حسام حكيم :_____ 24

8-3- دراسة توازي خالد : _____ 25

9-صعوبات الدراسة: _____ 27

الفصل الثاني الأحزاب السياسية: _____ **29**

تمهيد: _____ 30

1-تعريف الحزب السياسي: _____ 30

1-1-التعاريف التنظيمية والبنيوية: _____ 30

1-2-التعاريف الوظيفية: _____ 31

1-3-التعاريف التركيبية: _____ 32
1-4-تعريف الحزب من مختلف الجوانب: _____ 33
2-أصل الأحزاب السياسية: _____ 35
2-1-الأحزاب ذات الأصل الانتخابي والبرلماني :_____ 36
2-2-الأحزاب ذات الأصل الخارجي :_____ 37
3-أنماط النظم الحزبية السياسية:_____ 38
3-1-النظم الحزبية اللاتنافسية: _____ 39
3-2- النظم الحزبية التنافسية: _____ 40
4-العناصر الأساسية للأحزاب السياسية ودرجات المشاركة السياسية الداخلية: 42
5-بنية الأحزاب السياسية: _____ 46
6-وظيفة الأحزاب السياسية: _____ 53
6-1-الأحزاب كآلات انتخابية: _____ 54
6-2-الأحزاب كحلبات للجدل:_____ 55
6-3-الأحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي: _____ 56
7-ممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية: _____ 57
7-1-مصادر الشرعية داخل الأحزاب السياسية:_____ 58
7-2-- المسالة الأوليغارشية. _____ 61
7-3-وسائل العمل المادية للأحزاب السياسية: _____ 62
7-4-تجديد و دوران القادة داخل الأحزاب السياسية: _____ 65
8-المأسسة:_____ 68
الفصل الثالث: التحديث السياسي. _____ 72
1- التحديث السياسي. _____ 73
1-1 مفهوم التحديث السياسي. _____ 73
2-المفاهيم المقاربة:_____ 74
2-1-التحديث السياسي: _____ 74
2-2-التنمية السياسية: _____ 74
2-3-التغيير السياسي: _____ 75

3-مراحل التحديث : _____ 75
4-شروط ومتطلبات التحديث السياسي: _____ 76
5-مظاهر التحديث السياسي: _____ 82
5-1المشاركة السياسية: _____ 82
5-2- القبلية: _____ 90
5-3- الأبوية الحديثة: _____ 98
5-4- الزبائنية: _____ 107
الفصل الرابع:الأزمة بين شروط وسيرورة التحديث السياسي في الجزائر ___ 117
تمهيد: _____ 118
1-نشأة التجربة الحزبية الجزائرية : _____ 119
2-أزمات التحديث السياسي في التجربة الحزبية _____ 121
2-1-أزمة المشروعية: _____ 122
2-2-أزمة الاستقلالية: _____ 130
2-3-أزمة المشاركة السياسية: _____ 136
2-4-أزمة الاندماج و التكامل: _____ 141
***الباب الثاني: الدراسة الميدانية* _____ 151**
الفصل الخامس: الاجراءت المنهجية للدراسة _____ 152
1-نوع الدراسة ومنهجها: _____ 153
2-تقنيات الدراسة: _____ 155
3-مجالات الدراسة: _____ 155
4-عينة الدراسة وطريقة اختيارها: _____ 156
الفصل السادس عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها _____ 158
1-البنية القبلية لولاية جيجل : _____ 159
2-البيانات الشخصية: _____ 162
3- النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الأولى : _____ 172
خلاصة الفرضية الأولى: _____ 192

4–النتائج المرتبطة بالفرضية الثانية: _____ 194
خلاصة الفرضية الثانية: _____ 215
5–النتائج المرتبطة بالفرضية الجزئية الثالثة: _____ 216
خلاصة الفرضية الثالثة: _____ 233
6–النتائج المرتبطة بالفرضية الرئيسية: _____ 235
خاتمة. _____ ***238***
التوصيات: _____ 241
قائمة المراجع: _____ ***244***

قائمة الجداول:

جدول 1توزع المبحوثين حسب الجنس _____ *162*
جدول 2توزع المبحوثين حسب السن (العمر). _____ *163*
جدول 3توزع المبحوثين حسب المستوى التعليمي _____ *165*
جدول 4توزع المبحوثين حسب المهنة _____ *166*
جدول 5توزع المبحوثين حسب مكان الإقامة _____ *167*
جدول 6توزع أفراد المبحوثين حسب الأقدمية _____ *169*
جدول 7توزع أفراد المبحوثين حسب المسؤولية أو المنصب السياسي الذي يتقلدونه داخل الحزب _____ *170*
جدول 8توزع المبحوثين حسب المسؤولية أو المنصب السياسي الذي يتقلدونه داخل المجالس المنتخبة _____ *171*
جدول 9توزع المبحوثين حسب طريقة الانضمام إلى الحزب _____ *172*
جدول 10توزع المبحوثين حسب القبائل والاعراش المتواجدة بالحزب _____ *174*
جدول 11اتجاهات المبحوثين نحو قَبولهم أو معارضتهم تدعيم شخص ليس من العرش أو القبيلة إذا ما حصل على عدد الأصوات يؤهّله للترشح لمنصب داخل الحزب (أمين قسمة أو أمين محافظة عضو لجنة مركزية). _____ *176*

جدول 12 اتجاهات المبحوثين نحو قَبولهم أو معارضتهم تَولي شخص ليس من العرش أو القبيلة إذا ما حصل على عدد الأصوات يؤهّله للترشح لمنصب سياسي في المجالس المنتخبة الوطنية (مجلس الأمة). _____ 178
جدول 13 رأي المبحوثين في الأساس الذي تقوم عليه عملية صعود القياديين داخل الحزب _____ 180
جدول 14 مدى معرفة المستجوبين للقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب _____ 181
جدول 15 اتجاهات المستجوبين حول مدى تماسك أو تفكك بنية الحزب الداخلية وخاصة بعد التغيرات التي طرأت على القيادة أو الأمانة العامة في المؤتمرات العادية والاستثنائية _____ 183
جدول 16 اتجاهات المبحوثين حول مدى تكيف أو تصلب بنية الحزب بالمقارنة مع التغيرات الحاصلة في المحيط والبيئة الخارجية _____ 184
جدول 17 موقف المبحوثين حول مدى استقلالية الحزب أو تبعيته لمختلف الفئات المشكلة له أو لمؤسسة معينة _____ 186
جدول 18 يبين العلاقة بين الانتماء القبلي بالمنصب السياسي داخل الحزب _____ 188
جدول 19 يبين العلاقة بين الانتماء القبلي بالمنصب السياسي داخل المجالس المنتخبة 190
جدول 20 اتجاهات المبحوثين حول المشروعية التي يتكئ عليها الحزب _____ 194
جدول 21 رأي المبحوثين في مدى وجود ازدواجية بين النظري والتطبيقي في العمل الحزبي _____ 195
جدول 22 موقف المستجوبين من وجود فرص متساوية لكل المناضلين في تبوء مناصب سياسية سواء داخل الحزب أو في المجالس المنتخبة _____ 197
جدول 23 موقف المستجوبين من وجود مساواة بين الرجل والمرأة من حيث الفرص المتاحة _____ 198
جدول 24 موقف المستجوبين من مشاركتهم في صناعة القرار داخل الحزب _____ 199
جدول 25 من يقوم باختيار المترشّحين في الإستحقاقات الإنتخابية _____ 200
جدول 26 موقف المستجوبين نحو طريقة انتقاء المترشحين الولائيين والوطنيين في الانتخابات المحلية/الولائية والتشريعية _____ 202
جدول 27 موقف المبحوثين من تداول السلطة داخل الحزب _____ 203
جدول 28 موقف المبحوثين من الرقابة الحزبية _____ 204

جدول 29 اتجاهات المبحوثين حول ممارسة حزب جبهة التحرير الوطني وظائف مشابهة للأحزاب في الديمقراطيات الغربية _____ 205
جدول 30 يبين علاقة السن بالمنصب السياسي داخل الحزب _____ 207
جدول 31 يبين علاقة الجنس بالمنصب السياسي داخل الحزب _____ 209
جدول 32 يبين علاقة المستوى التعليمي بالمنصب السياسي داخل الحزب _____ 210
جدول 33 يبين علاقة المهنة بالمنصب السياسي داخل الحزب _____ 213
جدول 34 موقف المستجوبين من المكانة التي يحتلها الحزب داخل النظام السياسي وعلاقتها بتبادل الخدمات والمزايا داخل الحزب _____ 217
جدول 35 نظرة المستجوبين للمستوى الذي تتم فيه مبادلة الخدمات والامتيازات داخل الحزب. _____ 218
جدول 36 اتجاهات المستجوبين من طغيان المصلحة والولاء للشخص على حساب الكفاءة في اختيار المترشحين للقيادة السياسية داخل الحزب _____ 219
جدول 37 موقف المستجوبين من الدور الذي يؤديه النائب البرلماني _____ 220
جدول 38 موقف المستجوبين من وجود شبكات مصالح ترتبط بالأعضاء والقياديين داخل الحزب _____ 221
جدول 39 موقف المستجوبين من تأثير شبكات المصالح على صنع القرار داخل الحزب _____ 223
جدول 40 نظرة المستجوبين من العوامل المتحكمة في صنع القرار داخل الحزب _____ 224
جدول 41 موقف المستجوبين نحو المعايير التي يحتكم إليها الأشخاص في الانتخاب على المترشحين _____ 225
جدول 42 يبين علاقة المنصب السياسي في المجالس المنتخبة بالمكانة التي يحتلها الحزب داخل النظام السياسي كمصدر لمبادلة الخدمات _____ 227
جدول 43 يبين علاقة المنصب السياسي في المجالس المنتخبة بالمعايير التي يحتكم إليها الأشخاص في الانتخاب على المترشحين في الانتخابات _____ 229
جدول 44 يبين علاقة المنصب السياسي في المجالس المنتخبة بالعوامل المتحكمة في صنع القرار داخل الحزب _____ 231

مقدمة.

يحتل موضوع التحديث السياسي في أدبيات علم الاجتماع والعلوم السياسة مكانة مهمَّة. سواء من حيث معنى المصطلح وتركيب المفهوم. أو من حيث تغيُّر دلالة المفهوم واتّصافه بالمحلية والعمومية. خاصة لما يتعلق الأمر بالأحزاب السياسية حيث يشكّل العمل الحزبي أحد أعمدة الأنظمة الديمقراطية الحديثة، لأنه يتيح لكافة أفراد المجتمع المشاركة في الحياة السياسية في إطار منظّم تحكمه أنظمة وقوانين محدّدة. إذ أن سيرورة التحديث السياسية شيء موجود وملموس لدى كل مجتمع. إلا أنَّ إيقاع التعبير عنها يختلف من مجتمع إلى آخر، إذ يعتبر موضوع ممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية في الجزائر موضوعا لم يأخذ بعد حقه من التمحيص والبحث. إلا محاولات غاصت جلّها في تحديد المفهوم والمعالم الأساسية للأحزاب أو الدراسات الوصفية؛ وقد وقعت في الإيديولوجية أو أقلّها اتهمت بذلك ولم تدرس الجذور التاريخية والثقافة السياسية للفاعلين سيما ما تعلق بإشكالية التحديث السياسي واستمرار البنى الاجتماعية والإيديولوجية التقليدية داخل هذه المؤسسات السياسية التي من المفروض هي من تقود عملية مأسسة التنظيم الحزبي وعقلنة السلطة وترسيخ الممارسة الديمقراطية بداخلها.

ومحاولة منا في المساهمة في هذا الموضوع قمنا بإعداد هذه المذكرة بغرض الغوص أكثر في الترسبات التاريخية ومعرفة وقعها وتأثيرها في سيرورة التحديث السياسي من خلال دراسة تحليلية لعلاقة البنى الاجتماعية و الإيديولوجية من جهة وسلطة الدولة كمنمِّط للممارسة السياسية من جهة أخرى بممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية، ومحاولة تبيان أثر العلاقات الاجتماعية التقليدية وكيفية استمرارها داخل النظام الاجتماعي الحزبي؛ وكذلك كيف ساهم ذلك بشكل أو بآخر في بناء السلطة داخل الأحزاب وإعادة إنتاجها، بعد أن نعرج على أهم أشكال الممارسة السياسية ومنها الأبوية في تمظهراتها الحديثة. إذ نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد تركيب للصراع بين البنى التقليدية والحديثة للمجتمع ومن تم رصد سيرورة عملها داخل الأحزاب السياسية، وتأثير هذا الصراع على الممارسة السياسية حيث نلتمس نوع من الاستجابة البطيئة لمظاهر التحديث، فهناك نوع من التحفظ والرفض بشكل يتناقض مع العصرنة التي هي مُكتسبة في إطار غربنة المجال السياسي كحتمية مفروضة ولا يتَمَثَّلها الفاعلون السياسيون، فهي معاشة كبنية مضافة إلى ما هو تقليدي

وليست متناولة بالشكل اللازم؛ بيد أن هناك تلاقي وتعايش لوضعيتين مختلفتين كل بمفترضاتهما، فتصبح الشرعية المتكئ عليها شرعية تقليدية.

ولأنَّ العملية السياسية على المستوى المحلي تتجاوز الأطر الرسمية إلى مجالات أخرى غير رسمية تتحكَّم في اللعبة السياسية كالولاء للجماعات الأولية وصلة القرابة ابتدءا من العائلة إلى العشيرة والعرش والقبيلة وصولا إلى الجهة، أين تتم عملية تبادل المصالح والمزايا بين المحترفين السياسيين وهم الزعماء الذين يتحكَّمون في موارد التعبئة ويقدمون منتجات سياسية والمستهلكون الزبائن الذين يُفترض قُربهم من مكان الإنتاج داخل السوق السياسي، أين تخضع تلك العملية السياسية إلى قانون العرض والطلب وتتَّخذ طابعا غير مؤسساتيًا تتم داخل العلاقات الشخصية، الولاء والتبعية؛ بعيدًا عن المعايير المؤسساتية التي تحتكم إليها الشعوب الحديثة في ممارسة الديمقراطية وتخضع لمنطق الكفاءة السياسية والعلمية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة بها، من أجل تجسيد المشروع الحزبي والبرنامج السياسي التي تسعى إلى تطبيقه على أرض الواقع.

أيضا من جهة أخرى نحاول رصد الثقافة السياسية للفاعلين و تَمَثُّلاتِهم لعملية التحديث السياسي وسيرورتها. ومحاولة الوقوف على مدى استمرارية النظام الاجتماعي التقليدي داخل سيرورة التحديث الانتقالية الحزبية. حيث أننا نعيش تحولات بنيوية وذهنية وهيكلية وما يرافق هذا في المجال السياسي، ومن تم كيف يعالج ذلك في المجتمع وفي الحزب السياسي وفي الدولة كمنظم للعمل السياسي.

بل نحاول أيضا من جهة أخرى معرفة منظومة القيم السائدة والتي لها علاقة مباشرة بالتحوُّلات الهيكيلية للبنى المشكلة للحزب والتي ترافق عملية التحديث السياسي وما تعلق بالممارسة السياسية داخل الأحزاب باعتبارها بوتقة تنصهر فيها كل الحساسيات والمناطق المختلفة، والحاملة لخلفيات اجتماعية مختلفة كتعبير عن النزاعات والقبليات ومن تم الممارسات الأبوية والزبائنية السياسية داخل المؤسسة الحزبية، والتي تطرح أزمة لسيرورة التحديث السياسي والمتمثِّلة في البحث عن المشروعية، الاستقلالية ونمط المشاركة السياسية الديمقراطية المصاحب لذلك وعقلنة السلطة لتحقيق الاندماج والتكامل، مادام أنها حاملة

لمشروع حداثي وبرنامج للوصول إلى السلطة وممارستها بشكل حديث يتماشى وإرساء قواعد الديمقراطية الحقة داخل ما يعرف بالدولة الوطنية أو مزدوجة الدولة/ الأمة.

وجاءت هذه الدراسة في ستَّة فصول:

تناولنا في الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة وتضمَّن إشكالية الدراسة، فرضيات الدراسة، المقاربة النظرية، أسباب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة، أهداف الدراسة، مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تلقاها الباحث في إنجاز بحثه؛

في الفصل الثاني تطرّق الباحث إلى الأحزاب السياسية وتضمَّن تعريف الحزب السياسي، أصل الأحزاب السياسية، أنماط الأحزاب السياسية، العناصر الأساسية للأحزاب ودرجات المشاركة السياسية الداخلية، بنية الأحزاب والوظائف التي تؤديها، ممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية، مأسسة الحزب السياسي؛

أما الفصل الثالث كان تحت عنوان التحديث السياسي وتضمَّن مفهوم التحديث السياسي، المفاهيم المقاربة له، مراحل التحديث، شروط ومتطلبات التحديث السياسي، ثم مظاهر التحديث السياسي المنقوص من خلال المشاركة السياسية، القبَلِيَة، الأبوية الحديثة الزبائنية السياسية؛

الفصل الرابع فكان عنوانه الأزمة بين شروط وسيرورة التحديث الانتقالية وتضمَّن نشأة التجربة الحزبية الجزائرية، أزمات التحديث السياسي في التجربة الحزبية الجزائرية: أزمة المشروعية، أزمة الاستقلالية، أزمة المشاركة السياسية، أزمة الاندماج والتكامل؛

تناول الباحث في الفصل الخامس الإجراءات المنهجية للدراسة وتضمَّن نوع الدراسة ومنهجها، تقنيات ومجالات الدراسة، عينة الدراسة وكيفية اختيارها، خصائص عينة الدراسة جمع البيانات والمعالجة الإحصائية؛

في الفصل السادس والأخير تقديم البنية القبلية لعينة الدراسة، وعرضنا لنتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها في ضوء الفرضيات الجزئية والفرضية المركزية وتقديم بعض الاقتراحات.

الباب الأول: الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

1. إشكالية الدراسة.
2. فرضيات الدراسة.
3. المقاربة النظرية.
4. أسباب اختيار الموضوع.
5. أهمية الدراسة.
6. أهداف الدراسة.
7. مفاهيم الدراسة.
8. الدراسات السابقة.

1 -إشكالية الدراسة:

الانتقال بالمؤسسة الحزبية من وظائف تقليدية إلى أخرى حديثة وخلق بداخلها أدوارًا إجتماعية وسياسية جديدة ننتقل من خلالها من بُنى هيكلية اجتماعية وإيديولوجية تقليدية تخضع لسطوة الانتماءات الأوَّلية القبَليَة بكل امتداداتها ابتدءا من العائلة فالسلالة والعشيرة وصولا إلى الجهة، وإحلال مكانها بنى حديثة مُدجَّجة بالعلم والكفاءة العلمية والسياسية تُؤَمِّن الانتقال من ممارسة سياسية تقليدية إلى ممارسة سياسية حديثة يتّفق فيها الفاعلين السياسيين والاجتماعيين حول توليفة جماعية تكفُل ممارسة ديمقراطية وشفافة باحترام قواعد اللعبة السياسية وقبول منطق الفوز والخسارة ولا يقينية النتيجة حال دخولهم فيها.

على الرغم من سياسة التحديث المنتهجة من طرف الدولة الوطنية تدعونا الظاهرة السياسية الحديثة إلى التأمل في إخصاب السياسي في طبيعته الحديثة مع القبلي في تقليديته والأبوي في حداثته، باعتبار القبيلة مهما كان حجمها أو صفتها وحدة أساسية ودعامة في التركيبة الاجتماعية، ومن تم في ممارسة السلطة داخل المؤسسات السياسية، وخاصة على المستوى المحلي على وجه الخصوص. يصطدم العمل الحزبي ببنيات تقليدية قبلية وسلوكات تُمليها الانتماءات العشائرية والجهوية. بحيث تؤثر في سيرورة التحديث الانتقالية وعملية الدمقرطة واللعبة السياسية ككل. فلا يمكن بذلك لأفراد أو فاعلين اجتماعيين أو سياسيين داخل قبيلة ما أن يتحرَّروا من قيمهم التقليدية القبلية ليمارسوا السياسة على وجهها الحديث بكل شفافية وديمقراطية. خاصة إذا تغلبت عليهم فكرة انتمائهم للجماعات الأولية وترسّخت جذورها في دهنياتهم بعيدا عن الدور الفعلي والحقيقي المنوط بها حتى وإن كان ذلك داخل أرقى سلطة سياسية من أولى رهاناتها إرساء معالم الديمقراطية والشفافية والمنافسة داخل هياكلها ألا وهي الحزب السياسي باعتباره مؤسسة مميزة في النظام الحديث.

إن ممارسة السلطة داخل المؤسسة الحزبية مهما أخذت من أشكال فإنَّها ترتبط دائما بالحياة الاجتماعية للأفراد، غير أن لها محددات وشروط اجتماعية وتاريخية خاصة تختلف من مجتمع إلى آخر والتي تعطي دلالات ومعاني لمحتوياتها بحسب تلك الخصوصيات الاجتماعية والموروث الثقافي والحضاري لتلك المجتمعات والثقافة السياسية التي بلورتها ورافقت إنشاء الأحزاب السياسية بداخلها؛ فالنسق السياسي هو جزء من النسق

الاجتماعي العام المعبَّر عنه في نفس الوقت. ومن المنطقي أن يختلف التعبير السياسي في المجتمعات العربية عنه في المجتمعات الغربية نظرا لاختلاف المحددات التاريخية والثقافية والاقتصادية التي تشكّل المجتمع الجزائري ومن تم على المستوى المحلي بالخصوص.

انطلاقا من هذا نحاول رصد بنية ووظائف الأحزاب السياسية في الجزائر، حيث يفترض تغيّرها تماشيا مع تكيّفها وخصائص المجتمعات ما بعد صناعية؛ لكن في الواقع حتى بعد القرن العشرين تتهيكل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ككل داخل ما يعرف بمزدوجة الدولة –الأمة أو الدولة الوطنية في مؤسسات ما بعد كولونيالية تختلف والمؤسسات القديمة، ولكن لها طابع هوياتي قديم.

أيضا مازال العمل الحزبي والممارسة السياسية داخله تراوح مكانها بين الترسانة القانونية التي تؤطر العمل الحزبي وبقيت حبيسة التنظير والذي ينتظر من هذه الأحزاب كتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والتوفيق بينهما، والمشاركة السياسية الفعالة من خلال تكوين النخب والقيادات وتهيئتها لممارسة السلطة داخل أجهزة الدولة؛ لكن نجذ أن هناك ازدواجية في المعايير حيث هناك انحراف بين ما هو كائن عن المنحى الطبيعي على مستوى الممارسة السياسية وتعايش ما هو تقليدي إلى جانب ما هو حديث، واستمرار البنى التقليدية، بالرغم من عمليات التحديث التي طالت تلك المجتمعات بالمقارنة مع ما يجب أن تكون عليه من مأسسة وتنظيم، وإرساء قواعد سليمة للممارسة السياسية الديمقراطية حيث احتلت موقعا وسطا بين التقليد والحداثة بين ما هو قديم وما هو عصري، إذ أن الشكل حديث بينما بقي المضمون أو روح الممارسة تقليدي.

فبالرغم من استراتيجيات التحديث التي انتهجتها الدولة مند الاستقلال، وبعد عقود من الزمن لازلنا نلاحظ استمرار تلك البنى الاجتماعية والإيديولوجية التقليدية تؤثّر في الحقل السياسي؛ حيث أن الولاءات للجماعات الأولية العشائرية والقبلية والجهوية والممارسات الأبوية في تمظهراتها الحديثة بل تطورت إلى الزبائنية السياسية ومبادلة المزايا والخدمات داخل السوق السياسي بين الزعماء المنتجين والزبائن المستهلكين حيث تخضع العملية إلى قانون العرض والطلب؛ وخاصة إعادة إنتاج تلك الأنماط التقليدية في الممارسة السياسية الحزبية وتوظيفها في المواعيد الانتخابية والمحطات الحاسمة، أين تتجدَّد تلك الممارسات

والطقوس بشكل جلي وواضح وتتّخذ فيه هذه العملية طابعاً غير مؤسساتياً، أين تأخذ من العلاقات الشَّخصية والتبعية والولاء مستقراً لها داخل النسق السياسي بما يكفل عقلنة حساباتهم وتسوية مصالحهم كنتائج محصَّلة ومقارنة المكافئات بالتوقعات؛ مما يحيل إلى بنية سياسية غير ممأسسة كمعوّض عن سلطة مركزية داخل المؤسسة الحزبية والتي من المفروض أنها تؤثّر في توزيع وممارسة السلطة.

وعلى ضوء هذا التحليل، وبغرض بلورة الإشكالية العامة للدراسة قُمنا بصياغة التساؤل العام التالي :

كيف أثرت البنى الإجتماعية والإديولوجية من جهة، والفاعلين السياسيين الاجتماعيين من جهة أخرى، في تنميط ممارسة سياسية تقليدية داخل الأحزاب السياسية في فترات زمنية مختلفة وبإيقاع بطيء في سيرورة التحديث الانتقالية؛ وفي إعادة إنتاج تمثُّلات جديدة على مستوى دهنيات الفاعلين؛ وهل سيرورة التحديث الانتقاليةهي استمرارية أم قطيعة داخل النظام الحزبي القائم؟

وينطوي تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

– ما هي مظاهر تأثير البنية الاجتماعية على الممارسة السياسية التقليدية داخل الأحزاب السياسية؟

– ما هي مظاهر تأثير البنية الإيديولوجية على الممارسة السياسية التقليدية داخل الأحزاب السياسية؟

– ما هي أهم مظاهر التحديث السياسي داخل الأحزاب السياسية؟

– ما هي تَمثُّلات الفاعلين لرهانات التحديث السياسي داخل الأحزاب السياسية؟

– هل الممارسة السياسية داخل الأحزاب السياسية استمرارية للنظام الاجتماعي التقليدي أم هي قطيعة داخله؟

– كيف تؤثّر البنية القبَلية بامتداداتها داخل المجال الاجتماعي والسياسي عامة والأحزاب السياسية خاصة؟

- ما هي آلية عمل الزبائنية السياسية داخل الأحزاب السياسية؟
- ما هي آلية عمل الأبوية بتمظهراتها الحديثة داخل الأحزاب السياسية؟

2-فرضيات الدراسة:

2-1-الفرضية الرئيسية:

ترتكز الممارسة السياسية للسلطة داخل الأحزاب السياسية على بنى إجتماعية وإيديولوجية تقليدية غير ممأسسة. واستمراريتها داخل النظام الاجتماعي والسياسي.

2-2-الفرضيات الجزئية:

1- تُشكّل البنية القبلية وامتداداتها أساسا في الممارسة السياسية داخل الأحزاب السياسية.

2- يُشكّل مبدأ الزبائنية حيزًا كبيرًا في الممارسة السياسية داخل الأحزاب السياسية.

3- يُشكّل مبدأ الأبوية الحديثة عاملا أساسيًا في ممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية.

3-المقاربة النظرية:

يرتكز النموذج النظري الذي بُنَيَت عليه الفرضيات المقولات المجسدة في البراديغم النظري التالي:[1]

<table>
<tr><td colspan="3">عملية التحديث السياسي</td></tr>
<tr><td colspan="3">الثقافة السياسية المهيمنة</td></tr>
<tr><td>القبلية</td><td rowspan="4">مسارات و مؤسسات التحديث</td><td rowspan="4">مأسسة الأحزاب</td></tr>
<tr><td>الأبوية</td></tr>
<tr><td>الزبائنية</td></tr>
<tr><td>المشاركة السياسية</td></tr>
<tr><td>تمثلات الفاعلين</td><td>سيرورة التحديث</td><td>زمن التحديث</td></tr>
</table>

1 قمنا باشتقاق هذا النموذج من النموذج النظري الذي قدمه صمويل هنتنجتون يمكن العودة إليه:

(SAMUEL HUNTINGTON, POLITICAL ORDER IN THE CHANING SOCIETE, NEW HAVEN AND LONDON, YALE UNIVERSITY PRESS, 1968)

حيث أن المساءلة النظرية للواقع، أفضت إلى خيار منهجي بالانتقال من العام إلى الخاص أو من الكلي إلى الجزئي.

يُشير المستوى الأول إلى البعد الماكرومؤسّسي، macro-institutionnel ويتضمَّن العمليتان السياسية والاجتماعية (عملية التحديث) والثقافة السياسية المهيمنة التي تصاحب تلك السيرورة الانتقالية كإجابات ورموز؛ في حين يحيل المستوى الثاني إلى مؤسسات التحديث modernisation؛ أما المستوى الثالث يتضمَّن التحديث السياسي عمليتين أساسيتين interiorisation/exteriorisation أي عملية إستدماج وإخراج المبادئ التي تحكم عملية التحديث السياسي و تمثلات الفاعلين له والزمن الذي تستغرقه العملية، والمسارات الاجتماعية كوضعية جزئية، عبر اكتساب الكفاءة والثقافة السياسية والملكات الفكرية للفاعلين السياسيين (هي عبارة عن مجموعة من الاستعدادات الدائمة ومجموعة من المواقف والموارد والمكتسبات والقيّم والعادات والخبرات والمعايير)، واستعمال الإمكانيات المتاحة بغية إستدماجها أثناء مواجهة المسارات ومختلف الوضعيات الاجتماعية في انتقالهم من حالة الضمنية إلى حالة التصريح Bourdieu) .

ترتكز هذه الدراسة على أطروحة مركزية مفادها أن هناك ارتباط وثيق بين البنية الاجتماعية والإيديولوجية وسيرورة التحديث السياسي داخل الأحزاب السياسية في المجتمع الكلي. أي الاستراتيجيات التي ينتجها الفاعلون للتكيّف والتأقلم مع المسارات الجزئية الحاصلة داخل الحزب. و ينجم عنها ردود أفعال الفاعلين السياسيين وممارساتهم حيال سيرورة التحديث الانتقالية حال دخولهم اللعبة السياسية، بالسلب أو بالإيجاب.[1] ومراعاة الحسابات العقلانية للفاعلين، وموازنة النتائج المحصّلة المتمثّلة في المكافئات ومقارنتها بالتّكاليف داخل السوق السياسي.

والإهتمام بهذا البراديغم في دراسة سيرورة التحديث الإنتقالية هو كيفية إدخال عناصر البناء الاجتماعي والإيديولوجي وعلاقته بالممارسة السياسية داخل الحزب، ومعرفة درجة مأسَسته؛ حيث أن صمويل هنتنجتون ربط المأسسة بالمشاركة السياسية وتناميها كمظهر من

1تم اشتقاق هذا الشكل من خلال النماذج النظرية لكل من: SAMUEL HUNTINGTON, MICHEL DOBRY.

مظاهر التحديث، لكنها ليست المصدر الوحيد، إذ لابد أن ترافقها تغيّر في الدهنيات والثقافة السياسية للفاعلين في انتقالهم من حالة الضمنية إلى حالة التصريح كفعل مأسسة وشكل من أشكال الترسيم والشّرعنة (Bourdieu). لدى وجب تضمُّن النظام الحزبي لمجموعة من المقاييس؛ وتحدد مستوى المأسسة على أساس التكيف adaptability، التعقيدcomplexity الإستقلالية autonomy والإتّساق coherence".[1] باعتبار هذه المقاييس تضْمَن اكتمال عملية التحديث السياسي وإمكانية تجذّره بوجود مأسسة عالية داخل المنظومة الحزبية.

4-أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث ليس بالأمر الهّين خصوصا لما يتعلق الأمر برسالة ماجستير. إذ يتعلق الأمر بعدة عوامل. فاختيارنا لموضوع الأحزاب السياسية ورهانات تحديث البنى والممارسة يرجع لعدة أسباب منها ما هو موضوعي وما هو ذاتي :

ا – الأسباب الموضوعية:

– الإحساس العميق بمشكلة التحديث السياسي والممارسة السياسية الحزبية التي اتّخذت شكلا هجيناً بين التقليدي والعصري.

– ملاحظاتنا الكثيرة للمشاكل اليومية التي نعيشها في المجتمع، من خلال احتكاكنا بفئات متنوعة ومتفاوتة في المستوى والتراتبية السياسية، لما تتركه الممارسة السياسية للأحزاب من استياء وعزوف المواطنين عن المشاركة السياسية.

– الحراك السياسي الذي تشهده الجزائر في ظل تحديات العولمة والتوازنات الإقليمية وما يعرف بالربيع العربي أو الانتقال الديمقراطي في المجتمعات العربية.

– احتدام النقاش حول الممارسة السياسية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر، ومدى مطابقتها مع الخطاب السياسي النظري والعمل الميداني؛ ومحاولاتها الوصول إلى مأسسة تلك التشكيلات السياسية وتحقيق ممارسة سياسية فعالة.

1(HUNTINGTON 1968, 12)

– نقص الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بموضوع التحديث السياسي داخل الأحزاب السياسية في الجزائر، وخاصة المتعلقة بالبنية الاجتماعية والإيديولوجية كمقاربة أنثربولوجية؛ أي تخصّ بدراسة الأحزاب السياسية من الداخل وتأثير تلك البنى التقليدية على الممارسة السياسية، بعيداً عن الدراسات الوصفية وفقط.

الأسباب الذاتية:

–حب الاطلاع والفضول الشخصي حول الموضوع ومحاولة التعرف عليه وسبر أغواره من خلال البحث المكتبي.

– الرغبة الشخصية في تناول الموضوع ومحاولة إعطاء تصوّر شخصي للمشكلة وبلورة فكرة واضحة عن مشاكل ممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية.

– النقاشات والحوارات التي تمَّ إجراؤها مع الزملاء والأصدقاء من مختلف المشارب العلمية، .وما آلت إليه من نتائج ولّدت لدينا الرغبة في تناول الموضوع بالذات.

5–أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نظرا لطبيعة الموضوع المتشعِّبة، والضرورة المتزايدة لفتح نقاش حول موضوع التحديث السياسي؛ وكيفية ممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية حيث تكمن في أهمية علمية وأهمية عملية؛

5–1–الأهمية العلمية:

تهتّم هذه الدراسة بدراسة عدة جوانب في الأحزاب السياسية وذلك بالتركيز على البناء الاجتماعي والإيديولوجي، وكيفية ممارسة السلطة داخلها؛ من خلال البحث في الأدبيات والدراسات السابقة، وكذا البحث في جدلية العلاقة بين ما هو تقليدي وما هو حديث؛ مما يعطيها أهمّية علمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– إثراء المكتبة بدراسة يمكن أن تُشكّل مرجعاً لدراسات مستقبلية سواء كانت دراسات أكاديمية أو بحوث تطبيقية.

– الاهتمام الشخصي بالموضوع الحزبي الذي يشكّل أساس عملية التحديث السياسي في أي بلد أو أي نظام سياسي.

– الأهمّية التي يمثّلها الموضوع بالنسبة للباحثين في مجال العلوم الإجتماعية والسياسية. فموضوعنا لا يقتصر على ميدان علم الاجتماع فقط وإنّما يهتم به الباحثون من ميادين علمية أخرى كالأنثربولوجيا والعلوم السياسية؛ وهذا ما يعطيه أهمية وقيمة علمية كبيرة.

– يفتح موضوعنا نقاشا أكاديميا حول الممارسة السياسية داخل الأحزاب ضمن ما يعرف بالدولة الوطنية الحديثة أو داخل الدولة–الأمّة، بانبناءات اجتماعية وإيديولوجية تقليدية، والأهمية تبلغ ذروتها في المجتمعات المتخلّفة لأن هدفها الأساسي إيجاد توازن للمجتمع يبنى على أسس ديمقراطية. مما يعطي دفعا لدراسات أخرى يمكن أن تنطلق من نتائج هذا البحث.

– ارتباط موضوع العمل الحزبي بجميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

5-2-الأهمية العملية:

– الاطلاع على واقع الحزب السياسي الجزائري في المجتمع ومختلف المشاكل ذات العلاقة بإشكالية التحديث السياسي واستمرار البنى التقليدية داخل تلك الأحزاب .

– إمكانية استعمال النتائج التي يمكن أن تتوصّل إليها الدراسة في وضع السياسات العامة للدولة. سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي وذلك بتعديل وتهذيب سلوكات الفاعلين ونشر قيم التعاون والتآلف بين الفاعلين السياسيين والنخب المشكّلة للمنظومة الحزبية.

– المساهمة التي يمكن أن يقدّمها الموضوع في ميدان البحث العلمي من خلال استعمال مناهج متعدّدة في البحث والمزاوجة بينها.

6-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أزمة سيرورة التحديث السياسي داخل الأحزاب السياسية، وإلى تحقيق عدد من المقاصد والأهداف يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

الهدف الأول هو هدف أكاديمي بحت يتمثّل في تقديم مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع السياسي؛

– محاولة بلورة فهم جديد للعمل الحزبي في إطار ما يعرف بالتحديث السياسي والكشف عن تأثير البنية الاجتماعية والإيديولوجية للأحزاب في الممارسة السياسية داخلها هياكلها.

– تقريب مجموعة من المفاهيم للباحثين والطلبة، ومحاولة الإحاطة بالموضوع من خلال دراسته من جوانب متعدّدة، وضرورة التعرف على الممارسة الحزبية في بلادنا والتعريف بها لدى الدارسين والمهتمّين بهذا المجال؛

– المساهمة في نشر الوعي بين الطبقة المثقفة والأكاديميين، بضرورة فتح موضوع التحديث السياسي داخل الأحزاب، ومعرفة التطلّعات التي تنشدها لمعرفة الممارسة السياسية داخل هياكلها وفي النظام السياسي ككل؛

– محاولة وضع بعض النقاط الأساسية في صياغة مشروع مجتمع سياسي يقوم على أهم مكونات التركيبة الاجتماعية الحديثة ومنها المؤسسة الحزبية، بما يتماشى وثقافة المجتمع الجزائري ومكوناته التاريخية، من أجل ممارسة سياسية فعالة وناجعة تقوم على أساس التنوع والتعايش والقيم الديمقراطية؛

– محاولة التعرف على مدى فاعلية هذه الأحزاب في الساحة السياسية ومدى قدرتها تجاوز المشاركة السياسية الشكلية أو المعبئة داخل مؤسسات الدولة، إلى محاولة استلاب السلطة السياسية كهدف رئيسي تعمل المؤسسة الحزبية من أجله.

وبصورة عامة فإن الهدف من هذه الدراسة يتمثّل في محاولة إزالة الغموض ولو بشكل جزئي على درجة تأثير البنية الاجتماعية والإيديولوجية للأحزاب السياسية في الممارسة السياسية داخل هياكلها ومعرفة تمثلات الفاعلين لسيرورة التحديث الانتقالية، ومحاولة تقديم تفسير علمي لها.

7-مفاهيم الدراسة:

يعرف المفهوم بأنه " تمثيل أو تصوير ذهني عام ومجرد ناتج عن عملية استخلاص الجوانب الأساسية للموضوع"[1]. وتكتسي المفاهيم أهمّية كبرى في البحوث الاجتماعية، إذ أن تحديد وضبط مفاهيم الدراسة التي يتم استعمالها في مضمون البحث، يساهم بشكل كبير في تقريب الموضوع للفهم وحصر الجانب النظري للدراسة؛ وعليه قام الباحث بتحديد نظري وإجرائي لمجموعة من المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

التمثلات الاجتماعية:

تعرف التمثّلات الاجتماعية بحسب Jodelet بأنها"صور تلخص مجموعة الدلالات والأنساق المرجعية التي تسمح بتفسير ما يحصل لنا وتعمل على إضفاء معنى غير منتظر للشيء ...فئات تخدم عملية تصنيف الظروف والظواهر والأفراد الذين نحن على صلة بهم النظريات التي غالباً ما تسمح لنا بالحكم على أساسها، عندما نتفهمها من منظور الواقع الملموس الخاص بحياتنا الاجتماعية".[2]

تحدّد Claudine Herzlic التمثّل الاجتماعي باعتباره منظومة قيم وسلوكات، يتميّز بالخصائص الآتية: يهتم ببناء نظام يمنح الأفراد القدرة على توجيه أنفسهم داخل المحيط المادي والاجتماعي والتحكم فيه، يضمن التواصل بين عناصر المجموعة، لكن يقترح عليهم نظاماً لمبادلاتهم ولوصف وتصنيف منسجم للقطاعات الخاصة بعالمهم وبتاريخهم الفردي والجماعي[3]. ونعرف التمثلات الاجتماعية إجرائيا بأنّها نسق من القيم والصور ترتسم في دهنيات الأشخاص والتي من خلالها يمكن لهم معرفة الأبعاد والمعاني والدلالات لمنظومة القيم السائدة والتفاعلات الاجتماعية وتلك المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية الناظمة التي تضبط سلوكات الأفراد وتوجهاتهم داخل الحقل الاجتماعي.

1 (GRAWITZ, 2000, 82)

2(MOSCOVICI, 1985, 360)

3 (CLAUDINE HERZLICH, 1975, 110)

الحزب السياسي:

ورد في قاموس " **لاروس الفرنسي Larousse**" الذي أوضح أنّ كلمة حزب أي Parti تعني "مجموعة من الأفراد يتّحدون في أرائهم و ميولهم واتجاهاتهم السياسية".[1]

كما يُشير الحزب أيضا لفظ الفرنسية parti؛ أن الحزب هو جزء من الكل والكل هنا يكون كلاّ تعددياً. فكلمة حزب party بحكم اللفظ نفسه ترتبط بمفهوم الجزء part. ولكن بالرغم من أن الحزب يمثّل فقط جزءا من كل إلا أنّ هذا الجزء يجب أن يسلك منهجا غير جزئي إزاء الكل، أي يتصرف كجزء ذي ارتباط بالكل.[2]

ويعرف الحزب السياسي أيضا أنّه "جماعة من المواطنين تتسم بالتنظيم المتباين تتشارك نفس العقيدة، ينافسون بهدف الحصول على السلطة".[3]

أما عالم الاجتماع السياسي ماكس فيبر فيعتبر الحزب تنظيما اجتماعيا يكتسب طابع الشرعية يرتبط بمشروع سياسي هدفه تحقيق أهداف مرتبطة بالحزب، ذات طابع جماعي وتنظيمي.[4]

ويتّضح لنا من التعريفات السابقة أن التعريف الإجرائي للحزب السياسي أنه تنظيم سياسي له هيكل معين ينتمي إليه مجموعة من الأفراد، لهم هدف يتمثل في الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة، تحقيقاً لمبادئ الحزب والدفاع عنها وتنفيذ برنامجه السياسي؛ وتعتبر الأحزاب السياسية من أهم متغيرات الأنظمة السياسية الحديثة، لما توفره من قنوات للمشاركة من خلال جملة الأدوات السياسية التي تملكها، والوظائف التي تؤديها في شكل التعبير عن المطالب الجماهيرية وتجميع المصالح، التنشئة والتجنيد السياسيين، وكل ما من شأنه أن يهدف إلى تفعيل الدور الايجابي للأفراد، بما يتيح مشاركة ايجابية في الحياة السياسية.

---

1 LE PETIT LAROUSSSE ILLUSTRE.

2(حرب 1987، 14)

3(GRAWITZ 2000, 308)

4(WEBER 1991).

التحديث:

يطبّق هذا التعبير لدى المؤرخين وعلماء الاجتماع على مجموعة من التغيّرات المعقدة جدّا التي تؤثّر على جميع المجتمعات الإنسانية، وإن بطريقة متفاوتة وبناء لأواليات انتشار متنوّعة جدا، صحيح أننا نستطيع حصر استعمال تعبير التحديث وعدم تطبيقه إلا في مجتمعات تسمى اليوم نامية. ولكن هذا الاستعمال قابل للنقاش، إذ يؤدي إلى التعتيم على الأصول نفسها لحركة انتشرت من "المركز" الأوروبي حاملة عدداً معينا من الخصائص جعلت تقبُلها مضنيا وموضوع نزاع في مختلف بلدان الأطراف...إذا نظر إلى التحديث في بلدان أوروبا الغربية حيث نشأ وتقلص إلى أبسط تعبيراته، يمكن أن يتصف بكونه عملية تعبئة وتمايز وعلمنة[1].

ونعرف التحديث إجرائيا ذلك الانتقال المتمثّل في توريد الأدوار الاجتماعية التي تميّز المجتمع الصناعي إلى المجتمعات التقليدية عن طريق مجموعة من الوسائل باستخدام التقنية والعلم حيث تزيد من قدراتها على التكيف مع تلك التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي ونسقه السياسي وقيامها بدور تجديدي.

البنية الاجتماعية:

لمفهوم البنية معان مختلفة جدا في علم الاجتماع من الصعب وربما من المستحيل وضع لائحة كاملة لتفسيراتها. سنكتفي إذن بإقامة بعض نقاط الاستدلال[2]:

بالنسبة لموردوك (Murdoc) يدل مفهوم "البنية الاجتماعية" على تماسك المؤسسات الاجتماعية: ليست المؤسسات تجمعا اعتباطيا أو عرضيا، وبهذا المعنى يكون لها بنية... وأن أحد أغراض هذا النوع من التحليل هو بالتحديد فهم تماسك المؤسسات الاجتماعية وإظهار تبعيتها المتبادلة.

1(بودون و بوريكو 1990، 148)

2(بودون و بوريكو 1990، 99-100)

وبصورة أعم غالبا ما يكون لمفهوم البنية عند الوظيفيين والبنيويين تفسير قريب من مفهوم النمط. يعني: وضع لائحة من المتغيرات التي تعتبر ملائمة؛ وتبيان أن المتغيرات تتسم بترابطات متبادلة قوية إلى حد ما "ومبنية" أي موزعة بطريقة غير عرضية؛ استعمال هذه الترابطات المتبادلة لتوزيع الأغراض على أنماط أو طبقات.

وفي حالات أخرى، يتم استعمال مفهوم البنية بمواجهة تعابير أخرى أو العلاقة معهما. فغورفيتش (Gurvitch) يميّز مثلا المجموعات المبنية عن المجموعات المنظّمة. وهكذا، يعتبر هذا المؤلف أن الطبقات الاجتماعية يمكن أن تكون "منبنية" دون أن تكون "منظمة" ...يرغب غورفيتش في الإشارة فقط إلى أن المجموعات والتجمعات يمكن تحديد موقعها في نوع من المجموعة الاتّصالية يتمثّل أحد طرفيها بالمجموعات التي تتمثل "مصالحها" بواسطة تنظيم واحد أو أكثر، والطرف الآخر بالمجموعات الخاصة بفئات إحصائية بسيطة. وبين المجموعات "المنظمة" والمجموعات التي يمكن وصفها بأنها "اسمية".

يصبح مفهوم "البنية الاجتماعية"، كما يشير إلى ذلك مؤلفون مثل كروبر(Kroeber) وإيفانز–بريتشارد(Evans-Pritchard) أو رادكليف براون(Radcliffe-Brown)، صنوا بسيطا لمفاهيم أخرى، مثل مفاهيم التنظيم الاجتماعي أو تنظيم العلاقات الاجتماعية.[1]

من خلال مجموع هذه التعاريف التي ركزت عليها البنية، نستمد التعريف الذي سوف نتبناه في بحثنا بصورة ضمنية: البنية الاجتماعية هي تلك الأنشطة المتبادلة داخل النسيج الاجتماعي، تتفاعل بداخله مختلف القوى الاجتماعية في إطار علاقات اجتماعية والذي ينتج عنها مجملا للأفكار المتبناة والملاحظات التي نرصدها داخل النظام الاجتماعي القائم.

ومن هنا فالحزب السياسي يُعتبر كتجمع اجتماعي منظّم ينطبق عليه هذا المفهوم وماهية العناصر المكونة له، سواء كانت العناصر الفكرية أو الاجتماعية؛ وباعتبار المجتمع الجزائري مكوّن من التركيبة القبلية في الأساس كذلك الحزب يمكن أن يكون صورة مطابقة لهذا المجتمع.

1(بودون و بوريكو 1990، 101)

الإيديولوجيا:

يعتبر مفهوم الإيديولوجيا من المفاهيم التي تنقصها الدقة. " نستطيع تعريفها بصفة حيادية على أنها نظام متسق من الأفكار والمعتقدات يفسّر اتجاه الفرد نحو المجتمع ويؤدي إلى فعل منسجم مع هذه المعتقدات.....ونتاجا لطبيعتها (فكرة+مصلحة) تتضمّن الإيديولوجيا عدّة مستويات بدءا من العقيدة التي توحي لها إلى الممارسة السياسية".[1]

"هي مجموعة متكاملة ومنسجمة بذاتها من الاتجاهات، الرؤى الأخلاقية، المعتقدات التجريبية، القواعد الخطاب المنطقية"[2].

والإيديولوجيا في بحثنا هي نسق من المعتقدات والقيم ومجموعة المفاهيم والأفكار الناظمة لسلوكات الأفرد، إذ تسمح لهم بتفسير الظواهر المحيطة بهم في المجتمع، مما يحيل بممارسة سياسية تتجلى من خلال مجموعة من الاتجاهات والاختيارات السياسية والاجتماعية.

القبلية: Tribalisme.

هناك الكثير من الاستعمالات لمصطلح القبيلة (Tribalisme)، فهذا المصطلح يضم ظواهر وحقائق جدّ مختلفة ومتشعبة في نفس الوقت، حتى أنه يصعب معرفة هل يحيل هذا المصطلح على نوع البنية الاجتماعية التي تبدو أنها تعطيه نوع من المصدرية إن لم نقل نوع من الشرعية، لتكوين اجتماعي أو تاريخي محدد. الحقيقة إن هذا المصطلح يحيل في مفهومه الأولي على حالة شعورية لدى الجماعة حول نفسها، يمليها إحساس بالانتماء والهوية الاجتماعية والثقافية، فهو يعبر عن واقع مركب، ثقافي،إيديولوجي وسياسي في نفس الوقت[3].

1(GRAWITZ, 2000, PP. 216-217)

2(ROBERTSON, 2004, P. 232)

3(مرموقة 2015، 40-41)

يخلص "جونتان فريدمان" إلى أن القبلية تعني تلك الانقسامات (fragmentations) الإثنية التي تتدخل أثناء مواقف وظروف خاصة، أين تظهر الأشكال المحلية منظمة وفق استراتيجيات القرابة، والتحالفات الطائفية، والزيجات الداخلية (endogamies)، والانقسامية وتدخل كلها في التنظيم القبلي لمجتمع ما[1].

والقبلية كما نعرفها نحن في البحث شكل من أشكال التعبير السياسي والاجتماعي يستمد مصدره سلطته وشرعيته من البنية الاجتماعية التي تحيل إلى ذلك المركب المعقّد الاجتماعي والتاريخي والإيديولوجي والثقافي، كإجابات رمزية تبديها الجماعات الاجتماعية داخل القبيلة بكل امتداداتها بشكل تفاضلي ابتدءا من العائلة فالسلالة والعشيرة وصولا إلى الجهة.

الزبائنية: Clientélisme.

" علاقة ارتباط أو تحالف عمودي بين شخصين غير متكافئان في المكانة، السلطة الموارد، أين يعتبر كل واحد منهما مفيدا أن يكون له حليفا أعلى أو أقل منه مرتبة (Leca, Schemeil). يفترض مفهوم الزبائنية ضعف الدولة المركزية.[2]

إن الزبائنية أوالزبونية عبارة عن نسق يقتضي أن يعمل الزعيم هو شخصيا أو بواسطة وسطاء أو حلفاء.على مبادلة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإدارية بالولاء السياسي والدعم من طرف المتحزبين أو الأتباع. وتتلخص هده المعادلة في الولاء مقابل الخدمات وبالتالي امتلاك السلطة ويجب على من يملك السلطة لكي يتمكن من تجسيد هذه المعادلة. أن يتمتع بنفوذ واسع في المجال السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي الخدماتي والديني والطائفي إلى جانب الاستقطاب العائلي أو العشائري والمناطقي الجغرافي.[3]

1(مرموقة 2015، 42)

2(GRAWITZ 2000, 67)

3(مرموقة 2015، 74-75)

والزبائنية كما نعرفها نحن في هذا البحث هي العملية التي يتم من خلالها مبادلة الخدمات والمزايا والامتيازات، ذات قيمة غير متساوية وبشكل غير متكافئ بين الرعايا والزبائن داخل شبكات من المصالح، تخضع فيها العملية إلى الولاء والتبعية داخل علاقات شخصية بين الأفراد المنتمين إلى جماعات اجتماعية وتتحكم في هذه العملية توزيع الموارد المادية والمعنوية الرمزية بحيث تأخذ طابعاً شخصياً ومصلحياً غير مؤسساتياً.

الأبوية الحديثة:Néo-Patrimonialisme

يعود الأصل اللغوي للكلمة من الكلمة اللاتينية patrimonium التي تعني نموذج العائلة الأبوية التقليدية التي يكون فيها الرجل (داخل نظام أبوي) هو الحاكم داخل المنزل. يستعمل مفهوم الباثريمونيالية في توصيف نظام العلاقات الذي على أساسه توزّع السلطة power والسطوة authority داخل التنظيمات. يحيل تعريفه: أولا عند ماكس فيبر إلى"نظام من القواعد القائم على العلاقات العائلية/الشخصية بدل العلاقات القانونية العقلانية". ثانيا إلى الأنظمة التي تكون فيها السلطة قائمة على أساس الحق المرتبط بالقرابة، الإرث و التقاليد[1].

"امتداد النظام الأبوي إلى جماعات متعددة و مدى جغرافي هام. تتميز بعلاقات تبعية اقتصادية و ليست عائلية"[2].

والأبوية الحديثة كما نعرفها نحن هي تلك الممارسات المنقولة عن السلطة الأبوية داخل العائلة والذي يحتل فيها الأب رأس الهرم، ويحيل هذا المفهوم الذي وجد دلالاته الأولى داخل العائلة والتي تتجسد في سلطة الأب على أبنائه، إلى تلك السلطة الفوقية التي تمارس داخل المؤسسات الاجتماعية والسياسية ومنها الأحزاب السياسية؛ حيث تنتقل تلك الممارسات الأبوية الجديدة والتي تتلبس بالحداثة في تمظهراتها شكلياً وهيكليا دون أن تأخذ بالجوهر والمضمون، حيث تزاوج بين نظامين تقليدي ونظام حديث يتعايشان معا، وتصبح الممارسة السياسية هجينة وهذا ماصطلح عليه بالأبوية الحديثة.

1(TURNER 2006, 434)

2(GRAWITZ 2000, 310)

8-الدراسات السابقة:

تتوفر المكتبة على العديد من الدراسات السابقة وخاصة الجزائرية منها، ومن بينها نذكر الدراسات التالية:

8-1- رسالة طيفوري رحماني بوزينة أحمد.بنية الأحزاب السياسية في الجزائر[1]:

تناولت هذه الرسالة تحت عنوان "بنية الأحزاب السياسية في الجزائر" أنَّ نهوض الغرب وتفوّقه الساحق في القرون الأخيرة، يعود في ما استطاع أن يبلوره من نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية وإنتاجية، سواء من حيث تنظيم الأحزاب السياسية أو من حيث بلورة النظام التمثيلي، أو بلورة مؤسسات الحكم وتوزيع السلطة بين هيئات الحكم المختلفة.

إنّ الحزب في الغرب فارق ومميز، والحزب في المجتمع الجزائري جامع ورابط وحزب جبهة التحرير الوطني حسبما يدل عليه اسمه كوكيل عن الأمّة، حيث نشأ بحركة توكيلات كان المواطنون يوقعونها باسم جبهة التحرير التي قامت في وعي ذويها مشخصة الأمة في مجموعها، ولم ينظر أي منها في جماعته على أنه حزب من الأحزاب أو حزب بين الأحزاب، وإنّما قام لديه ولدى ذويه اليقين أنه ممثّل الأمة للجماعة السياسية في مجموعها، وأنّ غيره في جماعته هم دونه من الأحزاب. ومن ثمَّ قامت الدولة والحزب على صورة واحدة من حيث الإطار الذي يرتسم إليه حدود الجماعة السياسية.

وبناءاً على كل هذه الملاحظات فقد قام الباحث بطرح سؤالين:

- هل المجتمع الجزائري هو الذي بلور الحزب؟ أم الحزب هو الذي بلور المجتمع؟
- وهل حقا يعتبر الحزب همزة وصل بين القاعدة أي المجتمع والسلطة؟

ومن خلال هذين السؤالين، انطلق الباحث من فرضيتين:

1رسالة طيفوري رحماني بوزينة أحمد. بنية الأحزاب السياسية في الجزائر. دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني بولاية الشلف. مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر2. 2007.

لم يؤدي حزب جبهة التحرير الوطني وظيفته الفعلية نظرا لبنيته التقليدية التي حكمته منذ نشأته.

إن ضعف الثقافة السياسية والقدرة على تأطير القاعدة والتمثيل الحقيقي للمجتمع لم يترك الشعور بفاعلية الحزب السياسية لدى فئات كبيرة من المجتمع.

اعتمد الباحث على مجموعة من المبحوثين عددهم 120 فرد ينتمون إلى محافظة حزب جبهة الوطني بولاية الشلف، وتوصَّل إلى النتائج التالية:

- أن تعامل الحزب بنوع من الاستبداد ووجود القوة مع المناضلين تمنع قيام أحزاب حقيقية؛ إضافة إلى حالة التموقع التي تنتج النخب الموجودة داخل الأحزاب المتّصفة بالقصور في بناء تمثيل سياسي حقيقي وتقبل فكرة المناضل المدعم والمسالم على المناضل المناقش والناقد.
- ومن هنا أصبحت الأحزاب السياسية في الجزائر أحزاب صورية نشاطها محدود لا تتَّصل قيادتها بقواعدها إلا نادرا كما أن معالجتها للقضايا ليست جوهرية، مع أن من المفروض أن تكون هذه الأخيرة المؤطر للقاعدة وللتمثيل الحقيقي للشعب في المجالس المنتخبة.

اعتمادا على هذه النتائج قدم الباحث مجموعة من الاقتراحات:

- يجب الاستثمار في الفرد عن طريق فسح المجال من أجل التقدم والازدهار بعيدا عن انتمائه، في مقابل تشجيع قدراته وكفاءاته الفردية التي تجعل من كل فرد يتميز بالتعامل مع السياسة بمنطلق اختيارات وقناعات فكرية.
- إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن في تنظيم الحقل السياسي والمدني.
- عدم تقبل التعامل مع ما هو موجود بحجة أنه واقع مفروض لا مفر من التعامل معه.

8-2- رسالة حسام حكيم[1] :

حاولت هذه الدراسة المعنونة "العمل الحزبي في الجزائر في ظل التعددية الحزبية" معرفة الدوافع الأساسية للعمل الحزبي في الجزائر، حيث عمدت الدولة الجزائرية إلى إيجاد آليات جديدة تضبط وتقنّن ذلك، حيث لوحظ في بداية الانفتاح السياسي ظهور العديد من الأحزاب السياسية التي لا تملك رؤية سياسية وبرامج وأفكار تجمع حولها مناضلين يؤمنون بالعمل الحزبي ويعملون على توطيد ركائزه ودعمه.

ولتحليل المشكلة التي تبنى عليها الدراسة، قام الباحث بطرح التساؤلات التالية:

- هل تشكل الإيديولوجيا أساس العمل الحزبي في الجزائر؟
- إلى أي مدى يمكن للمصالح والمنافع والامتيازات أن تدفع إلى الانخراط في العمل الحزبي؟
- هل العمل الحزبي في الجزائر يشكل وسيلة من وسائل الترقية الاجتماعية؟

وانطلق الباحث من فرضيتين:

- المرجعية الإيديولوجية تعتبر ركيزة العمل الحزبي في الجزائر.
- الرغبة في تحقيق المصالح والمنافع والامتيازات تشكل دافعا كافيا لممارسة العمل الحزبي في الجزائر.

تكونت عينة الدراسة من 136 نائبا بالمجلس الشعبي الوطني باعتباره المجال المكاني و المؤسسة التي يشتغل بها نواب حزب جبهة التحرير الوطني.

تضمنت دراسة الباحث متغيرات الايدولوجيا والمصلحة؛ واستنادا إلى هذه النتائج التي توصل إليها الباحث، تبين أن:

1حسام حكيم. العمل الحزبي والترقية الاجتماعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية. حالة حزب جبهة التحرير الوطني. مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر2. 2008.

كلا من الإيديولوجيا والمصلحة لهما الأثر الكبير في توجيه الأفراد إلى الانخراط في العمل الحزبي، حيث أن هناك اهتمام بالخط السياسي للحزب، من خلال برنامجه السياسي إلى جانب ذلك اتضح أن تاريخ الحزب له مدلولات خاصة لدى مناضليه حيث تعتبر مجموعة هامة أنه كان وراء انخراطها في الحزب، فلا يمكن كما ظهر ما يتعلق بالحزب فتجده يداوم على التردد على مقر الحزب وقراءة جريدته الناطقة باسمه وحضور التجمعات السياسية والمشاركة في الحملات الانتخابية،

وفيما يتعلق بالعامل الثاني الخاص بالمصلحة فقد خلص الباحث إلى أن هذا العامل له دور كبير في العمل الحزبي لأنه لا يوجد نشاط بدون غرض المصلحة، خاصة إذا تعلق الأمر بالنشاط السياسي وقد وجدنا أن المصلحة تتخذ لها شكلين فهي أولا وقبل كل شيء مادية، يهدف صاحبها إلى تحسين وضعيته الاجتماعية والاقتصادية، لأن الراتب يسمح له من جهة بتغطية التزاماته وواجباته، ومن جهة أخرى يساعد في الحصول على المزيد من الرفاهية، أما من الناحية الأخرى التي تمثّلها المصلحة المعنوية، فقد تمثلت في الشعور بالأهمية وبتحقيق الذات وبالتمكن من نسج علاقات كثيفة ومتنوعة تساعد على التفاعل الاجتماعي مع باقي فئات المجتمع.

8-3- دراسة توازي خالد [1]:

أنجز خالد توازي دراسة تحت عنوان "الظاهرة الحزبية في الجزائر" توضّح الدور المتنامي الذي تلعبه الأحزاب السياسية في الحياة السياسية والمجتمعية، تماشيا مع تطور الأنظمة السياسية الحديثة، وبهذا فإذا كانت الأحزاب، تعبر عن تطور الأنظمة السياسية فإن حركية النظام من جهة وحركية المجتمع من جهة ثانية، تؤدي في النهاية إلى بناء نمط حزبي مختلف من بلد إلى آخر، ومعبر عن ظروف تاريخية وسياسية خاصة بكل بلد والجزائر كغيرها من البلدان عرفت تطور سياسي وظروف تاريخية، قادتها في النهاية إلى تبني نمط حزبي أحادي، عبر عن فشله تاريخيا، وانتهى بتبني فكرة الديمقراطية التعددية وفي

1 توازي خالد. الظاهرة الحزبية في الجزائر. مذكرة ماجيستير. جامعة الجزائر 3. 2006.

الوقت نفسه وفي الوقت الذي كان من المنتظر أن يحدث هذا الوضع ثورة وتغيرات، ظهرت بعض الشكوك حول حقيقة الديمقراطية في الجزائر، وحول حقيقة الظاهرة الحزبية نفسها.

ومن تم انطلق من إشكالية تتمحور حول ما: إذا كانت الديمقراطية هي المناخ أو البيئة المناسبة لنمو وتبلور الأحزاب السياسية، فإلى أي مدى يمكن اعتبار متغيرة الأحزاب السياسية، عامل من عوامل الكشف عن حقيقة الديمقراطية في الجزائر ومسار تطورها؟

وقد تفرعت إشكالية بحثه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي العلاقة بين التطور السياسي الغربي والأحزاب السياسية؟
- ما هو الحزب السياسي كيف ظهر وكيف تطور، وما هي وظائفه؟
- هل الظاهرة الحزبية ظاهرة غربية؟
- هل التعددية في الجزائر نتاج لأحداث أكتوبر 1989؟
- كيف تعاملت الأحزاب السياسية مع المنافسة الحزبية والإنتخابية التي أفرزها الإصلاح السياسي والإداري لعام 1989؟
- ما هو مستقبل الأحزاب السياسية الجزائرية بالنظر إلى الممارسة السياسية والانتخابية؟

حيث صاغ عدة فرضيات تمثلت فيما يلي:

- إذا كانت الديمقراطية ذات منشأ غربي، فهي في الواقع تعبر عن البيئة المناسبة لظهور الأحزاب السياسية وتطورها.
- إذا كانت التعددية السياسية في جزائر اليوم، تعبر عن واقع ملموس، فهي في الحقيقة، ذات جذور ممتدة في التاريخ السياسي الجزائري.
- تعبر الأحادية الحزبية عن نموذج سلطوي شمولي، تتحدد من خلاله المكانة السياسية والقانونية للحزب السياسي.
- تقوم الأحزاب السياسية في الأنظمة التنافسية على وظيفة المعارضة، والأحزاب السياسية أرست هذه الوظيفة من خلال الممارسة الحزبية التعددية لما بعد إصلاح 1989.

– إذا كانت الأحزاب السياسية ممثلة للمواطنين ومهيكلة لمطالبه فهذا يقتضي منها أن تملك نخب ذات تأهيل سياسي عالي، تجعل الحزب يحتل مكانة سياسية عالية في الحياة السياسية.

ويمكن إجمال النتائج التي توصل إليها الباحث فيما يلي:

إن الحياة السياسية في الجزائر تستند إلى أحزاب سياسية، لا تملك درجة عالية من الوعي السياسي، تمكّنها من فرض نفسها سياسيا، وهذا تماشيا مع المجتمع الجزائري عموما والثقافة السائدة فيه، كالقبلية والعروشية والجهوية بالإضافة إلى علاقات القرابة، وكل هذه معوقات تقف أمام تطور الأحزاب السياسية في الجزائر وفعاليتها في الحياة السياسية وقدرتها على صياغة برامج سياسية علمية، وموضوعية.

إن دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر، تقدم لنا صورة دقيقة عن حقيقة الديمقراطية في الجزائر، حيث تعبر الممارسة الحزبية والأحزاب نفسها عن بداية الطريق بالنسبة للديمقراطية فالأحزاب تعبر عن وضع انتقالي، ولا يمكن لمجتمع أن ينتقل بصفة مباشرة، دون المرور بتجارب تقدم لهم ركائز يستند عليها لمواجهة المستقبل، والأحزاب في الواقع لا تزال في مرحلة تكوينية، في حين أن معالم الحقل السياسي تحددت مند زمن بعيد.

9–صعوبات الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة والمتمثلة في بيان أثر البنية الاجتماعية والإيديولوجية في سيرورة التحديث الانتقالية داخل الأحزاب السياسية، سيما ما تعلق بالبنية القبلية وتأثيراتها على الممارسة السياسية الحزبية وخاصة على المستوى المحلي واجهنا عدة صعوبات والتي نذكر أهمها:

– حساسية الموضوع خاصة ما تعلق بالقبلية كأفق سياسي وتوظيفها في الممارسة السياسية الحزبية إضافة إلى الأبوية في تمظهراتها الحديثة ومبادلة المزايا ضمن إطار الزبائنية السياسية والمصلحة الشّخصية داخل الحزب السياسي، في ظل تغنّي جلّ الفاعلين السياسيين بالأفكار الديمقراطية فيما يخص العمل الحزبي وتمثّلهم له خاصة لما يتعلق الأمر بالجانب النظري.

– قليلة هي الدراسات التي اهتمت بالأحزاب السياسية، وخاصة ما تعلق بالجانب الأساسي في بحثنا وهي سيرورة التحديث الانتقالية، فكانت الدراسات السابقة وصفية أكثر منها دراسات تعالج تأثير البنى التقليدية وممارسة السلطة داخل المؤسسة الحزبية.

– طول فترة توزيع الاستمارات واسترجاعها، إذ يتعلق الأمر بهياكل حزبية فرعية متمثلة في القسمات موزّعة عبر إقليم الولاية، بالإضافة إلى وجود العديد من المقرات مغلقة والبعض الآخر منها غير موجود أصلا.

– قليلة هي الدراسات التي اهتمت بموضوع التحديث السياسي، حيث نجده متناول في إطار شامل ومتّسق مع مفاهيم أخرى التنمية السياسية أو التغيير السياسي وليس بصورة مباشرة، أو دراسة هذا الموضوع داخل المجتمع أو داخل النظام السياسي كوحدة تحليل كلّية وليس داخل الحزب كمؤسسة فاعلة داخل نسق التحديث السياسي.

الفصل الثاني الأحزاب السياسية:

تمهيد.

1. تعريف الحزب السياسي.
2. أصل الأحزاب.
3. أنماط النظم الحزبية.
4. العناصر الأساسية للأحزاب السياسية.
5. بنية الأحزاب السياسية.
6. وظيفة الأحزاب السياسية.
7. ممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية.
8. المأسسة.

تمهيد:

تعد الأحزاب السياسية من أهم متغيرات الأنظمة السياسية الحديثة. فالحزب السياسي كظاهرة سياسية ارتبط بالتطور السياسي والاقتصادي والثقافي للدولة الغربية الحديثة. وتكتسي الأحزاب أهمية كبرى من خلال بنيتها ووظائفها لأنها حاملة لإيديولوجيا ومشروع وبرامج وأهداف تطمح إلى بلوغها حيث تختلف عن الجمعية والنادي والنقابة في تنافسها من أجل الوصول إلى السلطة وممارستها والحفاظ عليها، وفق أطر قانونية وتنظيمية متفق عليها مسبقا.

1-تعريف الحزب السياسي:

يكمن اللبس في تعدد تنميط الأحزاب بالنظر إلى أنواعها أو وظائفها وبنيتها والصعوبة تكمن في نقاط الالتقاء والزوايا التي ننظر من خلالها إلى هذه الأحزاب، سواء من حيث نشأتها وأنواعها، وذلك بوضع الظاهرة الحزبية في سياقها التاريخي والسياسي والبذور الجينية التي أدت إلى نشأتها آخذين بعين الاعتبار موروثها الثقافي والاجتماعي؛ حيث أنه من المتعسف تفضيل شكل من الأشكال أو فصل أحدهما عن الآخر بقدر ما نحن بصدد إخصاب كل تلك الإسهامات والأنواع بشكل تكاملي غير تفاضلي حيث تؤدي البناءات الوظائف المختلفة في سياق تاريخي معين وزمني متواتر.

حيث أن الباحثين قدموا تعاريف تتفق أحيانا وتختلف أحيانا أخرى، كل من وجهة نظره الخاصة والتي يتبناها؛حيث أن بعضهم ركزوا على مفهوم الحزب من الجانب التنظيمي، أما البعض الآخر ركز في تعريفه للحزب على الوظائف التي يقوم بها، أما البعض الآخر فذهب إلى تعريفه للأحزاب من جوانب أخرى متعددة.

1-1-التعاريف التنظيمية والبنيوية:

تركز هذه التعاريف على خاصية التنظيم كميزة من المميزات الأساسية للأحزاب، وأهم من عرف الحزب السياسي من ناحية البناء التنظيمي موريس دوفرجيه، فهو لم يعط تعريفا دقيقا يحيط بكل خصائصه، وإنما أشار إلى أن الأحزاب المعاصرة تعرف بالبناء التنظيمي

إن الحزب ليس طائفة بل مجموعة طوائف، واجتماع مجموعات صغيرة منتشرة في البلاد (شعب،.لجان.، جمعيات محلية...) تربط فيما بينها نظم تنسّق بينها.[1]

وقريبا من دوفرجيه يعرف أندري هوريو الحزب السياسي على أنه عبارة عن تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة.[2]

وهو ما ذهب إليه **Eldersveld.samuel J** أن الحزب عبارة عن "نسق و جماعة اجتماعية، تضم مجموع أفراد يتهيكلون داخل نظام أدوار على أساس أعضاء ممثّلين. تمارس نشاطات و تمتلك أهدافا محددة ضمن إطار المجتمع الكلي. وبالتالي فهو تنظيم وبناء".[3]

إن الأحزاب كمنظمات. تتعلق إذن بمفهوم المشروع السياسي (فيبر وشومبيتر). ويعني هذا القول قيام أفراد بوضع موارد مشتركة. في خدمة مبادرات وأعمال على المسرح السياسي. وتعطي هذه المشاريع لنفسها حدا أدنى من الصفة المؤسّساتية. الأمر الذي يقود إلى جذب الانتباه إلى بناه القانونية (دوفرجيه).[4]

1-2-التعاريف الوظيفية:

بينما يقدم ابثر"David Apter" تعريفا يقول فيه " أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام، وتلتمس احتياجات الناس، ونقلها إلى الأجهزة المسؤولة، وبهذا الشكل يحدث تقارب بين الحكام والمحكومين".[5]

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 38)

2(هوريو 1988، 242)

3(ELDERSFELD 1964, 10)

4(برو 1998، 355)

5(كامل 1982، 79)

ووفقا لمفهوم "تعريف الحد الأدنى يرى سارتوري أن الحزب هو" أي جماعة سياسية تتقدم إلى للانتخابات، وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة.[1]

ريمون آرون يعرف الحزب على أنه "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة، سواء في ذلك العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها".[2]

تعريف أنتوني داونز أن الحزب السياسي – بالمعنى الواسع– هو ائتلاف لأشخاص يبحثون عن أخذ المراقبة، بالوسائل القانونية، لجهاز السلطة. ونفهم من ائتلاف مجموعة الأفراد الذين لديهم بعض الأهداف المشتركة، ويتعاونون من أجل تحقيقها. ونقصد بجهاز السلطة، الوسائل المادية والقانونية والمؤسساتية التي تستخدمها الحكومة لأداء دورها النوعي في تقسيم العمل. ونقصد بالوسائل القانونية إما الانتخابات أوالنفوذ المشروع.[3]

1-3-التعاريف التركيبية:

تعريف ماكس فيبر أن الأحزاب السياسية بالنسبة إليه هي جمعيات ترتكز على الانضمام الحر رسميا هدفها تفويض السلطة إلى قادتها داخل تجمع ما، ولمناضليها النشطين فرص مثالية أو مادية من أجل متابعة أهداف موضوعية أو الحصول على مزايا شخصية أو تحقيق الاثنين معا....إنها قد تكون جمعيات ظرفية أو دائمة...إن الأحزاب يمكن أن تستخدم كل الوسائل للحصول على السلطة.[4]

1(حرب 1987، 17)

2(كامل 1982، 78)

3(مشري 2010، 15-16)

4(مشري 2010، 17)

وهناك أيضا تعريف سيغموند نيومان الذي يرى أن الحزب هو "تنظيم للعناصر السياسية النشيطة في المجتمع .. .. يتنافس- سعيا إلى الحصول على التأييد الشعبي- مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة".[1]

1-4-تعريف الحزب من مختلف الجوانب:

التعريف المقترح من طرف لابالمبارا (La Palombara) وفينر(Weiner) في كتابهما "الأحزاب السياسية والنمو السياسي" ، إن الحزب السياسي برأي هذان المؤلفان يوجد إذا توفرت أربعة شروط فيه:

1-تنظيم دائم. أي تنظيم دائم يعد أمله في الحياة السياسية أعلى من أمل قادته في وقت ما.

2- تنظيم محلي وطيد بشكل جيد، ودائم ظاهريا، ويقيم صلات منتظمة ومتنوعة مع المستوى القومي.

3- إرادة واعية للقادة القوميين والمحليين للتنظيم، لأخذ السلطة وممارستها ، لوحدهم أو مع الغير، وليس فقط التأثير على السلطة.

4- الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات أو بأية طريقة أخرى.[2]

Rokkan-Lipset ركزا على دور الانقسامات الاجتماعية في تشكيل الأحزاب إذ يعتبران الإنقسامات الاجتماعية أصبحت جامدة في زمن توسّع و انتشار الحق في الانتخاب على نطاق الجماهير.[3]

أما أوفرليه فجمع تعريفه للأحزاب السياسية كل التعاريف الأخرى وقسمها إلى نوعين رئيسيين بين ما هو تعريف مقيد وتعريف موسع:

1(حرب 1987، 14)

2(دانكان 1997، 211)

3(BEALEY & JOHNSON, 1999, 237)

1. **التعريف المقيد définition restrictive :** "هو تنظيم دائم بمعنى أن استمرارية وجوده تفوق تلك التي للأفراد المسيرين له، تنظيم محلي مؤسس و دائم له علاقات منتظمة ومتعددة على المستوى الوطني، الإرادة المقصودة للقادة و المسيرين الوطنيين والمحليين للتنظيم لأخذ و ممارسة السلطة سواءا كان ذلك بمفردهم أو مع أفراد آخرين، و ليس فقط التأثير على السلطة، أخيرا الاهتمام و البحث عن مساندة شعبية عن طريق الانتخابات أو طريقة أخرى.[1](La Palombara et Weiner, 1966)
2. **التعريف الموسع définition extensive :** "sociation (علاقة إجتماعية قائمة على اتفاق مصالح أو تنسيق مصالح ترتكز على الإلتزام (الشكلي) الحر الهادف إلى توفير السلطة للقادة داخل جماعة ، و للمناضلين الفاعلين حظوظا –مثالية أو مادية – لتتبع أهداف موضوعية أو الحصول على امتيازات شخصية أو تحقيقهما معا (Weber économie et société, 1971)."[2]
3. وفي هذا الصدد وكتعبير عن المجموع الإجمالي للتعاريف نلخص فيما يلي تعريف الهواري عدّي بحيث يربط تعريف الحزب بمتطلبات وشروط التحديث السياسي التي تتوافق وتفترض في علاقة الشعب بصفة عامة داخل المجتمع أو نقل تلك العلاقة داخل الحزب والعمل بها.

يعرّف الحزب، حسب التعاريف المقبولة في العلوم السياسية، على أنّه جمعية مواطنين يتشاركون في القيم المرتبطة بتنظيم المجتمع والإقتصاد. يتجمّعون و يتهيكلون على المستوى الوطني لإقناع أغلبية الهيئة الإنتخابية بالتصويت لصالحهم لتشكيل حكومة وتطبيق سياسة إقتصادية و اجتماعية تتلائم مع القيم التي يدافعون عنها.[3]

1 (OFFERLE 2012, 10)

2 (OFFERLE 2012, 11)

3(ADDI, ALGERIE CHRONIQUES D'UNE EXPERIENCE POST-COLONIALE DE MODERNISATION 2012, 293)

فالأحزاب حسب اليكسيس ذي توكفيل شرّ يرتبط بشكل الحكومات الحرة. ولكنها تختلف، زمنيا، و تختلف في أشكالها و دوافع وجودها.[1]

فالأحزاب الكبيرة، كما يرى ذي توكفيل، ترتبط بالمبادئ أكثر منها بالنتائج. بالعموميات لا بالحالات الخاصة. بالأفكار لا بالأشخاص. تشترك هذا النوع من الأحزاب، بشكل عام في خصائص أكثر نبلا، في عواطف أكثر... و قناعات حقيقية . فالمصلحة الخاصة، التي تلعب الدور الأكبر في العواطف السياسية، تتخفى تحت قناع المصلحة العامة.[2]

يتبين من التعاريف السابقة أنها تقترح خصائص عديدة للحزب السياسي. حيث أن تعريف ماكس فيبر يتضمن ثلاثة نقاط جديدة. الأولى تتمثل في النظرة المصلحية أو الزبونية للحزب أي أن الحزب أداة لتحقيق المزايا المادية والرمزية للقادة والمناضلين. بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الموضوعية.[3]

"الحزب السياسي هو جماعة منظّمة من الأفراد تتشارك في توجهات سياسية وعادة موقف إيديولوجي عام...وبالضرورة يمتلك أو يهدف إلى امتلاك السلطة....فالأحزاب السياسية بالمعنى الحديث للمصطلح لم تصبح ذات أهمية إلا عند توسع الحق في الانتخاب إلى فئات واسعة من الشعب...إن صراع الانتخابات ليس السبب الوحيد في تنظيم الأحزاب السياسية".[4]

2-أصل الأحزاب السياسية:

و قام موريس دوفرجيه بالتمييز بين نمطين مختلفين للأحزاب السياسية في العالم الغربي خاصة من حيث نشأتها وأصلها إلى قسمين رئيسين الأحزاب ذات الأصل الانتخابي أو البرلماني والأحزاب ذات الأصل الخارجي. حيث كانت اللّبنات الأولى لبروز الأحزاب

1(TOQUEVILLE 1991, 193).

2(TOQUEVILLE 1991, 194)

3(مشري 2010، 18)

4(ROBERTSON 2004, 373-374)

السياسية في البلدان الغربية و في أمريكا، على علاقة مباشرة بانتشار الديمقراطية و تنامي صلاحيات البرلمانات و توسيع الإقتراع السري.

2-1-الأحزاب ذات الأصل الانتخابي والبرلماني :

تبدو عملية تكوين الأحزاب بسيطة لأول وهلة :فتبدأ بخلق الكتل البرلمانية أوّلا، ثم تظهر اللجان الانتخابية فيما بعد، وأخيرا يقوم اتّصال بين هذين العنصرين. إنما في الواقع يتشوه نقاء هذه الصورة النظرية ، بعدّة ظلال. فالتكتلات البرلمانية شاهدت النّور قبل اللجان الإنتخابية : وبالفعل كانت هناك مجالس سياسية قبل أن تكون هناك انتخابات. وفي هذا الحال، يمكن تصور وجود كتل برلمانية داخل مجلس أتوقراطي كما هو الحال داخل مجلس منتخب :والواقع يدل على أن الصراع بين الشيع والفئات ظهر عموما في جميع المجالس الوراثية أو المعينة.[1]

بالرغم من أن المجالس الوراثية أو المعينة تتعارض مع النظام البرلماني الذي نعرفه بالصفة الحديثة حيث أنها لا تتوافق والمتطلبات أو الشروط المتعلقة باللجان الانتخابية إلا أن موريس دوفرجيه في تصنيفه هذا يحيل إلى أن المجموعات البرلمانية انبثقت عن هذه التشكيلات التقليدية والمتمثلة في العصب والتي تشكلت على أساس التقارب الجغرافي في البداية حيث اتّسمت في البداية بطابعها المحلي البسيط حيث تعتبر ككتل محلية والتي أخذت الصالونات والنوادي مكانا في بداياتها الأولى لتنتشر وتصبح ككتل إيديولوجية وطنية.

ويبدو لأول وهلة أن وحدة العقائد السياسية كانت المحرك الأساسي في تكوين الكتل البرلمانية. ومع ذلك فالوقائع لا تؤكد دائما هذه الفرضية. إذ يبدو غالبا المجاورة الجغرافية أو إرادة الدفاع المهنية (المصلحة المهنية المشتركة) هما اللتان أعطتا الدفقة الأولى، أما العقيدة فجاءت في ما بعد. ففي بعض البلدان، كانت الكتل البرلمانية الأولى كتلا محلية تحوّلت في ما بعد إلى تجمعات عقائدية. وتعتبر نشأة الأحزاب داخل المجلس التشريعي الفرنسي أحسن مثال على هذا الواقع mécanismes[2].

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 7)

2(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 7)

فإلى جانب العناصر المحلية الإقليمية والعناصر الإيديولوجية، يجب أن يحسب أيضا حساب للمصالح :كقيام بعض الكتل، بصورة صريحة أو ضمنية، بالدفاع عن مصالحها البرلمانية، شأنها في ذلك شأن كل نقابة. والإهتمام بإعادة الانتخاب يلعب هنا بالطبع دورا كبيرا : فهو لا يفارق تماما، وإطلاقا أذهان الكتل البرلمانية وحتى تلك التي بلغت مرحلة النضج. لاشك في أن أساليب الاقتراع التقنية التي تقتضي جهدا جماعيا، وبالأخص الاقتراع على أساس اللائحة والتمثيل النسبي، تنشط هذه النزعة البديهية...ثم إن الأمل في الحصول على حقيبة وزارية هو أيضا عامل مهم في تجميد القوى البرلمانية : حتى إن الكثير من كتل الوسط، في المجالس الفرنسية ليس إلا تحالفا للمستوزرين.[1]

2-2-الأحزاب ذات الأصل الخارجي :

يقصد بالأحزاب الخارجية تلك الأحزاب التي نشأتُها سبقت البرلمان، كمؤسسات سياسية قائمة بذاتها بحيث أن مؤسسوها تسقط عنهم صفة النيابية دون حيلولتها بلوغ أهداف انتخابية.

أثناء بحثنا في نشأة الأحزاب، ضمن الإطار الانتخابي والبرلماني، أشرنا إلى تدخل الأجهزة الخارجية عن هذا الكادر:

والفصل بين الأحزاب ذوات النشأة الانتخابية، والأحزاب ذوات النشأة البرلمانية ليس دقيقا لأنه يتعلق باتجاهات عامة أكثر مما يتعلق بأنماط مستقلة، بحيث يكون وضعه موضع التطبيق العملي أمرا صعبا أحيانا. ففي الكثير من الحالات، يتم إنشاء الحزب بمجمله، بصورة أساسية، بفضل مؤسسة قائمة من قبل، وذات نشاط خاص خارج عن الانتخابات وخارج عن البرلمان، وعندها يمكن الكلام، بحق، عن نشأة خارجية.

فالكتل والمنظمات التي تعمل على إنشاء أحزاب سياسية كثيرة ومتنوعة. وليست القضية في تنظيم جدول محدد بها :إذ يكفي فيها، بكل بساطة، ذكر بعض الأمثلة. ومثال النقابات هو الأشهر: فالكثير من الأحزاب الاشتراكية، مدين لها بوجوده بصورة مباشرة

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 8)

محتفظا منها، ولمدة متفاوتة، بطابع "القضاء الأرضي Bras Séculier" للنقابات في الشؤون الانتخابية والنيابية. والحزب السياسي البريطاني هو أكثرها دلالة: فقد ولد على إثر القرار الذي اتخذه مؤتمر النقابات Trades-Unions سنة 1899.القاضي بإنشاء تنظيم انتخابي وبرلماني.

ويقرب من تأثير النقابات العمالية على نشأة الأحزاب، تلك التعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية. وإذا كانت الأحزاب الزراعية أقل نموا من الأحزاب العمالية، إلا أنها أظهرت نشاطا كبيرا في بعض البلدان : وعلى الأخص في الديمقراطيات الاسكندينافية وفي أوروبا الوسطى، وفي سويسرا، واستراليا، وكندا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية. وأحيانا كانت مجرد منظمات انتخابية أو برلمانية بسيطة تشبه النمط الأول الذي وصفناه لدى (فرنسا مثلا). وإلاّ فهي بالعكس أقرب إلى آلية mécanismeنشأة الحزب العمالي البريطاني : حيث قررت النقابات والتجمعات الزراعية إنشاء جهاز انتخابي، أو تحويل نفسها مباشرة إلى حزب.

ونحن نعلم دور منظمات الطلاب والتكتلات الجامعية على الحركات الشعبية في القرن التاسع عشر في أوروبا ثم ظهور الأحزاب اليسارية الأولى. واليوم تجري حركة مماثلة في بعض دول أمريكا اللاتينية. كما أن الماسونية ساهمت في نشأة الحزب الراديكالي في فرنسا وفي نشأة الأحزاب الليبرالية الأخرى في أوروبا.[1]

3-أنماط النظم الحزبية السياسية:

الأنظمة الحزبية party systems هي خاصية تميّز مختلف الديمقراطيات. فتركيبة الأحزاب: عددها، أهدافها، علاقاتها مع الأحزاب الأخرى و مدى الاستعداد للحكم أو مشاركة الحكم ذات أهمية لتقييم أي نظام سياسي.

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 12-14)

أما التصنيف الذي أتى به **موريس دوفرجيه**، فقد تمثّل في وجود نوعين من الأحزاب حسبه. وهي:[1]

أحزاب الأطر أو أحزاب الكوادر أو الصفوة: وتتم في صفوفها الطبقات البرجوازية التي كانت قائمة في أوروبا في القرن التاسع عشر والتي تعرف في عصرنا الحاضر بأحزاب المحافظين والأحرار. وتعتمد على ضم شخصيات مرموقة ومؤثّرة، ولا تضم في صفوفها قاعدة جماهيرية واسعة. وعلاقاتها الداخلية مرنة وتصل إلى درجة الهشاشة. ومعظم الأحزاب المعروفة اليوم في أوروبا وأمريكا على هذه الشاكلة. وترى هذه النخب أنها تمتلك من الخبرة والقدرة على إدارة الحملات الانتخابية ما يمكنها من كسب الأصوات وإيصال المرشّحين إلى كراسي الحكم.

الأحزاب الجماهيرية: وتضم أكبر عدد من الجماهير إلى صفوفها، وتتميز بأنها تقوم على المركزية في علاقة أعضاء الحزب مع بعضهم البعض ومع القيادة. ويقوم الأعضاء بتسديد اشتراكات مالية والمشاركة في نشاط فكري وسياسي. وتحت هذا النوع من الأحزاب تندرج الأحزاب الشمولية، الأحزاب الشيوعية والقومية والدينية. وكذلك الأحزاب ذات المضامين الاجتماعية أو الإقتصادية أو البيئية. تستقطب الجماهير لتحقيق غايات سياسية واجتماعية ومالية بغية تثقيف الجماهير وتوعيتها سياسيا وإعداد نخبة منها لتولي المناصب السياسية والإدارية في الحزب والدولة.

3-1-النظم الحزبية اللاتنافسية:

إنّ مصطلح الحزب يحيل إلى عدة أنواع من المؤسسات:

نظام الحزب الواحد:

إنه حزب، أي تنظيم يضم مواطنين يحملون الإيديولوجيا نفسها والأهداف السياسية نفسها، يقدم مرشحين للانتخابات ويؤطر المنتخبين. لكن هذا الحزب هو واحد : أي أنّه

1(حاروش 2009، 128-129)

يحتكر التمثيل السياسي، إذ أنه لا يسمح بنشاط حزب آخر. إن منظومة الحزب الواحد تميز الديكتاتوريات الحديثة.[1]

ليس اجتماعا إراديا بل تنظيم عضوي غير محدد الصفة القانونية (عدم امتلاك الشخصية القانونية يعني أنه لا يمكن فعل أي شيء ضده مادام في السلطة، و حتى في حال وجوده هذا الفعل يتحكم الحزب في نتائجه)، تكون سلطة الإقصاء بموجب احتكار كافة المناصب، و الإجبار على الانتساب. أهدافه ليست فقط سياسية بل أيضا اجتماعية، ترمي إلى السيطرة على كافة المؤسسات. لا تبحث عن السلطة عن طريق الانتخابات (مع إمكانية تكرار عملية الانتخاب الشكلية)...، تقوم بحظر أي حزب أخر. تعمل عن طريق التفويض من الأعلى و ليس عن طريق التمثيل...يمتلك عقيدة معترف بها و يعاقب كل من يحيد عنها (ليس فقط الأعضاء)...تخترق كل المؤسسات الأخرى...لا تعترف بأي مسؤولية قانونية عن أفعاله ولا يسائل عن مصدر أمواله[2].

3-2- النظم الحزبية التنافسية:

قام Duverger، و هو من رواد تحليل الظاهرة، بالتركيز على عامل قانون الانتخابات لتحديد النظام الحزبي للبلد هل *ثنائي الحزب* و الذي تمثّله الحالة البريطانية أين يأخذ الحزب الرابح، في عملية المنافسة بين حزبين على السلطة، كل شيء (احتكار الحكومة) ، أو متعدد الأحزاب أين تكون النتيجة تحالف عن طريق التمثيل النسبي.

3-2-1-نظام ثنائية الحزب:

يتميز هذا النظام بوجود حزبين كبيرين يتنافسان للوصول إلى السلطة دونما الحاجة إلى الائتلاف، ونظام الحزبين هذا هو في الحقيقة نظام التعدد الحزبي، لكن هيمنة حزبين على الساحة السياسية وتمركز القوى الداخلية للمجتمع حرمت الأحزاب الأخرى من البروز كما أنه يمكن وجود أحزاب صغيرة بعيدة عن السلطة أو خارج العملية السياسية، وهذا أمر طبيعي مادام نظام الحزبين يقوم على أساس ضمان حرية التعبير وحرية الرأي والمعارضة

1(دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري 1992، 417)

2(SCRUTON 2007, 510-511)

وغيرها. وكأمثلة لهذا النظام نجد مثلا الولايات المتحدة الأمريكية الحزبين الكبيرين: الديمقراطي والجمهوري، إضافة إلى أحزاب صغيرة وكثيرة منها الحزب الشيوعي والاشتراكي وأحزاب محلية وأخرى قومية، ولكن تمثيلها في مجلس النواب لا يقارن مع الحزبين الكبيرين ونفس الشيء نجده في بريطانيا، فإلى جانب الحزبين الكبيرين المحافظين والعمال هناك حزب ثالث صغير وهو حزب الأحرار، ولكن ضالة تمثيله في المجالس العموم يجعل النظام الحزبي في بريطانيا أقرب إلى نظام الحزبين منه إلى نظام تعدد الأحزاب، وعلى العموم فإن نظام الحزبين يعتبر من الظواهر المميزة في الدول الأنجلوساكسونية.[1]

3-2-2-نظام تعدد الأحزاب:

النوع الثالث هو اجتماع إرادي لأفراد يتحدون لتحقيق أهداف سياسية...يمتلك ميثاقا عاما، قواعد للإنتساب، وإجراءات لتحديد القادة. يميل لتكوين سياسات (ليس بالضرورة أن تتوافق مع طبقة أو عقيدة) متفق عليها ينتج عن مخالفتها الإقصاء أو التأديب، تبحث عن استقطاب أكبر عدد ممكن من الأعضاء، يمارس الحكم وفقا لدستور أعلى منه يحدد كيفية تسيير شؤون الدولة.(تحت شرط الحكومة التمثيلية أين تتناوب الأحزاب على الحكومة تبعا لقرار الهيئة الانتخابية. يعتبر هذا النظام مثال يحتدى به في الأنظمة الديمقراطية، إذ يعتبر أساس النظام التمثيلي وعماده.

3-2-3-نظام الحزب المهيمن:

وفي هذا النظام توجد أحزاب سياسية كثيرة، وهي أحزاب منافسة للحزب الغالب أو المهيمن أو المسيطر، لكن منافستها له هي منافسة نظرية. ويعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية للأحزاب السياسية في النظم التعددية في البلدان النامية، وان ظهر في دول ديمقراطية- بغض النظر عن درجة نموها الاقتصادي- مثل اليابان والهند عقب الحرب العالمية الثانية وفي سبعينيات القرن الماضي.[2]

1(حاروش 2009، 130-131)

2(حاروش 2009، 132)

4-العناصر الأساسية للأحزاب السياسية ودرجات المشاركة السياسية الداخلية:

تعتبر المشاركة السياسية من المؤشرات التي نقيس بها درجة التحديث السياسي وتجدره، نحاول أن نقسم المشاركة السياسية إلى نوعين؛ مشاركة سياسية داخلية وهي التي تتمثل في درجات المشاركة داخل الحزب بشكل تفاضلي مطرد كحلقات متتالية المناضلون يقودون المنتسبون، ضمن حلقة داخلية والمنتسبون يقودون المحبّذون والمحبّذون يقودون الناخبون ضمن حلقة خارجية؛ ثم المشاركة السياسية الخارجية وهي مشاركة الحزب بكل مستوياتها في السلطة وممارستها سنتطرق لها في الفصل الثالث كمظهر من مظاهر التحديث السياسي.

في الأحزاب التي لا تعمل بنظام الانتساب الخطي قد تتخذ المشاركة ثلاثة أشكال أو حلقات. فالحلقة الأوسع تشمل الناخبين الذين يصوّتون للمرشحين الذين يقدمهم الحزب للانتخابات العامة أو المحلية (مع إمكان الفصل بين هذين النوعين. علما أننا سنهمل ذلك سعيا وراء التبسيط). والحلقة الثانية تضم "المحبذين"، وتعبير محبذ غامض المدلول وان كان مستمدا من الواقع. فالمحبذ منتخب بل أكثر من منتخب، لأنه يعترف بميله نحو الحزب ويدافع عنه ويسانده أحيانا بالمال، وقد يشترك في مؤسسات الحزب الفرعية...أما الحلقة الثالثة، أو الحلقة الداخلية، فتشتمل على المناضلين، وهؤلاء يعتبرون أنفسهم أعضاء الحزب وعناصر تكوينه. فهم منظّموه ومسيّروه...ويشكل مفهوم المنتسب في الأحزاب التي فيها منتسبون، فئة رابعة، تدخل بين فئتي المحبذين والمناضلين، وهي أضيق من فئة هؤلاء وأوسع من فئة أولئك، والانتساب يستدعي مشاركة أعمق من التحبيذ، ولكنه أقل من النضال.[1]

الناخبون:

يتفق أغلبية الباحثين والدارسين للعمل الحزبي أن العملية الإنتخابية تخضع لمبدأ الميكيافيلية فالغاية تبرر الوسيلة، لأن الإنتخابات هي الدافع الرئيسي للمواطنين والفاعلين السياسيين لتحقيق أهدافهم المنشودة، باعتبارها من الإرهاصات الأولى لنشأة الظاهرة الحزبية

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 105)

والتي عملت على تنظيمها إذ أن هناك البعض من الدارسين يرى أنها جاءت كنتيجة لها حيث تعتبر اللبنة الأولى التي تمخضت عنها.

نقصد بالناخبين الأشخاص الذين يستوفون شروط الانتخاب، والذين بإمكانهم الإدلاء بأصواتهم بطريقة مباشرة يوم الاقتراع السري لفائدة المرشحين التابعين لأحزاب معينة أو قوائم حرة تتواجد في العرض الإنتخابي. وفي هذا السياق علينا أن نميّز بين التركيبة البشرية للناخبين في البلدان المتخلّفة، وتلك الموجودة في نظام الأحزاب المتطورة نظرا لعدة عوامل من بينها مستوى الوعي السياسي ومدى أهمية الانتخابات إضافة إلى النّاخب الجزائري وسلوكه الإنتخابي؛ إذ أنه لا ينتخب بناءا على البرنامج الحزبي بقدر ما ينتخب الشخص انطلاقا من البنية التقليدية.التي يتّسم بها المجتمع والتشكيلات السياسية المرافقة له.

وهكذا يمكن تحديد قوة حزب ما وضعفه بتعداد ناخبيه. ويمكن متابعة تطور حزب ما من خلال تطور ناخبيه. ويمكن قياس ديمقراطية أجهزة القيادة بمقارنة توزّعها مع توزّع ناخبي الحزب.[1]

المتعاطفون (المحبذون):

فالمحبذ هو أكثر من ناخب وأقل من منتسب. وهو كالناخب يعطي صوته للحزب ولكنه لا يقف عند هذا الحد. فهو يعلن موافقته للحزب، ويعلن تفضيله له سياسيا. يقترع الناخب بالسرية التي يؤمنها له المعزل ولا يعلن عن اختياره...فالناخب الذي يعلن صوته لا يبقى ناخبا عاديا بل يشرع في أن يغدو محبذا... والإقرار بالتفضيل السياسي، والاعتراف بالتحبيذ لحزب ما، يمكن أن يرتديا أشكالا مختلفة وأن يكونا على درجات. والتصريح بالصوت مرة واحدة لحزب لا يكفي، إذا أضفنا أن هذا التصويت كان استثنائيا، أو أنه يعود إلى ظروف خاصة، أو أنه لن يتكرر أبدا. ففي ذلك دليل على الحقد لا على التحبيذ. ويختلف الأمر تماما إذا اعتبر هذا التصويت اعتياديا وطبيعيا.[2]

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 116)

2(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 116)

إذا كان إعلان التحبيذ لم يبق في المرحلة السلبية الخالصة، بل يرافقه جهد ايجابي مبذول لمصلحة الحزب : كقراءة منشوراته بانتظام، ومؤازرته في تظاهراته واجتماعاته العامة، ثم دفع هبات أو اشتراكات، والقيام بنشاطات دعائية (مناقشات أو خطابات لمصلحته، مثلا. هنا يتم الانتقال بدون أن نشعر من مجرد التحبيذ الخالص إلى الإنتساب الفعلي بل وإلى النضال.[1]

المنخرطون(المنتسب):

المنخرط هو ذلك الشخص الذي يلتحق بالحزب بطريقة رسمية بتقديمه لملف إداري لدى الهيكل الحزبي الأقرب إليه، بمحض إرادته ويترتب عن ذلك بعض الواجبات كدفع مبلغ للاشتراك وحضوره التجمعات الرسمية ونشاطات الحزب مقابل حصوله على بعض الحقوق كالحق في بطاقة الإنخراط، والترشح في قوائم الحزب واختيار مرشحي الحزب للمناصب القيادية، إلا أنه ميدانيا يبقى نشاط المنخرط محدود ولا يتعدى النشاطات الرسمية الظرفية والمناسباتية.

فاجتذاب المنتسبين يعتبر بالنسبة إليه أمراً مهمّا من الوجهتين السياسية والمالية. وهو يحاول أولا القيام بالتثقيف السياسي للطبقة العاملة، وإلى استخلاص لجنة منها جديرة بأن تستلم الحكم في البلاد: فالمنتسبون هم أداة الحزب بالذات، وقوام عمله.

ومن وجهة النظر المالية يرتكز الحزب بصورة رئيسية على الاشتراكات المدفوعة من طرف الأعضاء، وأوَّل واجب على الشعبة هو تأمين الإستيفاء المنتظم؛ وهكذا يجمع الحزب الأموال اللازمة لعمله التثقيفي سياسيا ونشاطه اليومي: وهكذا يمكنه تمويل الانتخابات: فتجمع له الغاية المالية إلى الغاية السياسية، والغاية الأخيرة من المسألة أساسية لأن الإنتخابات تكلّف مبلغا كبيرا.

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 116-117)

المناضلون:

إلا أن الفرق بين المنخرط والمناضل أن هذا الأخير بما يحمله بمعنى الكلمة دلالة على الحضور الفعلي والدائم، فالإسم يخدم المعنى، أي أنه يكرس جل وقته في خدمة الحزب وأهدافه وبرنامجه وتقريبه للشرائح الاجتماعية والمهنية الأخرى؛ بشكل أفضل مما هو عليه المنخرط والذي يكون درجة مشاركته ضئيلة بالمقارنة مع المناضل؛ ويقتصر حضوره في الغالب النشاطات الرسمية للحزب كالأعياد الوطنية ونشاطات الحزب السنوية.

المناضل هو من يعطي من جهده طواعية، عملاً ايجابيا لدعم الحزب وبرنامجه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا؛ يُفترض في المناضل أن يكون مرافقاً ومؤطراً للحياة السياسية العامة على مستوى خليته ووحداته وهياكله؛ إلا أن مصطلح المناضل في المجتمعات التقليدية لم يبلغ معناه الحقيقي في الواقع العملي بحيث يلاحظ بروز و تواجد المناضلين بصفة غير دائمة تبعا للظرفية والمناسباتية التي تطبع الممارسة السياسية و دليل ذلك أن جل المناضلين لا يوجد لهم أثرا من حيث النشاط داخل الأطر النظامية إلا في وقت الاستحقاقات الإنتخابية محلياً ووطنياً.

ويرى الباحث جاك لغروي Jacques Lagroye أنه توجد ثلاث خصائص تميز المناضلين عن سواهم من أعضاء الحزب، والتي تتمثل فيما يلي :

1- التمتع ب "تجربة في مختلف أشكال النشاط الحزبي (الاجتماعات، المؤتمرات التظاهرات، الاتصال بالناس في منازلهم Démarchage، توزيع المنشورات أو بيع الجرائد".
2- "التعود على القادة والقدرة الكبيرة على إيجاد مكانة بين المجموعات والإنقسامات التي تميز أعضاء الحزب".
3- "امتلاكهم لمعرفة متخصصة والتي يعملون على نشرها وتثمينها" داخل أحزابهم.[1]

1(مشري 2010، 275)

5-بنية الأحزاب السياسية:

تكتسي بنية الأحزاب السياسية أهمية بمكان وذلك لأنها تقدم لنا الخلفية التي ننطلق منها لفهم طبيعة العناصر المكونة للحزب وتنظيمها، حيث يتطلب فهمها تحليل البنية الداخلية للحزب خاصة ما تعلق بالبنية الاجتماعية والبنية الإيديولوجية التي يعتمدها؛ إضافة إلى درجة مأسسة الحزب ومدى تعقيده واستقلاليته، والتماسك بين أعضائه ودرجة تكيّف بنيته وكذلك الوظائف التي تؤديها هذه البنية الحزبية. مع البيئة الخارجية والمتغيرات التي تطرأ في المجال السياسي والنظام السياسي ككل.

إن التمييز بين عنصرين داخل مجموعة بشرية، الأعضاء والقادة، المطيعون والآمرون ال"حاكمون" وال"محكومون" كما يقول دوغي هو رؤية صحيحة للواقع لكنها سريعة. فمن جهة نرى جمهرة من الأفراد مرتبطة بنوع من التضامن ومن جهة ثانية بعضا من القادة.[1]

وبحسب المقاربة الكلاسيكية ومن أبرز ممثليها دوفرجيه وميشلز والتي تفيدنا في تحليل البنية الداخلية للأحزاب السياسية وذلك لمعرفة مرتكزاتها التنظيمية؛ والتي تعتمدها في ممارستها السياسية، بالرغم من اختلافها عن بعضها البعض؛ إلا أننا نميز عدة وحدات رئيسية وهي بحسب دوفرجيه الذي تناول البنية الحزبية بصورة شاملة ما تعلق: باللجنة الشعبة، الخلية، والميليشيا.

اللجنة Caucus:

يمكننا تعريف اللجنة بأنّها تجمع لمجموعة من الأعضاء مهما كانت صفتهم منتخبين أو أعيان مختارين لهم سلطة ونفوذ على مستوى مقاطعاتهم؛ إذ أن هذه اللجنة لا تأخذ طابع الديمومة فنشاطها مناسباتي، ولا تأخذ طابع مؤقت ومحدد تزامنا والاستحقاقات الرسمية أو الانتخابية؛ فهي شبه دائمة أو كما يقول دوفرجيه نصف دائمة، تنشأ من أجل إدارة حملة انتخابية بحيث يكون نشاطها متزايد ثم يضعف بشكل كبير تختفي في أوقات أخرى.

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 26)

وتتحدد اللجنة أولا بمدلولها الضيق إذ لا تضم إلا عددا صغيرا من الأعضاء ومن دون أن تسعى إلى تكاثرهم. فهي لا تقوم بأية دعاية لنفسها لكي توسع قوة جذبها. ضف إلى ذلك أنه ليس لها منتسبون بالمعنى الصحيح لأن مجموعتها مغلقة. ولا يدخل فيها من يشاء ولا يمكن الانضمام إليها إلا بالاختيار الضمني أو بالتعيين الصريح. وبالرغم من قلة عددها فإن اللجنة قد تتمتع مع ذلك بسلطة قوية. وقوتها لا ترتكز بالفعل على كمية أعضائها بل على صفاتهم. وتشكل اللجنة تجميعا للوجهاء المنتخبين بسبب نفوذهم. واللجنة تتصرف ضمن نطاق جغرافي واسع يتطابق غالبا مع المنظمة الانتخابية الرئيسية.[1]

إلا أنه يجب أن نفرق بين عمل تلك اللجان في الديمقراطيات والأحزاب الغربية والبلدان النامية والتي تخضع تلك اللجان في اختيارها إلى عمليات التعيين المباشر في شكل عصب وجماعات مصالح وشلل وزمر، ومن يمتلكون المال والجاه؛ لاستغلال تلك الوضعية وتكون هذه اللحظة أثناء الحملات الانتخابية والنشاطات الموسمية هي الفرصة السانحة لرصد مصادرهم ومواردهم وتعبئتها على حساب الموارد الأخرى كعامل النضال والأقدمية؛ لأن المهام التي تقوم بها تلك اللجان اختيار المرشحين الذين يمثّلون الحزب على المستوى المحلي وذلك باستغلالهم لظروف جمع وتمويل الحملة من أجل أخذ مواقع قيادية إضافة إلى الوظائف الأخرى كالإعلام والقيام بالدعاية وتنظيم التجمعات وصياغة التقارير.

وطبيعي أن الأحزاب ذات النظم الانتخابية المقيّدة في القرن التاسع عشر ليست إلا اتحادات لجان. والصلة ظاهرة بين هذه اللجان واللجان الانتخابية في العصر السابق لعصر الأحزاب. فقد كفى هذه أن تأليفها يبقى هو في كل اقتراع حتى تحيى بعد الانتخابات وتكتسب ديمومة نسبية لتصبح لجنة حزب بالمعنى الصحيح. ولكن ليس من السهل دائما القول أين تبدأ الأولى وأين تنتهي الثانية وإقرار الاقتراع العام لم يؤدي إلى الزوال المباشر لنظام اللجان في كل البلاد.[2]

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 39)

2(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 31)

وإذا قارننا بين اللجنة والشعبة نجد أن هذه الأخيرة أوسع من اللجنة من حيث العدد ومن حيث ديمومتها وجاءت كنظام بديل لهما اللجان في الممارسة السياسية الحزبية لتكتسي طابع ديمقراطي؛ وبحسب دوفرجيه الذي درس البنية التنظيمية للأحزاب وعلاقتها بالإيديولوجية التي تعتمدها، حيث قارن بين اللجنة والشعبة من خلال الخصائص التالية:[1]

الشعبة section:

1- تعني الكلمة بحد ذاتها الشعبة عنصرا رئيسي أقل لا مركزية، فالشعبة ليست إلا جزءا من كل، حيث تكون متّصلة ولا توجد بصفة منفردة؛ على العكس اللجنة والتي تكون مستقلة ويمكن لها أن تكون معزولة. وسنرى في الواقع أن الأحزاب المؤسسة على الشعب هي أكثر مركزية من الأحزاب المؤسسة على اللّجان ولكن الأصالة العميقة في الشعبة ترتكز على تركيبتها لا على اتّصالها.

2- حتى وإن تتلاقى الشعب واللجان في زيادة نشاطهما تزامنا والانتخابات إلا أنهما يختلفان في طابع الاستمرارية والديمومة التي تكتسيه الشعبة مقارنة باللجنة التي تكون موسومة بالمناسباتية فهي مؤقتة أو شبه دائمة، حيث يتزامن نشاطها والانتخابات.

3- وسنرى في الواقع أن الأحزاب المؤسسة على الشعب هي أكثر مركزية من الأحزاب المؤسسة على اللجان ولكن الأصالة العميقة في الشعبة ترتكز على تركيبها لا على اتّصالها بباقي الشعب.

4- الشعبة تحاول اجتذاب المنتسبين ومضاعفة عددهم وتنمية ملكاتها وهي لا تحتقر الكيفية لكن الكمّية تهمها قبل كل شيء، بالمقابل تتميز اللجنة بمحدودية عددها وضيقها.

5- الشعبة أبوابها مفتوحة أمام الجماهير حيث هناك إمكانية لانخراط الجميع فيها على العكس اللجنة مجموعة مغلقة، إذ لا يمكن الدخول إليها إلا عبر الاختيار والتعيين لذوي السلطة.

6- تمتاز الشعبة بالتدرج والتمايز السلطوي بداخلها حيث يكون تقسيم المهمات أكثر وضوحا، لأنها تقتضي وجود مكتب يشرف على مجموعة المنتسبين؛ بيد أنه في

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 43-45)

اللجان يكون التدرج السلطوي شكليا حيث أن التقسيمات لا تكون دقيقة وتأخذ طابع السمو والفخر.

7- الشعبة هي ابتكار للأحزاب الاشتراكية والتي كان اختيارها لها طبيعيا، حيث قامت بالإحاطة بالجماهير، تثقيف الجماهير سياسيا، واستخراج النخب الشعبية، فكانت الشعبة إطار للتعبير السياسي للجماهير؛ أما اللجنة فهي من ابتكار الأحزاب الليبرالية فهي إطار للتعبير السياسي للبرجوازية.

وبالرغم من طابع الديمومة التي تكتسيه الشعبة إلا أن نشاطها يكون محصورا نوعا ما مقارنة بالخلية التي تكاد تكون نشاطاتها واجتماعاتها يومية.

الخلية Cellule:

هي الوحدة الأساسية في أي تشكيل عضوي أو اجتماعي أو سياسي، استخدم في العلوم الإنسانية للدلالة على البنية الأساسية الصغيرة، وهي الدعامة الأولى للتنظيمات. و النواة الأولى في بناء الحزب إذ تعتبر لسان الحزب على مستوى الحي أو المؤسسة أو القطاع.

ميزتان تميزان الخلية عن الشعبة هما:[1] أساس التجمع وعدد الأعضاء.

ترتكز الخلية على أساس مهني: إذ تجمع كل المنتسبين إلى الحزب الذين لهم نفس مكان العمل، حيث تتمايز الخلايا بغض النظر عن مكان العمل في المشاريع مثلا أو حتى طبيعة العمل؛ بينما ترتكز الشعبة واللجنة على أساس إقليمي.

لكن من ناحية التوزيع الجغرافي نجد تشابه بين الخلية والشعبة، إذ نجد خلايا بدل الشعب تكون متمركزة في البلديات أو القرية أو الحي حيث تبقى هذه الخلية المحلية خلية مساعدة مقارنة بخلايا المشاريع.

أما من حيث عدد المنتسبين نجد أن الخلية أكثر صغراً من الشعبة إذ يستحسن أن تكون مشكلة من 15 إلى 20 عضوا وذلك من أجل تعارف أوثق، وتضامن أقوى بين

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 47-48)

أعضاء الخلايا وسهولة قيامها بالأدوار المنوطة بها، مع إمكانية احتواء نشاطها والسيطرة عليها.

الميليشيا Milice:

الفصل بين الأحزاب السياسية والعمل البرلماني والانتخابي هو أيضا أكثر وضوحا في الأحزاب التي اعتمدت على الميليشيا كأساس: نوع من الجيش الخاص عسكري الإطار خاضع كالجند لذات الانضباط ولذات التمرين...وهم جديرون مثلهم على محاربة الخصم بالسلاح والقوة البدنية ولكن هؤلاء الأعضاء يبقون مدنيين إلا في حالات خاصة...ويلزمون دائما بالاستعداد ليكونوا في تصرف قادتهم ولهذا نجدهم عموما مقسومين إلى قسمين: الأول يشكل نوعاً من الجيش العامل والآخر يشكل الاحتياطي.[1]

الفيدرالية Fédération:

يكتسي التنظيم الجهوي أهمية كبرى في أي تشكيلة حزبية أو سياسية لما له من دور التنسيق وربط القاعدة بالقمة، والأهم من ذلك اكتمال عملية مأسسة الحزب من خلال القوة أو التماسك ، بين المركز والمحيط.

اهتم الباحث إيفتوما Yves Thomas بدراسة هذه المسألة. وتوصّل إلى أن هيكلة التنظيمات الجهوية وعلاقاتها بالمركز، أي القيادات الوطنية للأحزاب الأولى، في مرحلة مأسستها، اتخذت ثلاثة أشكال وهي :[2]

1-وجود تنظيم جهوي قوي ومركزي:

يبرز هذا الشكل، عندما تسعى القيادات المركزية في الأحزاب للسيطرة على قاعدة الحزب. كما كان الحال في بداية مأسسة الأحزاب الأولى مثل حزب المحافظين ببريطانيا والشعبة الفرنسية للأممية العمالية. إن التقنية التنظيمية الأولى لتدعيم سلطة المراكز على الفيدراليات تتمثل في أن يكون لهذه الأخيرة تنظيما مطابقا لتنظيم الحزب على المستوى

1(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 55)

2(مشري 2010، 206)

الوطني...أما التقنية التنظيمية الثانية فهي تتلخص في أن "يوفد إلى هناك الفدراليات أمينا دائما، وهو العامل الرئيسي للمركزية. إن الوظيفة المعلن عنها لهذا التنظيم تكمن في الحفاظ على ديناميكية التنظيمات المحلية. ومن الممكن أن هدفها الرئيسي منع هذه الأخيرة من أن تكون نقطة ارتكاز لتحقيق هدف الطموحين".

2-وجود تنظيم جهوي مركزي ولكنه ضعيف:

يظهر هدا الشكل لما "تصطدم إرادة بناء تنظيم جهوي مركزي في بعض الأحزاب بروح استقلالية حادة للمحيط". ويتعلق الأمر هنا بالأحزاب الأكثر حساسية من عملية المأسسة...لم يحدث صداما بين المركز والمحيط. ذلك لأن اللجان كانت تعتبر "التنظيم على مستوى المحافظة ينبغي أن تنتهي طموحاته عند تعبئة الهيئة الناخبة" كما أنه "لا يمكن للمركز أن يفرض إنشاء فيدراليات المحافظات إنه يستخدم بالأحرى كعامل محفز للمبادرة".[1]

3-وجود تنظيم قوي ومركزي:

ويرى إيفزتوما Yves Thomas أن هناك ثلاثة عوامل عزّزت هذا الاتجاه التنظيمي. أوّلا تقاليد التنظيم السياسي الجهوي التي سبقت فترة الإمبراطورية. وثانيا انتخابات برلمانات الولايات (Landtag) والتي غالبا ما ساعدت على تبلور هذا التنظيم. وأخيرا، التشريع الخاص بالجمعيات :إذا كان التشريع الوطني قد لعب إلى غاية 1899 ضد الهيكلة الوطنية للأحزاب، فإن تشريعات الولايات (Land)، المتنوعة جدّا، قد سمحت أحيانا خاصة في الجنوب، بازدهار التنظيم الجهوي "...ويقدّم التنظيم الجهوي خدمات للتنظيمات المحلية من دون أن يؤثّر على استقلاليتها. إنه يمثّل في الوقت ذاته الولاية لدى القيادة المركزية للحزب[2].

1(مشري 2010، 207)

2(مشري 2010، 207-208)

المؤتمر العام:

يعتبر المؤتمر أعلى هيئة، يتّفق عليها جل الأحزاب تقريبا باعتباره منتخبا من طرف القاعدة النضالية؛ وهم المندوبون المنتخبون ومندوبو الكتل الحزبية في البرلمان وأعضاء الحكومة المنتمون للحزب.

ونظراً للسلطات المهمّة والحاسمة–على الأقل من الناحية النظرية (النصوص)– فإن قيادات الأحزاب تولي عناية كبيرة لعملية تمثيل مختلف التنظيمات فيه. يخضع تمثيل مختلف التنظيمات في المؤتمر، في مختلف الأحزاب بشكل عام، إلى حسابات دقيقة. ففي المؤتمر يبرز التنافس إن لم نقل الصراع بين القيادة والقاعدة في توجيه أشغاله وقراراته، أو بين مختلف التيارات المتنافسة على السيطرة على المناصب في الحزب أو في توجيه أو في تعديل توجهاته السياسية. وهكذا، فان تقليص تمثيل الهيئات المحلية (اللجان، الفيدراليات) أو المنظمات المدنية المرتبطة بالحزب يتيح للقيادة السيطرة على المؤتمر. بينما يؤدي توسيع التمثيل إلى السيطرة على القاعدة أو التيارات(المتنافسة في الحزب) على أشغال المؤتمر وتوجيهها لصالح أهدافها.[1]

ومثال ذلك يتكون الهيكل العام لحزب جبهة التحرير الوطني من هيئات وطنية وهيئات محلية بينما تبقى الهيئات الجهوية موجودة ضمنيا من خلال أعضاء المكتب السياسي والتي تضمن تمثيل مختلف الجهات الشرق، الغرب ، الوسط، والجنوب الكبير.

- **الهيئات الوطنية:**

المؤتمر، اللجنة المركزية، رئيس الحزب، الأمين العام، المكتب السياسي.

- **الهيئات المحلية:**

المحافظة، القسمة، الخلية، تمثيليات الحزب خارج الوطن.

حيث يعتبر المؤتمر الوطني أعلى هيئة للحزب ويضطلع ب:

- وضع البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحزب والمصادقة عليه؛

1(مشري 2010، 214)

- إعداد القانون الأساسي للحزب وإقراره؛
- انتخاب اللجنة المركزية؛
- تحديد التوجهات العامة للحزب.[1]

والشكل الموالي يلخص مختلف اللوائح واللجان التي ينبني عليها المؤتمر في حزب جبهة التحرير الوطني.

شكل يوضح بنية المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني.

الرئيس			
الأمين العام			
مشروع تقرير المنطلقات الفكرية	**مشروع القانون الأساسي**	**الإقتراحات الرسمية لمراجعة الدستور الجزائري**	**مشروع إعداد اللوائح:** **لائحة انتشار الحزب** **لائحة السياسة العامة** **لائحة العلاقات الخارجية والجالية الوطنية بالخارج** **مشروع لائحة المنتخبين** **اللائحة الاقتصادية والاجتماعية**

6-وظيفة الأحزاب السياسية:

تؤدي البنى السياسية الحزبية عدة وظائف حتى وإن اختلفت من حزب إلى آخر إلا أن هناك حد أدنى مشترك من الوظائف تتقاسمه هذه الأحزاب على اختلاف أنماطها وطبيعة النظم السياسية التي توجد فيها والبيئة المحيطة بها، كالمشاركة السياسية ومحاولة استلاب السلطة.

1(مشروع القانون الأساسي للجنة الوطنية لتحضير المؤتمر العاشر لحزب جبهة التحرير الوطني والمصادق عليه بالأغلبية في أشغال المؤتمر سيما المادتين 27-28 ، ص 11-12)

6-1-الأحزاب كآلات انتخابية:

إن الوظيفة الأولى للأحزاب، من وجهة النظر هذه، هي **انتقاء المرشحين للانتخابات** المحلية والوطنية. ومجرد دخولها في المعركة يكفي لتمييزها عن مجموعات المصالح. وقد يحصل استثنائيا، بدون شك، أن تدافع بعض المجموعات أمام الناخبين عن مصالحها الخاصة.[1]

وتتنوع إجراءات انتقاء المرشحين بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء في القواعد حقوقا متفاوتة في اتساعها. ويحصل أحيانا، كما في بعض الولايات الأمريكية، أن تكون الجمعيات الابتدائية مفتوحة لغير المنتمين الذين يشاركون في عملية التعيين. ومع ذلك فإنّه يبقى استثنائيا أن لا تحتفظ القيادة المركزية للحزب لنفسها، على الأقل، بحق تثبيت الترشيحات التي جرت على الصعيد المحلي. ومن المعتاد أكثر أن تعطي نفسها حق التأثير على هذه الترشيحات، بل وتقريرها.[2]

أما الوظيفة الثانية للتشكيلات السياسية فهي **تعبئة الدعم** بغية مجابهة المعركة الانتخابية في أفضل الشروط. وفي هذا الصدد، تمتلك الأحزاب القوية التنظيم أوراق خاصة للنجاح. فهي تضع تحت تصرف مرشحيها قوة جهازها. ويعني هذا الأمر موارد مالية مستقلة عن الإعانات المالية الاستثنائية التي تجمع أثناء الحملة. كما يعني بشكل خاص، ترويض النشاطات الدعائية الذي يكتسب بالتجربة : توزيع المنشورات والصحف، الاستدلال على مختلف المجموعات المستهدفة في داخل الدائرة الانتخابية.[3]

وتكمن الوظيفة الثالثة، أخيرا، في **اختيار القادة الوطنيين**. إن تكريس الأشخاص في هذا المستوى يعد، في الأحزاب الأكثر أهمية، شرط الوصول إلى أعلى الوظائف في الدولة، إما بشكل آلي في أنظمة الحزب الواحد، أو على أساس تناوب في النظم التعددية.

1(برو 1998، 376)

2(برو 1998، 376)

3(برو 1998، 377)

ومع ذلك فإننا نتردد في الحديث عن اختيار يجريه الحزب؛ لأن التعبير يحمل في طياته هنا الكثير من الغموض.

6-2-الأحزاب كحلبات للجدل:

سواء كانت هذه الوظيفة مكرسة، أم لا، بشكل صريح في النصوص الدستورية فان الأحزاب تساهم دائما في تكوين الإرادة العامة، بمعنى أنها تؤثر على الرأي العام وتوجهه بفضل المجادلات التي تثيرها. وتكون بعض المجادلات داخلية، كتلك التي تشهدها مؤتمرات الأحزاب أو هيئاتها القيادية؛ وتسمح للقاعدة الحزبية بإعلان موقفها من خط الحزب. كما يقع بعضها الآخر في داخل المؤسسات البرلمانية حيث تتجابه الأغلبية والمعارضة، ويكون الرهان مباشر دائر حول مراقبة النشاط الحكومي. ويمكن لبعض المجادلات الأخرى، أخيرا، أن ينقل إلى مقدمة المشهد الإعلامي، فيظهر من خلال البرامج المتلفزة، والمقالات الصحفية.[1]

إن أخذ التوقعات الاجتماعية على عاتق الأحزاب، من خلال الجدل الذي يمكن أن يجري على صعيد ملموس للغاية. إنّه العمل الميداني، الذي يقوم به الأعضاء والمنتخبون بهدف الإصغاء إلى شكاوي الناس، وتجميعها وعقلنتها. وهو يمكن أن يجري أيضا على صعيد إجمالي عام، فيتجلى في **عمل الإعداد الإيديولوجي** والمذهبي الذي يهدف إلى إرساء أسس شرعية مشروع مجتمعي واسع، يعد بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية على أسباب الاستياء المتعدد الأشكال للسكان.[2]

ومع ذلك، فانه ينبغي، بحسب "جان توشار"، التمييز حتى في داخل الأحزاب الأكثر "إيديولوجية" بين عدة مستويات من الاهتمامات المذهبية. فهناك، أوّلا، مستوى مفكري الحزب ومنظريه، الذي يتسم بطابع عقلاني قوي؛ وثانيا، مستوى القادة الذين يتجهون عادة للتمييز بين التسويات التكتيكية في المدى القصير، والحفاظ على المراجع المذهبية للمدى الطويل. ويعدّ هذا المستوى أكثر مرونة. وهناك، ثالثا، المستوى الخاص بالأعضاء

1(برو 1998، 381)

2(برو 1998، 382)

المناضلين الملتحمين بمعتقدات ورموز مشتركة، ويعد أكثر اعتمادا على الإيمان. وأخيرا مستوى الناخبين المتعاطفين مع الحزب، والذي يعد، عموما، مبهما وقائما على مفاهيم تقريبية.[1]

إن الجدل السياسي **ركن من أركان الديمقراطية التعددية**. لكنه يوجد أيضا، بدون شك في النظم ذات الحزب الواحد. إلا أنه يكون، في أغلب الأحيان، ملبدا ومحصورا بدقة في داخل الأوساط القيادية. أما في النظم التعددية فإن الجدل العام، بالعكس، يكون هو القاعدة...وأخيرا من فضائل الجدل السياسي أن يحطّ من قيمة العنف الجسدية التي يحلّ محلها تبادل الأفكار. ويكون جدالا ذا طابع "اقتصادي" عندما يتعلق الأمر بمجابهات بين الأرقام، والملفات، وكشوف الحسابات، أو بالعكس، جدالا ذا طابع "أخلاقي" عندما يعبئ أبطال الرواية بشكل خاص قيما :كقيم العدالة، والحرية، والتضامن، الخ...[2]

6-3-الأحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي:

الأحزاب هي منظمات تتجه للعمل على تنظيم المنتخبين والمساعدة على وعي التضامنات بين المجموعات الاجتماعية المختلفة. فالمذهب، والبرنامج، أو مجرد مواضيع الحملة الانتخابية تنقل، بالفعل، رسائل ستستخدم **كمرجع مشترك**، ليس فقط لأعضاء الحزب نفسه، وإنّما لناخبيه والمتعاطفين معه أيضا. ويتعلق الأمر بتسويات ملموسة بين مصالح مختلفة...كما يتعلق الأمر، بصفة خاصة، بقيم ذات حدود غير واضحة بشكل كاف :الحرية والتضامن، وحقوق الإنسان...وذلك على الأقل، لخلق الوهم بوجود معتقدات مشتركة بين فئات المواطنين الذين يتشاطرون أحيانا، في الواقع تطلعات مختلفة جدا. لكن هذا "الوهم" يخلق الشعور بوجود تضامنات أفقية تتجاوز فوارق السن والطبقة والانتماء المحلي؛ ويشجع بالتالي على التكامل الاجتماعي.[3]

1(برو 1998، 383)

2(برو 1998، 384-385)

3(برو 1998، 385)

لقد بيّن انطونيو غرامشي أن هذه الأحزاب تكون، بشكل ما، "العقل العضوي للبروليتاريا". وكان هذا التعبير يهدف إلى بيان ما كانت تمثّله، برأيه، الوظائف الاجتماعية للمثقفين : تسهيل عملية وعي كل طبقة لمصالحها وتطلعاتها الجماعية، والقيام باسمها بصياغة مثل ومشاريع تأكيد الذات، وتبرير شرعية التمثّلات التي تكوّنها الطبقة عن هويتها وقدرها التاريخي. إن هذا النمط من الأحزاب لا يعد إذن مجرد فاعل للحياة السياسية. إنه كما سنقول الآن، طواعية، بعبارة أخرى، نوع من الحركات المحددة للهوية، الحركات التي ليست لها فقط أساس طبقي (كالأحزاب الشيوعية التي تعرف بأنها عمّالية) بل على أساس عرقي–ثقافي أيضا(أحزاب التحرر الوطني من القوى الاستعمارية)أو ديني (الحركات الإسلامية).[1]

7–ممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية:

لابد من إعادة النظر في التصور الكلاسيكي لممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية والتي تبنّاها دوفرجيه بشكل ضمني نوعا ما، وميشلز بشكل صريح وهي احتكار السلطة المطلقة. ونحاول تعميق تحليلنا على فرضيات حديثة أكثر عمقا وأقرب إلى الواقع الراهن الذي تتداخل فيه وتتفاعل عوامل متعددة الأبعاد مما يتطلب تجاوز أي تحليل عرضي واعتماد تحليل جوهري آخذين بعين الاعتبار الموروث التاريخي والبنية الاجتماعية والثقافة السياسية للفاعلين وتمثّلاتهم للممارسة السياسية داخل منظومة الرهان والنظام السياسي ككل.

التعريف المؤسساتي للسلطة الذي يقدّمه روبير داهل فيعرف السلطة كما يلي: "يمارس "أ" سلطته على "ب" بالقدر الذي يحصل فيه من "ب" على عمل "ع" لم يكن لهذا الأخير أن يقوم به بوجه أخر"، أما المقاربة المسماة التفاعلية فيقع فيها التعريف المشهور الذي اقترحه ماكس فيبر "السلطة هي كل فرصة مواتية لتأمين انتصار الإرادة الخاصة. في داخل علاقة إجتماعية. حتى وإن كان ذلك لقاء مقاومات. ولا يهمّ كثيرا على ماذا ترتكز هذه الفرصة".[2]

1(برو 1998، 387)

2(برو 1998، 24–27)

و يميّز نوربير إلياس بين اللعبة التي يشارك فيها أشخاص على مستوى واحد واللعبة ذات الطابقين أو عدة طوابق[1] ترتبط بممارسة السلطة بين القادة داخل الحزب ومجموع القواعد النضالية والوحدات الرئيسية والفرعية للأحزاب أين تأخذ ممارسة السلطة، تلك العلاقة التي تتأسّس بين المركز والهامش عموديا وبين مختلف القيادات والنخب الحزبية أفقيا.

وتبقى هذه القراءات ضرورية لكنها غير كافية لفهم هذه النتيجة. إذا راعينا أنّ الحزب السياسي. كأي تنظيم أو مؤسسة تسيّره. كذلك. عادات يومية وثقافة مؤسساتية وعلاقات بين فاعلين سياسيين. في جزء منها غير رسمية. إذ لا نجد لها أثر مكتوب. فهي تبتعد أو تقترب من النصوص النظرية. مهما كان الإجماع حولها وطرق الوصول إليها.[2]

7-1-مصادر الشرعية داخل الأحزاب السياسية:

ويعد تقسيم ماكس فيبر في تقسيم أنماط الشرعية إلى ثلاثة أنماط رئيسية

توجد ثلاثة أسباب داخلية تبرّر الهيمنة، تنبثق منها ثلاثة أساسات للشرعية[3]:

1. سلطة الماضي الأبدي بمعنى العادات المقدّسة عن طريق صحّتها اللازمانية و العادة المتأصّلة في الإنسان لاحترامها. هذه هي السلطة التقليدية التي كان يمارسها الأب الأكبر patriarche و السّيد صاحب الأرض؛
2. السلطة القائمة على الجاذبية الشخصية غير العادية للفرد (الكاريزما) وتتميّز بالامتثال و التضحية لهذا الشخص، و ثقتهم الحصرية فيه لتفرّده بمميّزات خارقة، بالبطولة (الخصائص التي تصنع القائد). إنّها السلطة الكاريزمية التي يمارسها النبيّ...رئيس الحزب السياسي؛

1(برو 1998، 39-41)

2(جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل 2011، 10)

3(WEBER 1991, 54)

3. السلطة التي تنبع من صفتها القانونية و الكفاءة القائمة على قواعد مؤسّسة عقلانيا بمعنى السلطة القائمة على الخضوع و ذلك بتأدية الالتزامات المتطابقة مع القوانين القائمة. إنّها السلطة التي يمارسها رجل الدولة الحديثة.

نستطيع تمثيل ذلك بالجدول التالي:

الأساس	نمط الشرعية	الأشخاص الممارسين
سلطة الماضي	التقليدية	الأب الأكبر، سيّد الأرض
الكاريزما	الكاريزمية	النبي، رئيس الحزب
الصفة القانونية	العقلانية–القانونية	رجل الدولة

لا يهمّنا في هذا المستوى من التحليل طبيعة النظام، بقدر ما يهمنا نظام التعبئة وطبيعة تلك القيم المصاحبة لها وطبيعة السلطة السائدة والتي تستعمل كمبررات للشرعية ولكي تتحقق ممارسة سياسية فعالة لابد من متطلبات وشروط توفر البيئة المناسبة من أجل اشتغال جيد للبنى بحيث يسمح لها من تأدية الوظائف بشكل تكاملي.

و ترتبط السلطة داخل الأحزاب بنوعين من الأنظمة السياسية الخالصة (انطلاقا من تصنيف D.Apter) :

نظام التعبئة (السلطة العمودية–القيم الإستهلاكية)، ونظام المصالحة (السلطة الهرمية–القيم الأداتية)، تتميز بنمطين متناقضين لكيفية عملهما.. الأول يعمل بالإكراه بفضل سلطة مركزية وبوجود قيم متصلّبة أما الثاني فيعمل على المعلومة، و ذلك بفضل وجود قيم مرنة، و براغماتية، وانتشار لأدوار السلطة.[1]

هكذا يصف بثر D.Apter نظام التعبئة الذي ينظم التغيير الفعال للمجتمع من خلال نوعين من الأنظمة السياسية الخالصة، انطلاقا من تصنيفه الذي افترض اختلاف الأنظمة السياسية تبعا لتباين المتغيرات التي تميّز كل مجتمع :

1(BADIE 1994, 99)

طبيعة السلطة / طبيعة القيم	سلطة تراتبية	سلطة هرمية
قيم استهلاكية	نظام تعبئة	نظام تيوقراطي
قيم أداتية	نظام بيروقراطي	نظام مصالحة

يتوازى هذين النظامين السياسيين مع شكلين من ممارسة الوظيفة السياسية. فهما بهذه الطريقة يبدوان كنمطين مثاليين لتنظيم التغيير، كحلّين خالصين تلجأ إليها المجتمع لحل المشاكل المتعلّقة بالتحديث.[1]

إذا كانت مقاربة الاختيار العقلاني تتجنب الاعتبارات المعيارية التي تدعم المقاربة البنائية الوظيفية، فهي تسقط في الجانب الآخر. في الواقع، التصور الأداتي للأحزاب تجانسها هو الذي يدافع عن هذه المقاربة لمعالجتها كفاعلين موحدين. النتيجة الرئيسية التي تلت ذلك هو التجاهل النسبي للتعقيد التنظيمي للأحزاب، إهمال الصراع على الأهداف والأولويات داخل الأحزاب Monthero et Gunther 2003.15.[2]

إذا، تجب المغامرة على أرض بكر وعرة للغاية. فتنظيم الأحزاب يرتكز أساسا على الممارسة الفعلية و على العرف، وبذلك يستمر عرفيا إلى حد كبير ولاتصف الملكات والأنظمة الداخلية أبدا إلا قسما بسيطا من الواقع، عندما تصف الواقع: لأنها نادرا ما تطبق بشكل مضبوط.[3]

لبس تحليل أوفرليه الذي وقع فيه يتموضع في مستويين، منها من المفاهيم المستعملة ومن مستوى التحليل. في النقطة الأولى، حين يتطرق إلى الحزب السياسي ويدرسه ضمن وجهة نظر اجتماعية تاريخية، مصطلحاته ومسلماته هم اختيار عقلاني : مقاولة، مزايا

1(BADIE 1994, 99)

2(KOM 2008, 26)

3(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 4)

سوق، رساميل، منتجات، وكلاء مهتمين ...وهو السبب الذي يجعنا نصنفه ضمن المقاربة العامة للاختيار العقلاني.[1]

لأن الأفراد والفاعلين السياسيين تحركهم المصالح المتبادلة والمزايا التي من وراء تواجدهم داخل الهياكل الحزبية والصراع حول الريع ورصد المصادر الضرورية، من أجل تعبئة الموارد التي تتطلبها الممارسة السياسية؛ والتي تتجاوز تلك القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية إلى عقلنة حساباتهم التكتيكية وتسوية مصالحهم الشخصية.

7-2-- المسالة الأوليغارشية.

وقد تساءل روبيرتو ميشل، في مؤلفه الكلاسيكي : الأحزاب السياسية، بحث في الاتجاهات الأوليغارشية في النظم الديمقراطية عن الآليات التي تؤدي إلى الإبقاء في داخلها على سلطة دائرة ضيقة. وكرائد للملاحظة بالمشاركة، اختار المؤلف أن يدرس بدقة سير العمل الداخلي للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، بصفته منظمة كانت، حينذاك، تدفع بعيدا بشكل خاص ضرورة السير الديمقراطي للعمل. لكنه بيّن أن هذا الحزب لا ينجو أبدا على الرغم من هذا المناخ المواتي، من الجاذبيات الأوليغارشية؛ والأسباب التي يقدمها لذلك مازالت قابلة للنقل إلى يومنا هذا.[2]

تتمثّل إضافته إلى علم دراسة الأحزاب تبقى ذات دلالة بتركيزه على الوظيفة الداخلية للأحزاب، إذ يظهر كمؤسّس لدراسة الديمقراطية بداخل الأحزاب والتي تشكل ميدان متميز في دراسة الأحزاب. كما يمكن اعتباره كأول من وضع سيرورة مأسسة الأحزاب عندما أكد أن " الحزب ، باعتباره تكوين خارجي، آلية، جهاز، لا يعرف فقط بالضرورة بمجموعة الأعضاء المسجّلين أو بأقل أيضا بالطبقة. يتبين كنهاية للذات معطيا الأهداف والمصالح الشخصية، ويلغي شيئا فشيئا الذين يمثّلونه(...). إنّه قانون حتمي أن كل عضو في الجماعة ينشأ التقسيم الاجتماعي للعمل، وينشأ عندما تتجدر

1(Kом 2008, 23)

2(برو 1998، 404)

مصلحة خاصة للذات ومن أجل الذات..." هذه السيرورة التي قام هنثنجثون فيما بعد بدراستها[1].

تتمثّل المشكلة الأساسية في تحديد العلاقات بين الحلقات المختلفة . وحل هذه المشكلة لا يمكن أن يكون خاليا من أية غاية ولا خالصا لوجه المعرفة العلمية. لأنه يبحث في طبيعة الأحزاب السياسية والصفة الديمقراطية لتركيبها. ولأنّ الحلقات الداخلية تحرك الحلقات الخارجية وتقودها. وبمقدار ما تمثّل الحلقات الداخلية الحلقات الخارجية أو بالأحرى بقدر ما تنسجم الحلقات في خطة سيرها، بمقدار ما يتصف النظام بالديمقراطية. فإذا لم يتوافر الانسجام تحولت سلسلة الحلقات هذه إلى نوع من الأوليغارشية (حكم القلة).[2]

7-3-وسائل العمل المادية للأحزاب السياسية:

المجالات الرئيسية للإنفاق مهما تكن أهمية الحزب، يمكن التعرف على أربع فئات [3]:

- التكاليف الثابتة للعمل الداخلي. وهي الخاصة بتكاليف المقرات، المملوكة أو المستأجرة، ونفقات السكريتاريا، والاتصالات بين البنى الوطنية والمحلية(هاتف وسائل الاتصال المختلفة...)؛ ونفقات التوثيق والأرشفة؛ وتكاليف التمثيل ذي المدى المتفاوت بالتأكيد بحسب صورة الحزب، وتأثيره في المجتمع.
- نفقات تأهيل المناضلين، والأطر، والمرشّحين للانتخابات، والمنتخبين. وهذه النفقات يمكن أن تختزل إلى أقصى حد، في الأحزاب الصغيرة جدا، بفضل العمل المجاني؛ أما في أحزاب الأطر ذات المرتكزات المالية القوية، فإنها تكتسي، بالعكس، أهمية كبيرة جدا، تأخذ عادة شكل دورات تأهيل تسند إلى هيئات متخصّصة.
- تكاليف النشاطات الخارجية الخاصة بالدعاية وبالتغلغل في النسيج الاجتماعي. فنفقات طباعة المنشورات، والمجلات الدورية، وتنظيم الاجتماعات

1(Ком 2008, 12)

2(دوفرجيه، الاحزاب السياسية 2011، 106)

3(برو 1998، 388-389)

لا تكون أبدا معدومة حتى في أصغر الأحزاب. أما في الأحزاب الكبرى فتضاف إليها، عند الاقتضاء، حملات الصور والملصقات، وفي بعض البلدان الدعايات في الصحافة المكتوبة والسمعية–البصرية.

– تمويل الحملات الانتخابية. وهنا يجري بشكل دائم تقريبا توزيع للنفقات بين تلك التي يتحمّلها المرشح بصفة شخصية (حيث يقع عليه عبء إيجاد مصادر التمويل عبر "لجان الدعم"، على سبي المثال)، وتلك التي تقع على عاتق الحزب، ويؤمّنها من ميزانيته الوطنية أو المحلية. وعموما، فإنه كلما قل الطابع السياسي للانتخابات، كلما ارتفعت المشاركة الشخصية للمرشح.

أساليب التمويل:

وفي نهاية هذا التطور، تبدو مرارد الأحزاب متمايزة إلى حدّ ما. ويمكننا التمييز بين أربع فئات [1]:

– **اشتراكات الأعضاء.** وهي الفئة الأكثر شرعية، من وجهة نظر المثال الأعلى الديمقراطي. وتشهد، بشكل ملموس، على تعلّق المواطنين بالتعبير عن أرائهم السياسية. والواقع أن الوزن النسبي لهذه الاشتراكات يكون في أغلب الأحيان قليلا في الأحزاب الجماهيرية. ففي بحثها عن تنسيب واسع لدى كل فئات السكان، بما فيها الأكثر تواضعا، تحدد هذه الأحزاب معدل اشتراك منخفض إلى حدّ ما، حتى وان كان بالإمكان تعديله تبعا للدخل المعلن من قبل المنتسب.

وإلى هذه الفئة ينبغي أن نضيف الاقتطاعات التي تأخذها الأحزاب من أجور وتعويضات المنتخبين. وهذه الاقتطاعات المرتفعة جدا في الأحزاب الشيوعية، والمتفاوتة في الأحزاب الأخرى، ليست أبدا قليلة الأهمية بالنسبة لأولئك الذين يتحمّلونها. والتبرير المقدم دائما تقريبا يتجلى في واقع أن ترشيح الحزب لعب دوره في الانتصار الإنتخابي.

1(برو 1998، 390–394)

إلا أنه في بعض الحالات تلقى هذه القرارات رفض الإنصياع والاستياء التام جراء الاقتطاعات من التي تأخذها الأحزاب وخاصة الصغيرة منها من أجور المنتخبين، ويؤدي في الكثير من الحالات إلى النفور والابتعاد الكلي يصل إلى حد الاستقالة من الحزب.

– **تبرعات الأفراد والمشاريع.** إن مبدأ حرية الأحزاب في العمل يمنع استبعاد مصدر الدخل هذا. لكن مبدأ المساواة في التنافس السياسي يجبر على إيلاء انتباه خاص للتفاوتات الخطيرة التي يمكن أن تنجم عنها. وتتدخل في هذا الأمر أيضا اعتبارات الشفافية السياسية (من يمول من؟) وأمن الدولة (الحماية من التلاعبات الخارجية الممكنة). إن التشريعات العديدة النافذة في البلدان الغربية تجري، عموما، تمييزا بين المنح التي يقدّمها الأشخاص الطبيعيين، وتلك التي يقدّمها الأشخاص الإعتباريون، كالشركات أو المؤسسات المصرفية فالأولى تقبل بطواعية، وبدون تردد، أكثر من الثانية.

– **التمويلات الخفية.** تشكل الدفعات نقدا، أو على حسابات موجودة في الخارج وكذلك المنح المغفلة من الإسم ممارسات شائعة تتّجه التشريعات الحديثة لحظرها الآن باسم شفافية حسابات الأحزاب. وهناك أساليب أخرى للتمويل تتمثل في وضع المقرات، وأجهزة السكرتاريا، والعاملين الإداريين تحت تصرف الأحزاب. ويمكن للانزلاقات الوظيفية أن تشمل الموظفين العموميين (الموظفون الموضوعون تحت التصرف، وأعضاء المكاتب الوافرة في البلديات الكبيرة)، أو العاملين المتفرغين في الجمعيات الذين يقومون في الواقع بوظائفهم في الحزب.

– **المساعدات العامة.** منذ أمد طويل، تمنح الدولة مساعدة للمرشّحين بشكل مساهمات مجانية، كما تُمنح تسهيلات للمجموعات البرلمانية. وتُشكل هذه الأشكال من الدعم مساعدة غير مباشرة للأحزاب السياسية.

– تعويض مجاني للنفقات الانتخابية (بناء على مستندات) التي تحملها المرشحون.

– التسهيلات الممنوحة للمجموعات البرلمانية. تستفيد الأحزاب أو المجموعات البرلمانية، في المجالس، من المكاتب، والإعفاءات البريدية، وخدمات السكرتاريا والتوثيق.

وتمنح لها مساعدة متناسبة مع عدد النواب المسجلين فيها (تعويضات لملحقين برلمانيين). وفي الفترات الانتخابية، تستفيد من أوقات بث مجانية في محطات الإذاعة والتلفزة.

– المساعدة المباشرة للأحزاب. والمجموعات الممثلة في البرلمان (بنسبة عدد المنتخبين) من جهة أولى، وللأحزاب والمجموعات التي قدّمت مرشحين في دوائر من جهة أخرى وتضبط هذه المساعدة بقوانين.

7-4-تجديد و دوران القادة داخل الأحزاب السياسية:

يحدد ريمون آرون مفهوم النخبة بتقسيمها إلى فئتين إذ يضع جانبا الفئة التي تلعب دورا هاما داخل الحكم فهي تشكّل النخبة الحاكمة. و البقية تشكّل النخبة غير الحاكمة. و بالتالي يكون لدينا فئتين داخل الشعب:

1. الفئة العليا التي تنقسم إلى جزئين النخبة الحاكمة و النخبة غير الحاكمة؛
2. و الفئة الدنيا و هي التي لا تنتمي إلى النخبة

فلا يجب البحث عن معنى ميتافيزيقي أو أخلاقي لمفهوم النخبة، إنّها فئة اجتماعية نستطيع لمسها موضوعيا. و لا يجب التساؤل عن إذا كانت النخبة خاطئة أو صحيحة أو تحديد الأفراد المنتمين إليها فكل هذه التساؤلات غير مجدية. فالنخبة مكوّنة من كل الأشخاص المحظوظين في الحياة الإجتماعية.[1]

هذا الحد الأدنى من القيم المشتركة يمكن تسميته متوسط الموازنة بين مختلف قيم القيم النخبوية، الذي يضمن حصول الإجماع للبحث في أشكال أنسنة وعقلنة النخب الفاعلة، أي الشكل الذي تظهر فيه حالة من الاستقرار الذي يفضي إلى البناء المؤسساتي...يقارن "فيلد وهيجلي" في بحثهما حول النخبوية بين تجارب 81 دولة، من سنة 1950 إلى سنة 1980[2].

أربع أشكال من التآلف يمكن أن تجمع بين النخب الفاعلة.

1(SMATI 2009, 14-15)

2(علي موسى 2008، 35-36)

- النخب المتآلفة عن طريق الإجماع.
- النخب المتآلفة عن طريق الإيديولوجيا.
- النخب المتآلفة عن طريق قيمة محددة.
- النخب غير المتآلفة إطلاقا.

يخلص الباحثان إلى أن الاستقرار يكون دائم في الأنظمة الديمقراطية التي يبنى فيها التآلف بين الفاعلين على الحوار والإجماع، أين تحترم القواعد المحددة سلفا ثم تكون الإجراءات القانونية هي الملاذ الأخير لتسوية الأزمات سلميا وانتقال السلطة من مجموعة إلى أخرى. أما في الحالات الثلاث الأخرى فالنخب لا تملك أي وسائل أو قل وسائل قليلة جدا لتسوية الأزمات فيما بينها سلميا أو لإضفاء شرعية على لجوءها لاستعمال العنف لإعادة استتباب الاستقرار وفرض التداول على السلطة، وهو ما يؤدي إلى معاودة ظهور أشكال جديدة من التسلطية والشمولية في الحكم.[1]

في دراسته لظاهرة استقرار القادة في الهيئات الوطنية، اقترح وليام شونفلد William R Schonfeld أربعة مؤشرات– وهي : التجديد، والبقاء، وزيادة عدد الأعضاء والاستبدال– لقياس درجة تغيير القادة. وانتهى الباحث إلى عدة نتائج مهمة نلخصها كما يلي [2]:

1- **التجديد: Rénovation** يعني وصول أشخاص جدد إلى مناصب السلطة أو المسؤولية ويتفرع عن هذا المؤشر مؤشرين ثانويين وهما :

أ- وصول الوافدين الجدد(ويسميه الباحث بالتجديد البسيط) والذين حصلوا على أول ولاية انتخابية في الهيئة الجديدة.

ب-وصول أعضاء لا ينتمون إلى النخبة والذين لم يسبق لهم أن مارسوا أية مسؤولية في مستوى مماثل للمستوى الذي يشغلونه الآن لأول مرة.

1(علي موسى 2008، 36)

2(مشري 2010، 313)

2- **البقاء(الإضعاف):** survie(usure)ويعني أن وصول الوافدين الجدد يمكن أن يضعف بطريقتين:[1]:

أ- إذا كان عدد هائل من المناصب يتغير أصحابها بشكل دائم في حين أن بعض الأعضاء يبقون في مناصبهم لفترة طويلة جدا؛

ب- عندما يتم توسيع الهيئة، فإن التجديد يحدث من دون ذهاب قسري للأعضاء القدماء.

3- **زيادة على الأعضاء** وذلك من خلال إنشاء مناصب جديدة يشغلها أعضاء جدد. وعليه، فالتجديد قد ينجم عن زيادة عدد أعضاء الهيئات.

4- **الاستبدال Remplacaement:**ويقصد به تعويض الأعضاء القدماء بأعضاء جدد. ويميز الباحث شونفلد مؤشرين لحالة الاستبدال[2]:

أ- نسبة الاستبدال البسيط التي " تأخذ بعين الاعتبار الأعضاء الذين حصلوا على الولاية الانتخابية في الهيئة الوطنية، والذين خلفوا أعضاء الهيئة التي انقضت ولايتهم الانتخابية". ومن أجل تمييز نسبة التجديد عن نسبة إنشاء المناصب، فإن الباحث اقترح أن "نسبة التجديد مساوية لنسبة الأعضاء الجدد أو المستدعين Rappelés. والتي نطرح منها – كما يقول الباحث – عدد المناصب المنشأة. إن نسبة التجديد البسيط هي إذن مساوية لعدد المناصب التي غادرها أصحابها وتقسّم على مجموع المناصب للهيئة الجديدة.

ب- أما نسبة استبدال النخبة، فتقيس" الاتجاه إلى تعويض النخبة القديمة بأخرى جديدة علما أن أعضاء الهيئة الذين لم يمارسوا المسؤولية على مستوى مماثل والذين خلفوا أعضاء الهيئة التي انتهت مهامها، يطرح من عدد المناصب التي تغير أصحابها من الوافدين الجدد الذين سبق وان مارسوا مناصب مماثلة ثم تقسّم النتيجة على أعضاء الهيئة.

1(مشري 2010، 314)

2(مشري 2010، 315-316)

قدّم كل(Harmel et Janda1994) نظرية الأهداف و التغيير الحزبي في محاولة تفسير التغيير الذي يحدث داخل الأحزاب على مستوى: الإستراتيجيات، الإيديولوجيات والخصائص التنظيمية. تقوم هذه المحاولة على الإفترض التالي: "تشترط أية محاولة ناجحة للتغيير داخل أي حزب وجود سبب (الذي يأخذ غالبا يعين الإعتبار تحولات المحيط) وبناء تحالف للدعم...أعتقد أن التغيير داخل حزب يكون وليد تغيير: على مستوى القيادة، على مستوى العصبة المهيمنة داخل الحزب و/أو محفّز خارجي للتغيير".[1]

ترتكز نظرية Harmel et Janda على ثلاثة مسلمات مركزية[2]:

1. تسعى الأحزاب، حتى لو تعددت أهدافها، إلى تحقيق هدف أوّلي (primary goal) يمكن أن يكون: تحسين النتائج الإنتخابية، تحسين المناصب التنفيذية، الدفاع عن المقترحات البرامج و تحسين الديمقراطية داخل الحزب.
2. تنتج التغييرات الكبرى و الحرجة عن تلقّي الحزب لصدمة خارجية (رغم إمكانية حدوث التغيير تبعا لتأثير عوامل داخلية) نظرا لأنّ الأحزاب في جوهرها محافظة.
3. تؤثّر الصدمات الخارجية(مثال المثير الإنتخابي) بشكل مباشر على الهدف الأولي للحزب. في حين تستطيع مثيرات أخرى التأثير هامشيا على التغيير الحزبي.

8-المأسسة:

نحاول فهم الظاهرة الحزبية، من خلال أن الحزب كمؤسسة تؤطر الحياة السياسية في المجتمع وتنظّمها، والإشكال هو كيفية ظهور هذه المؤسسات وما هي درجة مأسستها والبنى الهيكلية المحددة التي تستمد منها الممارسة السياسية، والثقافة السياسية للفاعلين داخلها؛ في ظل الظروف البيئية المحيطة وتأثير القوى الاجتماعية والسياسية الخارجية.

ينطلقSamuel Huntington من أن التمييز السياسي الأساس بين الدول ليس بين أشكال الحكم وإنما في درجة مأسسة الحكم و الذي تتحكّم فيه الخصائص التالية: الاستقرار stability الإجماع consensus ، التلاحم، الشرعية legitimacy ، التنظيم organization والفعالية

1(Kom 2008, 24)

2(Kom 2008, 25)

effectiveness . فالمملكة المتّحدة و الولايات المتّحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي تختلف في أشكال الحكم لكنها تمتلك نفس الخصائص التي تجعلها أنظمة سياسية فعالة political systems effective و ليست متأخّرة و ضعيفة[1].

تعرّف المأسسة حسب Huntington على أنها" السيرورة التي تكتسب من خلالها التنظيمات organizations و الإجراءات procedures قيمة و ثباتا. و يحدد مستوى المأسسة ويقاس **في أي نظام سياسي** على أساس التكيف adaptability، التعقيدcomplexity ؛ الإستقلالية autonomy و الإتّساق coherence "[2].

نستعرض فيما يلي محددات المأسسة:[3]

- **Adaptability/rigidity التكيف/التصلب:** يعتبر التكيف خاصية مكتسبة للتنظيم تابعا لتحديات البيئة و العمر الزمني. يرتبط مستوى تكيف التنظيم بمستوى مأسسته، فكلما كان متكيفا أكثر كانت درجة مأسسته أكبر. و يرتبط التصلب بالتنظيمات الجديدة اليافعة. تقاس خاصية التكيف عن طريق العمر و الذي يقسّم بدوره إلى: أوّلا العمر الكرونولوجي فكلما كان عمر التنظيم كبيرا كلما ازدادت درجة مأسسته؛ ثانيا العمر الجيلي يرتبط بالقيادات المسؤولة عن التنظيم فكلما استمرت نفس القيادات المسيرة كلما كانت هذه الخاصية موضع شك، و كلما كان هنالك تداول سلمي بين القيادات ازداد مستوى المأسسة؛ ثالثا قياس التكيف وظيفيا فالتنظيم الذي بتكيف مع التغييرات على مستوى البيئة و يستمر في الوجود بوظائفه الأساسية يكون أكثر مأسسة.
- **Complexity/simplicity التعقيد/البساطة:** فكلما زادت درجة تعقيد التنظيم زادت درجة المأسسة. تتضمن هذه الخاصية تنامي الوحدات الجزئية subunits وظيفيا وتراتبيا وتمايزها(عدة أنواع مختلفة ومستقلة). فكلما ازدادت أعداد وأنواع الوحدات

1(HUNTINGTON 1968, 1)

2(HUNTINGTON 1968, 12)

3(HUNTINGTON 1968, 13-23)

الجزئية زادت قدرة التنظيم على المحافظة و تأمين ولاءات loyalties أعضائه. من جهة أخرى كلما تعددت الأهداف كلما كانت قدرة التكيف مع فقدان أحد الأهداف.

- **Autonomy/subordination الإستقلالية/التبعية:** ويتعلق بمدى استقلالية التنظيمات السياسية عن أشكال السلوك و الجماعات الإجتماعية الأخرى أي ما مدى تمايز المجال السياسي عن المجالات الأخرى. و تحيل هذه الخاصية إلى العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة و التنظيمات السياسية، فعملية المأسسة السياسية (بمعنى الإسقلالية) ترتبط بنمو التنظيمات السياسية التي لا تعبر عن مصالح جماعات إجتماعية بعينها، فالتنظيم السياسي الذي يعد أداة لجماعة اجتماعية (عائلة، قبيلة، طبقة) لا يتميّز بالإستقلالية و المأسسة. فالأنظمة السياسية المتطورة تتميز التنظيمات السياسية بكونها بعيدة عن تأثيرات الجماعات غير السياسية، على العكس من ذلك تتميز الأنظمة السياسية التقليدية بخضوع التنظيمات السياسية فيها لتأثير القوى الخارجية.
- **Coherence/disunity الإتساق/التفكك:** إذ أنه كلما تميّز التنظيم بالوحدة والإتساق كلما ازدادت درجة مأسسته. و كلما ازدادت درجة تفككه قل مستوى مأسسته. "فالتنظيمات الفعالة تتطلب، على الأقل، إجماعا على الحدود الوظيفية للجماعة والإجراءات المتّبعة لحل الخلافات داخل هذه الحدود.....فالتنظيم يمكن أن يكون، نظريا، مستقلا بدون أن يكون متّسقا و يملك خاصية الإتّساق بدون أن يكون مستقلا. رغم هذا ترتبط هاتين الخاصيتين ارتباطا وثيقا"[1].

يؤكّد هنتنجتون وجوب اعتماد أي تنظيم سياسي متّسق على الشروط الآتية:

– ضرورة وجود توافق بين المشتركين في التنظيم، وعدم إشراك الأفراد الذين يشاركون بشكل متقطع في التنظيم.

–تدعيم الوحدة الروحية والأخلاقية للتنظيم.

–الانضباط والتنسيق بين الأفراد.

1(HUNTINGTON 1968, 22)

Huntington أقرب إلى تحليل Eisenstadt الذي يربط مباشرة التحديث، نمو تقسيم العمل الاجتماعي والمأسسة. فالمأسسة عند Eisenstadt، يجب أن تنظّم التبادل بين الأفراد وبين الجماعات الاجتماعية ، و ذلك بتأمين قاعدة لعبة عامة و التوليف بين الأهداف العامة والأهداف الخاصة: فالكاتب يولي للمؤسسة وظائف متعدّدة: التنسيق بين الفاعلين الإجتماعيين، تبادل الموارد، تعريف الأهداف العامة.[1]

عمليا هذه السيرورة تستطيع أن تُترجم إلى: تحوّل المؤسّسات التقليدية إلى مؤسّسات حديثة أكثر مرونة، تعريف قواعد جديدة للعبة، ظهور مؤسسات إدارية، نمو القوانين العامة و غير الشخصية.[2]

1(BADIE 1994, 86)

2(BADIE 1994, 86-87)

الفصل الثالث: التحديث السياسي.

1. التحديث السياسي.
2. المفاهيم المقاربة.
3. مراحل التحديث.
4. شروط و متطلبات التحديث السياسي.
5. مظاهر التحديث السياسي.

1- التحديث السياسي.

1-1 مفهوم التحديث السياسي.

خضع مفهوم التحديث باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية سواء في علم الاجتماع أو العلوم السياسية لمحاولات معمّقة للتأصيل المفاهيمي، تجلّت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع؛ يعود لطبيعة مفهوم التحديث السياسي الذي اتّسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له لمعرفة حدوده ومعانيه؛ ويرجع السبب إلى أن أغلب المصطلحات تدخل في الاستعمالات اليومية للناس والفاعلون السياسيون.

وقد تركّز جانب هام من التعريفات التي وضعها علم الاجتماع والسياسة الغربيون للتحديث حول علاقة الإنسان بالبيئة-أساسا، فعرف "بلاك" التحديث بأنه: "العملية التي يمكن بمقتضاها موائمة المؤسسات النامية تاريخيا، مع الوظائف المتغيرة باضطراد، والتي تعكس التزايد غير المسبوق في المعرفة الإنسانية، مما يسمح للإنسان بالسيطرة على البيئة التي يعيش فيها، وهو ما صحبته الثورة العلمية. ويرى "دانكوارت روستو" أن التحديث هو "عملية التوسع السريع في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين البشر.[1]

والتحديث السياسي يحيل إلى التغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية ونسقها السياسي الذي يعدّ أكثر تمايزا، وقيامها بأدوار تجديدية تحيل إلى الانتقال المتمثّل في توريد الأدوار الاجتماعية والسياسية التي تميّز المجتمع الصناعي إلى المجتمعات التقليدية؛ عن طريق مجموعة من الوسائل التقنية والعلم، حيث تزيد من قدراتها على المأسَسَة من خلال تنامي المشاركة السياسية الفعالة التي تشمل النشاط السياسي وتوزيع القوّة السياسية التي تهدف إلى عقلنة السلطة.

إلا أنّنا نحاول التعميق في ذلك من خلال تعريف التحديث السياسي مقارنة بالمفاهيم الأخرى المرتبطة به لمعرفة أبعاده ومستويات تماسكه ودلالاته.

1(حرب 1987، 28)

2-المفاهيم المقاربة:

استخدمت العلوم الاجتماعية عدّة مصطلحات للتعبير عن ظاهرة التحديث كالتغيّر التقدم والتنمية لأنها تبدو متشابهة ومتقاربة وهي تختلف في درجات التعبير عن إيقاع التحوّل، لكنها تتّفق في أنها التعبير عن تبدل الظواهر الاجتماعية عبر الزمان، إلا أن كثيرا من علماء الاجتماع والسياسة حرصوا على التفريق بين مضامينها.

2-1-التحديث السياسي:

هي سيرورة تحسين الإنتاجية الإقتصادية، و التصنيع و ارتفاع مستوى المعيشة. يترافق معه تغييرات على مستوى البنى الإجتماعية والذهنيات"[1]. يحيل النموذج النظري تالكوت بارسونز الذي يرى المجتمعات كمجموعة مترابطة من الأجزاء المستقرة جزئيا تأخذ تغييرات ذات أشكال متشابهة من الزراعية التقليدية إلى الصناعية الحديثة تبعا لنموذج شامل يمثله المجتمعات الأوروبية الحديثة.[2]

يميّز أبتر، كما فعل هنتجتون، بين التنمية و التحديث، ولكن بتفضيل تحليل الثانية على الأولى. فالتنمية هي سيرورة عامة ذات امتداد كوني: تتعلق بكل التغييرات التي تمس المراتبية الإجتماعية أو بتوزيع جديد للأدوار. على عكس التحديث الذي يشكّل ظاهرة خاصة يعطيها أبتر معنى مقيّدا: إذ يتمثّل في توريد الأدوار الاجتماعية التي تميّز المجتمع الصناعي إلى المجتمعات التقليدية[3].

2-2-التنمية السياسية:

التنمية: يعدّ هذا المفهوم ذات معاني متعددة يطبّق على حالات عينية، متباينة وترتكز على إيديولوجيات ضمنية. يتم الخلط بينه و بين مفهوم النمو croissance (الإقتصادي البحت) في حين أنّ التنمية (دول النامية) يلزم عنها تبادل ذهني و اجتماعي ما بين السكان (F.Perroux) تحولات للبنى الإقتصادية و الإجتماعية (R. Barre, M. Byé). أما لدى ألان

1(GRAWITZ 2000, 281)

2(TURNER 2006, 394)

3(BADIE 1994, 95)

توران فيتكون التنمية نتيجة العلاقات الجدلية ما بين ثلاثة أنماط للحركات الإجتماعية، للفعل النقدي و التجديد[1].

2-3-التغيير السياسي:

يحيل مفهوم التغيير السياسي إلى التحوّل في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها. ويطرح المفهوم عدة إشكالات في علاقته بالتغيير الاجتماعي والاستقرار السياسي.[2]

هذا ما يحيل إلى التغيير الاجتماعي باعتباره تحوّلا ملحوظا يطرأ على التنظيم الاجتماعي. في بنائه ومؤسّساته أو وظائفه وآليات اشتغاله في فترة زمنية معيّنة، ويدخل في إطاره كل التحوّلات الديمغرافية، وفي نمط العلاقات الاجتماعية، وتلك التي تخص منظومة القيم، وتؤثر في سلوك الأفراد، وتحدد موقعهم ودورهم في البنى الاجتماعية.[3]

التغيير الإجتماعي: يشير و يستهدف كل تحوّل ملاحظ زمنيًا، يمس بصورة دائمة بنية أو إشتغال النظام الإجتماعي. يتميّز هذا المصطلح بكونه أكثر حيادية من التنمية التطور. يسمح بأخذ بعين الإعتبار الطبيعة الحركية للحياة الإجتماعية، أي عامل الزمن ولكن بتجنّب كل فلسفة تاريخية.[4]

3-مراحل التحديث :

نميز بين مرحلتين أساسيتين تمر بهما عملية التحديث:

- **المرحلة ما قبل الحديثة،** يبدو فيها نظام المصالحة. و يتّسم بالإنقسام شديد للسلطة أو بتوازن صارم بين مختلف القوى التي تطمح للحكومة. يتم تقاسم السلطة أساسا تحت

1(GRAWITZ 2000, 121)

2(كولفرني 2008، 143)

3BOURRICAUD. CHANGEMENT SOCIAL 1990. CHANGEMENT SOCIAL. ENCYCLOPEDIE UNIVERSALIS.V.5 P.355. في (كولفرني 2008، 140)

4(GRAWITZ 2000, 58-59)

شكل تفاوض بين العائلات الكبرى أو بين زعماء القبائل . فممارسة الأتفاقات الدائم لا يؤدّي وظيفته لأنّ ذلك يؤخّر عملية زرع أدوار التحديث.[1]

– **مرحلة التحديث**، يأخذ نظام المصالحة بعين الإعتبار الطموح الجديد للجماهير الشعبية في المشاركة في إجراءات التفاوض و الإتّفاق. تستطيع هذه الوضعية بعث توتّرات بين النخبة التقليدية و الطبقات الإجتماعية الجديدة، إلا إذا تشكّلت مؤسّسات جديدة قادرة على تجسيد الشرعية الشعبية و تنظيم سيرورة أخذ القرار. و في كل الحالات لا يؤدّي مبدأ التوفيق الدائم وظيفته لأنّه يعرقل عملية التصنيع التي تفترض ممارسة التحكيم السلطوي بين مختلف المصالح"[2].

4–شروط ومتطلبات التحديث السياسي:

تنوّعت رؤية الباحثين حول شروط التحديث السياسي، نستعرض كلا منها على حدا.

يتضمن التحديث السياسي بحسب هنتنجتون ثلاثة جوانب أساسية وهي: عقلنة السلطة التمايز السلطوي؛ توسيع المشاركة السياسية وتناميها.

أولاً يتضمن، استبدال العديد من أشكال السلطات التقليدية (الدينية، العائلية، الإثنية.) بسلطة سياسية وطنية يفترض هذا أن الحكم هو نتاج الإنسان و ليس الطبيعة أو الإله ..يفترض التحديث السياسي تراكمية و مركزية السلطة داخل مؤسسات تشريعية معترف بها[3].

ثانياً يتضمن التحديث السياسي تمايزا ما بين الوظائف السياسية و نمو بنى متخصصة للقيام بهذه الوظائف. تنفصل فضاءات ذات كفاءات خاصة–تشريعية، عسكرية، إدارية علمية– عن المجال السياسي تتميز باستقلالية ذاتية و متخصصة، تظهر بجانبها أعضاء تقوم بهذه المهام . تصبح فيها الدرجات الإدارية أكثر تعقيدا و أكثر.[4]

1(BADIE 1994, 105)

2(BADIE 1994, 106)

3(HUNTINGTON 1968, 32-33)

4(HUNTINGTON 1968, 34)

ثالثاً يتضمن التحديث السياسي تناميا في المشاركة في السياسة من طرف الجماعات الإجتماعية داخل المجتمع. إذ تقوي المشاركة السياسة الواسعة و تدعّم ضبط الأفراد من طرف الحكومة كما في الدول الشمولية، أو تدعيم و تقوية عملية ضبط الحكومة من طرف الشعب كما في بعض الديمقراطيات.[1]

حيث يعتبر هنتنجتون أن الحزب هي المؤسسة السياسية الحديثة التي تعزى إليها توسيع المشاركة السياسية، بإدخالها لجماعات إجتماعية متنامية، وتأمين أكبر مشاركة في الشأن السياسي؛ على عكس المؤسسات التقليدية التي تقتصر عملية المشاركة السياسية بداخلها على مجموعات معينة وفئات صغيرة في شكل شلل وعصب وزمر .

وربط من جهة أخرى عملية التحديث السياسي بنشأة الأحزاب السياسية، وذلك بانتقالها من نظام تقليدي إلى نظام حديث، أو تتزامن مع ذلك التحول من النظام الشمولي والعسكري إلى نظام سياسي مدني؛ وإما تنشأ الأحزاب للتصدي للفساد الموجود في المجتمع.

أما"**دافيد ابتر**"فتتطلب عملية التحديث السياسي بحسبه ثلاثة شروط أساسية وهي[2]:

– قدرة النظام الاجتماعي على التجدد باستمرار من دون أن يتفكك (والذي يتضمن من بين قناعاته القبول بالتغيير).

–وجود بنيات اجتماعية مرنة ومتمايزة.

– وجود بيئة اجتماعية توفّر الكفاءات والمعرفة الضروريتين من أجل العيش في عالم متطور تكنولوجيا.

لقد بيّن الباحث الفرنسي برتران باديBertrand Badie أن نجاح التجربة الحزبية في الغرب يرجع إلى ثلاثة عوامل غير قابلة للتصدير، والتي تتمثل في "التطورات التي طالت فردنة العلاقات المجتمعية، وبالتالي تطوّر الحركة التشاركية، وانهيار أشكال التضامن الأهلية التي بودر بها في القرن التاسع عشر، هي تحولات وإن لم تكن نتيجة مطلب، فقد

1(HUNTINGTON 1968, 34-35)

2(BADIE 1994, 100-101)

شكلت إمكانية تعبئة حزبية وفرت حاجة للفرد المنخرط، ما سمح لسوسيولوجيا فيبر اعتبار الحزب بمثابة بوتقة. وأنشئت الأحزاب في العالم الغربي من أجل توسيع المشاركة وتنظيم عملية التداول على السلطة. إلا أن إنشاء الأحزاب السياسية في الدول النامية لم يكن من أجل حل أزمة المشروعية أو الإندماج أو المشاركة وإنما من أجل توطيد الحكم السلطوي فيها.[1]

وفي هذا الإطار يرى الآن روكي أن المقاربة الأكثر موضوعية للاستقرار هي التي تركز على هوية النظام السياسي. وقد أشار في هذا السياق إلى نقطة مهمة لم يلتفت إليها عادة الكتاب والباحثين. وهي ارتباط هوية النظام بالنواة الصلبة للقيم والسلوك والعقليات التي تؤثر في السياسي ولا تخضع للأحداث العرضية. كما أن الأنظمة السياسية يمكن أن تعرف عملية الانتقال من داخل النسق السياسي نفسه الذي تخضع فيه التحولات لإيقاع بطيء، لأنه يواجه قوى عميقة من السلوكيات والقيم. فمن الضروري عدم الخلط بين المستويين بخصوص الاستقرار السياسي.[2]

فكل نظام اجتماعي جديد، عند ماكس فيبر، لا يمكن أن يستمر ويتأسّس إلا عبر نظام جديد للشرعية والتحفيزات الفردية ومن تم فمنظومة القيم يمكن أن تلعب في معادلة التغيير دورا مزدوجا، فإذا كانت ثابتة ومندمجة فإنها تساعد في تثبيت وتجميد النظام الاجتماعي في حلقة متكررة، أمّا حين تتبدل فتساهم في التعجيل بالتغيير[3]. فبطء التحولات الاقتصادية-الاجتماعية في الأرياف، وتعثّر مشاريع التنمية فيها، أدى إلى جمود في أسس البناء الاجتماعي وتحكم المحددات التقليدية في المجتمعات المحلية.[4] هذا ما يؤثر على مستوى الوعي لدى الأفراد وفي ثقافتهم السياسية وفي تمثّلهم للواقع الاجتماعي والسياسي والممارسة السياسية الحزبية.

1(مشري 2010، 47)

2(كولفرني 2008، 133)

3(كولفرني 2008، 141-142)

4(بوطالب 2002، 25)

يدخل ألان روكي الطروحات التنموية في خانة السوسيولوجيا المتفائلة التي اثبت الواقع خطا ادعاءاتها، حيث أفضى التحديث إلى آثار تهميشية. فتغير القيم والمواقف التي أحدثت التحديث تفضي إلى صراع وحالات من الفوضى بإضعافها للآليات التقليدية للضبط الاجتماعي. فعدم الانسجام المعياري وخلخلة السلوكيات التي تنتج التحديث تتحول إلى عوامل للاختلال السياسي.[1] فمن المتعسف فصل السياسي عن الاجتماعي إلى درجة صعوبة معرفة مصدر الأزمات والتحولات التي يتلقاها أي نظام أتعود إلى تحولات المحيط أم إلى تحول في منطق الدولة وطبيعتها والسلوك والقيم السياسية المرتبطة بها[2].

تبنى الباحث الهواري عدّي مجموعة من العوامل. فيفترض التحديث السياسي ثلاث عناصر مكوّنة: 1 الشعب مصدر السلطة كما هو منصوص عليه في دساتير دولة القانون 2 تخترق المجتمع تيارات إيديولوجية مختلفة معترف بها كما هي، 3 يعتبر الممثّلون المنتخبون كمستأجرين لأماكن السلطة و ليس كمالكين لها- يتعاقبون عليها حسب منطق التداول الانتخابي.[3]

وبحسب هشام شرابي فالفترة الانتقالية، التي فيها كل المجتمعات في سيرها من مرحلة السبات التاريخي المحافظ إلى مراحل التجديد والتغيير والتحديث، تتميز بظاهرة الفوضى. ففي هذه الفترة تطغى الفوضى على كل مظاهر الحياة في المجتمع، في أخلاقه وقيمه وسلوكه كما في مدنه ومدارسه ومؤسساته. وبرغم أن القيم والعادات والأنظمة المتوارثة قد تتعرض في هذه الفترة للهجوم المباشر أو غير المباشر، فإن هذا الهجوم لا يرمي إلى التحطيم أو الهدم. إذ تقدم هذه الفترة ستارا. تحتمي وراءه قوى التغيير والانتقال فتسير عملية التغيير والتجديد مهمتها دون مجابهة القوى المحافظة مجابهة صدامية[4].

1(كولفرني 2008، 145)

2(كولفرني 2008، 144)

3(ADDI, ALGERIE CHRONIQUES D'UNE EXPERIENCE POST-COLONIALE DE MODERNISATION 2012, 293-294)

4(شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين 2009، 88-89)

قدمت الحركة النقدية العربية الجديدة أطروحة تتمثل في **أن المعرفة المنقولة أو المستوردة – والتي تنشئ الوعي المنقول أو المستورد – لا يمكن أن تحرر الفكر أو أن تطلق قوى الخلق والإبداع في الفرد أو في المجتمع، بل هي تعمل في أعمق المستويات على تعزيز علاقات التبعية الثقافية والفكرية والاجتماعية**[1].

ففي الدول النامية لم يحقق استيراد النماذج الحزبية التعددية نفس النتائج التي تحققت في الغرب. وفي هذا الصدد يقول بادي " أفضى استيراد نموذج التعددية الحزبية إلى ولادة انجازات وظيفية على تناقض تام مع المميزات الأصلية للمنتج المستورد.الأمر الذي يرسّخ النزعة الاستبدادية بدل من أن يلغيها عاجلا من الحزب ليس أداة لتشتيت السلطة السياسية إنّما، خلافا لذلك، أداة لتفاقم مركزيته[2].

يرى جورج بلانديه بخصوص المجتمعات النامية أن المتغير السياسي له الأولوية كمحرك للتحولات على الأقل لمدة معينة. مع ما عرفته هذه البلدان من تنظيم جديد للحياة السياسية مع التكنولوجيا السياسية الغربية في إثر الاستقلال[3].

وفي هذا الصدد قدّم سيمور ليبست بتقديم مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالمتطلبات الإجتماعية لتحقيق الديمقراطية، قام باستخلاصها من ضمن مجموعة التجارب الديمقراطية لمجموعة من الدول:

هناك إثنان من الخصائص المعقّدة للأنساق الإجتماعية التي يمكن أن نعتبرها ذات تأثير على استقرار الديمقراطية:

1. التنمية الاقتصادية:ارتبطت الديمقراطية بحالة التنمية الإقتصادية و تتمثل مؤشراتها في الثروة، التصنيع، التمدّن والتعليم. فالبلدان الديمقراطية تكون مستويات هذه المؤشرات

1(شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين 2009، 51)

2(مشري 2010، 47)

3(كولفرني 2008، 144)

عالية[1]. ويمكن اعتبار التعليم المؤشّر الأكثر أهمية، فالتعليم يوسّع أفاق الإنسان، يمكّنه من فهم الحاجة إلى التسامح، يمنعه من الإنضمام إلى العقائد المتطرّفة ويرفع من قدراته على تكوين اختيارات انتخابية عقلانية....فكلما ازداد مستوى تعليم الفرد كلما زادت احتمالية إيمانه بالقيم الديمقراطية و تدعيمه للممارسات الديمقراطية ... يمكن اعتبار التعليم شرطا ضروريا...هذا وترتبط مؤشّرات التصنيع، التمدن، الثروة والتعليم مع بعضها ارتباطا وثيقا إلى الحد الذي تكوّن فيه عاملا موحدا.[2]

2. الشرعية: و ترتبط بالتقييم و العامل العاطفي "إذ تعتبر جماعة ما نظاما سياسيا شرعيا أو غير شرعي بالرجوع إلى تتوافق فيه قيمه مع قيمها[3]. و ربط Lipset بين درجة الشرعية و مستوى فعّالية الأنظمة السياسية ومثّلها بجدول ذات مدخلين إذ اعتبر الأنظمة في الخانة A/B ديمقراطية، وغير ديمقراطية في الخانات C/D .[4]

		الفعّالية	
		+	−
الشرعية	+	Aأنظمة سياسية مستقرة	B
	−	C	Dأنظمة سياسية غير مستقرة

فنظرية التحديث عموما تجد علاقة بين الديمقراطية وانتشار التعليم في دول مختلفة. وكذلك اتّساع حجم الطبقة الوسطى. وغير ذلك من المتغيرات التي تشير إلى تجدر عملية التحديث المجتمع. وهذا صحيح عموما وصحيح تاريخيا. خصوصا بمعنى أن الديمقراطية اللبرالية تحديدا نشأت في المجتمعات التي تتوافر لدى مواطنيها القدرة على المشاركة السياسية–الاجتماعية وتبادل الرأي في الشؤون العامة والتعبير عن الرأي ونشره وإدارة الحوار

1(LIPSET 1959, 75)

2(LIPSET 1959, 79-80)

3(LIPSET 1959, 87)

4(LIPSET 1959, 90)

والتنوع. وغير ذلك في الفضاء العمومي. هذه كلها تشترط انتشار المعرفة والتعليم وتقليص عدد ضحايا الجهل والأمية[1].

5-مظاهر التحديث السياسي:

نحاول في هذا العنصر إبراز مظاهر التحديث السياسي بحسب الإطار النظري الذي تبناه الباحث، ومن خلال ربطها مع فرضيات الدراسة، ومحاولة الوقوف على كل الجوانب التي نراها مهمة؛ والتي تتضمن المشاركة السياسية باعتبارها عنصر مهم ومؤشر على مدى اكتمال سيرورة التحديث الانتقالية، إلى جانب معرفة مدى تأثير البنية القبلية في الممارسة السياسية وكيفية تشكّل الأبوية المستحدثة؛ إضافة إلى الزبائنية السياسية والتي تنشأ في السوق السياسي داخل الأحزاب.

5-1المشاركة السياسية:

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية مفهوما يكتنفه بعض الغموض. من حيث ماهيته واستخداماته، ويعتبر من القضايا المحورية التي يتناولها علم الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل ويتّفق الكثير من علماء ودارسي علم الاجتماع وعلم السياسة على أن المشاركة السياسية تعد مؤشرا قويا للدلالة على مدى تطوُّر أو تخلُّف المجتمع والمؤسسات السياسية بل هي التعبير العملي لوجود قيم الحرية والمساواة في المجتمع، واكتساب المواطنين الحقوق السياسية، كالانتخاب والدخول في الأحزاب والمنظمات والجمعيات...

يمكن تعريف هذا المفهوم على أنّه "مجموع النشاطات الجماعية، التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية."[2] هناك ثلاث مقاربات تحدّد المضمون الأساسي لهذا المفهوم: الأولى و ترتبط بالنظرية السياسية الكلاسيكية يعبّر عن الإلتزام النشيط في الشؤون العامة. الثانية (القانونية) و تحيل إلى أفعال

1(بشارة ، "جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية 2016، 2)

2(برو 1998، 301)

الإنتخاب والترشيح وإمكانية خدمة الدولة في الإدارات و القوات المسلحة. الثالثة تحيل إلى الإنتساب لسلوك أخلاقي، الشعور بالولاء الوطني و الإلتزام السياسي النشيط.[1]

إذا كانت المطالبة بالمشاركة السياسية لدى قطاعات متزايدة وأكثر اتساعاً من السكان تمثّل إحدى الملامح الأساسية للتحديث السياسي، والتنمية السياسية، فلاشك أن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكثر أهمية، والأكثر ملائمة لتحقيق تلك المشاركة.[2]

إنّ إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم، والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه وبحيث يكون بإمكانهم صياغة الفروق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظله.[3]

وأيا ما كان الأمر في تحديد مدلول المشاركة السياسية، فإنَّه يمكن القول بوجود خصائص ثلاثة للمشاركة هي[4]:

1-الفعل: ويقصد به الحركة الفعّالة، والأنشطة الإيجابية للجماهير لتحقيق هدف أو عدّة أهداف معينة.

2-التطوع: ويقصد به أن يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعا واختياريا منهم، تقديرا منهم للمسؤولية التي يجب أن يتحمّلوها إزاء قضايا المجتمع-ويتنافى مع هذا التحديد كل نوع من أنواع الحشد أو التعبئة الذي يقود الجماهير إلى المشاركة تحت ضغط أو إكراه.

1(برو 1998، 301-302)

2(حرب 1987، 173)

3(الباز 2006، 15)

4(الباز 2006، 15)

3-الاختيار: ويقصد به إعطاء الحق للمشاركين لتقديم المساندة والدعم للعمل السياسي والقادة السياسيين في حالة تعارض العمل السياسي والخيارات السياسية مع مصالحهم وأهدافهم المشروعة.[1]

وتنقسم المشاركة السياسية إلى نوعين رئيسيين: المشاركة السياسية الديمقراطية والمشاركة السياسية المعبئة (غير الديمقراطية)

أ- المشاركة السياسية المعبئة أو غير الديمقراطية:

ترتبط هذه الصيغة من المشاركة السياسية بطبيعة الأوضاع و القيم السائدة في الدولة من الناحية السياسية و الاجتماعية، والتي عادة ما تكون من نتائجها. إذ أن نمط البيئة الاجتماعية القائم على تعدّد الانتماءات الاجتماعية بما تتضمَّنه من قيم فرعية قبلية، طائفية أو دينية غالبا ما تؤثر في طبيعة المشاركة السياسية.[2]

حيث كان التصور السائد للمشاركة ليس توفير القدرة على المشاركة وبعث الفرد كفاعل أساسي ومحور في عملية المشاركة السياسية برمَّتها، والتعبير عن الرأي والتنوّع في اختياراته، وإنَّما كان يلعب دور التعبئة بعيدا عن المشاركة العقلانية التي تعطي الحرية والاستقلالية في الاختيار.

ب-المشاركة السياسية المستقلة أو الديمقراطية:

وتعني مشاركة عموم الشعب دون أي تمييز في الحياة السياسية، كأفراد أو جماعات فهم كأفراد يمكن أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين، أو عناصر ناشطة سواء كانت سياسية أو بوصفها جماعات يمكن أن تقوم بنفس الدور من خلال النشاط السياسي في منظمات سياسية أو نقابية.[3]

باعتبار أن المشاركة السياسية الديمقراطية نشأت في المجتمعات التي توفِّر لدى أفرادها القدرة على المشاركة الاجتماعية والسياسية وتناميها، من خلال التعبير عن الرأي

1(الباز 2006، 16)

2(بغدادي 1993، 281-289)

3(غليون 2007، 208-209)

والرأي الأخر بكل حرية وشفافية وإدارة التنوع والاختلاف من أجل ترسيخ قيم ديمقراطية وفق منطق التداول الانتخابي.

وتمر المشاركة السياسية في تشكيلها بمراحل مختلفة لتتبلور خلالها أركان وعناصر هذه المشاركة، من مشاركة شعبية جماهيرية أو عامة مرتبطة بمدى مساهمة جموع أفراد الشعب في الحياة السياسية، إلى مشاركة ذات طابع سياسي. ومن أبرز هذه المراحل يمكن الوقوف على أربعة:[1]

– **الاهتمام السياسي:** أي مجرد الاهتمام، أو حتى متابعة القضايا ذات الطابع العام وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، إضافة إلى متابعة الأحداث السياسية. حيث يميل بعض أفراد المجتمع إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد العائلة أو زملاء العمل. وتزداد حدة هذا الاهتمام أثناء بعض الأزمات أو الحملات الانتخابية.

– **المعرفة السياسية:** و يقصد بها مدى معرفة و إدراك الشخصيات ذات النفوذ ممن تضطلع ببعض الأدوار السياسية في المجتمع، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى القومي، كأعضاء الهيئات السياسية المنتخبة.

– **التصويت السياسي:** ويتمثّل في مدى المساهمة في الحملات الانتخابية بالدعاية الانتخابية، أو التمويل المادي لأحد مرشحي هذه الحملة، أو عن طريق التصويت له يوم الاقتراع.

– **المطالب السياسية:** و تتمثّل في الاتصال المباشر بالأجهزة الرسمية لتقديم بعض الشكاوي والتظلمات، وقد تكون في شكل طلب العضوية ضمن هياكل الأحزاب السياسية أو الجمعيات التطوعية. وتوجد هذه المراحل في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها، وتبدو أكثر وضوحا في ظل الأنظمة الديمقراطية.

وعندما نتناول بالدراسة والتحليل أشكال المشاركة السياسية. علينا أن نميِّز بين شكلين من أشكال هذه المشاركة:[2] **الشكل الأوّل** وهو المشاركة السياسية **الرسمية** التي يقوم

1(عليوة 2008، 4)

بها الرسميون. ومتقلدو المناصب. وذلك من خلال تحقيق الدوام والاستمرار إلى جانب الاستقرار للنسق الذي يسيطرون عليه.

أما المشاركة السياسية غير الرسمية فتمثّلها جماعات المصلحة والضغط والأقليات. هذا الأمر يقودنا إلى التسليم بأن المعارضة في أي نسق سياسي هي بمثابة المشاركة السياسية غير الرسمية.

فالمشاركة السياسية من وجهة نظر الأنظمة التقليدية يمثّلها من يشغلون المناصب السياسية العليا. الذين يمتلكون عملية صنع القرار السياسي الذي يؤثر في المجتمع وعلاقاته الخارجية.

ثم يأتي **المستوى الثاني** من المشاركة الذي يتكوّن من أولئك الذين هم خارج السلطة والباحثين عنها، إلى جانب صغار الموظفين. فهؤلاء قد يستطيعون التأثير في عملية صناعة القرار. وذلك بما يمتلكون من مصادر للقوة التي بدورها قد تؤثر على النسق السياسي.[1]

تم يأتي بعد ذلك **المستوى الثالث**. وهو الذي يتكون من أعضاء التنظيمات السياسية. أولئك الذين يدّعون الدفاع عن المصلحة العامة بمشاركتهم في المؤتمرات واللقاءات الرسمية وغير الرسمية، وهذا على أية حال يقل تأثيره في مجال العمل السياسي.[2]

وتختلف أشكال المشاركة السياسية من مجتمع إلى آخر، حسب الثقافة السياسية التي تميّز كل منها إلا أن أغلب الأساليب الحديثة للمشاركة السياسية بمختلف ممارساتها المدنية تأخذ تسلسل هرمي بشكل تفاضلي.

1(الأسود 2001، 177)

2(الأسود 2001، 178)

ويمكن تعدادها كما يلي :[1]

- التسجّل في القوائم الانتخابية؛

- البحث عن الإعلام السياسي (وخاصة في الصحافة المكتوبة أو المبثوثة بواسطة الكلام)؛

- مناقشات مع الجوار ؛

- الانتساب إلى منظمة تعالج قضية جماعية (نقابية، جمعية، مجموعة مصالح)؛

- الانتساب إلى حزب. حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية؛

- المشاركة النشطة في حملة انتخابية.

وهذا يعني ارتباط المشاركة السياسية بالثقافة السياسية. فالمشاركة السياسية تبرز من خلال الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتّصل بعملية الاختيار القيادات السياسية ووضع السياسات والخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات العامة، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الانتخابي، المستوى المحلي أو المستوى الوطني. على أن تتضمّن تلك المشاركة معاني للتعضيد والمساندة الشعبية وإضفاء الشرعية عليها من أجل العمل السياسي.[2]

وإذا كانت من وجهة نظر علم الاجتماع عبارة عن العملية التي يمكن من خلالها أن يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية فإنها من منظور الأنثربولوجيا السياسية نتاج الارتباط العلائقي الموجود بين آليات ممارسة السلطة في جميع تجلياتها(بما فيها السلطة السياسية) ونسق المعتقدات والقيم والعادات والتقاليد، وآثار ذلك على سلوك واختيارات والاتجاه السياسي للفرد. وتكون بذلك المشاركة السياسية انعكاس للثقافة الشاملة غير القابلة للتجزئة والتي يتشبّع بها الفرد طيلة مراحل

1(برو 1998، 337)

2(خدّاوي 2012، 46)

حياته، إنها نتاج خصوصيات البناء الاجتماعي وسمات أشكاله المرفولوجية، إنّها موروث ثقافي وحضاري وتاريخي يتم زرعه بذرة في أفراد الجماعة.[1]

وبالتالي فالانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ومن الجماعة الأوَّلية البدائية التي تتَّسم بها المجتمعات الانقسامية (عشائرية، قبلية، جهوية) إلى الجماعات الحديثة، واحتواء الجماعات الصاعدة بثقافتها الحديثة، كرهان المشاركة السياسية والتي لن تكون فعالة إلا بتوفر حد أدنى من الاتفاق بين الفاعلين السياسيين، وإدراج المصالح المختلفة ضمن المصلحة العامة والالتفاف حول مشروع وطني حداثي موحّد يتقاسم فيه كل الفاعلين الأدوار والوظائف على أساس الكفاءة والمنافسة الحرة، ويحتكمون إلى القوانين الناظمة للعملية الانتخابية وقبول لا يقينية النتيجة حال دخول اللعبة السياسية.

على أن ظهور الأحزاب السياسية نفسها، يمكن أن يزكى لدى الأفراد الرغبة في ممارسة السياسة، والمشاركة فيها، طالما توفّر لديهم التوقع أو الطموح بأن تلك المشاركة سوف تكون منوطة بقراراتهم ومهاراتهم، وليس بمجرد أصولهم الاجتماعية أو الطبقية. ولذلك كان من المعتاد أن يواجه الحكم الحزبي، القائم حديثا، عقب فترة من القمع السياسي، بتزايد الميل للمشاركة الشعبية، وليس بنقصانه.[2]

إلا أنَّ وجود الأحزاب السياسية في البلدان النامية لا يعني بالضرورة وجود مشاركة سياسية فعَّالة، إذ نجد أن تلك التشكيلات الحزبية تلعب دور التعبئة أقرب منه إلى المشاركة الديمقراطية، بل بالعكس قد تلعب دور سلبي وذلك راجع لعدة عوامل يمكن أن تُقمع من خلالها المشاركة السياسية الحزبية وتُحجّمها، بيد أنَّها تبقى مُقتصرة فقط على جماعات اجتماعية معينة في شكل عصب وزمر من أجل بقائها في السلطة والمحافظة على مواقعها وتسوية مصالحها.

1(برو 1998، 46)

2(حرب 1987، 173)

إن "وينر" و"لا بالومبارا" صاغا تلك الدوافع وغيرها في ثلاثة من العوامل المرتبطة بقمع المشاركة، سبق وإن حدثت في البلاد المتقدمة في الغرب، كما حدثت أيضا في البلدان المتخلفة، في سعيها للتحديث والتنمية:[1]

وأوّل هذه العوامل يتعلق بنظام القيم التي تتبناه النخبة الحاكمة عندما يتبلور النظام الحزبي، وأيا كانت طبيعة تلك القيم. إقتصادية، دينية، اجتماعية أو غيرها، وذلك إذا نظر إلى المزيد من المشاركة نوعا من التهديد لتلك القيم. والعامل الثاني والمتّصل بالسابق، يتعلق بمدى الإجماع السائد في المجتمع حول موقع قيمة الحفاظ على النظام النيابي داخل النظام التدرجي للقيم، بمعنى أنه إذا كانت فكرة الحكم النيابي ذات أولوية متأخرة، مقارنة بغيرها من القيم التي تتبناها النخبة، يمكننا أن نتوقع ترددا في قبول فكرة توسيع المشاركة السياسية...أما العامل الثالث فهو ذو طابع سيكولوجي يتضمّن الافتراض بأن النخب الجديدة التي تعمل في ظل النظام الحزبي، تجد من الصعب عليها أن تتقاسم–مع المطالبين الجدد بالمشاركة–القوة أو السلطة السياسية التي تعين عليها هي نفسها أن تنتزعها من النظام القديم.

ترتبط المشاركة السياسية بالمأسسة كما وضّحها Huntington في الشكل التالي:

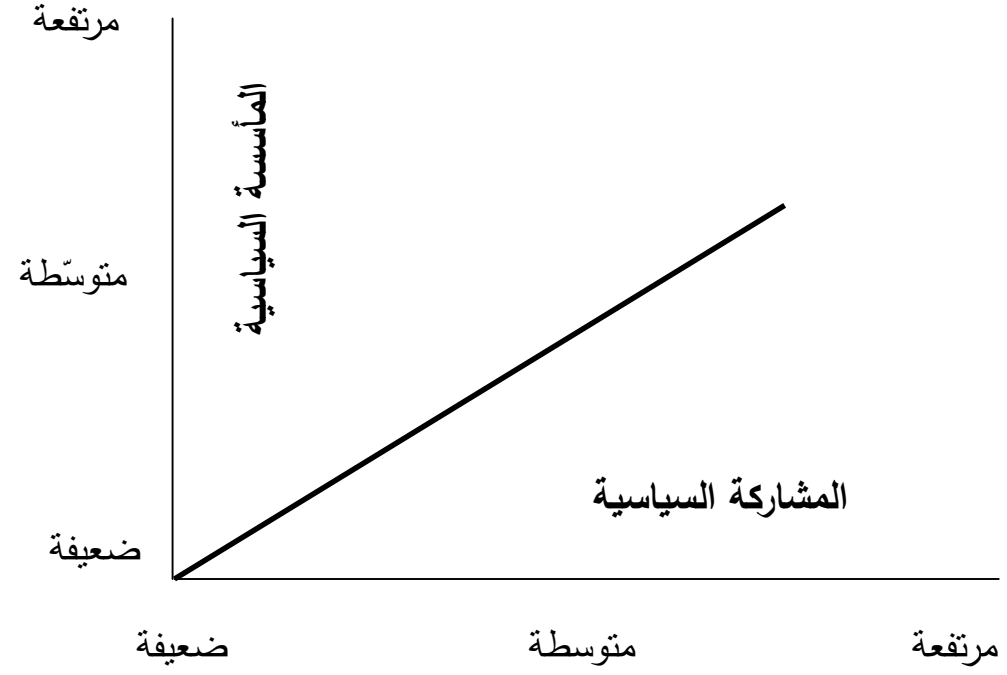

1(حرب 1987، 173–174)

5-2- القبلية:

حتّى في القرن الواحد والعشرين وبالرغم من محاولات التحديث التي تطال المجتمع الجزائري ومؤسساته السياسية، لازالت الأحزاب السياسية تتهيكل في مؤسسات ما بعد كولونيالية تختلف عن المؤسسات القديمة ولكن لها طابع هوياتي قديم. حيث مازالت تلك الرواسب التقليدية تعمل عملها في ظل مؤسسات هيكلها عصري لكن جوهرها يستمد مبادئه من جذورها القبلية التي تعتبرها كمرجعية وكمؤسسة ناظمة؛ اتّسمت بها التشكيلات السياسية ومنها الأحزاب السياسية التي هي محل دراستنا.

إن النزعة القبلية يبلورها مفهوم يسود في الفترات التي يتأزّم فيها وجود القبيلة كبنية اجتماعية، خصوصا حينما تحاصر تلك البنية ويصبح وجودها غير مرغوب فيه باعتبارها علامة من علامات المجتمع التقليدي، لذلك تتحرك النزعات القبلية باعتبارها تعبيرات عن الهوية المحاصرة، خصوصا حينما لا تكون البنى والهياكل البديلة قادرة على استيعاب الأفراد، ولا تنجح بتعبئتهم لصالحها، وتجد مخلفات النزعة القبلية استمراريتها أيضا في النزعات الجهوية.[1]

ليس الولاء القبلي تعبيرا عقائديا بل أنه يقوم على حاجات أساسية. إن استمرار رابطة العشيرة أو الولاء الطائفي في المجتمع الأبوي المستحدث يدل على مدى الارتباط الوثيق بين الأبوية الحديثة والأشكال البدائية فلم تفلح المدينة أو المجتمع أو الدولة في تطوير أشكال اجتماعية قادرة على توليد بنى أصيلة بديلة... يتجسد جوهر الممارسة القبلية في ذوبان شخصية الفرد في القبيلة، وبالمقابل لذلك فإن أعماله تقع ضمن نطاق المسؤولية الجماعية للقبيلة، وتقوم هذه بدورها بتجديد / وتعزيزهما باستمرار.[2]

1(بوطالب 2002، 64)

2(شرابي ، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي 1988، 69)

ترتبط القبيلة بمفهوم العصبية إذ تأخذ شكل حلف يتأسس على أساس شعور الإنتماء إلى الدائرة القرابية (صلة الدم و النسب). تأخذ شكل أحلاف تربط كل أعضاء القبيلة.[1] "ذلك أنّ صلة الرحم أمر طبيعي في البشر إلاّ في الأقل. ومن صلتها النعرة على ذوي القربى و أهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة.....و من هذا الباب الولاء و الحلف إذ نعرة كل أحد على أهل ولائه و حلفه للألفة التي تلحق النفس من اهتضام جارها أو قريبها أو نسيبها بوجه من وجوه النسب، و ذلك لأجل اللّحمة الحاصلة من الولاء مثل لحمة النسب أو قريب منها"[2]

وتمارس الأحزاب السياسية سلطتها داخل الهيئات والوحدات الرئيسية والفرعية لها في خدمة مناضليها وقيادييها داخل الحقل الاجتماعي والسياسي، انطلاقا من هذه السيرورة حيث ينتقل الإجتماعي ليصبح سياسيا. وتبنى علاقات القرابة ثم علاقات التحالف أفقيا على مستوى خط النسب. والقبيلة التي لا تكون لها قوة تتحالف أو تتعصّب إلى القبيلة الأكثر قوة. والعصبية الغالبة هي التي تسيطر على سلطة الملك. إذن تنتج كسلطة سياسية، والبعد الاجتماعي هو من يتحكم في السيرورة السياسية (بناء التحالفات. والولاءات...)، إذ نجد أن القبيلة كمؤسسة اجتماعية هي من تتبنى المؤسسة الحزبية وليس العكس بتكييف الوظائف التي تؤديها مع النسق السياسي ضامنة بذلك شروط إعادة الإنتاج.

ويلاحظ أن القبيلة تحاول في مواجهتها للنظام التحديثي الإنفلات من مراقبته في بعض البلدان العربية التي واجهت البناء القبلي بداية من الخمسينيات، ولذلك فقد سعت إثر هذا التهديد، إلى تحقيق ذاتها خارج الفضاءات المكانية التي حوصرت فيها، من خلال إعادة الظهور في المدن التي هاجر إليها الريفيون، أو حتى محليا في فلول البناء الاجتماعي. كما سعت إلى تحقيق ذاتها خارج الفضاءات الرمزية والتنظيمية في مجالات وجودها التقليدي من

1(MEGHERBI 2010, 163-164)

2(ابن خلدون 2004، 132-133)

خلال التستّر داخل المجالات المدينية، ساعية إلى التحكم في إدارة الصراعات المحلية، وقد اتخذت من النشاطات السياسية حيزا للتعبير عن ذاتها.[1]

كثيرا ما يقع الحديث اليوم عن القبلية « Tribalisme » وعن النزعة القبلية « Tribalisation » وهي نزعة يعبر عنها سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب الولاء للمجموعة القبلية وللهوية القبلية لكن هذه النزعة تبدو متفاوتة الحضور لدى المجتمعات والجهات [2]

ففي الوقت الذي يعتبر فيه الكثير من الدارسين أن القبلية تركة من مخلفات الاستعمار تحول دون اكتمال المشروع التحديثي للمؤسسات السياسية، ومنها الحزبية باعتبارها تستوعب تلك البنى الهيكلية المحددة لطبيعة الممارسة السياسية؛ إلا أنّه لا يمكن إنكار دور البنية القبلية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن العضوي وتتحول إلى الحقل السياسي، حيث أصبحت تلعب أدوارا سياسية بممارستها لسطوة وسلطة فعلية يتمثّلها الفاعلين السياسيين وخاصة على المستوى المحلي.

يعتبر دوركايم أن المجتمعات تتميّز بنوعين من التضامن الاجتماعي : التضامن الميكانيكي solidarité mécanique أو التضامن بالتشابه كما يسميه والذي تتميز به التشكيلات الاجتماعية التقليدية؛ والتضامن العضوي solidarité organique الذي يميز المجتمعات الحديثة. عندما يسيطر التضامن الميكانيكي أو يكون هذا النمط من التضامن مهيمنا داخل أي مجتمع، يكون الاختلاف بين الأفراد ضئيلا لأنهم يشعرون بنفس الأحاسيس ويؤمنون بنفس القيم ويعترفون بنفس المقدسات، ويكون هذا النوع من المجتمعات عادة متناسق cohérent لأن الأفراد فيه لا يختلفون فيما بينهم؛ أما النوع الثاني من التضامن وهو التضامن العضوي فهو "التضامن الذي يكون فيه الوفاق consensus بمعنى توحّد الجماعة collectivité ناتج أو يعبّر عنه عن طريق الاختلاف. إن المقابلة بين هذين النوعين من التضامن هو أيضا بين نوعين من المجتمعات، بين المجتمعات الإنقسامية ségmentaires، وبين

1(بوطالب 2002، 23)

2(بوطالب 2002، 62)

المجتمعات الحديثة أين تظهر عملية تقسيم العمل "[1] أي أن الأفراد ليسوا متشابهين ولكن مختلفين مثل الأعضاء التي تكوّن الكائن الحي، التي يؤدّي كل عضو فيها وظيفة مختلفة عن الأعضاء الأخرى وعمل كل هذه الأعضاء مما يؤدي إلى التناسق داخل الجسم وعمله بشكل عادي.

ينسحب هذا النوع من التضامن داخل المجتمع على الحزب كمؤسسة سياسية لها جذور إجتماعية قبلية يُفترض بداخلها التضامن الميكانيكي بين مختلف الفاعلين في كل المستويات والوحدات الفرعية المشكلة له؛ إذ تعتبر العلاقة التي تتأسّس بين القياديين فيما بينهم أفقيا على مستوى الوحدات الفرعية، أو في طبيعة العلاقة التي تربط المركز(القياديين) بالهامش (المناضلين) عموديا، والتي تعود إلى الثقافة السياسية التي تتشكّل لديهم إزاء الممارسة السياسية انطلاقا من أسبقية عملية الاستقطاب، التي تعتمد داخل المنظومة الحزبية والمعايير التي تعتمدها في تجديد قياداتها ونُخبها والتي تقوم على أساس قبلي، باعتبار أن القبيلة كملاذ وملجأ يحتمي به الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين من أجل الحفاظ على مواقعهم وتعزيزها.

الحقيقة أنه إذا كانت هذه الأحزاب ضرورية لممارسة الديمقراطية في الدول المتقدمة، فإن الوضع بالنسبة للدول النامية يختلف بشكل واسع جدا بسبب مظاهر التخلف التي تعرقل نمو الأفكار الديمقراطية... بل أننا نجد معظم هذه الشعوب قائمة على العصبية القبلية والعشائرية، مما يقضي بالتالي على إمكانية قيام نظام ديمقراطي في تلك المجتمعات.[2]

فعلى الرغم من السياسة المنتهجة من طرف الدولة الوطنية، والمؤسسة الحزبية التي تضع من إحدى رهاناتها عملية التحديث السياسي؛ عادت الروح القبلية إلى الحقل السياسي وأصبحت لها دور سياسي، كمعوّض عن المؤسسات السياسية التي لم تنجح في تطوير بنى ومؤسسات سياسية ونماذج قادرة على استيعاب البنى القبلية، وإحلال مكانها بنى بديلة تزول

1(ARON 1967, 320)

2(بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة 2013، 125، ج2)

فيها تلك المحددات التقليدية التي تحتكم إلى الولاءات القديمة، ويحل محلها سلطة عقلانية تلعب دور في الإندماج والتكامل وعقلنة السلطة وتحديث الممارسة السياسية، بإدراجها لعنصر الكفاءة والعلم والتكوين للقيام باختيارات عقلانية من أجل نشوء التحديث السياسي وتجدره.

فكانت بذلك على هامش مجتمع أكبر، مجتمع عالمي وليس قبلي فقط. وعلى ذلك هذه الوحدات القبلية تعتبر خارجة على القانون إذا ما حاولت معارضة الأوامر أو معارضة من يمثلون النظام المركزي. إذن هناك فرق واضح بين قبلية مستقلة وكافية لنفسها بنفسها. وقبلية تتقاسم أفكارها ومعتقداتها مع مجتمع أوسع منها "تشعر في حالة معارضته بالخزي والعار"، بل وتتعرض للحرب والعقوبة إذا حاولت الخروج أو الاستقلال عن السلطة الوصية أو الحاكمة. وعليه يمكن القول حسب نظرة إرنست غيلنر عن القبائل الشمال إفريقية أنها من هذا النوع[1].

ينطبق هذا تماما على الوحدات القبلية الحالية والمعاصرة، بحيث أنها لم تعد مستقلة بنفسها عن السلطة المركزية، بل تعيش على هامش هذه السلطة وبفضلها، وتتداخل تصرفاتها وممارساتها المختلفة وأفكارها التقليدية مع أفكار هذه السلطة الحديثة، المتمثلة في القانون العام، وفي الدستور الوطني، وتتقولب مع تنظيماتها وتسير في قنواتها كالأحزاب السياسية والجمعيات، و النقابات ومختلف التنظيمات.[2]

لا تشكل القبيلة وحدة متكاملة ومستقلة، بل تتبوتق وتتهيكل مع التنظيمات الجديدة ومع القوانين الحديثة، غير أنها تظل مرجعية هامة في اتخاذ القرارات، وعقد التحالفات، وإمالة الكفة، وقلب الموازين في الميادين المختلفة، السياسية منها خاصة. كما أنها تظل المرجعية الأساسية في ذكر الانتماءات والتفاخر بالأنساب وهذا كرأس مال رمزي

1(مرموقة 2015، 63)

2 (مرموقة.63،2015)

فردي وجماعي، في تركيب مزدوج للظواهر المختلفة في دول العالم الثالث حسب الثنائية : تقليد / عصرنة كما عبّرت عنه نظريات التحديث.[1]

ما يهمنا في هذا المستوى من التحليل أنه في بناء الدولة الوطنية التي تمّ تقسيمها إلى قبائل وتنظيمات اجتماعية حسب ميزان القوى والسطوة، إذ أنه في السابق كانت تقسّم حسب القوى الكولونيالية؛ والطموح في بناء الدولة الوطنية الحديثة ومؤسساتها معتمدة أساسا على الوجود الغربي كمنتوج وافد ومستورد على تناقض تام مع البنية الأصلية.

والأحزاب السياسية سواء عمّقت تلك البنى الإجتماعية انطلاقا من الرواسب القديمة أو أخذت شكلا جديدا كتركيبة واقعية لها بناء معقّد(واقع سوسيولوجي) وقعت بين خطابين متناقضين، أحدهما ينطلق من منظور تاريخي وثقافي معيّن تمت في إطار علاقات بنيوية داخل السلطة وإعادة تحويرها وخلخلتها؛ وآخر ينطلق من معطيات أخرى شكلية هيكلية لم تقم بتحليل وإعطاء أهمية كبرى للبنية التحتية المثقلة للعلاقات الاجتماعية، ولم تدرك آليات السلطة من خلال المرجعيات الثقافية والتاريخية؛ وتعطي أهمية للحس دون معرفة العقائد والبنية والعادات المجتمعية التي تؤسّس للممارسة السياسية داخل المنظومة الحزبية.

حيث انفجرت المسألة بعد أربعين سنة تقريبا في بناء الدولة الوطنية بنموذجها الحديث، بعدما وجدت الدولة مشكل كبير في التشكيل عندما عجزت المجتمعات تشكيلها أي أزمة الدول الوطنية الحديثة ما بعد كولونيالية والفشل في تحقيق التحديث السياسي والتنمية الوطنية؛ أدى كل هذا إلى ظهور الخلفيات الإثنية والقبلية في إنتاج السلطة ونزع الشرعية لهذه الأنظمة، وبقي إعادة انبعاث الأنظمة التحتية كمعوّض في فكرة بناء المؤسسات السياسية ومنها الحزبية لتنظيم الجماعة وتأطيرها حيث أصبحت تفتقد لطابعها الحداثي.

حيث وجب معرفة كيف تتمظهر القبلية كقيمة سياسية واجتماعية أو كإيديولوجيا توظّف تزامنا والاستحقاقات الانتخابية مثلا، كأبرز مظهر من المظاهر الذي تتجلى فيه النزعة القبلية وتتجدد كسلطة سياسية؛ وأيضا كيف تتمفصل مع اللعبة السياسية ككل أو

1(مرموقة 2015، 123)

حتى في العملية الديمقراطية. الجانب الذي يفترض أن يتطور في الفرد هنا هو الجانب العقلاني النقدي التحليلي أو التركيبي.لا فرق فالمهم أن هذا هو الجانب الذي يفترض أن ينمو في هؤلاء الأفراد وليس العصبيات والانتماءات العضوية.[1]

وتزداد صعوبة تأطير النوازع الفطرية وترويضها لتلائم النظام المدني مع واقع أن التحديث السياسي تميل في البداية ليس إلى تهدئة هذه النوازع بل إلى تجييشها. إن انتقال السيادة من نظام استعماري إلى نظام استقلالي هو أكثر من مجرد نقل السلطة من أيد أجنبية إلى أيد وطنية. إنه تحويل لنمط الحياة السياسية بالكامل. إنه تحويل الرعايا إلى مواطنين.[2]

ويجدر بنا أن نذكر هنا خاصة لتلك الجماعات القبلية الطائفية والعرقية والتي ساهمت في عملية التفسّخ في الوطن و الأمة ككل والتي تتفاوت من حيث مواقعها في البنى الاقتصادية والاجتماعية خاصة حين يقوم النظام العام على أساس التمايز فيما بينها فيتمتّع بعضها بالثروة والجاه والفوج على حساب بعضها اللآخر ضمن البلد الواحد.[3]

يفيدنا الطرح الانقسامي القبلي للمجتمعات في فهم الظاهرة السياسية الحزبية، مادام أن هذه الخلفية الاجتماعية والتاريخية هي مبرر للمشروعية في ممارستها للسلطة داخل الأحزاب السياسية، إذ نجد أن هرمية وهيكلة الأحزاب والنصوص الناظمة لها والتي تؤسّس لتنظيم الممارسة السياسية بداخلها، تتراجع تاركة المجال أمام النزعة القبلية والممارسات الأبوية، بدل مأسسة فعلية للحزب؛ حيث نجد أن هذه التشكيلات الاجتماعية التقليدية في النهاية هي الفيصل في اتخاذ القرارات وإمالة الكفة في النهاية داخل المجال السياسي، بيد أنَّ

1(بشارة ، "جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية 2016)

2(غيرتز 2009، 524)

3(بركات 2000، 135)

الحدود تصبح هلامية بين المجال الاجتماعي والسياسي. لتنتقل النزعة القبلية كسلطة اجتماعية لتلعب أدوارا سياسية لكسب الرهان السياسي.

والطرح الانقسامي الذي زاد من حدته الاستعمار الفرنسي بانتهاجه لإستراتيجية التقسيم والتجزيء، وذلك بإعادة تفكيك وبناء نمط قبلي جديد يتماشى ومشروعه الانشطاري؛ إن صفة الإنقسام التي تميز الوحدات المشكلة للقبائل تحيل دون اكتمال بناء مشروع الدولة/الأمة ومن تم الحيلولة دون بلوغ الوحدة الوطنية والقومية.

عند الاستقلال كان الخطاب ينطلق من السلطة الحاكمة لمخاطبة القبيلة على أساس أنها الشعب. وبالتالي زرع الروح الوطنية فيها بدلا عن الروح القبلية. أي جمع مختلف القبائل على الروح الوطنية ورموز السلطة الوطنية. بالتأكيد على العهد الذي أعطاه الشعب للثورة. على أن هذا الخطاب عاد عودة في الاتجاه المعاكس. أي أن خطاب الأمة عكس خاصة في المجال السياسي الانتخابي والتكتلي. فأصبح يخاطب الشعب بالانتماءات القبلية ويركز على ذلك بشكل جلي. بعدما كان في السابق يسعى إلى محو مثل هذه الانتماءات والقضاء عليها.[1]

لم تحدث تغيرات بنيوية ضمنية على مستوى الممارسة السياسية في السنوات الأخيرة التي رافقت التعددية الحزبية في الجزائر وبعدها، فبالرغم من الترسانة القانونية التي أتى بها دستور 1989 والتي طرحت كمادة للإصلاح السياسي؛ حيث كانت الدولة الوطنية تراهن على نوع من الانفتاح والتعدد والتغيُّر الذي يمكن اعتباره نوع من الديمقراطية كان الهدف منها تقليص دور النظم التقليدية إلى حدّ ما داخل المؤسسة الحزبية، وإعادة بعث نفس جديد من أجل نشوء الديمقراطية وترسيخها؛ غير أن العملية لم تكتمل وذلك راجع لطبيعة البنى القديمة المشكّلة للحزب وتفاعلها داخل السياق السياسي وبقي التحوّل عرضياً.

ورغم التحديث الذي تعرفه الساحة السياسية، ومحاولة تأسيس الدولة الحديثة وإرساء قواعدها. إلا أن التصرفات القبلية والتحالفات الضيقة تستمر في التطور تحت أشكال

1(بوطالب 2002)

مختلفة للزبونية و"الأعيانية" في الإطار الوطني. وتتقولب النظم التقليدية في الحديثة على غرار الكثير من المجتمعات العربية.[1]

لقد كان التنظيم القبلي قبل الاحتلال يترجم وجود سلطة محلية، وكان النسيج القبلي يمثل خلايا حقيقية تعكس انتماء السكان لمجتمعات بشرية متجانسة ومتماسكة بالإقليم، هذا الأخير الذي كان نظام الملكية فيه أغلب الأحيان يرتكز على شيوخ الملكية العائلية والقبلية غير القابلة للانقسام لارتباطها بالنظام القبلي السائد، الذي يخضع لقواعد الأعراف المتأصّلة فيه. فعمد النظام الكولونيالي إلى اقتلاع جذور البناء القبلي تحت غطاء تحديثه وإدخاله عالم الحضارة. [2]

و يصف **كون** المجتمع العربي بأنه مجتمع فسيفسائي، أي مجتمع تنقصه الوحدة والانسجام وتحكمه التناقضات البنيوية الناتجة من تركيبه القبلي والطائفي والإثني، على عكس المجتمع الغربي الحديث بوحدته وتماسكه وتجاوزه الفروقات الاجتماعية السابقة للحداثة...ويحدد كون الاختلاف بين المجتمعات الفسيفسائية المتخلفة والمجتمعات الغربية الحديثة بالمقابلة فيما بينهما، فيجد أن مصدر الاختلاف (مصدر التخلف) إنما هو فقدان الصفات التي يتمتّع بها الغرب (الصناعة، الحداثة، الحضارة العلمية...ويقول إنه لا يمكن للبلدان المتخلفة تجاوز تخلّفها إلا "بالتحديث" على النمط الغربي، فيتوصل إلى تعبيره المجازي، "القافلة"، في وصف المجتمعات "الأخرى" التي مازالت تسير كالقافلة في الصحراء، سيرا بطيئا نحو الهدف المرغوب وهو المدنية الغربية على نمطها الأمريكي.[3]

3-5 الأبوية الحديثة:

يطلق ايزنشتاد S.Eisenstadt تسمية الأبوية الحديثة على الموقف الذي يكون فيه المركز السياسي متوافقا ضمن أفق تثبيت نخبة سياسية، توكّلت مهمّة التحديث وبناء الدولة الوطنية

1(مرموقة 2015، 131)

2(خدّاوي 2012، 164)

3(شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين 2009، 41)

في الحكم. تؤثّر طبيعة المهمّة على نمط العلاقة التي تتأسّس بين المركز والهامش وتفرض القنوات التي يتم من خلالها استقطاب و إعادة إنتاج النخبة السياسية.[1]

تطبيق فكرة الأبوية على ممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية إنطلاقا من هذه البنية، وأيضا فكرة الزّعامة التي لها علاقة بالبنية الثقافية والتي مهّدت لهذا النظام واستمراره. بحيث أن الديمقراطية شكلانية لم تأخذ نصيبها على أساس الممارسة الفعلية لها فوجود الهياكل والهيئات والقوانين الأساسية والأنظمة الداخلية الناظمة لها، لا يؤدي بالضرورة إلى نشأة الديمقراطية وترسيخها، وذلك راجع لطبيعة القيم التي تظبط العمل الحزبي وتؤسّس لطبيعة العلاقة بين المركز والمحيط.

ولفهم السلطة السياسية يقول هشام شرابي في تحليله للعائلة البتريكية ونظامها التسلسلي، والتي تهيكل طبيعة العلاقات على مستوى العائلة وتنتج ثقافة الأب إما بالاحترام أو بالإكراه؛ فهو يسلّم أن هناك السيطرة الأبوية التي تحكم العلاقات الاجتماعية ففكرة الأبوية يطبّقها على السلطة السياسية كنموذج كبير.

من الخطأ أن نعتبر النموذج الغربي نموذج يحتذى به في عملية التغيير الاجتماعي اليوم كان هذا النموذج (ولا يزال) مصدر إلهامنا في كل ما نفكر. وفي كل ما نصنع. ومازلنا فريسة التمويه الذي حمله إلينا مثقفونا بتقديسهم "للتراث الغربي والحضارة الغربية" وبعجزهم عن اتخاذ أي موقف نقدي صحيح نحوها فأصبحنا نأخذ بكل ما هو غربي ونرفض كل ما يناقضه في ثقافتنا وفي ثقافة المجتمعات الاشتراكية.[2]

فالأبوية تبدو المقابل السالب للحداثة. فهي في نظره تفضّل الأسطورة على العقل. البلاغة أو الخطابة على التحليل. والاعتقاد على التحليل العلمي. والنّقل على الإبداع. وعلى المستوى الاجتماعي تسيطر العلاقة العمودية على العلاقة الأفقية التي تمثّل التكافؤ والمساواة. وعلى المستوى السياسي. في صورته التقليدية. تولّد طغيان يزال لا يترك

1(ADDI, FORME DE NEO-PATRIMONIALE DE L'ETAT ET SECTEUR PUBLIC EN ALGERIE 1990, 9)

2(شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي 1984)

مجال للتعاقد بين الحاكمين والمحكومين. وقد أنتج تحديث الأبوية الكيان السائد وهو السلطنة الأبوية أو سيطرة دولة الحاكم السلطاني.[1]

إذن فالبحث في الأسباب الكامنة لهذا التفكير الذي نجده في هذا النظام الأبوي والذي يتغذى من الفكر التأسيسي القديم وعلى إعادة قولبة وإنتاج نفس الممارسات السياسية وتغذي الثقافة السياسية ببنى مختلفة في الشّكل لكن بمضمون واحد؛ لذلك وجب إيجاد طرح جديد يتواكب مع متطلبات العصر ومنظومة القيم الجديدة الديمقراطية والتي تتماشى وسيرورة التحديث الانتقالية.

كما أن مفهوم الدولة البتريمونيالية (patrimonialisme) كواحد من مفاهيم فيبر، بما يتضمنه من مرتكزات : الإرث الأبوي والملكية العسكرية الحكم وتمركز الحكم وتابعية الأطراف، يغدو بحاجة إلى المزيد من التأكد من إمكانية تطبيقه على ضوء متابعة الحركية التاريخية للتجمعات ذات الإرث القبلي في منطقة المغرب العربي وعلاقتها بالدولة المركزية على الرغم من اجتهادات الأخيرة لدى بعض الباحثين باتجاه صياغة نموذج للباتريمونيالية الجديدة في دول المغرب العربي.[2]

هكذا كانت الحال في مرحلة ما بعد الثورة، من أوائل السبعينات إلى مطلع الثمانينات. في أواخر هذه المرحلة أخذ فكر جديد يتبلور في أعماق الوعي الاجتماعي نتيجة لما كان يجري في الوطن العربي والعالم الكبير حول الصعيدين الفكري والإيديولوجي وعلى صعيد الممارسة السياسية والاجتماعية، في الغرب كما في الشرق الاشتراكي. من هنا انبثق الخطاب الثوري الجديد على شكل خطاب نقدي حضاري **يرفض الشرعيات المطلقة ولا يعترف بمطلب الحقيقة الواحدة الشاملة، ويصر على الاختلاف السياسي والتعددية الفكرية، ويضع حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية وقضية المرأة على رأس اهتماماته الفكرية والاجتماعية.**[3]

1(حمودي 2010)

2(بوطالب 2002، 21)

3(شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين 2009، 31-32)

والاجتهاد حالياً هو كيف لنا إعادة بعث أو قولبة الفكر التأسيسي في فهم النقد الثقافي للحداثة، وتكييف هذا الاجتهاد وفق الطرح الجديد للممارسة السياسية التي تتواكب مع العصر، ومن تم وجب قراءات أخرى للمعارف وإدخال العلم في تفسير وفهم ممارسة السلطة داخل الأحزاب السياسية.

هكذا لا يعود الخطاب الثوري مجرد نظريات وشعارات تنطبق على كل مكان وزمان بل تعبيرا خلاقا يتفاعل مع ايجابيات الواقع السياسي والاجتماعي، ويحلّل إمكاناته واتجاهاته في ظروفه المحددة ومن خلال أهداف وقيم عملية قابلة للتحقيق. هنا لا يعود مفهوم الثورة مفهوما مغلقا يمثّل عقيدة مهيمنة يحققها قائد منقذ، أو نخبة عسكرية، أو حزب مسيطر، بل مفهوما منفتحا تمارسه فعليا قطاعات واسعة من الشعب وخطابا علمانيا يرتكز على الحداثة والتعددية والديمقراطية.[1]

أما بالنسبة إلى المجتمع الأبوي المعاصر، ففي حين انه لم يتوصل إلى تحقيق الحداثة بمعناها الأصيل فهو ليس تقليديا بأتمّ معنى الكلمة، إنه يعيش في ظل خطابين في ظل خطاب الحقيقة الشاملة الكلية وفي ظل خطاب الحقيقة الحديثة المحددة. المهم أنه عاجز على التعامل مع أي منهما بشكل عقلاني منتظم يمكنه من إرساء علاقته بالماضي (بالتاريخ) أو بالواقع (الحاضر) أو بالمستقبل، من خلال وعي ذاتي مستقل. بهذا فهو مجتمع متضارب تحكمه التناقضات على صعيد الفكر كما على صعيد الممارسة والحياة اليومية.[2]

إذن هناك عملية انتقال شامل لنظام الأبوية المحافظة في النظام التقليدي ونظام الأبوية المستحدثة في المجال الاجتماعي والسياسي، وحتى بقايا الأبوية المتمثّلة في الرواسب التقليدية تفيدنا في التفسير الحالي للممارسة السياسية داخل المنظومة الحزبية. لأنَّ النظام الأبوي أُعيد إنتاجه في الحزب السياسي ومؤسساته بأشكال أخرى تأخذ من الأشكال السابقة للأبوية التقليدية منطلقاً لها؛ وبما أنها لم تستطيع بلوغ عتبة الحداثة أو إحداث قطيعة

1(شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين 2009، 32)

2(شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين 2009، 93)

مع الممارسات السابقة أعادت إنتاج تلك الأشكال، التي تبدو في ظاهرها حديثة ولكنَّها في واقع الأمر فهي مولعة بالتقليد، وهذا ما يطلق عليه مفهوم الأبوية المستحدثة والتي تتَّسم بها المؤسسة الحزبية التي لم تبلغ الحداثة بعد، حيث تعتبر ملتقى لوضعيتين مختلفتين لا هي حديثة بأتم معنى الكلمة ولا هي تقليدية بالتمام وإنّما هي هجينة.

ينبثق مفهوم النظام الأبوي أو البنية الأبوية عن نموذج الأبوية كما عهدته (وتعهده) المجتمعات القديمة أو التقليدية السابقة لعصر الحداثة، في بناه السياسية والاجتماعية والنفسية. ما يميز هذا المفهوم، كما استعمله في هذا البحث، هو ازدواجيته النظرية. إنّه يشير إلى نظامين مترابطين لا إلى نظام واحد، النظام الأبوي التقليدي أو القديم ، والنظام الأبوي الجديد أو المستحدث. والنظام القائم في المجتمع العربي اليوم ليس نظاما تقليديا بالمعنى التراثي، كما أنه ليس معاصرا بالمعنى الحداثوي، بل هو خليط غير متمازج بين القديم والحديث، من التراثي والمعاصر: نظام غريب يختلف عن أي نظام آخر.[1]

ومن المستحيل التوصّل إلى فهم دقيق لتصور النظام الأبوي المستحدث دون التعرف إلى تعبيره الضمنيين والسابقين له، أي الأبوية والتبعية، ذلك إن هذا التعرف يمكننا من فهم الأبوية المستحدثة برمّتها، في نواحيها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية– ورؤيتها على أنها تشكّل تاريخي ملموس قولبته قوى داخلية وخارجية متزامنة. وباعتماد وجهة النظر هذه، فإن المشكلة المنهجية والعقائدية التي تنشأ عن التعارض بين الموقف "الداخلي" والموقف "الخارجي" تنحل وينهض مكانها منظور موحد يرتكز على التأليف بين الموقفين.[2]

إذن لا نقصد بالسلطة الأبوية سلطة الأب فحسب، داخل العائلة التي تقوم بدراستها سوسيولوجيا جماعات معينة؛ بل السلطة المنتشرة في البنية الاجتماعية والسياسية متمثّلة في النموذج الأبوي والنابعة منه والمتجسّدة في علاقات المجتمع وحضاراته ككل، بهذا المعنى فإن هذه السطوة ظاهرة وخفية في نفس الوقت، نلمسها ونحسّ بها، أينما كنا وأينما توجّهنا فهي تحكم العلاقات المباشرة وغير المباشرة وتخضعنا في أعماق نفسنا وفي تفكيرنا، وهي

1(شرابي ، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي 1988، 25)

2(شرابي ، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي 1988، 32)

عملية في غاية التعقيد؛ إذ وجب الانتقال الشامل من نظام الأبوية المحافظة ونظام الأبوية المستحدثة كوضعيتين تتعايشان معاً إلى نظام الحداثة.

تتّضح هذه الصورة أكثر حين نقف على نتائج بنية الأسرة على السيطرة الأبوية وفي هذا المجال هناك ثلاثة اعتبارات:[1]

الأول اقتصادي: فالأسرة، وفي آن نتيجة للتحوّل الاقتصادي وقوة محركة له. لا أشير هنا إلى برجزة المجتمع المدني فحسب، بل وبشكل خاص إلى تقهقر العلاقات الرأسية التقليدية. ففي الأسرة التي توّصل فيها الأبناء إلى مستوى من التحصيل العلمي واكتساب مهارات محدّدة نجد أنهم نتيجة لذلك قد حققوا استقلالية وحرية، فما عادوا يعتمدون على أبائهم كما هي الحال في البنية الريفية أو السابقة على الرأسمالية. وهنا يجد الأب نفسه مجبرا على الدخول في علاقة جديدة في منزله ومع كل فرد من أفراد أسرته.

وهذا ما يقودنا إلى الاعتبار الثاني أي العلاقات الديمقراطية. وإذا كانت العلاقة الأساسية للأبوية هي الخضوع، فإن هنا المساواة في الأسرة. إن الاستقلال الاقتصادي هو الأساس لنشوء الديمقراطية في الأسرة. وعليه فإنه يمكن القول أن الهيمنة الأبوية يتوقّف على تفكيك الحمولة/ العشيرة، وشيوع الأسرة الديمقراطية.

الثالث لهذه الاعتبارات يتصل وثيقا "بتحرير المرأة". ففي الانتقال من الأبوية إلى العائلة الحديثة تعتبر المرأة المستفيدة الأولى بالتأكيد. توفّر الأبوية العائلية الخلفية الملائمة لظهور هيمنة مزدوجة، سلطة الأب على عائلته، وسيادة الذكر على الأنثى. ومن حيث بنيتها فان العائلة الحديثة توفر الخلفية الضرورية (ولكن غير الكافية) لتحرير المرأة. إن الشرط الأساسي لتحرر المرأة هو انفتاحها على التعليم وانصرافها إلى العمل، وبالتالي تحقيقها لاستقلالها الاقتصادي.

أما على المستوى العملي، فالعلاقة بين الأب والابن تشبه العلاقة بين الشيخ والمريد في كونهما معا علاقة منافسة ومزاحمة. فعلى المريدين أن يخضعوا ويرضخوا فيما يحوزون

1(شرابي ، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي 1988، 72-73)

خصال الشيخ في شكلها السامي، ولكن بشرط أن لا تظهر فعالية هذه الخصال إلا بعد أن يتحرروا بانفصالهم عن الشيخ أو وفاته.[1]

أما عبد الله حمودي في كتابه الشيخ والمريد يحيل علاقات السلطة التي تحكم المركز والهامش إلى تلك العلاقة التي تتأسَّس بين الشيخ والمريد، وهي الآليات التي تحيل إلى المستوى الذي يعلن فيها المريد المشيخة؛ فنجده تابعاً للشيخ في كل كبيرة وصغيرة، بيد أنه يمر بتدريبات أو تربّصات أو امتحانات في بعض الأحيان تكون قاسية جداً، للوصول إلى تحقيق طاعة وشفاعة الشيخ، وتعرف العملية ميكانيزمات وطرق تختلف من مريد إلى آخر إلا أنها تتَّفق من حيث مبدأ التبعية والولاء وخدمة الشيخ.

تنتصب علاقة غير محددة، نموذجها الهيمنة السياسية وحقوق الشيخ على تابعيه. وفي الممارسة اليومية، تشغل سلطة الزوج على زوجته، والأب على أبنائه، فضاء كبير جدا بالرغم من التوترات العديدة التي تخترقه.[2]

وسواء أكان المجتمع محافظا أم تقدميا فإن إحدى سماته النفسية–الاجتماعية الأساسية هيمنة الأب (البطريك)، إذ أنه المركز الذي تنتظم حوله العائلة، بنمطيها المدني والطبيعي. وتبعا لذلك فإن العلاقات القائمة بين الحاكم والمحكوم وبين الأب والابن هي علاقات عمودية. ففي كلتا الحالتين تقف إرادة الأب على أنها الإرادة المطلقة، وتتجسّد في المجتمع والعائلة إجماعا مفروضا يرتكز إلى العادة والإكراه.[3]

تنتقل هذه العلاقة الاستبدادية و المشيخة من الزاوية إلى المجتمع ومؤسساته، وهي التي أصبحت تحكم العلاقات الاجتماعية والسياسية، ومنها داخل الأحزاب السياسية من منطلق هذه الخلفية في الممارسات السياسية الحديثة وإنتاج العلاقة بين الشيخ والمريد في ممارسة السلطة السياسية داخل الحزب، من خلال العلاقة التي تتأسَّس بين الحاكمين

1(حمودي 2010، 129–130)

2(حمودي 2010، 205)

3(شرابي ، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي 1988، 32)

والمحكومين بين المهيمنين والخاضعين؛ إذ أن درجة الولاء بين الحاكمين والمحكومين، لا تكاد تترك مجال للاقتراح من طرف الخاضعين وتخضع لمعايير الولاء والتبعية للسلطة المركزية.

نعتقد أن في حالة تعميم النموذج الديمقراطي على مجتمعات تفتقر إلى ظروف نشوئه التاريخية ولا تمر بالسيرورة التاريخية التدريجية نفسها التي قادت إليه. تزداد أهمية عامل وجود نخبة اجتماعية وفكرية متنوّرة ومؤمنة بهذا النموذج وترغب في تعميمه.[1]

ومن أجل التقدم في فهم هذه الظاهرة والتي هي محل سؤال، هذا المفهوم الذي أتى به ماركس والذي سمّاها البثريمونيالية والذي أدركها في المملكات القديمة في أوروبا في القرون الوسطى والتي تعتبر المملكة كامتداد في المجالات الخاصة. ففي المملكات القديمة البثريمونيالية الحدود بين مجال الملك والمجالات الخاصة غير واضحة.[2]

فالأبوية الحديثة تشكّل انتقالا في سياقه تبحث المجتمعات التقليدية عن إعادة تشكيل نفسها على نمط الدولة الأمة الحديثة، تأخذ فيها روابط التضامن (العضوي) مكان الروابط القائمة على الشعور القبلي و الجهوي. هذا الموقف التاريخي الذي تجاوز نظام الزعامات التقليدية و كذا الملكية الأبوية بدون أن يبلغ مرحلة الدولة الحديثة ذات النمط التمثيلي، من نتائجه شخصنة السلطة و خوصصتها.[3]

ولذلك فمهما كانت المظاهر الخارجية –مادية، قانونية، جمالية– للعائلة الأبوية المستحدثة المعاصرة ومجتمعها "حديثة"، فإن بناها الداخلية تبقى مجذرة في القيم الأبوية وعلاقات القربى والعشيرة والطائفة والجماعة العرقية. المحصّلة إذن فريدة في بنيتها المزدوجة: الحديث والأبوي متعايشان في إطار وحدة واحدة متناقضة.[4]

1(بشارة، في المسالة العربية. مقدمة لبيان ديمقراطي عربي 2007، 22–23)

2(ADDI, FORME DE NEO-PATRIMONIALE DE L'ETAT ET SECTEUR PUBLIC EN ALGERIE 1990)

3(ADDI, FORME DE NEO-PATRIMONIALE DE L'ETAT ET SECTEUR PUBLIC EN ALGERIE 1990, 9)

4(شرابي ، النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي 1988، 3)

يرى الأنثربولوجيون والسياسيون، أن أصل سيرورة الانتقال من السلطة في النموذج الموروث إلي السلطة كآلية جديدة؛ حضور للأشكال الكولونيالية أو ما قبل كولونيالية كانت لها أشكال مختلفة عنها في الديمقراطيات الغربية الحديثة، أدت إلى إحلال هذا النموذج في المجتمعات والذي يعاني على مستوى النشأة في مورثاته الجينيَّة وفي السيرورة المجتمعيَّة وهو يتداخل مع أشكال ما قبل كولونيالية؛ حيث يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر مثلاً، وكأنَّه المؤسس للدولة الوطنية والمخيال الاجتماعي الذي رافق ولادة هذا الحزب؛ ومن تم إعادة إنتاج الخطاب ينطلق من هذه الخلفية التأسيسيَّة بالنسبة للأجيال الحالية، فيه إعادة إنتاج السلطة بمفهوم المبايعة كرموز سياسية وليس الانتخاب كآلية ديمقراطية.

تتموضع الأبوية الجديدة ضمن امتداد الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية، التي يتمثّل هدفها في بناء الدولة الأمة الحديثة أين يتم اجتثاث كل الإنقسامات الإجتماعية وأولاها التفاوتات الإقتصادية، على الأقل على مستوى المخيال. و تتمثّل مهمة الدولة في محو التفاوتات الإجتماعية لتعزيز وحدة الجماعة التي تمثّلها.[1]

حيث أن تلك الأنظمة الجديدة في آلية تحقيق الممارسات الجديدة خاصة ما يتعلَّق بكيفية الاختيار وطريقة تجديد القيادات وفي مناصب المسؤولية، نجدها ترتبط بنموذج قديم كالولاء بين الحاكم والمحكوم على شاكلة الشيخ والمريد؛ حيث تتعايش وضعيتين وتنشأ علاقة بين التنظيم السياسي القديم والحديث، إذ أن هناك حضور رمزي تقليدي في بناء تلك المؤسسات السياسية الحزبية كالانتماء القبلي والعشائري والجهوي وشخصنة السلطة؛ بيد أن الفاعل السياسي كفرد له حق محفوظ في الانتخاب، لكن فعلياً تجديد العملية الانتخابية كعمل ميداني لها ولاءات لما قبل الفرد الحر؛ على عكس الدول الديمقراطية تأثير قادة الرأي والآليات تختلف تماما عن ما هو الحال بالنسبة للدول النّامية.

1(ADDI, FORME DE NEO-PATRIMONIALE DE L'ETAT ET SECTEUR PUBLIC EN ALGERIE 1990, 9)

5-4الزبائنية:

تعدّ الزبائنية كمظر من مظاهر التحديث السياسي المنقوص حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالثقافة السياسية للفاعلين السياسيين وثقافة الأفراد داخل المجتمع، وترتكز على مبادلة الخدمات والمزايا القائمة على عدم التكافؤ بين الزعماء والزبائن، وتتّسم بعلاقات التبادل الشخصية والعمودية بدل العلاقات العقلانية التي تتخذ من المؤسسات قنوات لها. ومن القوانين مرجعا لها؛ حيث تتجدد هذه العلاقات الزبائنية في المناسبات الإنتخابية خاصة حيث تلعب دورا كبيرا في رجحان كفة على حساب أخرى وكسب الرهان السياسي.

فالزبائنية إذا هي عملية الدّفع والصّرف والمجازفة لأخذ الحاجة. وهي معان لغوية قريبة–على ضيقها– من المعاني الاصطلاحية التي تتجاوز إلى أبعاد اجتماعية وسياسية قوامها الإنتفاع المتبادل. مع تضمّنها الدفع والمجازفة وقضاء الحاجة أيضا. وقد ترادفها في بعض مجتمعاتنا العربية مصطلحات مثل الولائية. الإنخراطية. الإستلزام. التعزيب. "القبيض".[1]

الزبائنية أو العلاقة بين الزعيم patron و الزبون client توصّف العلاقة الثنائية التي تكون ضمن نوع خاص من العلاقات ذات الطابع السياسي (أين يكون الزعيم في المرتبة الأعلى و الزبون في الأدنى). يتمثّل الأساس الذي تقوم عليه هذه العلاقة في أن الزعيم يمتلك و يتحكّم في الموارد السياسية و الاقتصادية و الثقافية التي يحتاجها أو يريدها الزبون. أما الوسائل التي يتحصل بواسطتها الزبون على هذه الموارد ليست الآليات الإدارية البيروقراطية الرسمية بل باستخدام العلاقات الشّخصية المتبادلة.[2]

"إن العلاقة بين الزعيم و الزبون من جهة و الدولة التي تتميز باختلالات وظيفية من جهة أخرى تفترض أن نمو الدولة و المجتمع المدني و الديمقراطية ستؤدّي حتميا إلى زوال الزبائنية. فكما بيّن E. Gellner " أينما تكون السلطة متمركزة centralized أو على النقيض

1(دليو 2008، 172)

2(BARNARD AND SPENCER 2002)

منتشرة well-diffused تكون علاقة الزعامة patronage غير متواجدة بكثرة less common "
1" (Gellner, 1977,4)

وركز « Médard » على أن العلاقة الزبونية نجدها في المجتمعات المتخلّفة أكثر منها في المجتمعات التقليدية، أين تعطي أولوية لمبادلة الإمتيازات والخدمات بين الزعيم والزبون وتكون غير مرتبطة بعلاقات القرابة وإنما تتّسم بعلاقات سياسية متبادلة تبعية كانت شخصية أو عمودية.

"علاقة الزبونية rapport à la clientèle أو patronage تعني علاقة التبعية الشخصية (غير المرتبطة بالقرابة) التي تقوم على أساس تبادل الإمتيازات بين شخصين، الزعيم patron و الزبون client ، بحيث أن كلاهما يتحكّم في الموارد بشكل غير متكافئ"[2].

تعتبر علاقة الزبائنية و تأخذ أهمية كبرى في المجتمعات التقليدية عنها في المجتمعات الحديثة.

تتميز الزبائنية و تتكون من بالخصائص التالية[3]:

1. **العلاقة الشخصية:** إذ تتميز بأنها علاقة ثنائية dyadique ، خصوصية particulariste عاطفية و متعددة الأبعاد.
2. **علاقة متبادلة relation de réciprocité:** إذ تعتبر: أولا علاقة تبادل غير متوازنة، تكون مربحة للطرفين و تكون فيها النتائج أكبر من التكلفة؛ ثانيا لا تعتبر فقط أداتيه instrumentale بل تقوم على علاقات قوة ترتبط بإدراك المصالح و التحكم في الموارد المختلفة.
3. **علاقة تبعية relation de dépendance:** أساس هذه الخاصية هو الخاصية السابقة. إذ يكون اللاتكافؤ على مستوى الموارد، المكانات، الثراء، التأثير أساسيا و تراكميا. تتكوّن بناءا على ذلك علاقة حاجات تكون فيها حاجة الزعيم هامشية و حاجة الزبون أساسية.

1(BARNARD AND SPENCER 2002, 628)

2(MEDARD 1976, 103)

3(MEDARD 1976, 105-115)

4. **العلاقة العمودية relation verticale:** و تعتبر كنتيجة لخاصيتي التبادل و التبعية. إذ تتّخذ شكل سلاسل هرمية (على شكل الشجرة) تتّسم بكونها bilatérale وغير متكافئة inégalitaires. كنتيجة لذلك يكون الزبائن في حالة عزلة عن بعضهم البعض، أي لا يتفاعلون مع بعضهم البعض، من جهة أخرى لا يتواصلون مع الوسط الخارجي إلا عن طريق رئيسهم.

إلا أن روا ركز معرفيا على الزبائنية التي تتدعم من خلال العلاقات الإجتماعية والروابط الشخصية وروح التضامن أو النزعة القبلية بامتداداتها وخاصة في البلدان النامية

وقد حاول روا حصرها معرفيا في أنماط ثلاثة:[1]

أ- الشبكة المعاونة التي تتشكل حول رجل يتمتّع بسلطة ما والتي تزول بزوال هذه السلطة؛

ب- العصبيات التقليدية المتمثلة في العشيرة والقبيلة والأسرة الموسّعة...كنموذج خلدوني؛

ت-العصبيات الحديثة الاجتماعية والسياسية (النقابات، الأحزاب...) كنموذج مملوكي؛

ليقدر بعدها أن العلاقة بين النمطين الأخيرين المتعلقين بالعصبية علاقة قوية في المجتمع السياسي في العديد من الدول النامية، ومنها الجزائر.

نستطيع ملاحظة تواجد عناصر الزبائنية في كل الدول تقريبا، حتى و إن كان تواجدها ينحصر بشكل خاص في الدول الهشة، حيث تقوم الشرعية على امتيازات ناتجة عن التبادل و انتشاره في المجتمع، إذ يكون كل شخص -باستثناء الأفراد المتواجدين في نهايات السلسلة- هو زبون وسيّد لشخص أخر. فقولنا أن الزبائنية مصدر للشرعية يعني التركيز على نتائج الشرعية.[2]

1(دليو 2008، 173)

2(BELLINA, DARBON ET ERIKSEN S.D., 47)

وتبرز الزبائنية بشكل واضح في المجتمعات التقليدية والمؤسسات السياسية الضعيفة كمصدر من مصادر الشرعية والتي تنجم عن المزايا والامتيازات المحصّلة إثر عملية تبادل المنافع والفوائد داخل الشبكة الاجتماعية القبلية وامتداداتها كالعلاقات الأسرية والعشائرية والجهوية، أو بدافع إيديولوجي وما يتعلق بالحياة المحلّية أو الوطنية.

ويمكن، تبعا ل (Alcantud)، أن نحصر المحاور التي تشترك في تكوين الزبائنية كمعطى أنثربولوجي وسياسي عالمي يتجلى في ما يأتي:[1]

-تبادل الخيرات.

-العلاقات الأسرية (والجهوية)

-تبادل رمزي بدافع إيديولوجي.

-الحياة السياسية المحلّية (البلدية)

- العلاقة مع الدولة على المستوى القطري عن طريق الأحزاب والبيروقراطية أساسا.

إذا كانت "الزبائنية كممارسة ووسيلة قديمة لتسيير شؤون عامة الناس. ليست غريبة عن المجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات. فإنها كمصطلح متخصص تعتبر دخيلة عليها. فمصطلح "الزبونية". مترجم عن المفردة الانجليزية (Clienteship/Clientelism) وذلك في صيغة الجمع "الزبائنية" أو المفرد "الزبونية".[2]

وتتّضح الزبائنية جلياً، داخل المجتمعات التقليدية حيث تتمفصل حول البنية العشائرية لتلك المجتمعات خاصة داخل المؤسسات السياسية ومنها الحزبية إما بعلاقات تبعية أو علاقات شخصية، أو من خلال إعادة بعث الروح القبلية داخل تلك التشكيلات السياسية باعتمادها لمعايير الولاء لتلك الجماعات الأولية، أين تظهر بشكل واضح وتتعزّز في المناسبات الانتخابية.

1(دليو 2008، 174)

2(دليو 2008، 172)

يعرفها عدّي الهواري الزبائنية السياسية بأنها علاقة بين الراعي والذي يقدّم امتيازات وخدمات وخادم أو زبون الذي يتحصل عليها، لا ترتكز الزبائنية على علاقة شخصية وإنما ترتكز على علاقة مجموعة ما.[1]

ويؤكد الهواري عدّي أن الزبائنية السياسية ترتكز على مبادلة المزايا والخدمات بين الراعي والزبون، لكنها تتجاوز العلاقة الشخصية بينهما، بيد أنّه يمكننا أن نرصدها داخل مجموعات اجتماعية إذ يمكن لراعي أن يكون له عدة زبائن أو العكس أن يكون للزبون عدّة زعماء ورعايا.

وانتقل مفهوم الزبائنية إلى الحقل السياسي، إذ تبرز هذه العملية بشكل جلي وتتزامن والمواعيد والاستحقاقات الإنتخابية، أين يتم توزيع الوعود ومبادلة الخدمات والمزايا داخل شبكات المصالح وشبكات الرعاية والعلاقات الشخصية والقرابية والقبلية التي تعزّز في هذا الاتجاه، إذ تعتبر كملاذ يلجأ إليه الفاعلون السياسيون في رجحان كفة وتغليبها على الأخرى مقابل تسوية مصالحهم وعقلنة حساباتهم ومقارنة تكاليفهم بنتائجهم المحصّلة.

إن المرشح والناخب في الدوائر وأطر القوة التقليدية. لا يزال يمارس رهانات تدور حول المصالح والرموز والولاءات التقليدية والوساطات. ثمة سطوة للولاءات التقليدية وآليات الوساطة وتقديم الخدمات والمصالح على الانتماءات الحزبية والسياسية.[2]

وفي بعض الأحيان تجد الزبائنية لها مجال عملها داخل شبكات القرابة وبفضل العلاقات الشخصية وأيضا داخل التنظيمات القبلية والجهوية، تستلهم منها الأحزاب السياسية كمصدر من مصادر ممارسة السلطة بداخلها، وتعتبر الركيزة الأساسية لها أين تدعم تلك الشبكات الاجتماعية باعتبارها بنى هيكلية حزبية داخل الوحدات الرئيسية والفرعية تلك الممارسات الزبائنية وتعميمها.

1(ADDI, FORME DE NEO-PATRIMONIALE DE L'ETAT ET SECTEUR PUBLIC EN ALGERIE 1990)

2(دليو 2008، 172)

إن الإشكال الذي يعيق ضبط نبض الحراك الحزبي في البلدان العربية، هو اضطراب ذبذبات التحرك الحزبي وارتباطه بالعلاقة الفاشلة بين الناخب والمنتخب؛ هذه العلاقة التي أخذت أبعادا ترتبط ب" البراغماتية السياسية" المرتبطة بدورها بمفاهيم "الاحتماء السياسي " بدل "الاقتناع السياسي"، وهو ما ولّد أنواعا جديدة من الولاء السياسي المقنّع بالأيديولوجيا النفعية التكتيكية التي تحتّمها ضرورات المصلحة و"ريع المرحلة"، وهذه القناعات المرتحلة سياسيا متداخلة بالانتقال المتسرّع للتحول الديمقراطي.[1]

ونعني باللعبة الانتخابية هذه الصفقة التي تتم في اللعبة السياسية في شكل انتخابي بين الوكلاء والجماعات الاجتماعية، والأجهزة الانتخابية، المرشحين، الوسطاء والسماسرة والهيئات(شكلية وغير شكلية) للسلطة المحلية حول العرض الانتخابي.[2]

وبينت التجربة السياسية أنه كلما كان الحزب في السلطة كلما زادت ظاهرة الزبائنية السياسية، وذلك لزيادة نفوذه باعتباره جزء من السوق السياسي، ولأنّه سوف يكتسب عن طريق توزيع الموارد المالية والرمزية زبائن جدد خاصة منهم، أولئك الذين يتحكّمون في بعض الدوائر الحساسة ومواقع القرار داخل المنظومة السياسية ككل.

أدى تطور بنية الأحزاب السياسية ووظائفها بفعل العوامل الآنفة الذكر إلى نشوء سوق سياسية مزدوجة. سوق داخلية أي سوق المناصب والموارد السياسية الموجودة داخل الحزب ذاته. والتي تتمثّل في المناصب القيادية الوطنية والمحلية في الحزب وكذلك في مختلف الهيئات والجمعيات المدنية الملحقة به. بالإضافة إلى الموارد المالية والرمزية التي يتوفر عليها التنظيم. وسوق خارجية يسيطر عليها حصريا الحزب أو الائتلاف الحكومي الحاكم. وتتمثل المنتجات السياسية (العرض السياسي) المعروضة هنا في: المناصب العامة الانتخابية (المناصب النيابية في البرلمان أو المجالس المحلية) والحكومية (المناصب

1(بوحنية 2011، 61)

2(حشماوي 2004، 8)

الوزارية) والمناصب السامية في الإدارة العامة والمناصب قي السلك الدبلوماسي، والمناصب السامية الاستشارية...[1]

فعلى سبيل المثال، يتميز القادة على الأعضاء البسيطين بشيء من الشهرة، المتفاوتة في قوتها من جهة أخرى. ويمتلك بعض الأعضاء امتيازات إدارية أو مالية، بصفتهم مسؤولين على المستوى الاتحادي أو الوطني، ويكون بعض أعضاء الحزب أيضا منتخبين يراكمون الولايات الانتخابية، بينما يكون آخرون مرشّحون لذلك...وتوجد في داخل هذه الشبكات توترات بين الأشخاص والأتباع؛ كما تنعقد ولاءات، وتبنى أيضا عداوات. ويتشاطر أعضاء الحزب المعتقدات المشتركة، بدون شك، ويكون لديهم أيضا مصالح وتحليلات خاصة[2].

يتضّح من تعريف أوفرليه الذي يستلهمه من ماكس فيبر، أنه إذا كانت كل الأحزاب هي مقاولات ذات اهتمام، كل الوكلاء ليس لهم نفس درجة الإهتمام، نجد هناك من هم أكثر اهتماما من الآخرين؛ من جهة أخرى، حتى وإن كانت الأحزاب كمقاولات، فهي مقاولات من نوع خاص والتي تقدّم منتجات نوعية.[3]

إن كل مسعى سياسي entreprise politique هو ضرورة مسعى مصالح. هذا يعني أن هناك عددا محدوداً من الأشخاص يهتمون بالدرجة الأولى بالحياة السياسية و يريدون المشاركة في السلطة و يستقطبون متعاطفين، يقدّمون أنفسهم كمترشحين للإنتخابات أو يقدّمون أشخاصاً موجودين تحت حمايتهم، يجمعون الموارد المالية الضرورية و يذهبون لاصطياد الأصوات[4].

1(مشري 2010، 356)356–357

2(برو 1998، 356)

3(KOM 2008, 23)

4(WEBER 1991, 89)

فوجود الزعماء chef السياسيين partisans و المتعاطفين كعناصر فاعلة تبحث عن استقطاب مناضلين بطريقة حرّة، و وجود وعاء انتخابي غير فعال passif . تعتبر و تشكّل الشروط الضرورية لحياة أي حزب سياسي.[1]

إلا أننا نحاول التركيز على العلاقات الزبائنية داخل الأحزاب السياسية من خلال علاقات التبعية والولاء التي تتم داخل الهياكل الحزبية وتتّخذ طابعا شخصياً غير مؤسساتياً إذ يكفي أن التغييرات التي تطال القيادات والمسؤولين من على رأس الأمانات العامة للحزب كفيلة بإحداث تغيير على مستوى كل هيئات ووحدات الحزب الرئيسية والفرعية، أشبه بطريقة المبايعة وعلاقات التبعية والولاء للأشخاص، بدل تبعية المشروع الحزبي والبرنامج السياسي الذي يؤسّس لنشوء التحديث السياسي وتجدره.

أما إذا اعتبرنا الأحزاب السياسية بالمعنى الدّارج للكلمة فإنّنا نلاحظ أنّها لا تتضمن أوّليا (مثلا في انكلترا) إلا الزبائن العاديين للأرستقراطية. فإذا غيّر زعيم سياسي الحزب، لسبب من الأسباب فإن كل الأشخاص التابعين له سيغيّرون أيضا.[2]

"إن ما يجعلنا نصف الحياة السياسية بمنطق العرض و الطلب هو التوزيع غير المتساوي لأدوات إنتاج تمثّل العالم الإجتماعي مصاغ بشكل واضح: فالحقل السياسي هو المكان الذي تُنتج فيه، عن طريق المنافسة بين مختلف الفاعلين الموجودين، المنتجات السياسية: مشكلات، برامج، تحليلات، تعليقات، مفاهيم، أحداث ...التي يقوم المواطنون العاديون (المختزلون بكونهم مستهلكين) بالاختيار فيما بينها، مع احتمالية وجود سوء تفاهم كلما ازداد بُعدهم عن مكان الإنتاج".[3]

السوق السياسي هو ذلك المجال الذي تعرض فيه الخدمات والسلع السياسية من طرف الزعماء والرعايا تستوفي الشروط المحددة في قانون العرض والطلب يشتريها الزبائن مقابل عملة سياسية يتّفق عليها الفاعلون مسبقا تتمثل في التبعية والولاء وتتعزّز هذه العملية

1(WEBER 1991, 90)

2(WEBER 1991, 91)

3(BOURDIEU 1981, 3-4)

وتستمر من خلال الثّقة التي يضعها الزبائن في المنتجات والخدمات المقدمة من طرف الزعماء لإرضائهم.

"فالنيّة السياسية intention politique لا تتأسّس إلا بالعلاقة مع وضعية محدّدة من اللعبة السياسية و بالتحديد مع فضاء تقنيات الفعل و التعبير التي يقدّمها في وقت معيّن...فالمرور من حالة الضمنية إلى حالة التصريح ...يشكّل فعل مأسسة و يمثّل بهذا شكلا من الترسيم و الشّرعنة"[1].

"لفهم الخطابات السياسية المعروضة في السوق، بشكل كامل، يجب تحليل كل السيرورات التي أنتجت الأشخاص المحترفين في الإنتاج الإيديولوجي، بدءا من الوسم marquage...إلى عملية التوحيد المستمرة"[2].

"إن الصراع الذي يدور بين المحترفين هو بدون شك الشكل المثالي للصراع الرمزي من أجل الحفاظ أو تغيير العالم الإجتماعي...يجد شروط وجوده الإجتماعية في ...اللعبة السياسية أين تُلعب من جهة احتكار إعداد و نشر مبدأ التقسيم الشرعي للعالم الإجتماعي وبالتالي تعبئة الجماعات، و من جهة أخرى احتكار استعمال السلطة (الرأسمال السياسي)"[3]

"فالعلاقة التي يقيمها البائعين المحترفين للخدمات السياسية (رجال سياسة، صحافيين سياسيين..) مع مختلف زبائنهم يتوسّطها دائما. العلاقة مع مختلف المنافسين لهم" .[4]

في ظل تلك العلاقة التي تتخذ طابعا غير مؤسساتيا وتكون مربحة للطرفين، إذ يتحكّم المحترفين السياسيين أو الزعماء المنتجين في الموارد السياسية بشكل غير متكافئ من خلال بيع منتجاتهم السياسية مقارنة بالزبائن المستهلكين الذين يشترط فيهم قربهم من مكان الإنتاج من أجل ضمان توفير تلك الامتيازات والمزايا وتعزيز المكاسب والاقتراب من الريع الحزبي داخل السوق السياسي، أين تمتثل العملية السياسية لقاعدة العرض والطلب.

1(BOURDIEU 1981, 4)

2(BOURDIEU 1981, 6)

3(BOURDIEU 1981, 8)

4(BOURDIEU 1981, 9)

"رجل السياسة يدين بسطوته الخاصة في الحقل السياسي...إلى قوة التعبئة التي يمتلكها سواءا بشكل شخصي أو عن طريق التوكيل، كمفوّض لتنظيم (حزب، نقابة) تمتلك الرأسمال السياسي، المتراكم نتيجة للصراعات السابقة في شكل مناصب (داخل الأجهزة وخارجها)، و المناضلين المرتبطين بهذه المناصب[1].

"فالرأسمال السياسي هو شكل من الرأسمال الرمزي، الثقة المؤسّسة على الإعتقاد والإعتراف أو بالتحديد على العمليات العديدة من الثقة التي يمنح بواسطتها الفاعلون السُّلط لشخص أو شيء.....فرجل السياسة يكتسب قوّته السياسية من الثقة التي تضعها فيه جماعة معيّنة".[2]

ينظر إلى الأحزاب السياسية على أنّها تنظيمات غير مفيدة للبلد أو بالأحرى ينتفع منها فقط الذين يستعملونها للحصول على مواقع مربحة كمنتخبين. فالأحزاب السياسية لا تقوم بدورها الأساسي، بتقدير المواطنين المحبطين الذين يلاحظون انتشار الفساد في مؤسسات الدولة بمستويات مريعة.[3]

فالسوق السياسية ترتبط بمجموع الموارد التي يمتلكها الفاعلون في مقابل الامتيازات والمنتجات الممكن تحصيلها في إطار عمليات مبادلة معقّدة تحتكم إلى منطق الحساب العقلاني لهم، ومقارنة النتائج بالتكاليف والتوقعات بالمكافئات. تعطي أهمية للانتفاع والبراغماتية الشخصية أكثر من تحقيق المصلحة العامة، وبلوغ أهداف وبرامج المشروع الحزبي.

1(BOURDIEU 1981)

2(BOURDIEU 1981, 14)

3(ADDI, ALGERIE CHRONIQUES D'UNE EXPERIENCE POST-COLONIALE DE MODERNISATION 2012, 293).

الفصل الرابع:الأزمة بين شروط وسيرورة التحديث السياسي في الجزائر.

تمهيد.

1. نشأة التجربة الحزبية الجزائرية.
2. أزمات التحديث السياسي في التجربة الحزبية.

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل الوقوف على معرفة إيقاع سيرورة التحديث الانتقالية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر وبالتحديد حزب جبهة التحرير الوطني، والوقوف على حقيقة الممارسة السياسية الحالية إنطلاقا من الجينات الأولى الأساسية التي بُنيت عليها الثقافة السياسية للفاعلين، حيث نركّز على الحقبة الزمنية التي تلَت التعددية الحزبية كنقطة مفصلية في الحياة السياسية ونقطة تحوّل بعد إقرار التعددية الحزبية الجزائرية وتداعياتها والتبعات التي تلتها، دون إهمال الرواسب التاريخية التي نشأت فيها ونهلت منها التجربة الحزبية كتجارب وثقافة سياسية لا تزال تراوح مكانها حتى اللحظة الراهنة؛ وخاصة ما تعلق بنشأة الأحزاب التي برزت كحالة دفاعية تمخضت إبان الفترة الاستعمارية والتي جاءت كرد فعل أنذاك كمصدر للشرعية الظرفية أو الوطنية من أجل تحقيق الاستقلال.

أضحى رهان التحديث السياسي والدولة الوطنية العصرية المتماسكة بمؤسساتها القوية التي تصبو إلى تحقيق التنمية، ومنها إعادة بعث الحزب كمؤسسة سياسية فاعلة ببناها ووظائفها وإيديولوجيتها ينتظر منها نشر ثقافة سياسية حديثة لدى الفاعلين السياسيين على اختلاف توجهاتهم وقيمهم؛ لكن هذا يبقى مجرد تصور نظري أو شعارات تردد إذ بقيت الممارسة السياسية حبيسة ترسانة قانونية اثبت الواقع و الميدان خطأ ادعاءاتها أمام أوّل امتحان فعلي لها بسبب عقم الممارسة، إذ لا تجد لها تفسير عقلاني وكأننا أمام حالة نظرية يستحيل النزول بها ميدانيا.

أزمة التحديث السياسي تجد لها تفسيرا في الحقبة الزمنية التي تعبّر عن مرحلة تاريخية ماضية، ومن أجل فهم هذه الظاهرة التي يجب الوقوف عندها بالدراسة والتحليل؛ لابد من العودة إلى الوراء ومعرفة المتغيرات الاجتماعية، التّاريخية ،الثّقافية والسياسية التي لها ارتباط وثيق بوجود هذه الظاهرة، حيث أصبح مشروع الدولة الوطنية مهدداً بالسقوط أمام هذا الوضع المأزوم حيال سيرورة التحديث السياسي المنقوص في الجزائر، إذ ترتفع الأصوات مطالبة بالديمقراطية الحقيقية ومزيد من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وبضرورة التغيير مرجعة سبب تعطيل المشروع التحديثي والرّفض الذي يعيق العملية، يعزى إلى إفرازات البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية القائمة، والمشكّلة تاريخيا في المجتمع والحزب السياسي وليس وضعا طارئا أو ظاهرة عرضية لحقت بالجزائر.

سيرورة التحديث الانتقالية التي تعرفها الجزائر والتي هي متعدّدة الأبعاد والدلالات تمتد جذورها ورواسبها إلى الحقبة الاستعمارية والحركة الوطنية وحرب التحرير، وما تركت من تمثّلات في ثقافة وسلوكات الفرد الجزائري تمخّض عنها عدّة أزمات متعددة مازالت إلى يومنا هذا تتشكّل بموروث الماضي وتتعلق بأزمة الاستقلالية، أزمة المشروعية، أزمة المشاركة السياسية، وأزمة التكامل والاندماج.

1-نشأة التجربة الحزبية الجزائرية :

في البداية لابد أن نعرج على اللبنات الأولى لنشأة الأحزاب السياسية الجزائرية والظروف التاريخية التي أدت إلى ظهور حزب جبهة التحرير الوطني، والخلفية السوسيولوجية والتاريخية التي ينطلق منها، وطبيعة الطبقات المشكلة له.

لقد تشكّلت في الجزائر أحزاب سياسية مختلفة، ممثّلة لكل أنواع الطيف السياسي بدءا من عشرينيات القرن الماضي، في المهجر بين العمال وفي الجزائر. فظهر حزب نجم شمال إفريقيا في فرنسا الذي كان أقرب إلى حزب مغاربي منه إلى حزب جزائري خالص لمشاركة الكثير من المغاربة والتونسيين في نشاطاته وقيادته، قبل استحواذ الجزائريين عليه. وقد عرف حزب نجم شمال إفريقيا في مراحل تاريخية مختلفة تحت تسميات عديدة، منها: "حزب الشعب"، ثم "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، وكانت قواعده، وحتى قياداته مكوّنة في الأساس من العمال المهاجرين، قبل انضمام الكثير من الفئات الشعبية إليه، بعد دخول قيادته إلى الجزائر، بدءا من عقد الأربعينيات، ليبرز بعد هذه الفترة، كذلك الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان من ميزاته أنه حزب مختلط شارك فيه كل من الجزائري المسلم والأوروبي. إنه حزب زواج في قواعده وقياداته بين الصبغة العمالية والبرجوازية الصغرى المثقفة، وشمل بعض الجيوب الفلاحية والريفية المحدودة لدى أجراء الزراعة، وحتى بعض الفلاحين الصغار.[1]

ومن أجل فهم رهانات الشرعية بين الوطنيين الشعبويين والعلماء، فإنه من الضروري العودة إلى الصعوبات التي واجهت اندماج تيار العلماء في جبهة التحرير الوطني. فعندما

1(جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل 2011، 17)

طالبت جبهة التحرير الوطني كل المنظّمات التي سبقت تأسيسها(جبهة التحرير) أن تحل نفسها من أجل أن تترك لها المكان وأن تمكنها من الإستئثار بالشرعية السياسية وذلك بتقديمها الكفاح المسلح كعنصر رئيس للشرعية.[1] كشرعية ظرفية يلجأ إليها أفراد المجتمع والالتفاف حول هدف واحد من أجل تحقيق الاستقلال تحت راية جبهة واحدة متمثّلة في حزب جبهة التحرير الوطني سليل جيش التحرير الوطني.

وما يهمنا في هذا المستوى من التحليل ليس معرفة فقط تاريخ حزب جبهة التحرير الوطني وكرونولوجيا الأحداث التي مرّ بها وسردها، بقدر ما يجب رصد الحزب في التاريخ أي التأريخ (HISTORICITE) والتّغيرات التي طرأت على بنيته وإيديولوجيته إن وجدت انطلاقا من الفترة الاستعمارية وما بعد التعددية الحزبية، ومعرفة أسباب تخلف التشكيلات السياسية ومنها الحزبية خاصة باعتبارها مؤسسة كان من المفروض أنها من تلعب دور أساسي في عملية التحديث السياسي باعتبارها حلقة وصل بين المواطن والدولة الوطنية والحاملة لمشروع بناء مجتمع حداثي وممارسة سياسية ديمقراطية.

إن قوة الحراك السياسي تتبني على نجاعة الأداء الحزبي، وقوته الميدانية تتبني على إشاعة وترشيح مبادئ الممارسة الديمقراطية النزيهة والشفافية؛ فنجاعة الأداء الحزبي مرتبطة بقيام الأحزاب وقوى المجتمع المدني على قاعدة المواطنة وممارسة الديمقراطية داخلها وفيما بينها. وهذا المبدأ هو من أهم مقوّمات استقرار نظام الحكم الديمقراطي، ويجب تأكيده في مرحلة الانتقال إلى حكم ديمقراطي، حيث تكون الاحتقانات الفئوية على أشدها، والميل إلى التمرس الطائفي والإثني والقبلي والمناطقي ظاهرة بارزة[2].

لا معنى للحزب في العملية السياسية بدون تعامل جاد وحيوي مع العملية الديمقراطية ولا قيمة لهذا التعامل بدون وجود أحزاب ديمقراطية تستبطن الديمقراطية داخليا وفق رؤية متكاملة تراعي المرتكزات التالية: إتّباع منهجية شفافة لتصعيد القادة الناخبين والمنتخبين

1(حربي 2010، 16)

2(بوحنية 2011، 49)

القبول بقواعد الحوار الداخلي في التداول على قيادة الحزب وفق نظام انتخابي معترف به قانونا[1].

ونجد في بلد مثل الجزائر قد عرفت نقلة نوعية في تجربتها الديمقراطية وقد كان للبعد التاريخي إفرازا للبنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولهذا كان لنهاية الثمانينيات أحداث وتطورات نحو تبني الديمقراطية وكانت البداية بتعديل دستوري، تضمن الإقرار بالتعددية السياسية وحرية التعبير والفصل بين السلطات، وهو ما يعني التخلي عن الاشتراكية ونظام الحزب الواحد والتوجه نحو تبني النظام الديمقراطي، لكن ما لبث أن تعثّر وذلك أمام أول اختبار ديمقراطي بديل عن الشرعية الوطنية والثورية التاريخية وهي الشرعية الانتخابية وذلك بالإعلان عن وقف المسار الانتخابي. لتدخل الجزائر بعد ذلك في أزمة سياسية واجتماعية وأمنية خطيرة نجم عنه ارتداد عملية الديمقراطية وانحسارها.

وقد صدرت هذه الإصلاحات في إطار تأثّر القائمين بالعمل السياسي والهيئات المنتخبة بمجموع الظروف والمتطلبات الدولية والوطنية، حتى كانت الإصلاحات الحالية بمثابة استجابة لضغط تلك الظروف والمتطلبات، التي برزت وبشكل أكثر وضوحا بصدور دستور 1989 الذي صدر في ظل ظروف استثنائية، نتيجة الأحداث الدولية والتطورات السريعة التي عرفتها الجزائر بعد أحداث 05 أكتوبر 1988، واستمرت الإصلاحات السياسية إلى ما بعد التعديل الدستوري الأخير لسنة 2008، وذلك بصدور مجموعة من القوانين التي تتماشى مع المطالب الشعبية والدولية، من خلال محاولة تكريس نظام الديمقراطية والتعددية السياسية، وحرية الرأي والتعبير، ومنها القوانين العضوية المتعلقة بنظام الانتخابات والأحزاب السياسية، والإعلام الصادرة مع بداية 2012، والإصلاحات الأخيرة 2016.

2-أزمات التحديث السياسي في التجربة الحزبية

تتعرض الدول في إثر عملية التغيّرات التي تطرأ على بناها ومؤسساتها والتي ترافق سيرورة التحديث الإنتقالية في هذه البلدان، ينطبق هذا على المؤسسة الحزبية باعتبارها التشكيلة السياسية التي يعزى إليها عملية التحديث السياسي خاصة فيما يتعلق بالبدور

1(بوحنية 2011، 50)

الجينية والإرث التاريخي والمحدّدات الاجتماعية و السياسية التي أدّت إلى نشأتها، حيث تتعرض الأحزاب السياسية في الجزائر ومنها حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره حزب قاد عملية التحرير والاستقلال، إلى عدّة أزمات منها أزمة المشروعية، أزمة الإستقلالية، أزمة المشاركة السياسية و أزمة الإندماج التكامل.

2-1-أزمة المشروعية:

إن ظروف المجتمع وأحواله في شتى الأصعدة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تؤثّر على أوضاع الحكم كما أنها تتأثّر بها، ذلك ما خلصت إليه كثير من البحوث والدراسات التي حاولت إثبات هذا الافتراض، ومنها البنية الاجتماعية الإيديولوجية وتأثيرها في النسق السياسي وذلك من خلال طبيعة القوى الاجتماعية والسياسية الناشطة فيها والمتنافسة فيما بينها، والمشروعية التي تستند إليها في ممارستها للسلطة وعقيدتها السياسية.

هذا البناء التاريخي بمختلف شرعياته حيث الشرعية التاريخية والثورية على إثر الاستقلال كانت هي التي تجمع كل التيارات والإيديولوجيات تحت مظلة واحدة لتحقيق الهدف المنشود أنداك وهو الاستقلال كشرعية ظرفية فرضتها الحتمية الزمنية، كانت تحجب كل الشرعيات الأخرى كالشرعية القانونية أو الدستورية، والشرعية الانتخابية. كمصدر لممارسة السلطة في الأنظمة الديمقراطية.

تجدد نشاط المخيال السياسي لكل هذا الماضي. ونحن اليوم نتصارع ضد أشباح هذا الماضي، بثقافة الماضي وذلك من أجل الحديث عن مشاكل الحاضر. وبمعنى آخر فإن ذلك يتّفق مع ما أسماه مارك بلوخ (Marc Bloch) بظواهر عدم التعاصرية، ومن أمثلة ذلك ما نجده في تصرّف رجالات الثورة الفرنسية الذين ارتدوا الثياب القديمة لروما أو اليونان من أجل مواجهة خصومهم. وفي الجزائر كذلك هناك أيضا صراع من كل حدب وصوب يكتسي أثواب الماضي.[1]

إلا أن حزب جبهة التحرير الوطني بقي متمسّكا بتعاملاته وتعاطيه السياسي الذي يولي أهمية كبرى للشرعية التاريخية لاسيما ما تعلق بوثيقة 1 نوفمبر 1954 وهو النداء

1(حربي 2010، 9)

التاريخي الذي دعا بصورة جليّة إلى الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني كأفراد وليس كأحزاب توخيا لجمع الطاقات الوطنية تحت لواء واحد لتحقيق هدف واحد وهو الوصول إلى تحقيق الاستقلال الوطني؛ ومن تم عرف حزب جبهة التحرير الوطني تطورات نوعية شكلا ومضمونا مجسدا في برامجه العامة ما اتفق عليه في وثيقة واد الصومام، ثم برنامج طرابلس فمؤتمر الجزائر بتاريخ 16 أفريل 1964؛ وتوقّف العمل السياسي كما أسلفنا بحدوث التصحيح الثوري المذكور آنفا؛ ليعود الحزب إلى هويّته الطبيعية بين الشرعية الثورية والشرعية التاريخية.

فلأسباب تاريخية تحررية أدى تفوّق التيار الوطني. الذي استطاع التقليص من الفوارق الاجتماعية و الإيديولوجية بنجاح باهر. من خلال لم الشّمل حول مشروع تحرّري. إلى تجميد وتعطيل مشروع مجتمع حداثي يبنى على المنافسة بين مختلف التيارات الإيديولوجية وإرساء مشروع تقليدي.[1] لكن بإيديولوجية مختلفة حيث شرع في نهج اشتراكي كان مفروضا في تلك الفترة انطلاقا من مبادئ وأهداف بيان أول نوفمبر الذي دعا إلى بناء دولة اجتماعية في إطار المبادئ العربية الإسلامية نظرا لما عرفه نظام الحكم من تصحيح ثوري غداة الاستقلال وعلى وجه التحديد 19 جوان 1965 ما سمي أنداك بالتصحيح الثوري الذي هيمن على المنظومة القانونية وفي مقدّمتها الدستور كأسمى قانون؛ ثم تدرج النظام الجزائري فيما بعد في فترة الثمانينات إلى تكريس منظومة قانونية تستمد روحها من الدستور الجزائري الذي عدّل في عدة مراحل وصولا إلى التعددية السياسية والحزبية.

حيث كان رهان السلطة السياسية هو إحلال مفاهيم جديدة للمشروعية تكون بديلة عن المشروعية السياسية التقليدية التي كانت تتكئ على الشرعية الثورية التاريخية وثورة نوفمبر وضرورة التكيّف مع المشروعية الحديثة والعصرية التي تتكئ على الشرعية الدستورية والشرعية الانتخابية. لبناء مجتمع حداثي ترافقه مؤسسات سياسية حزبية حديثة.

والمشروعية الثورية تتناسب مع نوع من السلطة هي السلطة الثورية وتتميز بكونها تاريخية وأصيلة باعتبارها نابعة من الحركة الوطنية للتحرير. فهي مثلما يقول الكاتبان

1(علي موسى 2008، 66)

J.Leca et J.C Vatin تاريخية قبل أن تكون ديمقراطية أو بالأحرى إنها ديمقراطية لكونها تاريخية وبالتالي أصيلة[1].

إلا أن الشرعية التقليدية في الجزائر التي تعتمد على الشرعية الثورية التاريخية وحمايتها من أي خطر يحدّق بها، حتى وان كان ذلك على حساب المشروعية القانونية والدستورية كشرعيات حديثة؛ لأن الجزائر على غير دول العالم انفردت المؤسسة العسكرية فيها بالقرار السياسي والنابع من الدور الذي أدته في البناء والتشييد، وانتقلت بذلك من حماية حدود الدولة إلى حدود السلطة وهنا كان خرقا واضحا لأحد بنود مؤتمر الصومام الذي يعطي الأولوية للمدني على العسكري.

حيث كان لزاما على التجربة الإصلاحية الجزائرية التخلي على المفهوم المتكئ على التاريخ وعلى المسلّمات الشعبوية، مقابل إحلال المفاهيم الجديدة للشرعية السياسية والتي نذكر أهمها:[2]

– الشرعية الانتخابية: التي تنتج عن الاختيار السيد والحر للشعب، بعد أن تكون الدولة قد وضعت القواعد الانتخابية التي تحدد أساليب الاقتراع المباشر، غير المباشر أو العام كما تحدد الهيئة الناخبة والتقسيم الفضائي المكاني الذي تجرى فيه العملية الانتخابية.

– الشرعية الدستورية: وهي البنية الرسمية للقواعد التي تحدّد تنظيم وتوزيع القوة السياسية والتنافس عليها فيما بعد.

– الشرعية الظرفية: مثلما كانت ظروف الجزائر أثناء الاحتلال تقتضي الالتفاف حول مشروع جامع يتخطى العلاقات الظرفية، فمثل حالة الحرب، تقتضي العملية السّلمية والرجوع للاستقرار، الالتفاف حول كاريزما موحّدة يمكن معها اجتياز وضعيات ظرفية صعبة.

1(بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة 2013، 90)

2(علي موسى 2008، 67)

عمليا أنتجت الشّعبوية أثرين: إذ عرقلت بناء الدولة بنفيها للسياسي، وفي سنة 1962 تأسّست كأساس إيديولوجي للأبوية الجديدة.[1]

بطريقة معينة، أعادت الجبهة الإسلامية للإنقاد إنتاج الشعبوية و خطّطت لتأسيس نظام أبوي بواسطة تركيبة أشخاص سياسيين مختلفة. مما يدلّ على استمرارية صحّة وعملياتية الأبوية الجديدة في الثقافة السياسية للجزائري المتوسط. إذ لم تغيّر الثلاثين سنة من الإستقلال إدراك السياسي و التمثّلات الثقافية للشعب. وهنا يكمن إخفاق حزب جبهة التحرير الوطني كحركة تحرير وطنية وضعت كهدف لها تحطيم النظام الإستعماري وتحديث المجتمع.[2] ولا يختلف إثنان فيما يتعلق بالتوجه الجديد التي جاءت به بعض الفعاليات السياسية التي تبنت هي الأخرى السلطة الأبوية في تمظهراتها الحديثة، وحاربت بشكل رهيب ما كان يؤسّس له من ديمقراطية ناشئة هدفها بناء دولة على أسس يتشكل حولها إجماع ولا يمكن السماح لإنشاء أحزاب على أسس عرقية أو جهوية والوصول إلى تحقيق دولة في إطار الدستور وما يسفر عنه من منظومة قوانين تسير وتحكم مؤسسات الدولة.

تمّت مصادرة تلك الشرعيات التي يعتمدها النظام السياسي في ممارسته للسلطة، إلى داخل حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره جزء لا يتجزأ من هذا النظام، وهو سليل جيش التحرير الوطني والوريث الشرعي له، بداية من لحظة التأسيس إلى يومنا هذا؛ إضافة إلى هذا طبيعة العلاقة التي تربط الحزب بالقوى الاجتماعية والسياسية الخارجية كالمؤسسة العسكرية باعتبارها أكثر تنظيما وتحكّما في التكنولوجيا والآليات الحديثة ولعبت دورا في بناء الدولة، ومؤسسة رئاسة الجمهورية ذات الطابع المدني التي لا طالما كانتا الحبل السري لنقل تلك الشرعيات داخل الحزب واعتمادها في ممارسة السلطة.

لذلك وجب علينا فهم أسبقية الشّرعية الخارجية التي تتحكم فيها تلك القوى الخارجية وعلاقتها بالحزب، قبل الشرعية الداخلية التي يستمدها حزب جبهة التحرير الوطني في

1(ADDI, POPULISME, NEO-PATRIMONIALISME ET DEMOCRATIE EN ALGERIE 1998)

2(ADDI, POPULISME, NEO-PATRIMONIALISME ET DEMOCRATIE EN ALGERIE 1998)

ممارسته للسلطة داخل هياكله ووحداته الفرعية والرئيسية إذ يفترض أن عملية تجديد النخب والقيادات تحتكم إلى طريقة الانتخاب بدل التعيين كآلية ديمقراطية تؤمن المخرج السّلس للتداول السلمي على السلطة داخل تلك الهيئات المحلية والوطنية.

ولما نتطرّق إلى صلاحيات المراكز القيادية داخل الحزب، على غرار منصب الأمين العام ورئيس الحزب، مقارنة بصلاحيات المؤسسات، خاصة الوسطى والقاعدية، وهي صلاحيات جزء منها فقط تنصّ عليه النصوص الأساسية للحزب، لكن الجزء الأكبر منها على أرض الواقع، خارج كل إطار قانوني. فهي صلاحيات توضّح لنا بالتفاصيل كيف تتمركز لدى قيادة الحزب المتمثلة في شخص الأمين العام والرئيس، الكثير من الصلاحيات التي تعيد النظر جدّيا في حقوق وواجبات المناضلين داخل الحزب مع كل ما يترتّب عنها من سيطرة أوليغارشية للسلطة بين عدد قليل من القياديين الذين يتجمّعون حول الرئيس أو الأمين العام على حساب أغلبية المناضلين.[1]

ويمكننا من خلال قرائتنا لنصوص القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني معرفة الصلاحيات الواسعة التي يتمتّع بها رئيس الحزب الفعلي/ رئيس الجمهورية؛ الذي لم يحضر إلى جلسات المؤتمر الذي انتخبه أصلا، ولا يحضر في أي نشاط رسمي للحزب حيث أن من بين صلاحياته ما جاء في المادة 28 التي تنص على أن المؤتمر هو أعلى هيئة للحزب ويضطلع بانتخاب رئيس الحزب[2]. وتحدّد المادة 31 من القانون الأساسي صلاحياته إذ يمكن لرئيس الحزب طبقا للمادة المذكورة آنفا في القانون الأساسي ممارسة المهام التالية:

- استدعاء مؤتمر الحزب العادي والاستثنائي،
- رئاسة دورات اللجنة المركزية.

1(جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل 2011، 23)

2 رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الفعلي لحزب جبهة التحرير الوطني بعد المصادقة بالإجماع أثناء أشغال المؤتمر العاشر أيام 28–29 و30 ماي 2015، بعد ما كان رئيسا شرفيا في المؤتمر التاسع.

وفي الواقع العملي فإن الصلاحيات المخوّلة لرئيس الجمهورية منذ المؤتمر الثامن لم يمارس منها ولو بندا واحدا أضف إلى ذلك لم يحضر على الإطلاق مؤتمرات الحزب ولا دورات اللجنة المركزية وبالتالي فإنّ المهام المسندة له من خلال القانون الأساسي للحزب هي صورية ولم تعرف طريقها أو تطبيقها في الميدان. إلا أن القيادة التنفيذية للحزب صمّمت على أن تجعل من رئيس الجمهورية رئيسا شرفيا للحزب مفرّدة له بعض المواد من القانون الأساسي تخوّله له ممارسة المهام المذكورة أعلاه. إلى أن أصبح رئيسا فعليا في المؤتمر العاشر له، ويحتكر لنفسه تلك الصلاحيات حسب القوانين المذكورة آنفا.

فالحزب من خلال هذه المواد يمنح صلاحيات مهمّة لمؤسسة/ شخص لم يحضر أصلا مؤتمر الحزب وانتخب في غيابه وسلطته تصل إلى حدّ استدعاء المؤتمر الإستثنائي وترؤسه، وهو المؤتمر الذي من صلاحياته الترشح باسم الحزب إلى موقع رئاسة الجمهورية.[1]

قد نجد ما يساوي صلاحيات رئيس الحزب أكثر لدى الأمين العام للحزب الذي يباشر تسيير الحزب اليومي، تحت السلطة الفعلية لرئيس الحزب/ رئيس الجمهورية، كما أصبح سائدا، وهذه السلطة استمرت من فترة الأحادية الحزبية التي كان فيها يحتل رجل واحد المنصبين، بعد المرور بتجربة الاضطراب السياسي التي اتخذت فيها قيادة جبهة التحرير مواقف مستقلة عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، والتي وصلت إلى القطيعة في بعض الأحيان، لتعود الروابط بين المؤسستين بعد العهد الأول للرئيس بوتفليقة.[2]

حيث يعتبر كشكل من أشكال إعادة إنتاج تلك الأبوية في ممارسة القياديين للسلطة داخل المؤسسة الحزبية التي عهدناها في فترة الأحادية الحزبية وعلاقة الحزب بمؤسسة رئاسة الجمهورية بأشكال مختلفة، والسعي إلى الشفاعة من طرف الفاعلين

1(جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل 2011، 24)

2 مقابلة مع السيد مسعود شيهوب أستاذ القانون الدستوري ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس اللّجنة القانونية بنفس المجلس سابقا.

السياسيين والقياديين الذين ينتمون إلى الحزب المؤسسة ولشخص الرئيس ومحاولة الاقتراب من مواقع القرار والرّيع الحزبي المتمثّل في المناصب الوزارية والمجالس المنتخبة الوطنية كمجلس الأمّة والمناصب في السلك الدبلوماسي وتحصيل الامتيازات والمزايا في إطار علاقات تبعية و ولاءات تعقد، تأخذ طابع شخصي وغير مؤسساتي.

بالرغم من محدودية سلطة الأمين العام بقدر ما أعطيت لرئيس الجمهورية الرئيس الفعلي للحزب إلا أن حقّه من ممارسة صلاحياته الفعلية المباشرة والموسّعة أمام هيئات وهياكل الحزب محفوظة ومكفولة بقوانين، ومن خلال تفحّصنا لنصوص الحزب ووثائقها كالقوانين الأساسية والأنظمة الداخلية المسيّرة يتجلى بصفة واضحة إلى العيان تلك الصلاحيات الموسعة التي يتمتع بها الأمين العام للحزب حيث احتكر لنفسه مجموعة منها طبقا للمادة 39 والمادة 40[1].

---

1 المادة 39 طبقا لأحكام المواد 39و 40 من القانون الأساسي للحزب، يتولى الأمين العام وهو الناطق الرسمي للحزب ما يلي:

– استدعاء اللجنة المركزية ورئاسة دوراتها العادية والاستثنائية.

– السهر على تطبيق لوائح اللجنة المركزية وتوصياتها.

– السهر على السير الحسن لأداء اللجنة المركزية.

– يمكن إنشاء لجان مؤقتة لدراسة قضايا معينة كلما دعت الضرورة لذلك.

– رئاسة دورة اللجنة المركزية والاجتماعات الدورية للمكتب السياسي وفي حالة وجود مانع يكلف عضوا من المكتب السياسي لهذا الغرض.

– توجيه وتنسيق أعمال المكتب السياسي واللجان الدائمة والمجموعتين البرلمانيتين.

– توجيه أعضاء الحكومة المنتمين للحزب.

– توزيع المهام بين أعضاء المكتب السياسي.

– رئاسة هيئة التنسيق.

– إصدار التعليمات التوجيهية بخصوص دراسة ملفات المترشحين للمجالس الانتخابية.

– اختيار رئيسي المجموعتين البرلمانيتين في كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

– اختيار نواب رئيسي غرفتي البرلمان من أعضاء المجموعتين البرلمانيتين.للحزب.

– توزيع المهام بين منتخبي الحزب في الهياكل البرلمانية.

– اختيار أمناء المحافظات من بين أعضاء مكاتبها.

– اعتماد قوائم مترشحي المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني وقوائم البلديات لمقر الولايات.

علما بأن كل المسؤوليات داخل الحزب تمنح عن طريق الانتخاب، يتعلق الأمر بقيادة فروع الحزب القاعدية أو بقيادة فروع الحزب القاعدية أو بقيادة المحافظات، وصولا إلى القيادة الوطنية. كما أن المناضلون هم من ينتخبون داخل هياكل الحزب المختلفة المرشّحين لكل المسؤوليات داخل أو خارج الحزب، بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية المختلفة الأوروبية التشريعية أو الرئاسية[1].

إلا أنه في الحقبة الأخيرة ظهرت ممارسات غير قانونية وغير حزبية تكمن في العزوف عن تطبيق القانون الذي يشترط أن يكون المؤتمر في تشكيلته البشرية يتكوّن من مندوبين على مستوى القاعدة يُنتخبون ضمن جمعية عامة داخل مكتب القسمة، فضلا عن حضور شخصيات وطنية كأعضاء البرلمان بغرفتيه وقياديين في اللجنة المركزية وبعض الهيئات المركزية.

والجدير بالذكر أنه في الآونة الأخيرة سجّلت انحرافات كثيرة فيما يتعلق بتطبيق القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب، من حيث تقلّد مناصب المسؤولية في الحزب، إذ أصبح المعيار الأساسي هو الولاء للمسؤول وضرب كل القيم والمبادئ والمعايير التي تؤهل المناضل بصورة تدريجية نحو تقلّد مناصب حزبية أو ما اصطلح عليه بحرق المراحل وسلم المسؤولية، وهو ما انعكس سلبا على سيرورة الحزب الديمقراطية بل كان سببا في التشرذم والانقسام.

توحي تلك الصلاحيات الموسعة بمركزية اتخاذ القرار وشخصنة السلطة، وذلك لإتبّاع طريقة التّعيين بدل الانتخاب داخل الهياكل والهيئات الحزبية؛ مما يترك مجال للشك في مدى شفافية العملية التي يتم بها صعود القياديين واختيارهم، وخاصة لما يتعلق الأمر داخل تلك المؤسسة الرقابية والقانونية الحزبية التي تعتبر مستقلّة في قراراتها وتلزم الحيادية في إطار الفصل مابين السلطات وإحداث التوازن فيما بينها داخل الحزب؛ أو خارج الحزب لمّا يتعلق الأمر أيضا بسلطات المؤسسة الحزبية التشريعية والتنفيذية في البرلمان، إذ أن هناك

1(جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل 2011، 14)

تبعية مطلقة للنائب الذي يجد نفسه مقيّدا بتعليمات وأوامر فوقية تصدر عن الأمين العام بدعوى أن حزب جبهة التحرير الوطني موالي للسلطة.

2-2-أزمة الاستقلالية:

أكبر رهان للتحديث داخل الحقل السياسي هو إحداث الطفرة والإنفراد بالقرار السياسي بعيدا عن تدخل أكبر مؤسّسة صانعة ومانحة للشّرعية وهي المؤسسة العسكرية كمنمّطة للممارسة السياسية في الجزائر بعد الثورة التحريرية، والتي أرست اللبنات الأولى أو المعالم الأساسية لبناء الدولة الجزائرية الحديثة.

ففي حالة الحزب الواحد يمكن القول –عوضا عن ذلك –إن كل حزب (عموما) يمكن إدراكه (سواء من الداخل أو مأخوذا بشكل منفصل عن غيره) كنظام. وبالتالي يمكننا أن نتحدث فيما يتعلق بالحزب الواحد– ليس عن النظام الحزبي، وإنما عن النظام ككل (Party as a system) ولكن هذا يعني في الواقع إننا سوف نخلط بين مستويين من التحليل، أي المستوى الذي تكون فيه وحدة التحليل هي النظام، والمستوى الذي تكون فيه وحدة التحليل هي الحزب، لذا يفضّل سارتوري –في هذا المقام– استخدام اصطلاح "نظام الحزب– الدولة".[1]

وهنا لابد أن نعرج على علاقة حزب جبهة التحرير الوطني بالمؤسسات الأخرى وكيف ينتظم داخل المجتمع وعلاقته بالقوى الأخرى أو المؤسسات الاجتماعية والسياسية الأخرى. سيما في حالة الجزائر والارتباط الوثيق بين المؤسسة العسكرية كوريث شرعي للثورة التحريرية والمؤسّسة الوحيدة الأكثر تنظيما والتي تحكم بمقاليد السلطة حيث يعتبر المصدر الرئيسي للشّرعية والماسك الفعلي للسلطة، من هنا تطرح أزمة الاستقلالية في البلدان النامية وبلدان العالم الثالث وخاصة الجزائر.

نستطيع انطلاقا من تبني هذا الطرح، فهم أزمة الاستقلالية التي تحول دون ممارسة سياسية حديثة وسلطة فعلية مكتملة لحزب جبهة التحرير الوطني، وذلك للارتباط الوثيق

1(حرب 1987، 16)

لهوية النظام السياسي بالنّواة الصلبة لمنظومة القيّم الحزبية التي رافقته منذ نشأته الأولى وطبيعة القيادات التي تعاقبت على تسييره والثقافة السياسية للفاعلين السياسيين التي تستلهم من تلك القيم التقليدية المحروسة التي ينتهجونها في ممارسته السياسية العمليّاتية، بل وتعتبر الموجّه الرئيسي لهم.

في هذا السياق يرى الباحث عدي هواري بأنه رغم أهمية ثقل المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، فهو ليس نظام عسكري ولا دكتاتورية عسكرية، كالتي سادت في أمريكا اللاتينية، إنه نظام سلطوي يستمد شرعيته من الجيش. ورغم اعتماد التعددية الحزبية، فإن حق تعيين الرئيس متروك للمؤسسة العسكرية وما الانتخابات إلا عملية لإضفاء الشّرعية على خيارات الجيش، ويشبه "عدي" الجيش الجزائري بالحزب السياسي المهيمن، على شاكلة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي سابقا. ويضيف بأن العسكريين يفوّضون الحكم للنخب المدنية لكن دون المساس بالقاعدة السياسية (غير مكتوبة) "الجيش هو مصدر السلطة"[1].

وخلاصة القول فإن النظام السائد في الجزائر فهو نظام شمولي تحكمه القبضة الحديدية العسكرية و حكم الحزب الواحد، حزب جبهة التحرير الوطني، الذي مازال، والجزائر تعيش التعددية السياسية الحزبية، أداة طيّعة في يد الماسكين بالسلطة الفعلية إذ يؤدي دور الخضوع للقرارات الفوقية. وانطلاقا من هذا فإن الادّعاء باستقلالية الحزب يعتبر تجنّيا على المناضلين والقيادات التي تعاقبت على تسييره والتي لازالت إلى حدّ اللحظة الراهنة.

كذلك يشير رشيد تلمساني في هذا الصدد أنّ "الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر، بينما من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيش؛ لذلك كان من المنطقي في ظل نظام سياسي (إلى غاية 1988) قائم على المشروعية التاريخية أن تكون للجيش الوطني الشعبي كلمة الفصل في اختيار القيادات السياسية (اختيار بن بلة سنة 1962، اختيار خليفة بومدين سنة 1979) والقدرة على تنحية هذه القيادات إذا أراد ذلك (إنقلاب 19

1(مسلم 2007، 12)

جوان 1965). وفي انتظار تحقيق الإنتقال الفعلي إلى الشرعية الدستورية، فإن الجيش حامل المشروعية الثورية يبقى على استعداد للقيام بمهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة.[1]

تمثّل التعددية الحزبية في الجزائر نموذجا أين تنظّم الانتخابات لإعطاء الشرعية لنفس النظام الذي يخلف نفسه منذ 1962 بالرغم من الإخفاقات الكبيرة في المجال الإقتصادي و في كافة مناحي الحياة الإجتماعية. إذ تخلّى الحكم عن نظام الحزب الواحد و عوّض ذلك بتزييف الإنتخابات و تدجين الهيئة الانتخابية التي تقوم بالتصويت حسب منطق الحصص للأحزاب الوفية و المدجّنة.[2]

يعبّر هذا بالفعل عن التناقضات الإيديولوجية للمجتمع الجزائري الذي من جهة يطمح إلى سلطة ممأسسة تحترم مصالح المجموعة الوطنية و تكون قريبة من اهتمامات الشعب، و من جهة أخرى يرفض تفضيل المؤسسات التي تتعارض مع الشّعبوية[3].

تجعلنا نفتّش عن أسباب غياب الديمقراطية خارج الأحزاب، وليس داخلها فقط، نظرا إلى هذا الإجماع الكبير في النتيجة، في المجتمع الكلّي بثقافته ومؤسسات تنشئته وداخل طرق تسيير النظام السياسي وتاريخ مؤسساته وثقافتها السياسية السائدة.[4]

وقد سادت تلك الأدبيات بشكل عام، وحتى منتصف الستّينات، نبرة متفائلة حول الإمكانيات الواسعة للأحزاب في البلدان المتخلّفة، كأدوات حاسمة وفعالة، في انجاز الجوانب السياسية للتحديث، والتغلّب على أزمات التنمية السياسية. هذا التفاؤل ما لبث–تحت ضغط التطوّرات على الصعيد الواقعي–إن خفّت حدّته ليس فقط لما أصاب الأحزاب في البلدان

1(مسلم 2007، 3)

2(ADDI, ALGERIE CHRONIQUES D'UNE EXPERIENCE POST-COLONIALE DE MODERNISATION 2012, 294)

3(ADDI, L' ALGERIE ET LA DEMOCRATIE POUVOIR ET CRISE DU POLITIQUE DANS L'ALGERIE 1994, 91)

4(جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل 2011، 10)

المتخلفة من نكسات، بفعل التدخل العسكري خاصة، وإنما لما أسفرت عنه التطورات في تلك البلدان من تعقيدات ومصاعب التحوّل التحديثي والتّنموي فيها، فضلا عمّا يتسم به هذا التحول من تمايزات واختلافات من إقليم إلى آخر بل ومن بلد إلى آخر.[1]

والطرح العقلاني الذي يدعّم تعاظم الدور السياسي للجيش وعلاقته باحتكار العنف الشرعي ذلك الانقلاب الذي قام به داخل حزب جبهة التحرير الوطني هذه المرة وليس داخل مؤسسة رئاسة الجمهورية، وذلك بتنحية عبد الحميد مهري من رئاسة الأمانة العامة للحزب عن طريق ما سمي بالمؤامرة العلمية التي كانت خيوطها منسوجة من قبل المؤسسة الأمنية، وأسندت تنفيذ المهمّة لوكلائها المتحزبين. تبعا لخروجه عن القاعدة المألوفة نظرا لتحوّل توجهات الحزب من حزب السلطة إلى حزب أراده الأمين العام أنداك أن يتخلّص من تأدية دور التبعية.

كما أن خصوصيات العلاقة التي تربط المدني بالعسكري، لن تكون لصالح التغيير والإصلاح، بأي حال من الأحوال، باعتبار أن مسيّر الواجهة المدني يمكن أن يتغير من دون أن يحصل أي تغيير على صاحب القرار الفعلي العسكري، وحتى هذا الأخير يمكن أن يشهد تغييرا على مستوى الأشخاص كما حدث أكثر من مرة من دون أن يعني ذلك بالضرورة تغييرا في العلاقة المؤسسية بين العسكري والمدني.[2]

لما أقبل النظام في نهاية الثمانينات على فتح المجال السياسي لم تكن نيّته إطلاق ديناميكية التحوّل نحو الديمقراطية. فهو إنّما فعل ذلك تحت ضغط الأحداث المحلية لمواجهة أزمة داخلية متفاقمة نزعت عن النظام كامل شرعيته وجعلت الحزب الذي كان يحكم باسمه مسئولا عما ألت إليه الأوضاع وهدفا لاحتياجات متنامية. واتّفق أن كان ذلك على الصعيد الدولي زمن انهيار النظام الاشتراكي وأنظمة الحزب الواحد وارتفاع الأصوات الغربية المنادية بضرورة التحول الديمقراطي بوصفه الخيار الوحيد أمام البلدان المتخلفة والشيوعية سابقا معا. في هذه الظروف جاءت الديمقراطية إلى الجزائر منحة من نظام لا يؤمن حكامه بها لمجتمع

1(حرب 1987، 162)

2(جابي ، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، ثلاثة أجيال وسيناريوان 2012، 24)

قواه الفاعلة لا تعرفها ولم تناضل من أجلها. ولأن الأمر كذلك فقد كان المتوقع أن يتم تصوّر الديمقراطية وصياغتها بما يتّفق مع مصالح المبادرين بها. وكان هذا واقع الحال.[1]

فالسّمات الكبرى للانفتاح على الطريقة الجزائرية ملخصها أنه إقدام على التعددية بمنطق أحادي رافض لتداول السلطة، هدفه تكوين أحزاب سياسية متعدّدة ليس لها دور الوساطة بين المجتمع والدولة ولا أمل للوصول إلى السلطة وإنما تزويد النظام بمظهر ديمقراطي وتجديد شرعية النظام ومؤسسات الدولة، على أن يكون له ضمن المشهد الحزبي باستمرار حزب– يكون الأقوى بالضرورة – للقيام بدور الحزب الواحد سابقا ومهامه وفي مقدمتها تمثيل النظام في المجتمع والدفاع عنه ونشر كلمته وترويج خطابه وتزويد قراراته من الصبغة القانونية عن طريق التصويت البرلماني.[2]

ففي مرحلة أولى من حكمه تمتد من توليه الرئاسة إلى منتصف الثمانينيات، سعى "الشاذلي بن جديد " إلى إقامة توازن سياسي مع المؤسسة العسكرية من خلال محاولة تقوية الحزب الواحد الذي استمر اعتماده في هذه الفترة، وأوكل مهمّة إعادة هيكلته وتنشيطه إلى "محمد الشريف مساعدية "الأمين العام للجنته المركزية بين 1980–1988، عبر تشجيع الإدارة الجماعية وحرية الانتخاب الداخلي، والتشديد على تبعية إطارات المنظمات الجماهيرية وأعضاء الجمعيات المنتخبين للحزب، كما عمل على تخفيف الطابع العسكري للحكومات والإدارة العليا للبلاد بدعم التواجد التكنوقراطي، واعتمد إجراءات لكسب التّعاطف والقبول الشعبي لحكمه، كإطلاق سراح السجناء السياسيين وأبرزهم الرئيس الأسبق "أحمد بن بلة"، وفتح باب العودة أمام المنفيين، وتعهده بتطهير الحياة السياسية والاقتصادية من مظاهر الفساد[3].

فالسلطة السياسية تعود كلّها إلى الشعب من الناحية النظرية، ولكنه لا يمارسها عمليّا وقانونيا إلا من خلال قنوات التي تحدّدها وتضعها تحت تصرفه السلطة الثورية التي تتكون

1(بلحاج 2012، 84)

2(بلحاج 2012، 85)

3(قيرة و أخرون 2002، 53)

من فئات وجماعات متباينة ومتناقضة، ولا يمكن أن تتعايش إلا في ظل نظام خاضع لسلطة شخص واحد قادر على التوسّط بينهما وحل خلافتها وحماية مصالحها.[1] فليست المطابقة بين التّعددية والمواطنيّة مسألة عفوية أو حتمية. فمن الممكن للتعددية أن تكون ضحية تلاعبات إيديولوجية أو سياسوية أو زبائنية عديدة وأن تكون غطاء لسلطة أحادية، سواء كانت سلطة المال أو الجاه أو العشيرة أو الطائفة أو العصبية القومية. ومن هنا تواجه عملية التّحول الديمقراطي تحديات كبيرة ومتعدّدة تبدأ بتحدي تغيير القيم والمفاهيم الراسخة والموروثة عن المجتمع الأبوي أو عن الحقبة الاستبدادية، وتنتهي بتغيير سلوكات الأفراد والمجموعات معا مرورا بتغيير المؤسسات الرسمية والأهلية، وإعادة بناءها على قواعد جديدة تضمن استقلالها و نزاهتها وفعاليتها معا وبعدها عن التماهي مع الأشخاص والعصبيات من أي نوع كانت.[2]

لم يكن اختلال موازين القوى المؤسّساتية داخل جسم الدولة لغير صالح التنظيم الحزبي، الذي أصبح يطلق عليه اسم "جهاز الحزب"، هو الخاصية الوحيدة للوضع الجديد بعد الاستقلال، فقد ظهرت كذلك أنواع من الخصوصيات السوسيولوجية ارتبطت بالحزب، بعد أن تخصّص في أداء ادوار محدّدة وثانوية داخل اللعبة السياسية الرسمية الكليّة، التي كانت أقرب إلى المهام الأيديولوجية وتأطير المناضلين لصالح الإدارة وأصحاب القرار. ليرتبط الحزب أكثر، جراء هذه الأدوار، بالفئات المتعلّمة المعربة، وبعالم الريف أكثر من المدينة، بعد أن تبيّن، من خلال التجربة، أن الحزب الأحادي لم يستهو الفئات المتعلمة خاصة باللغة بالفرنسية، ولا النساء ولا الشباب، ليتحول إلى وسيلة ترقية اجتماعية لبعض الفئات المتعلّمة تعليما متوسطا باللغة العربية، كان على رأسهم المعلّمون وموظفو الدولة، الذين احتكروا لصالحهم العملية الانتخابية، تنظيما وترشّحا، كما احتكروا بشكل لافت للنظر هياكل الحزب القاعدية والوسطى، وحتى جزءا كبيرا من المناصب القيادية العليا.[3]

1(بوعناقة و دبلة 1997، 51-52)

2(غليون 2007، 15-16)

3(جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل 2011، 20)

وانطلاقا من كل هذا يستحيل اكتمال استقلالية حزب جبهة التحرير الوطني كمؤسّسة سياسية فاعلة داخل المنظومة السياسية ككل تعطي أهمية للمناضل والمواطن كحلقة فاعلة تبنى عليها الممارسة السياسية الحديثة، وتحريره داخل الأطر الحزبية من كل التّبعيات مهما كان نوعها، وتعطي الأولوية للكفاءات ودوران النّخب المدنية التي باستطاعتها آن تحقق حد أدنى من التآلف والإندماج وتضمن ممارسة سياسية حديثة.

وفي هذا السّياق تبرز حقيقة جدلية النظرية والتطبيق؛ فمن منظور القوانين والنصوص واللوائح الحزبية التي صادقت عليها مؤتمرات الحزب نجد أن هناك احتمال تحقيق هذه النصوص عملياتيّا؛ إلا أن الحقيقة تعكس غير ذلك فقرارات الحزب محليّا ووطنيّا لا تجد سبيلها نحو التنفيذ، و إذا حدث ذلك فإنه بهدف تحقيق ديمقراطية انتقائية كشرعية ظرفية تعود إليها القيادة الحزبية من أجل كسب حلفاء جدد أو تحقيق نتائج ومصالح أكبر أو من أجل التزكية وإضفاء شرعية على العملية السياسية كالديمقراطية المعبئة (الإنتخاب، من أجل إعطاء شرعية لها من خلال توسيع المشاركة السياسية).

2-3-أزمة المشاركة السياسية:

تبدأ أزمة المشاركة في الظهور عندما لا تكون هناك استجابة متزامنة مع تلبية المطالب المتنامية للجماعات الإجتماعية سواء بالتضييق أو تقليص فرص المشاركة السياسية وممارسة سياسة الإنغلاق أو الإقصاء. ففي الواقع المعيش نلاحظ أن جذور أزمة المشاركة لم تكن شيئا جديدا في الحياة السياسية بل تعود إلى فترة الاستقلال مردّ ذلك تغييب المشاركة الفعلية للشعب عن طريق منتخبيه بحيث بقي التمثيل القاعدي الجماهيري صوريا وشكليّا على أكثر من صعيد وهذا ما يتنافى مع أحد المبادئ الأساسية الدستورية "الشعب هو صاحب السلطة".

كان أكبر رهان للسلطة في الجزائر هو المشاركة السياسية وتوسيع قاعدتها بحيث تمثّل في العملية السياسية شرائح المجتمع كافة بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها، فضلاً عن أن تكون ضامنة وقادرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة ومطالبها المتنامية. وهنا تقع المسؤولية على المؤسسات الحزبية التي ينبغي أن تكون لها القابلية على التكيّف مع التغيّرات الحاصلة في المجتمع، وفي الوقت نفسه قادرة على استيعاب تلك المطالب، وبهذا

الإجراء يضمن عدم التّهميش أو الاستبعاد أو الإقصاء من العملية الديمقراطية التي تضمن تآلف كل الفاعلين السياسيين داخل المجال السياسي.

أما عن المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية، فإن ضعفها تحصيل حاصل لضعف وتراجع المشاركة الدورية، فمؤسسات سياسية لا تعكس الإرادة الشعبية، لا يمكنها أن تكون قناة لمشاركة حقيقية، كذلك فإن أحزاب سياسية غير قادرة للوصول إلى السلطة أو حتى المشاركة الفعلية فيها لا يمكن أن تكون فضاء لمشاركة سياسية دائمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر أن ظاهرة اللجان الانتخابية لمساندة المترشّحين التي تنتشر بسرعة في أرجاء الوطن، في ما يشبه عمليات "المناولة السياسية" عند كل موعد انتخابي ليست إلا تعبيرا على حالة العجز التي بلغتها التشكيلات السياسية، التي لم تنجح في التحوّل إلى أدوات فعالة للمشاركة السياسية.[1] حيث أن القوانين المتعلّقة بالعمل الحزبي نصّت على ذلك إذ لا تعني ممارسة السلطة واستلابها بقدر ما تقصد المشاركة في الحياة السياسية لجموع المواطنين.[2]

ويتعرّض حزب جبهة التحرير الوطني...لأزمات على مستوى القمة وهي تعبير عن طموح أشخاص يشكّلون مجموعة من العصب. كما تثير الامتيازات الرمزية والمادية الممنوحة من قبل النظام إلى المنتخبين الشّهية والطموح وهو يستدعي تشكيل علاقات زبائنية وآليات لتوزيع موارد الدولة بغية تأمين العمل المحلّي وبالتالي تجنيد الأعيان من أجل التأثير على نتائج الانتخابات.[3]

1(مسلم 2007، 9)

2 المادة 2 من قانون 06 مارس سنة 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية يهدف الحزب السياسي في إطار أحكام المادة 42 من الدستور، إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية من خلال جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، دون ابتغاء هدف يدر ربحا.

3(ADDI, L'IMPASSE DU POPULISME. 1990, 13)

ضعف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وتطابق بنيته التقليدية مع المؤسسات القديمة، وعدم قدرتهم على تأطير عملية المشاركة السياسية؛ فتح المجال أمام التعبئة الحزبية التي تتّسم بالطابع المناسباتي، والتي تؤكد حقيقة المشاركة السياسية المعبّئة بشكل جلي بعيدا عن المشاركة الديمقراطية الفعالة التي تتطلبها عملية التحديث السياسي؛ ويعزى ذلك إلى عدم استمرار الأحزاب السياسية في المشاركة اليومية لتدبير الشأن العام، وعدم قناعة الفاعلين السياسيين بالبرنامج والمشروع الحزبي؛ واقترنت عملية المشاركة السياسية بالاستحقاقات الإنتخابية، والتعبئة وإضفاء الشرعية على العملية الانتخابية، أما الأفراد فيثمّلونها على أساس مبادلة المزايا والخدمات للاستفادة من الريع الانتخابي والاقتراب من مواقع القرار.

إضافة إلى هذا وجود ازدواجية في المعايير، وعدم تطابق القانون الأساسي والنظام الداخلي والبرامج مع الممارسة السياسية الميدانية والتي غالبا ما تكون مشوّهة وموسومة بالتعصّب للجماعات الأولية، وانتشار الذهنية القبلية بكل امتداداتها، وتعميم الممارسات الزبائنية التي تتخذ شكلا غير مؤسّساتيا داخل النسيج الاجتماعي القرابي والحزبي.

و من بين العوائق الأساسية التي حالت دون تمكّن المنظومة الحزبية من استقطاب الجماهير الشعبية وتجنيدها للمشاركة الحقيقية في الحياة السياسية، تعود إلى النمط الذي اتّخذته من جانب واحد دون استشارة ودون الرجوع إلى القواعد الأساسية التي تحكم الممارسة الديمقراطية، على غرار ما يجري في كثير من الدول التي تعتبر مثالا حيا في الديمقراطية ومشاركة الشعب في الحكم، وهنا تأتي الأزمة الفعلية التي لم تتخلّص منها الأحزاب السياسية ألا وهي فقدان الثّقة بين الحاكم والمحكوم واتّساع الهوة بين الحزب والمواطنين وارتباط أشكال المشاركة السياسية محليّا بالطابع التقليدي.

إنّ المشاركة السياسية الحزبية في الجزائر بمستوييها الأفقي والعمودي إنخراط المواطنين في اللعبة السياسية ضمن مستويات مختلفة للمشاركة. إذ من الممكن أن تأخذ أشكالا مختلفة؛ شكل أفقي بين أشخاص ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة أو مهنية أو بين الأفراد ذو المستوى المتقارب أو حتى ما تعلق بالانتماء الجغرافي بحيث يساهمون في اتخاذ القرارات، أو المشاركة فيها وخاصة المتعلّقة بحياتهم المباشرة، كأن يختار نواب يمثّلونهم في

المجالس المحلية أو الولائية؛ بالمقابل لابد للمشاركة أن تأخذ طابع عمودي كأن يساهم الأفراد في اختيار الأشخاص الذين يمثّلونهم في المجالس الوطنية مثلا كانتخابات المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

وتبقى هذه القراءات ضرورية لكنّها غير كافية لفهم هذه النتيجة، إذا راعينا أن الحزب السياسي كأي تنظيم أو مؤسسة تسيّره، كذلك، عادات يومية وثقافة مؤسساتية وعلاقات بين فاعلين سياسيين، في جزء منها غير رسمية، إذ لا نجد لها أي أثر مكتوب، فهي تبتعد أو تقترب من النصوص النظرية، مهما كان الإجماع حولها وطرق الوصول إليها.[1]

إذ تتّخذ المشاركة السياسية التي يؤديها الحزب السياسي لاسيما على المستوى المحلّي والتي يحدث بداخلها إستدماج لكل الشرائح والطبقات الاجتماعية وغالبا ما تكون موسومة بالحضور الذهني للفعل القبلي في تمثلات القياديين والمناضلين، أين تتجدد تلك السلطة القبلية وتتعزّز تزامنا و الاستحقاقات الانتخابية، والتي تعتبر المنبر الذي يتجلّى من خلاله إعادة إنتاج تلك السلطة وتوظيفها حيث تأخذ أبعادا متعددة. بيد أن المناضل أو المواطن يربط مصالحه ومصيره بمجموعته القرابية والقبلية لأنها الملاذ الأمثل للدور السياسي الذي يؤدّيه، على عكس ولائه للحزب ونصوصه وقوانينه.

فشل حزب جبهة التحرير الوطني في تأمين الانتقال من المشاركة السياسية المعبّئة التي تكون موجهة تتجاهل كل معايير التنافسية والفعالية وفي اتّجاه واحد إلى مشاركة سياسية ديمقراطية وفعّالة، تؤمنها الشفافية والموضوعية نظرا للتضييق الواضح في الحريات العامة والفردية، ومن بين العوامل أيضا التي أثّرت على عملية المشاركة السياسية انفراد السلطة بالقرار، واختيار بعض النماذج التسييرية التي يرفضها الشعب تماما وخاصة النخبة المثّقفة والطبقة الوسطى التي لم تجد ضالتها في اللعبة السياسية حتى الوقت الراهن، وهذا بفعل التصّلب الذي يمارسه أصحاب القرار في كل محطة انتخابية، بإدماج جماعات متنامية تحتكر الرأسمال المادي وتبحث عن مواقع لها داخل سلم التراتبية السياسية؛ إذ تنعدم

1(جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل 2011، 10)

المشاورات والحوار والمشاركة الحقيقية التي تنصّ عليها قوانين الأحزاب، وأكثر من ذلك أسّس لها الدستور الجزائري؛ كل هذه الموانع تؤدي إلى إنتاج ممارسات سياسية تحيل دون بلوغ مشاركة ديمقراطية.

بيد أن تنامي الطبقة الوسطى واحتلالها لمواقع داخل المنظومة الحزبية وضبطها لإيقاع سيرورة التحديث الانتقالية باعتبارها من المتغيرات التي تدل على نشوء عملية التحديث السياسي، لكن في حقيقة الأمر أن الطبقة الوسطى في الجزائر تتّجه لتصير أكثر افتخارا بثقافة مستعارة، ثقافة وافدة من الغرب بعدما اضمحلت الثقافة السياسية الجزائرية، وبقيت الثقافة الحزبية محروسة بقيم تقليدية ثقافة اليومي والمعاش سلوكا وطقوسا تراوح مكانها بين خطابين، بين التقليدي الموروث وبين العصري الوافد، تحول دون مأسسة العمل الحزبي وبلوغ التحديث السياسي وتجذّره.

فيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع وتدرّج شرائحه. يركّزون على نمو الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمع ذاهبين إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية. بما تعنيه من مستويات عالية من التعليم والتمدين وتزايد الدخل الفردي وتغيير أنماط المعيشة وتبدّل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية تؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحا مدنية عالية. مهتمّة بسير الشأن السياسي وأحواله. رغبة أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسؤوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الأشخاص الملائمين. المنتخبين منهم والمعيّنين. فالطبقة الوسطى تنسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة. أي ثقافة ديمقراطية ليس يقدر النظام على تجاهلها.[1]

الفئات الوسطى التي عوّل عليها النظام السياسي الجزائري لتكون القاعدة الإجتماعة الأساسية التي يعتمد عليها لإنجاح عملية الانتقال التي بادر القيام بها من نمط التسيير الإقتصادي والسياسي التقليدي الذي كان يعتمد على الإقتصاد المخطط والأحادية السياسية

1(بلحاج 2012، 75)

نحو اقتصاد السوق والتعددية، لم تفشل هذه الفئات فقط في القيام بهذا الدور بل فشلت في الترويج له وحشد تأييد شعبي له مما زاد في تعميق أزمة النظام السياسي والدولة الوطنية[1].

ضمن هذه الشروط الذاتية غير المساعدة، فيرتبط بخصائص الفئات الوسطى في الجزائر وأدوارها، بكل الانقسامية التي تعانيها...فهذه الفئات وعلى الرغم من أصولها الشعبية في الغالب، فإنها معزولة ومنقسمة على ذاتها ثقافيا ولغويا. وهي فئات لن تكون ذات فعالية كبيرة في المبادرة بالإصلاح.[2]

إن استرجاع الطبقة الوسطى خلال العقدين الأخيرين نتيجة تحسّن في وضعها الاقتصادي خلال العقود الأخيرة لم يرافقه، كما كان متوقعا، التأثير في العلاقة بين الفرد والسلطة واستعادة هذه الطبقة لقيمها الجوهرية، كاحتضان المنتجات السياسية وتزويد الأحزاب بالنخبة، من أجل المطالبة المستمرة بالحقوق الإجتماعية والسياسية، وضمان مشاركة سياسية ديمقراطية واستقلالية تامّة للمنظومة الحزبية، تنمّ عن وعي سياسي إرادي للوقوف في وجه تعسّف الدولة اتجاه المنظومة الحزبية والمجتمع واحتكارها للعنف الشرعي. تاركة المجال أمام تنامي جماعات اجتماعية جديدة تحتكر الرأسمال المادي كمورد من موارد التعبئة، وتبحث عن حجز مواقع لها داخل سيرورة التحديث الانتقالية.

2-4-أزمة الاندماج و التكامل:

هي العملية التي من خلالها نستطيع دمج الفاعلين الإجتماعيين والسياسيين الإنقساميين داخل سلطة مركزية توكَّلت مهمّة التكامل والتآلف ما بين تلك القيادات والنخب التي كانت مُقسَّمة ومُنفصلة عن بعضها البعض جراء الصراعات والنعرات القبلية والعرقية والإثنية، والتفافها حول مشروع حداثي يتجاوز الجماعات الأولية؛ وهذا يتطلب مستوى علمياً وفكرياً راقياً من شأنه إيجاد صيغ توافقية بين كل الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين درءًا لما هو سائد من تأزُّمات وانقسامات داخل الأطر السياسية أفقياً وعمودياً؛ وهذا ما يفتح المجال لبروز نشاط الأحزاب السياسية كمؤسسة لها دور في تحقيق مهمّة التكامل والاندماج.

1(جابي ، الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع بلا تاريخ، 24)

2(جابي ، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، ثلاثة أجيال وسيناريوان 2012، 25)

إذ أنّ محاولة الدولة إظهار نفسها بالمظهر الحداثي والعصري جعلها تخفي المحددات التقليدية وتتحاشى إجراء إصلاحات جذرية كما أن المجتمعات التي تعيش انقسامات إثنية عميقة ووحدت نفسها ضد المستعمر لم تخلق الفرصة بعد تصفية الاستعمار المباشر لإعادة تشكيل الاندماج الوطني على أساس التعايش بل حافظت على شكل البناء التحريري التي لم تعد ملائمة لحل مشاكلها المعاصرة.[1]

فقد بدأت التعاقدات الوطنية القائمة على شريعة التحرير والبناء الوطني في الاهتزاز كما تبيَّن أن تهليلات وسائل الإعلام وخطابات "الزعماء" حول الانتصار على مظاهر التخلُّف وامتدادات البنى والهياكل التقليدية والتَّفاوتات الجهوية، إنَّما هي مجرد شعارات تغطي واقعاً متردياً يتميز بالهشاشة والقابلية للتفتيت.[2]

إعادة بعث هذه التشكيلات القبلية والعروشية كمعوّض فعلي بديل يدل على العمق الثقافي والبنية الثقيلة لمنظومة القيم التي يتمثَّلها الفاعلين في السياق السياسي، في ظل غياب الحزب كمؤسسة سياسية حديثة فاعلة مُمَأسسة، فبالرغم من وجود الهيكل الحزبي بمكوناته الحديثة وبتسلسلها الهرمي ووحداته الرئيسية والفرعية واللجان المشكلَّة والفروع، إلا أن الثقافة السياسيين للفاعلين التي تُغدي الممارسة الفعلية للعمل الحزبي بقيت تقليدية تفتقد للمنافسة الحزبية الشفافة والإمتثال إلى المعايير الحديثة كالكفاءة والعلم والتكوين مما يحيل دون نشأة التحديث السياسي وتجدّره.

فعندما يشار إلى الانحرافات والاستراتيجيات التي يوجدها تعايش النظام التقليدي والنظام الحديث : فما هو ولاء في أحدهما يصبح محاباة للأقارب في الآخر. وذلك بسبب تداخل العلاقات الشّخصية ومظاهر التضامن القديمة. إضافة إلى ذلك أن بإمكان الرعايا القيام "بلعبة مزدوجة" بالرجوع إلى هذا النظام أو ذاك حسب الأحوال والمصالح المعنية[3].

1(بوطالب 2002، 81)

2(بوطالب 2002، 82)

3(بلاندييه 2007)

اختيار ورثة القبائل الإنقسامية الذي أشار أن النجاح في الحصول على الاستقلال ولّد إعادة بعث التقسيمات السياسية التقليدية :إذ لا يستطيع المواطنون الجدد بصفة مؤقّتة تصوّر انتمائهم إلى دولة خيالية بدون تقاليد تاريخية، وأيضا بمشاركتهم المصطنعة أو الشّكلية في جماعات أكثر...(إثنية، دينية، لغوية...) وأيضا الشعور بالبريموردیالية كنتيجة غير منتظرة ولكن ليس بالضرورة غير وظيفيّة بالنسبة للوحدة الوطنية من أجل الحصول على الاستقلال.[1]

إذ تظهر أسباب وجود و عدم ثبات هذه المؤسسات، و بذلك نفهم كيف انشطرت هذه الثقافة المتجانسة، للقبائل الإنقسامية للجزائر ما قبل الإحتلال الفرنسي، بدون أن تختفي تماما.. كل جزء من الخصائص الثقافية موضوع الملاحظة اليوم يحافظ على وظيفته الأساسية الكاملة التي تختلف بعموميتها عن تلك التي سجلها الأنثروبولوجي في القرن 19. فهذه المؤسسات ترتبط، في كل قرية صغيرة، بعلاقتها مع المجتمع الصناعي.[2]

على الرغم من عمليات التحديث السياسي التي انتهجتها الدولة لتأسيس سلطة مركزية إلا أن إعادة بعث تلك الانقسامات القبَلية بقي بعد تشكّل الدولة الوطنية كمعوّض عن مؤسسة مركزية، تجمع كل الحساسيات تحت راية واحدة؛ فحزب جبهة التحرير الوطني على سبيل الحصر فشل في محو تلك الفوارق الاجتماعية التي تُشكِّل وحداته الرئيسية والفرعية (المحلية والوطنية)، في ظل غياب المعايير الحديثة في استقطاب المناضلين وفي صعود القيادات داخل هياكله، واعتماده لطرق التعيّين ومركزية اتخاذ القرار؛ والتي تأخذ أشكال المبايعة والتبعية والولاء أكثر من اعتماده للمعايير الديمقراطية في انتقاء المترشّحين وتجديد القيادات على مستوى البنى المشكلة له.

فالجزائر كسائر البلدان المستعمرة، لم تأخذ نصيبها من إنجاز إيديولوجية وطنية، أو في بناء أحزاب وطنية شرعية[3]. فرهان التحديث السياسي بتوليفة حزبية جزائرية يأخذ فيها

1(FAVRET 1967, 72)

2(FAVRET 1967, 82)

3(FAVRET 1967, 80-81)

المناضلين والقياديين داخل وحدات الحزب السياسي مسؤولية مأسسة الحزب على أسس ومعايير حديثة تهدف إلى عقلنة السلطة، فشِل أيضا في التشكّل والتطور انطلاقا من هذا المسعى مند نشأته الأولى وذلك للطبيعة الانقسامية التي يتّسم بها، وبقي كممثّل لعُصب وكُتل تحتكر السلطة وطنيّا بصفة مركزية، وكوسيط لجماعات أولّية قبلية على المستوى المحلي، إذ أن القبائل والاعراش أصبحت هي من تتبنى الحزب وليس العكس.

لا تطرح إشكالية الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الذي لا يزال في مرحلة التحديث، بنفس الطريقة. إذ يتم ملئ مناصب السلطة من طرف نُخب تدّعي احتكار السيادة الوطنية، يتم اختيارها بينيا، والحجّة التي تبرّر هذا الاحتكار هي ضعف الوحدة الوطنية العدو الخارجي الذي يمتلك ممثّلين له محليا و أخيرا عدم نضوج الشعب الذي يجعل منه غير مؤهّلا لإختيار مسيّريه.[1] ما يؤثّر على سياسة الإندماج المنتهجة من طرف الدولة الوطنية، والتي تُعزى إلى الأحزاب السياسية، باعتبارها بوتقة صهر تذوب فيها كل الحساسيات والنعرات القبلية، وتلتّف حول مشروع حزبي وطني جامع تمتثل فيه القيادات المحلية والوطنية إلى القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية، التي تؤطّر العملية السياسية بعقلانية بعيدا عن كل أشكال التعصّب للجماعات التقليدية.

من جهة أخرى إنقسامية النخب واستحالة دورانها وتجديدها، سواءاً على المستوى المحلي أو الوطني، لا يضمن انتقال سلس للسلطة والحيلولة دون تحقيق عملية تجسير للأجيال الثلاثة جيل الثورة، الأجيال الوسطى وجيل الشباب؛ باعتبار أن الجيل الأوّل والأخير لا يصيغان نفس التوجهات والأفكار وفي تمثُّلاتهم للعمل الحزبي والسياسي؛ ممَّا أدى إلى صدام الأجيال والحيلولة دون بلوغ الاندماج الجيلي؛ فعملية الإندماج و التكامل في محاولتها الجمع بين الفاعلين السياسيين الإنقساميين وضمان حد أدنى من التآلف بين المناضلين والقياديين داخل هياكل حزب جبهة التحرير الوطني، يجابه أيضا عدة عوامل تؤدي إلى تقسيم وتقطيع النخب والفاعلين داخل السياق السياسي يتجاوز تلك الاعتبارات القبلية بكل امتداداتها؛ إلى ما يعرف بالانقسام الجيلي.

1(ADDI, ALGERIE CHRONIQUES D'UNE EXPERIENCE POST-COLONIALE DE MODERNISATION 2012, 294)

يفيدنا التحليل الانقسامي الجيلي في تفسير عقم انتقال السلطة من الجيل الأول جيل الثورة إلى الجيل الثالث جيل الشباب، حيث لمسنا نوع من الرفض والمقاومة لأن الجيل الأول بقي متشبّثاً بالسلطة وخاصة على مستوى مراكز القرار داخل حزب جبهة التحرير الوطني وعلى مستوى الهياكل الوطنية والوسطى وحتى القاعدية.[1]

يركّز كارل منهايم في طرحه لإشكاليّة الجيل على الفروق بين الأجيال من الجوانب البيولوجيّة والتّاريخيّة والسيسيولوجيّة ليتحدّث عما سمّاه "اللّحظة الجيليّة" الّتي تميّز كلّ جيل عن الآخر قائلا: "إنّها لحظة تكون تجربة جماعية لجيل معين، تدفع به ليسلك سلوكا معينا وليتميّز كذلك بثقافة سياسية معينة.[2]

لا يمكن للحزب السياسي أن يستمر ويكتمل بنائه إلا عبر نظام جديد للشرعية يتجاوز القيم التقليدية منها، والتي تتبني على النمط الحزبي الريعي، وتعطي أولوية لكل أشكال التمايز والانقسام على أساس جنسي، جيلي، قبَلي أو مهني (فئوي)، للوصول به إلى شرعيات حديثة وذلك لن يتأتَّى إلاّ بوضع نظام قار للتحفيزات الفردية والجماعية تتماشى ومنظومة القيم الجديدة التي تلعب دورا رئيسيا في إضعاف الآليات التقليدية التي كانت تضبط إيقاع العمل الحزبي الحداثي.

إن أوّل صراع جيلي شهدته الجزائر هو الذي وقع بين جيل الآباء المؤسسين وجيل الفعل الثوري المباشر الأصغر منه سنا، حيث اتّهم هذا الجيل الأول بمهادنة الحالة الاستعمارية، وعدم قيامه بالقطيعة التي يفرضها الكفاح المسلح الذي بادر به الأخير (أي جيل الفعل الثوري).

---

1 مقابلة مع السيد عبد القادر زحالي مكلف بقطاع الشباب والطلبة بالمكتب السياسي ، ورئيس كتلة حزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة سابقا.

2(جابي ، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، ثلاثة أجيال وسيناريوان 2012، 2)

في أول نوفمبر من عام 1954 ضد الاستعمار الفرنسي. أثّر هذا الصراع بين الجيلين بصورة واضحة في محتوى الفكرة السياسية الوطنية، إذ أدمج فيها كثير من المقولات التي أفرزها هذا الصراع، لتتحول أثناء الثورة وبعد الاستقلال إلى "ثقافة سياسية وطنية". [1]

نستشف من التحليل السابق؛ أن العلاقات بين الأجيال الثلاثة، ونظرة كل جيل إلى الآخر، ليست واحدة ولا متشابهة. فهي نظرة ليست مبنية على أسُس ذاتية فحسب، بل تتوقف على مدى معرفة كل جيل بالآخر واحتكاكه به؛ بحيث يمكن القول أن الاحتكاك المباشر والعمل داخل المؤسسات نفسها، يساعد على إيجاد نظرة صالحة تقديرية للأخر. فالجيل الثّاني الذي اشتغل كمنفذ لدى الجيل الأول في تسيير المؤسسات... لا يزال يُكِن احتراما معقولا للجيل الأوّل، وينظر إليه نظرة فيها الكثير من الاحترام والاعتراف بالأدوار التي أداها في ثورة التحرير واستعادة السيادة الوطنية. وبالعكس رفض الجيل الثالث دخول مؤسسات الجيل الأول– السياسية والنقابية الرسمية[2]. يعزّز هذا الطرح مشكلة الاندماج المتجذّرة في الثقافة اليومية للفرد الجزائري وانتقال هذه العلاقة من المجتمع إلى المؤسسة الحزبية، وأصبحت ثقافة سياسية وممارسات ملموسة داخل هياكل حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره رافق مرحلة التحرّر ولازال إلى يومنا يُجابه تلك الصراعات المتنوِّعة داخل هيئاته وهياكله، جراء التركيبة البشرية التي تحكم مفاصل القرار داخل هيئاته الوطنية والوسطى والقاعدية منذ نشأته، بيد أن هناك ما يعرف بصدام الأجيال بين جيل الثورة وجيل الشباب، باعتبارهما لا يصيغان نفس التمثُّلات في العمل الحزبي، وخاصة في ظل التغيّرات التي تطرأ على مستوى المحيط والمتطلبات الوظيفية التي تشترط التكيّف معها.

انطلاقا مما سبق ذكره فإن الصّراع حتى وإن لم يكن بارزاً في المرحلة الأولى من استقلال الجزائر، حيث تحكَّمت الجماعة المحرّرة للوطن في مقاليد السلطة واستمر الوضع إلى غاية الثمانينات وهي في الحقيقة أعراف درَجَت عليها البلدان المستعمرة التي فجَّرت الثورة ضد المستعمر، وحزب جبهة التحرير الوطني باعتباره الواجهة السياسية ولسان حال

1(جابي ، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، ثلاثة أجيال وسيناريوان 2012، 5)

2(جابي ، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، ثلاثة أجيال وسيناريوان 2012، 16)

النظام السياسي يُقاس به إيقاع العمل السياسي للسلطة، بيد أن هناك انتقال بنوع من الاحتشام أمام تشبُّث وتعنُّت جيل الثورة بالسلطة والبقاء في الحكم بحيث لا يمكن لجيل كجيل نوفمبر أن يسلّم المشعل بسلاسة؛ بالرغم من أن هناك نقلة نسبية إذ عرف الحزب بعض التحوّلات في نقل السلطة تدريجيا إلى الجيل الثاني أو جيل الاستقلال في بعض الهياكل القاعدية لكن لا تتعلق بالمواقع الأساسية الحساسة ومصادر القرار التي لا تزال في قبضة الجيل الأوّل.

حتى داخل التقسيم الذي يعتمده الحزب بداية من القسمات والمحافظات حسب منطق تمثيل الجهات أو الدوائر الكبرى لم تكن أشكالاً تنظيمية فحسب من أجل إرساء الديمقراطية وتحقيق التكامل، بقدر ما أعادت بعث تلك التقسيمات حسب منطق القبيلة والجهة، وكان الانسجام داخل حلقات الحزب الداخلية والخارجية من أجل تبادل المزايا والخدمات كشرعية جديدة، ويتعزَّز ذلك التوجّه لما تقترن تلك المبادلات والامتيازات بتواجد السوق السياسي داخل النسيج الاجتماعي والقرابي أين تتجدّد تلك السلطة وتتَّخذ شكلا غير مؤسّساتياً.

إن سيطرة ظاهرة الجهوية على العمل السياسي والإداري أدى إلى تشجيع الزبائنية السياسية، والمحاباة، وهذا ما يلاحظ بصفة جليّة في الانتخابات، كما أصبحت الظاهرة ممارسة يومية من طرف الجزائري وتعدّ وسيلة لقضاء الحاجات، خاصة في ظل نمط تسيير اقتصادي ريعي سياسي مركزي.[1]

الفراغ الذي ينجم عن عدم اكتمال مأسسة المنظومة الحزبية نظرا للتفسّخ الموجود على مستوى الهياكل والهيئات القاعدية أفقيا نظرا لطبيعة التركيبة البشرية للمناضلين والقياديين وعموديا بين المركز والهامش أدى إلى نقص الاندماج وضعف مؤسّساتية الحزب، ومركزية اتخاذ القرار وشخصنة السلطة وخوصصتها، وتعميم الممارسات الزبائنية.

ممّا يجعل الفئة المثقّفة النزيهة ذات المستوى العلمي والفكري تتفرّج، بل تَعرِف غُبنًا سياسياً واضحاً وليست لها أيُّ إمكانية لتغيير الوضع بحيث أن هذا في اعتقادنا قد استفحل

1(جابي، الإنتخابات و الدولة و المجتمع 1998، 28)

بشكل رهيب وله بُرصته وسوقه السياسي، وللدلالة فإن كثيرا من المقاعد في المجالس المنتخبة البرلمانية في كلا الغرفتين تعتمد على العنصر المادي ناهيك عن عملية بيع وشراء أصوات الناخبين.

أصبح إقحام المال السياسي في العمل الحزبي ممارسة لها تقاليدها وأُطُرها النّاظِمة حيث يلعب دور كبير في كسب الرهان السياسي، وتغليب كفة ورُجحانها على حساب الكفة الأخرى، بل هو المعيار الحاسم في المواعيد السياسية وخاصة في ظل وجود تلك الذهنية القبَلِيَة، وغياب أسُس الديمقراطية والشفافية والتفكير في المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة التي تبقى مجرد شعار وخطابات يردِّدها الفاعلون لتحقيق مآرب شخصية.

حسب جان ليكاJean Leca ،افس شمايل Yves Schemeil حتى داخل الأنظمة الحديثة توجد مواقف تكون فيها سوق الثروة مقسّماً و ضعيفاً، الموارد غير قابلة للإمتداد...ممَّا يدفع المهيمنين على الحفاظ على شبكات الزبائن الخاصة التي تكون موضع ثقة لأنها تُدين لها بكل شيء. وما يدفع الخاضعين كذلك إلى تبني موقف اعتبار للحصول على الموارد النادرة. فالعالم العربي لا يُشكِّل لا استثناءاً و لا حالة غير عادية. مع ملاحظة أن المجتمعات الحديثة التي يُشير إليها كل منهما (ليكا و شميل) لا تعرف حالة خوصصة الدولة كما هي موجودة في الدول[1].

وفي هذا السياق فإن ما عرفه حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر من مخطط هادف يطمح الى بناء مجتمع، على أسُس من المساوة يوزّع دخله القومي بالتساوي على الجزائريين. إلا أنَّ هذا المخطّط قد أُجهِض في منتصف الثمانينات حيث أدخلت بعض التغيُّرات كخوصصة القطاعات العمومية وتفتيتها، ومن هنا برزت خوصصة الدولة لكل ما يحقق أنماط التسيير على المؤسسات العمومية التي استولى عليها مجموعة من أصحاب القرار المكسب الجماعي والمصلحة العامة. وحزب جبهة التحرير الوطني الذي من المفروض أنَّه يمارس مهام وطنية إنطلاقا من برنامجه المسطر من خلال مخططات التنمية العامة للبلاد والحفاظ على مكتسبات الشعب؛ إلا أنه وجد نفسه يعيش تبعية تُثَبط استقلاليته

1(HARBI 2004, 17)

ومن تمَّ انتقلت تلك الممارسات الى داخل هيئاته وهياكله؛ وأصبح كواجهة سياسية للنظام السياسي القائم، وبلور ثقافة سياسية تعتمد على تلك الممارسات الزبائنية انطلاقا من البنية الاجتماعية والإيديولوجية التي يرتكز عليها.

فالزبائنية سياسياً حكر على الوسطاء الجزائريين المتحالفين مع الإدارة الإستعمارية في المناطق الريفية. فهؤلاء الوسطاء احتكروا تمثيل الأهالي و كانوا مختارين على أساس قدرتهم على فرض أنفسهم كقادة للمجال المحلي و ضمان السيطرة الإجتماعية على سكانها[1]. حيث استمرت هذه الأشكال والممارسات الزبائنية الموروثة، وتمَّ إعادة إنتاجها في أشكال جديدة لكن في الحقيقة هي حاملة لبذور تقليدية قديمة ورثت خلال الفترة الاستعمارية، بل هي موجودة في ثقافتنا وحتى في معاملاتنا اليومية، داخل تلك العلاقة الاجتماعية المبنية على الاغراء والتمكُّن والسيطرة بين الخادم أو الزبون والراعي الذي يستعمل سلطته من أجل مبادلة المزايا والخدمات.

ثانياً تمتد جذور الزبائنية داخل ثقافتنا و داخل الممارسات الإجتماعية المتجذّرة في عاداتنا. فبزوال الروابط الإجتماعية القديمة استبدل شكل الحماية القديم بشكل جديد للأمن. فعلى عكس ما يحصل داخل علاقات الزعامة التقليدية، كالتي تربط بين الشيخ و المريد أو بين الصانع و المتعلّم أو بين مالك الأرض و الخمَّاس، يشكّل الزعماء الجدد النقطة المركزية للعديد من الشبكات. فهم سماسرة سياسيون يستقطبون الزبائن من خلال منحهم امتيازات مادية (التدخل في صالحهم لمسائل ضريبية أو إدارية، تمدرُس الأبناء، الإعفاء من الخدمة الوطنية) بمقابل المساندة السياسية في الإنتخابات. نجد هذه الظاهرة خاصة في المناطق الريفية المنظَّمة على شكل دوائر مُختلطة تحت سلطة الإدارة الفرنسية و القياد الجزائريين[2].

1(HARBI 2004, 14)

2(HARBI 2004, 14)

القياد: جمع قايد وهو الذي يحكم المنطقة في عهد الاستعمار الفرنسي باعتباره وصي إداري على شؤون البلدية أو البلديات المشتركة؛ وهو المكلّف بتسيير الشؤون الإدارية والاجتماعية والاقتصادية أنذاك.

فرهان الإنتقال من النزعة القبلية والإنقسامية إلى النزعة الوطنية أين يتم تجميع كل التشكيلات داخل سلطة مركزية لم يكتمل بناءه؛ لوجود الانقسامية التي لها جذورها وحضورها التاريخي في ثقافة الجزائري وفي ممارساته اليومية على مر التاريخ بدءًا بالمقاومات إلى غاية الثورة التحريرية بشكل واضح وجلي والحركة الوطنية؛ وذلك في إطار اكتمال المشروع التحديثي للمجتمع الجزائري ومؤسساته داخل الدولة–الأمة وتحقيق الوحدة الوطنية.

ففي حين كان الفرد غداة الاستقلال يأمل في التحرّر من كل الشرعيات القبلية ليبعث ككائن حقوقي، وجد نفسه مجبراً على المبايعة للاقتراب من سوق المزايا هذا، وهو الطريق الذي قاده إلى الارتباط أكثر بالجماعة والجهة كملاذ له من أشكال التهميش والأخطار الجديدة، إن لم نقل من الأخطار التي يمكن أن تُحدِق به إن حاول الإنفراد والتفرد خارج هذه العلاقة العضوية والاعتقاد بإمكانية انبعاثه ككائن داخل مجتمع آلي التضامن.[1]

فشل حزب جبهة التحرير الوطني في تحقيق الاندماج والتكامل داخل هياكله ومن تمّ داخل المجتمع ككل؛ سيرورة التحديث المنقوص داخل المؤسسة الحزبية، وفشل الانتقال من الانتماء إلى الجماعات الأولية إلى سلطة مركزية تضمن التوزيع العقلاني للسلطة والمصلحة العامة للأفراد والمناضلين، وفق أنظمة حزبية وقوانين أساسية كسلطة تشريعية حزبية تفصل عن باقي السلطات الأخرى، تحتكم إلى مجموعة من المعايير العقلانية تؤطر العملية السياسية وتحتكم لشروط محدّدة مسبقا تتجاوز الولاءات للأشخاص والقبيلة بكل امتداداتها وتحقق المصلحة العامة؛ فتح المجال على مصراعيه أمام مقاولين سياسيين واجتماعيين يحتكرون السلطة واستعمالها بطريقة تخدم مصالحهم من أجل زيادة مواردهم وتسلّق سلّم المراتبية الإجتماعية والحظوة السياسية في ظرف زمني وجيز، على حساب النخب والفئات الوسطى والمتعلّمة الذي يعني حضورها في المشهد السياسي وتبنيها له من أحد مؤشرات التحديث السياسي و تجدّره.

1(علي موسى 2008، 72)

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الخامس: الاجراءت المنهجية للدراسة

1-نوع الدراسة ومنهجها.

2-تقنيات الدراسة.

3-مجالات الدراسة.

4-عينة الدراسة وطريقة اختيارها.

1- نوع الدراسة ومنهجها:

نظرا لطبيعة الدراسة والمتمثّلة في معرفة تأثير البنى الاجتماعية والإيديولوجية في الممارسة السياسية الحزبية السياسية، ورصد تمثلات الفاعلين لسيرورة التحديث الانتقالية بداخلها؛ سعينا إلى الموائمة بين طبيعة الدراسة ومقتضى المنهج المختار ولما تتطلبه من جمع بيانات ومعطيات من الواقع، إذ هذه الدراسة تشخيص عملي لعملية التحديث السياسي وتصنف ضمن الدراسات الوصفية التفسيرية التي تستهدف " تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد.

المنهج يعني مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم. "إنّها الطريقة التي يتّبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة"[1].

تمتاز كل دراسة أكاديمية بمنهج خاص. تلتزمه لمعالجة المشكلة التي تطرحها، تسعى من خلالها للتوصل إلى نتائج ملموسة، وطبيعة الموضوع تملي التنويع في المناهج البحثية لفهم أعمق له؛ ومن أجل ذلك استخدمنا **المنهج الكيفي** من أجل القيام بالإسقاطات العلمية المعتمدة على التحليل والتفسير والمستمدة من الخبرات المعرفية والذين أحاطوا بالظاهرة. بالإضافة إلى التفسير بالأرقام وهذا لا يمنع الاستعانة بقوانين ومعطيات إحصائية من أجل الحصول على أرقام ودلالات لقياس مؤشرات ومتغيرات الدراسة.

أما **المناهج الكيفية** فتهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة. وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها. لهذا يركّز الباحث أكثر على دراسة الحالة أو دراسة عدد قليل من الأفراد... إن الأهداف المتّبعة والمواد المتوفرة هي التي تحدّد إما درجة التكميم أو المسعى الكيفي الذي ينبغي اعتماده، لأننا عندما نريد قياس نوعية ظاهرة ما، فإن الأعداد في حد ذاتها لا تضيف شيئا مهما كانت دقيقة، وعكس ذلك، فإن وصفا نوعيا مفصلا سيكون عديم الفائدة إذا كان

1(بوحوش و الذنيبات 2014، 99)

المعطى الرقمي أكثر وضوحا. يبقى الأهم في أخذ كل الوسائل الضرورية لتعميق موضوع الدراسة وتحليل كل جوانبه.[1]

ومن أجل ذلك فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ويمكن تعريف المنهج الوصفي بأنه: "طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظّم من أجل الوصول إلى أغراض محدّدة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين"[2].

كما أن البعد التاريخي، يفرض استعمال **المنهج التاريخي** الذي سيتيح استعماله معرفة الامتدادات التاريخية للموضوع وهو "الطريق الذي يتّبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل[3].

إذ نحاول رصد الحزب في الوضع الانتقالي في التاريخ، أي التأريخ l'historicité وليس دراسة تاريخ الحزب. ومعرفة وتيرة التحديث سواء متسارعة كانت أم متباطئة. لأنها في الغالب عامل حاسم ومحدد لإنجاح سيرورة التحديث الانتقالية وهذا بالموازاة مع تمثلات الفاعلين وردود أفعالهم حيال هذه العملية بالسلب أو الإيجاب تماشيا و حساباتهم التكتيكية من أجل تحقيق مصالحهم.

كما اعتمدنا أيضا على المنهج المقارن في بعض الأحيان وذلك من أجل مقارنة الممارسة السياسية داخل الأحزاب في البلدان النامية بمثيلاتها من الأحزاب السياسية في البلدان المتطوّرة من جهة؛ ومن جهة أخرى مقارنة مراحل تطور الحزب في حدّ ذاته من عهد الأحادية إلى عهد التعددية وخلال فترات مختلفة تعاقبت القيادات في تسييره؛ والوقوف

1(موريس انجرس 2004، 100-101)

2(بوحوش و الذنيبات 2014، 139)

3(بوحوش و الذنيبات 2014، 107)

على مدى تطوّر وتحوّل إيديولوجية الحزب وبنيته الاجتماعية في فترات متواترة بين العهدين وفي ظل التغيرات الحالية.

2-تقنيات الدراسة:

استعمل الباحث تقنية الاستمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة حول البيانات الشّخصية أو المتعلقة بمشكلة الدراسة والفرضيات المراد اختبارها، تضمّنت 35 سؤالا تتنوّع بين الأسئلة المغلقة، الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة-المفتوحة، بالإضافة إلى أسئلة تَقِيس سلم الاتجاهات والقيم. والاستمارة هي "تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجّهة، ذلك لأن صيغ الإجابات تُحدد مسبقا، هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمّية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات كمية"[1].

كما استعان الباحث على بعض المقابلات الشفوية لبعض الفاعلين الذي رأى فيهم الكفاءة العلمية والسياسية والصّدق في تنوير وإثراء الموضوع، والتي تُكمّل ما جاء في استمارة البحث.

3-مجالات الدراسة:

يُعدّ تحديد مجالات الدراسة المختلفة من الخطوات المنهجية الأساسية والهامّة، ولقد اتّفق المشتغلون في مجال البحث على أن لكل دراسة مجالات ثلاثة رئيسية هي المجال المكاني أو الجغرافي، المجال الزمني والمجال البشري. أما المجال المكاني فإنّه يعني تحديد المنطقة أو البيئة التي تجري فيها الدراسة. في حين المجال البشري يتكوّن من مجموعة الأفراد أو الجماعات أو الوحدات الاجتماعية المكوّنة لمجتمع الدراسة ويتوقف ذلك على المشكلة المدروسة؛ بينما يقصد بالمجال الزماني للبحث ذلك الوقت الذي يستغرقه الباحث أثناء إعداده وانجازه لبحثه.

أولا: المجال المكاني: أجريت دراستنا في حزب جبهة التحرير الوطني بولاية جيجل والتي تشمل كل من محافظة جيجل الأصلية والتي تحتوي على 19 قسمة، ومحافظة الميلية

1(موريس انجرس2004، 204)

المستحدثة والتي تنضوي تحتها 10 قسمات، وذلك في إطار سياسية الإنتشار الحزبي الجديدة الذي انتهجتها القيادة الحزبية من أجل توسيع قواعدها النضالية؛ وقد أخدنا ولاية جيجل نموذجا لا نستطيع تعميم نتائجه بالضرورة على كل الوطن، لكن يعطينا تشخيصا عمليّا للممارسة السياسية وسيرورة عملية التحديث السياسي داخل الحزب.

ثانيا: المجال البشري: حُدّد المجال البشري على المستوى المحلي بمجموع المناضلين والأعضاء والقياديين في الحزب؛ يضمّ الحزب أعضاء في الهياكل القاعدية المحلية والوطنية والمقدّر عددهم ب "185" عضواً موزّعين على مناصب مختلفة: "06" أعضاء لجنة مركزية من بينهم عضو من جنس أنثى، و "02" منهم يشغلان منصب أمين محافظة في نفس الوقت، "27" عضو مكتب محافظة، "29" أمين مكتب قسمة و "123" عضو مكتب قسمة.

ثالثا: المجال الزمني: استغرقت عملية توزيع الاستمارات واسترجاعها، بداية شهر جويلية ونهاية شهر أوت من سنة 2016؛ ثُم جمع وترتيب البيانات ومعالجتها وإعداد الجداول ذات المدخل والمدخلين قرابة أسبوعين من شهر سبتمبر 2016.

4-عينة الدراسة وطريقة اختيارها:

قام الباحث باختيار كل أفراد المجتمع الإحصائي المقصود. وقد تم اختيار العينة من المناضلين، أعضاء مكتب القسمة، أمناء مكاتب القسمات، أعضاء مكتب المحافظة، أمناء مكتب المحافظات وأعضاء اللجنة المركزية والمكوّنة من 185 عضواً سحبنا منهم 113 فرداً و شَكَّل هذا نسبة 61 بالمئة.

استخدم الباحث العيّنة العشوائية البسيطة. و يتميّز هذا الصّنف من العيّنات بنوع من السهولة في استخراجه، حيث "نسحب مباشرة من قاعدة السبر العناصر التي تشكّل العينة العشوائية البسيطة بإعطاء لكل فرد فرصة متساوية للظهور في العينة". وعلينا أن نحدد هنا معنى عبارة بسيطة حيث أن "مصطلح بسيط يعني أن السّحب سيتم بطريقة مباشرة على أساس قاعدة مجتمع البحث" أو على أساس قاعدة السبر.[1] وقمنا بتعميم العملية على مستوى

1(سبعون 2012، 140-141)

كل هياكل الحزب المحلّية بأخذ النسبة التي انطلقنا منها، وسَحبها عشوائيا من مجموع المناضلين والأعضاء المتواجدين على مستوى كل هيكل.

الفصل السادس عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

1-البنية القبلية لولاية جيجل.

2-البيانات الشخصية.

3-النتائج المرتبطة بالفرضية الجزئية الأولى.

4-النتائج المرتبطة بالفرضية الجزئية الثانية.

5-النتائج المرتبطة بالفرضية الجزئية الثالثة.

6-النتائج المرتبطة بالفرضية الرئيسية.

تولّى الباحث في هذا الفصل عرض وتحليل النتائج التي توصّلت إليها الدراسة الميدانية وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها. لقد قسّمت هذه النتائج إلى النقاط التالية: تناولنا العلاقة بين البنية الاجتماعية والإيديولوجية للحزب وعلاقتها بالممارسة السياسية للفاعلين وتمثّلهم لسيرورة التحديث السياسي؛ واختبار فرضيات الدراسة؛ أولا علاقة تلك البنى الاجتماعية والإيديولوجية بالنزعة القبلية وامتداداتها داخل الحزب، ثانيا تأثير تلك البنى الحزبية في الممارسة الأبوية الحديثة داخله؛ ثالثا علاقة البنى بالممارسات السياسية الزبائنية؛ رابعا قمنا باستنتاج النتيجة بالنسبة للفرضية الرئيسية.

1-البنية القبلية لولاية جيجل :

نظرا للأهمية البالغة التي يلعبها البعد الاثنوغرافي لولاية جيجل في عملية المشاركة السياسية داخل الأحزاب السياسية أو خارجها بصفة عامة في العملية السياسية ككل، والتحكّم في سيرورة العملية الانتخابية ونتائجها؛ حيث يعود كل هذا إلى التركيبة السوسيولوجية للمنطقة وخصوصيتها الثقافية والاجتماعية التي ترتبط بالنظام القبلي على غرار ولايات الوطن التي تشاركها هذا النظام نحاول أن نعرّج على أكبر التنظيمات القبلية بالولاية على اختلافها وفي هذا الصدد سنستعرض أهمّها والتي لها وزن داخل المجال السياسي وخاصة داخل حزب جبهة التحرير الوطني بالولاية ونذكر منها:

أ- قبيلة بني خطاب:

تقع قبيلة بني خطاب جنوب شرق ملحقة الميلية غرب مدينة قسنطينة. و تبعد عنها بحوالي 65 كلم. يحدّها من الشمال أولاد علي و بني عيشة و من الجنوب زواغة و من الشرق بني قايد ومن الغرب بني فتح و أولاد عسكر. تبلغ مساحة أراضي بني خطاب 20507 هكتار....تعود أصول قبيلة بني خطاب إلى أصول بربرية و عربية و تضم اثنتي عشرة عشيرة[1].

ب- قبيلة بني فوغال:

لقد كان السكان الأوائل لهذه العشيرة يسمون بني كردوس (قردوز)، الذين خلفوا العديد من أعقابهم في البلد وقد جاءت أسرة فوغالة التي أصلها من طولقة من الصحراء، واستقرت في البلد منذ فترة ترجع إلى عدة قرون. وقد خلف محمد القليل شيخ القبيلة سبعة أبناء هم: خالد، وحراث

1(خنوف، 2007، صفحة 21)

وعطية، ووارث، وقاسم، وعمار، وعلي، الذين أصبحوا هم أرومة لعدد من الأعراش أو فروع البقعة... إن الأسرة الأكثر أهمية في العشيرة هي عائلة ابن حبيلص بن عواض (عواز) التي كانت مكلّفة بمراقبة استغلال القريطة أو خشب البناء للبحرية الجزائرية إبان السيطرة التركية.[1]

ت-قبيلة بني عمران :

تنقسم هذه القبيلة إلى فرعين لجبالة، وسفلية، أي يستقر الفرع الأول في الجبال، ويقطن الثاني في السهول. وكما تشير إليه الرواية الشّفوية، قدم مغربي اسمه عمران من المغرب حوالي القرن السادس عشر، وتوطّن في هذه الجهة التي سماها باسمه. وقد جمع من حوله فوجا من المغامرين، وهاجم القبائل المجاورة واستحوذ على أراضيها. وانضم المنحدرون منه أنفسهم ضمن أسرة حاكمة، وتعدّ من القبائل النادرة في قبائل بلاد الحضرة التي توجد فيها عائلة، هي عائلة بن منية، تحوز على سلطة اسمية تتعدى سلطة الجماعة.[2]

ث-قبيلة بني قايد :

تعدّ المنطقة الفلاحية لجيجل موطن قبيلة بني قايد، ويقع بالغرب من المدينة التاريخية. وما هو متعارف عليه بشان أصولها قليل جدا. "وحسب كبار السن، جاء جدهم من جبال بابور، وسمي أحفاده ببني القائم، أي القوي، ثم حرف الاسم ليصبح بني قايد". وهاجر فوج من بين أفرادها وأنشأ مستوطنة في نواحي بني تليلان.[3]

ج- قبيلة بني احمد :

غادر المرابط موسى، الذي ولد في السعودية، في فترة كان العرب في أوجّ مجدهم وقوّتهم، بلاد أجداده وهو صغير السن، وقطع بلاد شمال إفريقيا إلى أن استقر، لبعض الوقت في بلاط سلطان

1(فيرو 2010، 70-71)

2(قيطوني 2015، 73)

3(قيطوني 2015، 73)

المغرب. وبعد إقامة لا نعرف مدّتها، غادر الشيخ موسى المغرب وقصد بني يدر ليستقر عندهم. ونظرا إلى ورعه وشجاعته وعدله، أصبح يستشار في أمور السلم والحرب.[1]

ولما بلغ المكان الحالي، حيث يوجد مسجد الشيخ موسى (الضفة اليسرى لوادي منشا) ،... وهذه المنطقة التي سيقيم فيها المرابط موسى وذريته، كانت تسمى بني أحمد، نسبة إلى معلّمه أحمد الذي توفى ولم يترك من بعده خلفه. فاستقر هنا المرابط موسى صحبة زوجته وخدمه، ورزق ببنت وإبن كما تنبأت له بذلك فرسه: فرج وفريجة. وظلت لذريته المرتبة العليا من بعده وانتشر العديد منهم عبر مناطق البلاد.[2]

ح- قبيلة بني يدر :

إنها إحدى القبائل التّابعة للوادي الكبير وأقواها، إذ تبعد عن جيجل بنحو 23 كلم، تحدّها من جهة الشمال قبائل لجناح، بني صالح، بني معمر، ومن جهة الشرق قبيلة بني حبيبي، ومن جهة الجنوب قبائل بني عيشة، بني فتح، أولاد عسكر وبني عافر...وتعني كلمة يدر "يعيش" و"هو حي"، وإسم يطلق محليا على المولود الجديد. بعد حالات وفيات سابقة، لتفادي عين الحسود. ونجد بني يدر في بلاد قبائل جرجرة وميزاب الجزائر، لكن أكبر القبائل يدر، نجدها في الريف بالمغرب.[3]

خ-قبيلة بني عافر :

كان جدّ بني عافر، المسمى يخلف بن حسن، من أصل مغربي، يسكن في ضواحي الجزائر وجاء ليستقر في بلاد القبائل الحضرة، في بداية الحكم العثماني، أي خلال القرن السادس عشر. كانت فرقة من الجيش التركي في رحلة في ضواحي الجزائر فتوقفت في منزل يخلف...و تنقسم القبيلة إلى الفروع التالية :**أفتيس، أولاد عرب، أولاد مدورة، أولاد زمارة، الودية، لجوانبية، أولاد**

1(قيطوني 2015، 74)

2(قيطوني 2015، 74)

3(قيطوني 2015، 77)

بوسوار، أولاد محمد، أولاد سعيد، أولاد حسين، أولاد مارس، أولاد عيسى. وهناك عدد هام من الذرية لا ينحدرون كلهم من نفس الجد.[1]

د- قبيلة أولاد عواط :

حسب ما تناقلته الروايات، يكون الأشخاص الذين يحملون أسماء **بوقرينة، ابسيشان، ارتير خلفون وزيد،**الذين تجهل أصولهم، قدموا إلى هنا في نفس الوقت، واستوطنوا في مناطق تحمل أسمائهم منذ ذلك الزمان. وتكون امتلاك أراضي الفرعين قد تمّت 30 سنة بعد ذلك من قبل علي الذي يجهل موطن قدومه، والذي استقر في لعرابة، وعيسى الذي قدم من بني سيار، استقر في العدرية.[2]

2-البيانات الشخصية:

جدول 1 توزع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	**94**	**83.2**
أنثى	**19**	**16.8**
المجموع	**13**	**100.0**

قراءة الجدول:

يتّضح من خلال الجدول أن أعلى نسبة للذكور وهي أكبر بكثير من نسبة الإناث وتمثّل أغلبية مطلقة أي بنسبة 83.2%، مقابل نسبة الإناث التي تقدر ب 16.8%.

تأويل النتائج المقروءة:

نلاحظ من خلال قرائتنا للجدول الحضور الضئيل والمحتشم للمرأة داخل هياكل الحزب مقارنة بالذكور، هذه النسبة الضعيفة لجنس الإناث إذ تمثّل المرأة السدس من مجموع أفراد العينة تؤكّد النتائج أن الرجال أكثر تسيّسا من النساء؛ وتعكس هذه النتائج الهيمنة الذكورية وسيطرة الرجال داخل هياكل الحزب على حساب النساء، ويوحي هذا التمايز في الممارسة السياسية بمجتمع ذكوري خاصة

1(قيطوني 2015، 79)

2(قيطوني 2015، 81)

لما يتعلق الأمر بالمجتمع المحلي وفي الأرياف تحتل فيه المرأة أدواراً محدّدة وثانوية ينطبق هذا تماما على نشاطها السياسي داخل الأحزاب السياسية؛ حيث يحيل إلى نظام أبوي متجذّر في الذهنيات والثقافة السياسية للفاعلين يتمظهر في النظرة الدونية للمرأة التي تعاني من كل أشكال وأنواع التهميش والإقصاء أو ما تعلق بالإقصاء التي تتسبب فيه المرأة نفسها، بيد أن الحضور النسوي المسجّل يعتبر إلا استثناء يرجع الفضل فيه إلى قانون الثلث كنظام للمحاصصة أقرّه رئيس الجمهورية الرئيس الفعلي للحزب وتمت دسترته من خلال حزمة من الإجراءات مدعمة بترسانة قانونية وهي آلية التجأ إليها ليعطي مكانة للمرأة داخل المجالس المنتخبة وإعادة النظر في دور المرأة في المجتمع وداخل المؤسسات السياسية، والتّمكين لها من لعب أدوار سياسية يعكس نوعا ما الانفتاح التي تنتهجه المؤسسات السياسية ومنها الحزبية كرهان في عملية التحديث السياسي وفي خطاباتها الرسمية وهذا في ظل غياب العمل السياسي المستمر، وبالرغم من تبوّءها مناصب قيادية وحساسة داخل هياكل الحزب الوطنية، الوسطى والقاعدية وفي المجالس المنتخبة المحلية والوطنية أو حتى على مستوى جهاز الدولة وفي كل المستويات بما فيها اعتلاء وزارات؛ إلا أن المرأة بقي حضورها شكلياً ورمزياً سيما ما تعلق بوجودها في الميدان كحضور فعلي مستمر وكقناعة راسخة إذ أن العمل الحزبي يثبت عكس ذلك، حيث نجد أن هناك شرخ بين التنظير الذي بقي شكلياً والمدجّج بالترسانة القانونية، وروح الممارسة الفعلية والواقع المعاش، يتعزّز هذا الطرح على المستوى المحلي وفي مجتمع محافظ نوعاً ما حتى في العلاقات الاجتماعية، فما بالك إذا تعلق الأمر بالمواجهة اليومية التي تتطلبها الممارسة السياسية للمرأة سواء داخل الحزب أو المجالس المنتخبة.

جدول 2 توزع المبحوثين حسب السن (العمر).

السن	التكرار	النسبة المئوية
29-20	3	2,7
39-30	30	26,5
49-40	27	23,9
59-50	30	26,5
فوق60	23	20,4
المجموع	113	100,0

قراءة الجدول:

يتّضح لنا من الجدول أن أعلى نسبة سجلت عند الشريحة التي يتراوح سنها بين 30-39 سنة بالتساوي مع أولئك الذين ينتمون إلى الفئة العمرية بين 50-59 سنة بنسبة تقدّر ب 26.5% مقابل الشريحة التي يتراوح سنّها بين 40-49 سنة بنسبة 23.9%، مقابل20.4% من الشريحة التي يفوق سنّها 60 سنة؛ في حين أن أصغر نسبة سجلت عند الشريحة التي يتراوح سنّها بين 20-30 سنة وتمثل2.7%.

تأويل النتائج المقروءة:

تمكّننا النتائج المقروءة في الجدول من معرفة الشرائح المتواجدة داخل هياكل الحزب إذ تمثّل شريحة الكهول والشيوخ الفئة الغالبة والتي تتعدى الثلثين مقارنة بشريحة الشباب التي تقارب الثُّلث إذ تؤكّد النتائج أن الكهول والشيوخ أكثر تسيّسا من الشباب، إذ أن أغلبية المبحوثين ينتمون إلى هاتين الفئتين، سيطرة فئتي الشيوخ أو الجيل الأول من فئة الستينيات وفئة الكهول أو الجيل الثاني من فئة الخمسينيات أو الأربعينيات على حساب الشباب مجتمعة أو الجيل الثالث فئة الثلاثينيات والعشرينيات.

تتوافق النسبة العالية لفئتي الشيوخ والكهول مقارنة بالشباب مع المعطى النظري الذي انطلقنا منه، إذ أن النسب لها دلالة واضحة على استحواذ وهيمنة الشيوخ والكهول والقيادات القديمة داخل هياكل الحزب على حساب الشباب والتي تتغنّى بالمشروعية الثورية والتقليدية التي سايرت الثورة التحريرية وتشبّعت من إيديولوجيتها ومرجعيتها الفكرية، والثقافة السياسية التي تعتمدها على أساس مصدر من مصادر الشرعية وهي الحامية لمُثل وقيم ثورة نوفمبر والوريث الشرعي لها؛ ممَّا يحيل إلى احتلال الشيوخ والكهول على مفاصل الحزب وفي جميع مستويات هياكل الحزب الوطنية والوسطى والقاعدية مقارنة بالشباب؛ إذ سجلنا أضعف نسبة لدى شريحة الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة بنسبة ضئيلة جدا مقارنة بالفئات الأخرى وهذا يحمل دلالة واضحة على غياب عنصر الشباب أو الجيل الثالث عن العمل الحزبي مقارنة بفئة الشباب الأخرى والتي سجلنا نسبة الربع من المئة وذلك لإدراك هذه الفئة بضرورة النشاط السياسي والمشاركة السياسة.

جدول 3 توزع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	**10**	**8,8**
ثانوي	**43**	**38,1**
جامعي	**49**	**43,4**
ما بعد التدرج	**11**	**9,7**
المجموع	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

أعلى نسبة من أفراد العينة الذين يحوزون على مستوى جامعي بنسبة تقدر ب 43.4% ، ثم تليها فئة من يحوزون على مستوى تعليمي ثانوي بنسبة 38.1%، مقابل نسبة تقدر ب 9.7% لأفراد العينة الذين يحوزون على مستوى ما بعد التدرج؛ وفي الأخير أصغر نسبة سجلناها عند المستجوبين الذين يحوزون على مستوى متوسط بنسبة تقدر ب 8.8%.

تأويل النتائج المقروءة:

من خلال قرائتنا للجدول أعلاه يتبيّن أن أغلبية أفراد العينة لهم مستوى تعليمي يتراوح بين جامعي ومستوى تعليمي ثانوي بنسب متقاربة على عكس المستجوبين الذين يحوزون على مستوى تعليمي متوسط أو مستوى تعليمي عال(ما بعد التدرج)، نتأكَّد أن تلك الأغلبية لها دلالة على أن المبحوثين الذين يحوزون على مستوى دراسي ثانوي أو متوسط أغلبيتهم من الجيل الأول أو جيل الثورة لأنهم لم يكملوا دراستهم الجامعية أو لم تُتاح لهم فرص كثيرة لبلوغهم الجامعة أو المعاهد حيث تُعتبر تلك الشريحة لبنة أساسية في البنية الحزبية وعِمادها وخاصة في المراحل الأولى في تطور وبناء الحزب حيث شكَّلت خزان ووعاء كبير إذ تُعتبر الخلفية الاجتماعية والنواة الأولى الصلبة التي ساهمت في نشأتها؛ في حين الذين يحوزون على مستوى تعليمي جامعي وحتى مستوى تعليمي عالي هم من الجيل الثاني الجيل الثالث الذي يتمثَّل في الشباب الحاملين لخطاب جديد وحداثي يرتكز على العلم والتكنولوجيا كآلية من الآليات المعتمدة في فهم وممارسة العمل الحزبي.

إذ يُعتبر التعليم وانتشاره من أحد المؤشرات المهمّة كمعيار نحكم من خلاله على مدى تطوّر أي مؤسسة من المؤسسات أو مجتمع من المجتمعات، خاصة لما يقترن الكم مع الكيف، وممَّا زاد من أهمية التعليم هو ارتباطه الوثيق مباشرة بسلّم التحديث السياسي إذ يُساعد على نشوءه واستمراريته

بل وحتى تجذّره؛ لأنه يساعد على اكتساب ثقافة سياسية وزيادة في الحريات العامة والمطالبة بالحقوق السياسية والمشاركة وعقلنة التصرفات والسلوكات السياسية وتنامي الوعي بعيدا عن النعرات القبلية والجهوية.

جدول 4 توزع المبحوثين حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
قطاع التعليم	**42**	**37,2**
إدارة	**42**	**37,2**
مهنة حرة	**11**	**9,7**
محامي	**3**	**2,7**
قطاع خدمات	**2**	**1,8**
طبيب	**5**	**4,4**
مقاول	**4**	**3,5**
بطال	**2**	**1,8**
متقاعد	**2**	**1,8**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

يوضّح الجدول أعلاه أن أعلى نسبة بالتساوي لكل من أفراد العينة الذين ينتمون إلى قطاع التعليم وأفراد العينة الذين ينتمون إلى قطاع الإدارة بنسبة تقدر ب37.2% لكل منهما، مقابل نسبة 9.7% والتي تمثّل أصحاب المهن الحرة، ثم تليها بنسب متقاربة جدا الأطباء بنسبة 4.4% ثم المقاولين 3.5% فالمحامين بنسبة 2.7%؛ وفي الأخير أصغر نسبة وهم أفراد العينة الذين يشتغلون في قطاع الخدمات إضافة إلى العاطلين عن العمل بنسبة تقدر ب1.8%.

تأويل النتائج المقروءة:

من هنا نستنتج أن أغلبية المبحوثين ينتمون إلى قطاع التعليم هم من فئة الذين نالوا قسط من التعليم حيث كانوا في البدايات الأولى هم خزان الحزب بالنظر إلى ماضيها النضالي باعتبارهم الفئة المتعلّمة. تتوافق هذه النسبة العالية مع المعطى النظري باعتباره أكبر قطاع وأن موظّفي التعليم لهم مُتّسع من الوقت لممارسة العمل السياسي باعتبار عامل المهنة مرتبط بالنشاط السياسي، هذه

الفئة المتعلّمة والتي نالت قسط وافر من التعليم في الجامعات الجزائرية واحتكَّت بمختلف شرائح المجتمع المكوّنة له من مختلف ربوع الوطن والتي لها ثقافة سياسية جديدة بحيث تحاول فرض طرح سياسي جديد مبني على أساس تكامل الوظائف التضامن العضوي لا على أساس التشابه التضامن الآلي والذي نجده عند الفئات ذوي المستوى المحدود، ومن تمَّ يعتبر الوعاء الذي يعتمد عليه في التجنيد والتعبئة.

كما يمكن تأويل النسبة العالية من أفراد العينة الذين ينتمون إلى القطاع الإداري أو الوظيفة في السلك العمومي وإقبالهم على العمل الحزبي، باعتبار أن هذه متواجدة داخل مجال منتج تُمكّن من نسج علاقات خارج حزبية كرأسمال رمزي يتجاوز أحيانا الرأسمال المادي الذي يحوزه أصحاب المهن الحرة، حيث تحاك علاقات مع مختلف شرائح المجتمع إثر المعاملات اليومية في أماكن العمل وخارجها يستغلها الفاعلين في الحزب في سياسته للتغلغل والانتشار داخل النسيج الاداري وفي دوليب الوظيفة العمومية.

نتأكَّد أيضا من خلال قرائتنا للجدول ولوج أصحاب المهن الحرة والفئات التابعة للقطاع الخاص كالمحامين والأطباء والمقاولين الذين يمتلكون الرأسمال المادي كفئة سياسية صاعدة داخل سيرورة التحديث الانتقالية، تعكس مباشرة الواقع السياسي للفئات المسيطرة على هياكل الحزب الوطنية والمحلية والتي لها دلالات على التوجُّه الفئوي للقيادة الحزبية، ومحاولة الحزب في المحطات الحاسمة ضخ دماء جديدة والتوغُّل في النسيج الاجتماعي لضمان التنوع السوسيولوجي ذات المستوى العالي من أجل تزيين الواجهة السياسية بصفة عامة والعرض الانتخابي بصفة خاصة.

جدول 5 توزع المبحوثين حسب مكان الإقامة

الأصل الجغرافي	التكرار	النسبة المئوية
حضري	80	70,8
شبه حضري	24	21,2
ريفي	9	8,0
المجموع	113	100,0

قراءة الجدول:

يتبيّن من الجدول أن أعلى نسبة تفوق ثلثي المستجوبين والتي تمثّل 70.8% يقطنون في المناطق الحضرية، ثم تليها في المرتبة الثانية المستجوبين القاطنين في المناطق الشبه حضارية بنسبة تقدر ب 21.2%؛ ثم في الأخير أصغر نسبة من المبحوثين وهم المستجوبين القاطنين بالمناطق الريفية والتي تمثل 8%.

تأويل النتائج المقروءة:

تفسر لنا الإحصائيات الآنفة الذكر أن هناك فرق شاسع في توزع المستجوبين حيث أن أغلبيتهم يتمركزون في المناطق الحضرية دليل على وجود الفاعلين بكثرة داخل النسيج الحضري مقارنة بالنسيج الشبه حضاري والريفي، وهذا راجع من جهة إلى الإمكانيات المادية والرمزية المتاحة داخل المدينة مقارنة منه في القرى والأرياف، ومن جهة أخرى اهتمام الفاعلين داخل السياق السياسي بالعمل الحزبي في المناطق الحضرية أكثر منه في المناطق القروية والريفية راجع إلى عدة عوامل تتدخل في اللعبة السياسية ككل، كالإعلام المتواجد بصفة مركزية في المدينة أكثر منه في الريف بالتوازي مع تواجد الهيئات القيادية المركزية في المدينة أكثر منه في المناطق الشبه حضارية أو الريف، إضافة إلى الوعي السياسي الذي نجده في المدينة أكثر منه في الريف وذلك للتفاوت الموجود في الهياكل والمنشآت التعليمية ووسائل الإعلام والاتّصال باعتبار المدينة بوتقة صهر لكل الحساسيات القادمة من كل القبائل والأعراش والجهات؛ إضافة إلى عجز الحزب بالرغم من سياسة الانتشار المنتهجة مؤخرا بإنشاء محافظات جديدة لتقريب الهيكل الحزبي من المناضل والمواطن، إلا أن الحزب لم يستطع اختراق مناطق الظل والتجمعات الريفية والجغرافية المعزولة بصفة فعالة.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها المكان الجغرافي في هذه الدراسة حيث يتيح لنا معرفة كيفية توزع المبحوثين حسب المناطق داخل المدن والمناطق الحضرية أو الشبه حضرية أو في الأرياف وإمكانية وجود النزعة القبَلِيَة في المدينة أين يتمركز أغلبية المستجوبين، بعيدا عن القبيلة الأصلية والتي من المفترض أن أصلها الريف ابتداءاً من العائلة والسلالة إلى العشيرة ثم القبيلة بشكل مطرد يتناسب مع صعود خط النسب؛ بيد أن تمثُّلات الفاعلين تختلف بين تواجدهم في الموقع الأصلي الريفي أين توجد القبيلة داخل النسيج الاجتماعي، أو عندما يتواجدون داخل النسيج الحضري إذ تبقى تلك النزعة

القبلية بكل تجلياتها وامتداداتها تحكم سلوكاتهم وتصرفاتهم إذ تعتبر كملجأ ومأمن مجدِّد للسلطة داخل الحزب.

جدول 6 توزع أفراد المبحوثين حسب الأقدمية

الأقدمية	التكرار	النسبة المئوية
9-0	13	22.1
19-10	14	17.9
29-20	5	29.0
أكثر من 30	35	31,0
المجموع	113	100,0

قراءة الجدول:

يتّضح من خلال قراءة الجدول أن أعلى نسبة هم أفراد العينة الذين لذيهم أقدمية أكثر من 30 سنة أي بنسبة تقدر ب31%، مقابل الفئة التي لهم أقدمية تتراوح بين 20-29 سنة بنسبة 19.5% إضافة إلى الفئة التي لها أقدمية من 10-15 سنة بنسبة تقدر ب 12.4%؛ مقابل الفئة العمرية التي لها أقدمية من 25-30 سنة بالتساوي مع الفئة العمرية التي لها تحت 05 سنوات أقدمية بنسبة قدرها 11.5%، ثم تليها فئة المستجوبين الذين لهم أقدمية بين 15-20 سنة بنسبة 9.7%؛ في حين نجد أن أصغر نسبة هم أفراد العينة الذين لديهم أقدمية أقل من 20-25 سنة بنسبة تقدر ب 4.4%.

تأويل النتائج المقروءة:

نتأكَّد من خلال نتائج الجدول أن قُرابة ثُلثي المبحوثين والتي هي أعلى نسبة لهم أقدمية في النضال داخل صفوف حزب جبهة التحرير الوطني تفوق ثلاثين سنة، وهذا يؤكد تشبُّت الأفراد الذين لهم أقدمية النضال داخل هياكل الحزب، حيث أن الشيوخ والكهول أكثر اهتماما بالحياة السياسية من من الشباب. يرجع ذلك إلى تبليغ الخطاب السياسي للفاعلين السياسيين والقياديين داخل الحزب سابقاً والتفاف المناضلين حول المسعى السياسي والمشروع الحزبي من خلال اللقاءات الدورية واللقاءات المستمرة وتطبيق النصوص والقوانين المعمول بها، ويعكس هذا تشبُّع وقناعة وإيمان المناضلين السابقين بإيديولوجية وفلسفة الحزب. إذ تعكس النسبة الضئيلة مرحلة العشرية السوداء حيث كان التجنيد يمر بصعوبات إزاء الوضع الأمني المعاش لأن الحزب عرف ذروة في النشاط والتجنيد مرحلة الثمانينات حتى بداية التسعينات، لتأخذ مستوى ضئيل جداً أثناء الأزمة و لم يكن هناك لا نشاط ولا

انخراط. لتعود في ما بعد الأزمة إلى النشاط السياسي؛ وتم انخراط مختلف الفئات وخاصة أصحاب المهن الحرة والقطاع الإداري.

جدول 7 توزع أفراد المبحوثين حسب المسؤولية أو المنصب السياسي الذي يتقلدونه داخل الحزب

المنصب السياسي في الحزب	التكرار	النسبة المئوية
أمين مكتب قسمة	20	17,7
عضو مكتب قسمة	19	16,8
أمين مكتب محافظة	2	1,8
عضو مكتب محافظة	13	11,5
مناضل	49	43,4
عضو اللجنة المركزية	2	1,8
المجموع	105	92,9
عدم الإجابة	8	7,1
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

أعلى نسبة من المستجوبين يتقلَّدون منصب مناضل بنسبة تقدر ب 43.4%، مقابل 17.7% للذين يتقلَّدون منصب عضو مكتب قسمة، وبنسبة متقاربة قدرها 16.8% للذين يتقلدون منصب عضو مكتب قسمة، تليها نسبة المستجوبين الذين يتقلدون منصب عضو محافظة بنسبة قدرها 11.5%؛ وفي الأخير أصغر نسبة تقدر ب 1.8% وهي نسبة موزعة بالتساوي بين المستجوبين الذين يتقلدون منصب أمين محافظة وعضو لجنة مركزية على التوالي.

تأويل النتائج المقروءة:

تؤكَّد لنا النتائج الموجودة في الجدول أن أغلبية أفراد العينة هم الذين لا يشغلون أي منصب داخل الحزب أي لهم صفة مناضل باعتبار من لا يحوز على صفة العضوية في القسمة والمحافظة أو اللجنة المركزية يكون تلقائياً مناضل، مادام أنه منخرط في الحزب، فمن يُحرم من العضوية لا يُحرم من النضال حسب القاعدة المتعارف عليها بين المناضلين، تليها نسبة أفراد العينة الذين يشغلون منصب أمين مكتب قسمة وأعضاء مكتب قسمة وذلك باعتبار القسمة هي الهيكل القاعدي وهي الهيئة العليا للحزب على مستوى إقليم القسمة المتواجد حسب النصوص الحزبية، والعدد الكبير

لأعضاء وأمناء مكتب القسمة راجع إلى العدد الكبير لهذا الهيكل على مستوى القاعدة والذي قُدر عددها ب "29" مكتب قسمة متواجدين بالموازاة مع "28" بلدية باعتبار أن البلدية الأم يتواجد بها مكتبين للقسمة، من أجل استيعاب المناضلين وتقريب الحزب منهم تماشيا والعدد الكبير للسكان الذين يقطنون إقليم البلدية الأم؛ في حين نجد أن نسبة أعضاء المحافظة وأمنائها أقل مقارنة بأعضاء القسمات وأمنائها تماشيا مع العدد الإجمالي لأعضائها المتواجد في مكتبين ويتعلق الأمر بمكتب المحافظتين، المحافظة الأصلية والمحافظة المستحدثة، باعتبار مكتب المحافظة هو هيكل الحزب على مستوى إقليم الولاية وتتشكّل من القسمات وتُمثل الحزب على مستوى إقليم المحافظة وفقاً لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي؛ أما أعضاء اللجنة المركزية فَيُفترض انتخابهم من طرف المؤتمر ويكون عددهم قليل مقارنة بمكاتب القسمات ومكتب المحافظة باعتبارهم ممثلو الحزب على مستوى وطني ويتوافق هذا مع نسبة أفراد العينة.

جدول 8 توزع المبحوثين حسب المسؤولية أو المنصب السياسي الذي يتقلدونه داخل المجالس المنتخبة

المنصب السياسي في المجالس المنتخبة	التكرار	النسبة المئوية
لاشيء	50	44,2
عضو مجلس شعبي بلدي	33	29,2
عضو مجلس شعبي ولائي	8	7,1
عضو مجلس شعبي وطني	2	1,8
رئيس مجلس شعبي بلدي	6	5,3
نائب رئيس مجلس شعبي بلدي	12	10,6
المجموع	111	98,2
عدم الإجابة	2	1,8
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

تصل نسبة المستجوبين الذين لا يتقلّدون أي منصب سياسي داخل المجالس المنتخبة المحلية البلدية أو الولائية نسبة 44.2%، في حين أن نسبة 42.5% هم المستجوبون الذين يتقلّدون منصب عضو مجلس بلدي بما في ذلك المسؤولين الذين يتقلّدون منصب نائب رئيس مجلس شعبي بلدي تليها نسبة المستجوبين الذين يتقلّدون منصب عضو مجلس شعبي ولائي بنسبة تقدر ب 7.1% إضافة إلى المستجوبين الذين يتقلّدون منصب رئيس مجلس شعبي بلدي بنسبة قدرها 2.7%؛ وفي

الأخير أصغر نسبة سجلت تقدر ب 1.8%هي نسبة المستجوبين الذين يتقلّدون منصب عضو مجلس شعبي وطني.

تأويل النتائج المقروءة:

نتأكد من خلال قرائتنا للجدول أن أغلبية أفراد العينة لا يتقلّدون أي منصب سياسي داخل المجالس المنتخبة فهم مناضلون؛ أما الأفراد المستجوبين الذين يتقلدون منصب داخل المجالس المنتخبة البلدية باعتبار وجود عدة مجالس شعبية بلدية بحسب عدد البلديات عبر إقليم الولاية والتي تقدر ب 28 بلدية. يتّضح أن المنتخبين في المجلس الشعبي البلدي موزّعين حسب ترتيب تفاضلي للذين يتقلّدون منصب عضو مجلس بلدي تليها نسبة المنتخبين الذين يتقلّدون منصب نائب رئيس مجلس شعبي بلدي ثم المنتخبين الذين يتقلّدون منصب رئيس مجلس شعبي بلدي وذلك يتناسب مع طبيعة المجلس الشعبي البلدي الذي تكون هيئتُه مُشكَّلة من رئاسة المجلس ونواب له بقدر الهيئة التنفيذية المصاحبة وعدد كبير من الأعضاء بشكل تفاضلي وهذا يتوافق مع عينة الدراسة؛ في حين سجلنا نسبة منخفضة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي مقارنة بأعضاء المجلس البلدي وذلك لوجود مجلس ولائي واحد على مستوى الولاية والذي يضم كل القوائم الولائية التي اجتازت عتبة معينة لحصولها على أغلبية تمكّنها من التمثيل داخل هذا المجلس كهيئة ولائية؛ نفس الشيء بالنسبة لأعضاء المجلس الوطني والتي تُعتبر كأصغر نسبة لأنها تمثل نسبة الحزب على المستوى الوطني والتي قدرت بمقعدين ومن كلا الجنسين ذكر وأنثى حسب نظام المحاصصة المعتمد، من مجموع ثمانية مقاعد كحصَّة الولاية داخل المجلس الشعبي الوطني.

3- النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الأولى :

يقوم الباحث فيما يلي بعرض النتائج المتعلقة بالبنية القبلية وتأثيرها على الممارسة السياسية داخل الحزب.

جدول 9 توزع المبحوثين حسب طريقة الانضمام إلى الحزب

طريقة الانضمام إلى الحزب	التكرار	النسبة المئوية
عن طريق صديق	30	26,5
عن طريق قريب (فرد من العائلة)	36	31,9
زميل في العمل	8	7,1
وسائل إعلام الحزب	9	8,0
طرق أخرى	30	26,5
المجموع	113	100,0

قراءة الجدول:

يوضّح الجدول أن أعلى نسبة تقدر ب 31.9% وتمثل المستجوبين المنضمين عن طريق قريب أو فرد من العائلة، تليها نسبة 26.5 % وتمثل فئتي المستجوبين المنضمين عن طريق صديق أو المنضمين بطرق أخرى؛ ثم المنضمين عن طريق وسائل إعلام الحزب بنسبة تقدر ب 8 %؛ وفي الأخير أصغر نسبة هي للمستجوبين المنضمين عن طريق زملائهم في العمل قدرت ب 7.1 %.

تأويل النتائج المقروءة:

تؤكد لنا النتائج السابقة الذكر أن أكبر نسبة للمنضمّين كانت عن طريق فرد من العائلة أو قريب وهذا دليل على أن عملية استقطاب أو تجنيد المناضلين داخل الحزب تعتمد على العلاقات القرابية وذلك لأسبقية الطرح القبلي في التجنيد والتعبئة على مستوى هياكل وهيئات الحزب، تحسبا لأي خطر يهدد الامتداد القبلي الحزبي من خلال صلة القرابة التي نجدها داخل الأسر والعائلات ومن تم العشيرة والسلالة والقبيلة التي يتّسم بها المجتمع الجزائري ويعتبرها كسلطة بحيث تنقل من المجال الاجتماعي إلى المجال السياسي بالرغم من أن أغلبية المبحوثين كان انضمامهم إلى الحزب مبكرا قبل التعددية الحزبية؛ ومن جهة أخرى نجد في المرتبة الثانية أن المستجوبين الذين لم يكن انضمامهم عن طريق فرد من العائلة كان انضمامهم عن طريق الصداقة أو العلاقات الشخصية المهنية والتعليمية، إذ تعتبر علاقات الصداقة عامل مهم في عملية استقطاب المناضلين داخل المؤسسة الحزبية من خلال تأثير وتأثر الأفراد فيما بينهم؛ في حين أن الانخراط بطرق الأخرى أغلبها كانت عن طريق التنظيمات الجماهيرية التي لها علاقة وطيدة بالحزب وتعتبر من روافده والتي رافقت المؤسسة الحزبية في عهد الحزب الواحد ونذكر منها إتحاد الشبيبة الجزائرية، إتحاد النساء، إتحاد الفلاحين، إتحاد الطلبة. اتحاد العمال؛ في حين أن الانضمام عن طريق وسائل إعلام الحزب والذي يعتبر كمؤشر نحكم من خلاله على حداثة طريقة الإنضمام إلى الحزب باعتبار أن الإعلام كسلطة حديثة يتيح لجميع الأفراد والمواطنين الانخراط في صفوف الحزب بعيدا عن كل الحساسيات والفئات والطبقات وشرائح المجتمع دون تمييز أو أفضلية بغض النظر عن انتمائه القبلي أو العروشي مادام أننا داخل مؤسسة حزبية من إحدى رهاناتها محو الفوارق الاجتماعية بعيدا عن الانتماءات الأولية وانصهارها لصالح سلطة مركزية تخدم المصلحة العامة وفق النصوص التنظيمية والقوانين الأساسية. وذلك لضعف المستوى الثقافي والفكري والسياسي للقيادة المحلية. على مستوى القسمات والمحافظات أضف إلى ذلك غياب هياكل فعالة لنشر رسالة الحزب وبرنامجه وأهدافه.

نتأكد من غلبة الرأسمال العلاقاتي والقرابي كشرط من شروط إعادة إنتاج السلطة داخل الحزب السياسي من خلال عملية جدب المناضلين التي تتم عن طريق العائلة والقبيلة وعلاقات الصداقة والعلاقات المهنية التي تحاك بعيد عن الآليات الحديثة التي تعتمد على البرامج وقنوات الإعلام.

جدول 10 توزع المبحوثين حسب القبائل والاعراش المتواجدة بالحزب

الانتماء القبلي	التكرار	النسبة المئوية
بني فوغال	**14**	**12,4**
بني خطاب	**14**	**12,4**
بني عافر	**23**	**20,4**
بني عمران	**9**	**8,0**
بني يدر	**4**	**3,5**
أولاد بلعفو	**3**	**2,7**
أخرى	**33**	**29,2**
أولادعواط	**2**	**1,8**
المجموع	**102**	**90,3**
عدم الإجابة	**11**	**9,7**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

أعلى نسبة سجلت عند المستجوبين من قبائل مختلفة مجتمعة وهي تمثل 31% ، في حين اكبر نسبة للقبائل بشكل منفرد هي قبيلة بني عافر وذلك بنسبة 20.4% ، تليها كل من قبيلتي بني فوغال وبني خطاب بنسبة متساوية تقدر ب 12.4% لكل واحدة منهما ، ثم بني عمران بنسبة تقدر ب 8% ، وبني يدر كذلك بنسبة 3.5%؛ أما أدنى نسبة فهي تلك التي تتعلق بأولاد بلعفوا بنسبة 2.7% ؛ أما نسبة 9.7%سجلت لدى المستجوبين الذين امتنعوا عن الإجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

أعلى نسبة للقبائل مجتمعة وبنسب متفاوتة نسبيا فيما بينها ونذكر منها :بني ياجيس، بني قايد بني أحمد، أولاد عواط ، أولاد عسكر، أولاد مبارك، بني توفوت، قبائل بني حبيبي "دوار حيان"، بني

بلعيد، بني سيار، بني حسان، واد عدار، أولاد قاسم، أولاد ذباب، أولاد موسى، أولاد بوفاهة، بني فتح ، بني تليلان، بني معمر.

عدم تصريح بعض المبحوثين بانتمائهم القبلي يعود إلى أن أغلب هؤلاء لا ينتمون إلى قبائل بل إلى تجمعات سكانية متعددة الانتماءات لا تنمّط داخل النظام القبلي الذي اعتمدناه أو كما علّق بعضهم "أنا لا أؤمن بالقبيلة" نستنتج من هذا إمكانية انتساب بعض المبحوثين إلى قبيلة من القبائل لكن لم يريدوا التصريح بها؛ أو هناك احتمال ثالث أن بعض المستجوبين لا يؤمنون نظريا بالقبيلة وامتداداتها.

وتؤكّد نتائج توزع أفراد العينة حسب الانتماء القبلي فرضية التواجد القبلي لهم داخل هياكل الحزب حيث أن القبائل والأعراش المعروفة والتي لها انتشار واسع داخل اقليم الولاية. ويعود تواجد قبائل بني خطاب وبني عافر بدرجة أكبر في عينة الدراسة إلى الاستقطاب القبلي الذي يعتمده القياديين والمسؤولين داخل الحزب من أجل الوصول إلى المراكز القيادية وتعزيز التواجد أو البقاء فيها، وهذا في غياب أطر التكوين والتجنيد التي تنصّ عليها قوانين الحزب التي تنبذ وترفض القبليَة والعشيرة انطلاقا من المبادئ الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني مند نشأته الأولى أثناء الثورة التحريرية

وعرف سكان هذه القبائل موجات مختلفة من النزوح الريفي إلى المناطق المجاورة الشبه حضرية والحضرية، كانت بداياتها بعد الاستعمار وكان أشدُّها مع بداية مظاهر الأزمة الأمنية في جبال ومرتفعات ولاية جيجل في منتصف تسعينيات القرن الماضي؛ مما تسبّب في خلق نوع من التريّف للمدن الحضرية وبروز ظاهرة القبلية بدون قبيلة داخل المجالات المدينية.

إن التواجد المكثّف لعرشي بني عافر وبني خطاب يعود إلى كثافة التعداد السكاني للقبيلتين داخل إقليم الولاية مما رجّح كفة تواجدهم بالحزب بقوة وهو أمر طبيعي؛ إضافة إلى المحسوبية والذهنية القبلية الملازمة لمعظم مسؤولي الحزب من القبيلتين ويكفي أن ندلّل على ما نقول أن هناك تواجد أسرة كاملة بين هياكل الحزب والمجالس المنتخبة بلديًا وولائيًا ووطنيًا.

جدول 11 اتجاهات المبحوثين نحو قَبولهم أو معارضتهم تدعيم شخص ليس من العرش أو القبيلة إذا ما حصل على عدد الأصوات يؤهّله للترشح لمنصب داخل الحزب (أمين قسمة أو أمين محافظة عضو لجنة مركزية).

اتجاهات المستجوبين	التكرار	النسبة المئوية
أعارض بشدة/ أعارض	8	7.1
محايد	8	7,1
أوافق/ أوافق بشدة	96	84.9
المجموع	112	99,1
عدم إجابة	1	0,9
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

يوضّح الجدول أن أعلى نسبة من المستجوبين الذين يقبلون ويؤيّدون حصول شخص ليس من القبيلة أو العرش على منصب سياسي داخل الحزب كأمين قسمة، أمين محافظة، أو عضو لجنة مركزية إذا ما حصل على عدد الأصوات تؤهّله لذلك بنسبة تقدر ب 84.9%؛ مقابل نسبة 7.1 % هي نسبة متساوية لأفراد العينة المحايدين وأفراد العينة الذين لا يقبلون حصول شخص ليس من القبيلة أو العرش على منصب سياسي داخل الحزب كأمين قسمة، أمين محافظة، أو عضو لجنة مركزية حتى إذا ما حصل على عدد الأصوات تؤهله لذلك.

تأويل النتائج المقروءة:

يبدوا لنا من خلال قرائتنا لنتائج الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين يقبَلون ويؤيِّدون تدعيم شخص ليس من القبيلة أو العرش لاعتلاء منصب سياسي داخل الحزب كأمين مكتب قسمة، أمين مكتب محافظة، أو عضو لجنة مركزية إذا ما حصل على عدد الأصوات تؤهله لذلك، لأنّهم من جهة يعتبرون أن النتائج قد حسمت ورجَّحت فوز شخص آخر ليس من قبيلته على شخص ينتمي إلى قبيلتِه، ومن جهة أخرى فهم يتبنون قيم ديمقراطية؛ إلا أن هذا يبقى على المستوى النظري والذي اثبت

الواقع خطا إدعائاتها حيث تزول هذه الأفكار النظرية عن الديمقراطية أمام أول إمتحان لها على أرض الواقع.[1]

حيث أن في عملية تجديد الهياكل يتم إعادة بعث القبلية وتلك التقسيمات من أجل الحفاظ على التمثيل القبَلي داخل هياكل الحزب وخاصة لما يتعلق الأمر بالهياكل المحلية المتمثّلة في القسمات والمحافظات التي تُعتبر الهيكل القاعدي[2] أين تتَجدّد تلك السلطة من خلال إعادة بعث الامتداد القبلي، وتُعزَى هذه الظاهرة إلى أسبقية استقطاب المناضلين في أول وهلة داخل هياكل الحزب. إذ أن القياديين عند قيامهم بعملية الاستقطاب يسوِّقُون الصورة الحسنة لهم؛ في حين أن القياديين الذين ينتمُون إلى قبائل و أعراش أخرى لا يقومون أصلا بعملية التواصل مع المناضلين المنتمين إلى قبائل وأعراش أخرى[3]، ويتعزَّز هذا في ظل غياب لقاءات دورية للمناضلين حيث أن هذه الأخيرة تُساهم في تقليص الهوة بين كل الفئات والجهات داخل هياكل الحزب من خلال تعارف المناضلين بعضُهم ببعض. إذ يصبح الفيصل الحقيقي بين المناضلين هو قيمة التّضحية والنضال وعامل الكفاءة والنزاهة التي تحل محل الذهنية القبلية في التعامل بين المناضلين ورُجحان كفة على أخرى.

---

[1] محضر فرز الأصوات لانتخابات تجديد الهياكل المحلية، لحزب جبهة التحرير الوطني على مستوى ولاية جيجل، والمتمثّلة في مكاتب القسمات، ومكتب المحافظة لسنة 2010، إذ عيّن أمين المحافظة من عرش بني خطاب من بين الاعضاء المنتخبين المحافظة ، بالرغم من عدم احتلاله المرتبة الأولى في ترتيب المنتخبين.

2 مقابلة مع السيد التوهامي بومسلات (ينتمي إلى قبيلة بني عافر): رئيس المجلس الشعبي الولائي 2002-2007، عضو مجلس الأمة سابقا 2007-2012 ، عضو البرلمان العربي في نفس الوقت لسنة 2011-2012 وعضو اللجنة المركزية للحزب حاليا. نلاحظ تعاقب عرشي بني خطاب وبني عافر على قيادة مكتب المحافظة لعهدات متتالية بالتناوب وأيضا على مستوى أمناء القسمات.

3 مقابلة مع السيد الطاهر مزراق (ينتمي إلى قبيلة بني خطّاب): عضو مكتب محافظة من سنة 1990-1998، ثم أميناً لها من سنة 1998 الى سنة 1999، وعضو مجلس شعبي ولائي بين سنة 1990-1992، ليُحَل المجلس أنذاك بعد توقيف المسار الانتخابي.

جدول 12 اتجاهات المبحوثين نحو قَبولهم أو معارضتهم تَولي شخص ليس من العرش أو القبيلة إذا ما حصل على عدد الأصوات يؤهّله للترشح لمنصب سياسي في المجالس المنتخبة الوطنية (مجلس الأمة).

اتجاهات المستجوبين	التكرار	النسبة المئوية
أعارض بشدة/ أعارض	4	3.6
محايد	8	7.1
أوافق/ أوافق بشدة	100	88.5
المجموع	112	99.1
عدم إجابة	1	0.9
المجموع الكلي	113	113

قراءة الجدول:

يتبيَّن من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة تقدرب89.5% من المستجوبين يؤيِّدون ويقبَلون تولي شخص ليس من العرش أو القبيلة إذا ما حصل على عدد من الأصوات تؤهِله لتولي منصب سياسي في المجالس المنتخبة الوطنية كحصول أحدهم على مقعد بمجلس الأمّة مثلا؛ ثم تليها نسبة 7.1% هي نسبة المستجوبين المحايدين؛ في حين أن أصغر نسبة قدرت ب 3.6% تمثّل المستجوبين الذين يعارضون ويرفضون تولي شخص ليس من العرش أو القبيلة في المجالس إذا ما حصل على عدد من الأصوات يؤهله لتولي منصب سياسي في المجالس المنتخبة الوطنية.

تأويل النتائج المقروءة:

من خلال النتائج في الجدول أعلاه يتبيّن أن أغلبية أفراد العينة يؤيّدون ويقبَلون تولي شخص ليس من العرش أو القبيلة إذا ما حصل على عدد من الأصوات يؤهله لتولي منصب سياسي في المجالس المنتخَبة الوطنية كحصول أحدهم على مقعد بمجلس الأمة،

لا تفحص النتائج أعلاه وجود قيم قبَلية، لكن تُشخّص موقِفا نظريا من الديمقراطية، قد لا ترافقه قيم ديمقراطية؛ بالرغم من النسبة الكبيرة جدا التي تقبل تولي شخص ليس من القبيلة أو العرش منصب سياسي، إلا أنه لمّا يقتضي الأمر بأمثلة عينية نجد العكس تماما على مستوى الممارسة الميدانية، وذلك راجع لعدة عوامل مثل النعرات القبلية والجهوية والعصبيات والمصلحة التي تتطلبُها

المرحلة. التي تتحكّم في رُجحان كفة على حساب الأخرى حيث تؤكد نتائج فرز الأصوات لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمّة داخل هياكل الحزب على مستوى الولاية ذلك...تنافس أربع مترشحين في لكن في حقيقة الأمر أن الواقع يثبت تنافس أربعة قبائل على المنصب[1].

حيث كانت النتائج وفق التمثيل القبلي بالولاية مرشح من قبيلة بني خطاب ومرشح من قبيلة بني عافر ومرشح من قبيلة بني أحمد ومرشح من قبيلة أولاد عسكر حيث أن الصراع لا يأخذ طابع المنافسة السياسية التي تتطلب الدفع بعنصر الكفاءة والخبرة والتي تقتضيها طبيعة تلك المجالس الوطنية وخاصة مجلس الأمة، بقدر ما هو وشاح قبَلي ضمني يتخندق وراءه الفاعلين السياسيين بحجة أحقيّة المنصب، إلا أن في حقيقة الأمر ذهنية التمثيل القبلي والعروشي يقتضي ذلك في ظل غياب ثقافة سياسية حزبية لا تؤمِن بالعرش والقبيلة و تجنح إلى البرنامج الحزبي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، هذه الأعراف التي تتعارض مع القوانين الأساسية للحزب ونظامه الداخلي، ويتعزّز هذا الطرح لما يتعلق الأمر بقبيلتي بني خطاب وقبيلة بني عافر[2]. اللتين تحضيان بتواجد معتبر ودائم داخل المجالس المنتخبة المحلية والوطنية بشكل مستمر على مدار عُهدات متتالية.

1 محضر فرز الأصوات للانتخابات الأولية الداخلية على مستوى حزب جبهة التحرير الوطني لولاية جيجل، من أجل تحديد مرشَّح الحزب في انتخابات مجلس الأمة.

2 مقابلة مع السيد عبد الله بوسنان عضو مجلس الأمّة عن الثلث الرئاسي لسنة 2002– 2005 ورئيس كتلة أنذاك؛ عضو البرلمان العربي 2005–2010 ورئيس لجنة دائمة للشؤون الثقافية والاجتماعية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي، وعضو اللجنة المركزية للحزب سابقا. ونلاحظ تعاقب عرشي بني خطاب وبني عافر على المجلس الشعبي الوطني لعهدات متتالية بالتناوب أو تواجدهم معا في عهدة واحدة؛ وحتى النتائج النهائية التي تَنَافسَ عليها مرشح الحزب مع الأحزاب الأخرى تأخذ الطابع القبلي من هذا النوع أيضا.

جدول 13 رأي المبحوثين في الأساس الذي تقوم عليه عملية صعود القياديين داخل الحزب

الأسس المعتمدة في صعود القياديين	التكرار	لنسبة المئوية
الكفاءة	**33**	**29,2**
المصلحة	**10**	**8,8**
الولاء للشخص	**13**	**11,5**
العرش	**5**	**4,4**
الجهة	**5**	**4,4**
العرش و الجهة و المال	**46**	**40,7**
المجموع	**112**	**99,1**
عدم إجابة	**1**	**0,9**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

أعلى نسبة في الجدول ترى أن الأساس الذي يقوم عليه صعود القياديين داخل الحزب هي القبيلة والجهة والمال وتمثل 40.7% ، مقابل الكفاءة بنسبة 29.2% ثم بنسب متفاوتة نسبيا الولاء للشخص بنسبة 11.5% ثم المصلحة بنسبة 8.8 %؛ أما أدنى نسبة فهي للجهة والعرش بشكل منفرد ب 4.4% لكل منهما ، في حين الممتنعون عن الإجابة كانت نسبتهم 0.9%.

تأويل النتائج المقروءة:

يُرد تَصدُر القبيلة والجهة والمال كأسُس يحتكِم إليها الفاعلين السياسيين في صعود القياديين داخل الحزب بنسبة كبيرة بدل الكفاءة إلى طبيعة المجتمع الجزائري القبلي والعشائري حيث أن الكفاءة باعتبارها رأسمال رمزي لا يأخذ به كعنصر أساسي مقارنة بالاعتبارات الأخرى القبلية وخاصة إذا اقترنت بالرأسمال المادي. لتُصبح هي المعيار الذي يحتكم إليه في صعود القياديين داخل الهياكل الحزبية وذلك باعتبار أن تعزيز الموقع الحزبي هو في حد ذاته يعتبر مورد من موارد التعبئة الذي يستخدمه الفاعلين إذ تمكِّنه من تمرير وفرض رأيه في عملية اتخاذ القرار في ظل اعتماد القياديين في تجديدهم للهياكل والهيئات الحزبية على المعايير التقليدية في الاستقطاب وجدب المناضلين.

وما النسب الأخرى التي جاءت متفرِّقة إلاّ تأكيدًا على وجوب تنوّع موارد التعبئة ومراكمتها من أجل حجز موقع داخل سيرورة التحديث الإنتقالية التي لا تحتكم إلى مورد واحد وفقط ، حيث أنّه لما

يصبح هناك خيار من داخل القبيلة الواحدة عندما ينزل خط النسب يضاف إليه مورد من موارد التعبئة سيّما ما تعلق بالرأسمال المادي وإعطاءه أولوية على حساب الرأسمال الثقافي أو الرمزي والذي نقصد به هنا على سبيل الحصر الكفاءة العلمية أو السياسية.

كما يمكن تأويل وجود نسبة مرتفعة لتلك المعايير مجتمعة العرش والمال والجهة إلى الانحرافات والمسارات المشوّهة والاستراتيجيات التي ينتهِجها الفاعلين والتي يفرضها تعايش النظام التقليدي والنظام الحديث وذلك بسبب تداخل العلاقات الشّخصية ومظاهر التضامن القديمة، إضافة إلى ذلك أن بإمكان انتقالهم من معيار إلى آخر حسب متطلبات الوضع الراهن وإمكانية القيام بلعبة مزدوجة بالرجوع إلى هذا المعيار أو ذاك حسب الأوضاع والمصالح المعنية وإمكانية ترجيح معيار الكفاءة كمعيار حديث لكن يبقى هذا دائما داخل منطق الجهة والقبيلة لغياب النشاطات التكوينية واللقاءات النظامية التي تضبط سيرورة العمل الحزبي الديمقراطي، ممّا يحيل إلى هيمنة ثقافة سياسية حزبية تتبني على الولاء للشخص والجماعات الأوّلية بدءاً من إلى العائلة والعشيرة ثم القبيلة والجهة

جدول 14 مدى معرفة المستجوبين للقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب

نعم	لا يعرفون القانون الأساسي		56	%49.6
	يعرفون القانون الأساسي	مرجعيات الحزب و أسسه	6	%5.3
		شروط الإنخراط و النضال في الحزب	4	%3.5
		الهيكل العام	7	%6.2
	يعرفون النظام الداخلي	واجبات المناضل و حقوقه	10	%8.8
		قواعد العمل الحزبي: قواعد العمل الحزبي	5	%4.4
		قواعد العمل الحزبي: الترشيح و التصويت	7	%6.2
لا			16	%14.2
عدم إجابة			2	%1.8
المجموع			111	98,2
المجموع الكلي			113	100,0

قراءة الجدول:

يتبيّن من الجدول أن الأغلبية من المستجوبين لهم دراية ومعرفة بالقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب بنسبة تقدر ب 84.1%، مقارنة بالمستجوبين الذين ليست لهم دراية بالقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب بنسبة 14.2%؛ في حين نسبة ضئيلة 1.8% لم تعط إجابة إطلاقا.

تأويل النتائج المقروءة:

عند تفحُصنا للإجابات المتعلقة بالمعرفة الحقيقية والفعلية للقانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب وجدنا أن أغلبية أفراد العيّنة الذين أجابوا ب "نعم" لكن في الحقيقة لا يذكرون أي قانون أساسي أو نظام داخلي، في حين آخرين أجابوا وكانت إجابتهم لا تمتّ بصِلة إلى مواد القانون الأساسي والنظام الداخلي، ومنهم من قال إني أحفظه عن ظهر قلب دون ذكر أي قانون أساسي أو نظام داخلي مؤكِدا الازدواجية الموجودة بين القول والفعل أو الطرح الشعبوي؛ في حين أن نسبة أفراد العينة الذين كانت إجابتهم معقولة وتمثّل 34.4% إذ توزَّعت بين القانون الأساسي والنظام الداخلي. تتعلق بالترشيحات و التصويت أي كل ما يتعلق بالممارسة السياسية اليومية كشروط الإنخراط والنضال في الحزب كأولى خطوة يخطوها المناضل داخل هياكل الحزب، إضافة إلى معرفة هياكل الحزب وكيفية التدرُج في المسؤوليات داخلها، والتي تؤكد أيضا ما يترتَّب عن هذا من حقوق وواجبات المناضلين والقواعد التي تُنَظِّم العمل الحزبي.

جهل أغلبية المستجوبين للقانون الأساسي والنظام الداخلي له دلالات على أن العمل الحزبي لا يرتكز على هذه القوانين ولا يستمِد منها الشرعية كمصدر من مصادر في ممارسة السلطة داخل الحزب، بقدر ما هو يعطي للأعراف والتقاليد القديمة التي هي بعيدة كل البعد عن أدبيات وأهداف حزب جبهة التحرير الوطني؛ بيد أن غياب الاحتكام إلى النص القانوني المتضمن في القانون الأساسي والنظام الداخلي الذي يُنظّم ويؤطر الممارسة السياسية يحل محله النّزوات والولاءات للجماعات الأولية والقبيلة والولاء للأشخاص وطُغيان المصالح على حساب تفعيل القوانين الناظمة للعمل الحزبي. وتوظيفها على المقاس وفق ما تقتضيه الشرعية الظرفية والمصلحية وتبادل الامتيازات أهمية على حساب المصادر والتشريعات الحزبية ويصِل الأمر في بعض الأحيان إلى استعمال

التعسف في السلطة وعدم احترام القوانين واللوائح الداخلية المنبثقة عن المؤتمرات الحزبية الدالة على كيفية تنظيم الحزب وهياكله.

جدول 15 اتجاهات المستجوبين حول مدى تماسك أو تفكك بنية الحزب الداخلية وخاصة بعد التغيرات التي طرأت على القيادة أو الأمانة العامة في المؤتمرات العادية والاستثنائية

اتجاهات المستجوبين	التكرار	النسبة المئوية
متماسك / متماسك جدا	52	46,0
متفكّك / متفكّك جدا	60	53,1
المجموع	112	99,1
عدم إجابة	1	0,9
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

أعلى نسبة هي المتعلقة بالمستجوبين الذين يرون أن هناك تفككاً داخل الحزب بمجرد ذهاب قيادات ومجيء أخرى وذلك بنسبة 53.1%، أما المستجوبين الذين يرون أن هناك تماسكا داخل الحزب حتى بعد تغيير القيادات المحلية والوطنية فنسبتهم تُقدر ب 46%؛ في حين أن هناك نسبة 0.9% من المستجوبين فضَّلوا عدم الإجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

تُشكّل النسبة المسجّلة أعلاه تأكيد المستجوبين على أنه لا تزال الإنشقاقات والإنقسامات قائمة داخل وحدات الحزب وهيئاته؛ نظرا لطبيعة البنية التي يتّسِم بها المجتمع الجزائري حيث أنه مجتمع انقسامي، فهو مجتمع تنقصه الوحدة والانسجام وتحكمه التناقضات البنيوية الناتجة من تركيبه القبلي والعشائري، مما يُهدِد وحدته وتماسكه، تُنقل هذه الدهنيات داخل المؤسسة الحزبية؛ فيجد أنّ مصدر الاختلاف هو في حد ذاته مصدر للتخلّف، إنَّما هي الثقافة السياسية للفاعلين السياسيين وخاصة على المستوى المحلي والتي تحمل في جيناتها الطرح الانقسامي الذي يتجلى بصفة فعلية داخل المؤسسة الحزبية باعتبارها تستمد قوّتها وبنيتها من التشكيلات الاجتماعية المختلفة والنسيج الاجتماعي، وذلك لأنها لا تنْبَنِي على أساس البرنامج والمشروع الحزبي بل تُبنى على أساس ضيق تتّسم بالولاء للقبيلة والعرش والجهة والمصلحة وتتهيكل في شكل كُتل وعُصب ومجموعات، نظرا

لطبيعة التركيبة البشرية للمناضلين من حيث المستوى الفكري والعلمي والثقافي والمعرفي. حيث لمسنا أن هذه التشكيلات تصنَع بعض الطقوس الخاصة بها وحدها؛ فغيابها من على رأس الهرم والمسؤوليات كفيلة بإحداث شَرْخ وانشطار داخل هياكل الحزب تقترِب فيه الممارسة السياسية إلى الأتباع والمبايعة أكثر منه إلى أشكال الديمقراطية والشفافية التي نحكم من خلالها على حداثة العمل الحزبي من تخَلُفه؛ وما النسبة التي تؤكد أن هناك تماسك إلا دليل على قبولها للوضع الحالي إطلاقا من هذا المبدأ. أيضا تؤكد من جهة أخرى العلاقة المتبادلة بين القيادة والقاعدة التي تقوم على هذا الأساس الإنقسامي بدل التماسك الذي يقوم على التوافق والوحدة والتنسيق والانضباط، ممّا يؤدي إلى تنامي المؤسساتية الحزبية؛ يحيل الأساس الإنقسامي إلى بنية حزبية غير متماسكة في مرحلة من المراحل التي تسبق الحداثة ونشوئِها. التي يغيب عنها الحوار البنّاء الذي وحده كفيل بترسيخ ثقافة الرأي والرأي الآخر وهو ما يُجسد فعلا النصوص الأساسية للحزب داخل الأطر النظامية ويحرّر المناضل من كل أشكال التبعية التقليدية.

جدول 16 اتجاهات المبحوثين حول مدى تكيف أو تصلب بنية الحزب بالمقارنة مع التغيرات الحاصلة في المحيط والبيئة الخارجية

اتجاهات المستجوبين	التكرار	النسبة المئوية
متصلّب / متصلّب جدا	64	56,6
متكيّف / متكيّف جدا	42	37,2
المجموع	106	93,8
عدم إجابة	7	6,2
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

أعلى نسبة تُقرأ في الجدول هي المتعلّقة بالمستجوبين الذين يقرّون أن الحزب متصلّب أو غير متكيّف مع التغيرات الحاصلة في المحيط والبيئة الخارجية وتمثل 56.6%؛ أما أدنى نسبة فهي تلك التي تتعلق بالمستجوبين الذين ينظرون إلى الحزب على أساس أنه متكيّف مع المتغيرات الحالية بنسبة 37.2%؛ في حين سجلنا نسبة 6.2% والتي تمثّل نسب الممتنعين عن الإجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

أكثر من نصف أفراد العينة يقِرُون بتصلّب الحزب بالمقارنة مع المتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية. إذ لم تستطِع المؤسسة الحزبية التكيّف مع المعطيات الخارجية التي تطرأ على البناء الاجتماعي والسياسي حيث أن الحزب لم يكن في مستوى تلك التغيرات الحاصلة على مستوى منظومة القيم الجديدة في إطار التحديث المتسارع الذي تشهده البيئة داخليا وخارجيا وحتى ما يجري من تحديث أو تنمية في الدول الأخرى؛ بيد أن التغيّرات الجديدة تفرض إعادة قولبة على مستوى ذهنيات الفاعلين وعلى مستوى مشروع المؤسسة الحزبية بحيث تصبح فاعلة وتنِم عن وعي سياسي في أوساط المناضلين والأوساط الشعبية تحسُبا للمستجدات الطارئة التي تحدث على مستوى المحيط الاجتماعي وداخل الأنساق الاقتصادية والسياسية.

إلا أن المبحوثين يتمثّلون التكيّف مع طبيعة البناء الاجتماعي والثقافة السياسية السائدة تزامنا والتغيرات الجديدة الحاصلة في المحيط أو ما يعرف بعملية التحديث السياسي، فالكتل الموجودة على مستوى الحزب ترى أن الحزب غير متكيّف مع البيئة الخارجية، وذلك لطبيعة القيادة التي تحكمه والتي لم تغيّر من السلوكات السياسية التي كانت تمارس في عهد الحزب الواحد. الذي أعيد إنتاجه بطرق أخرى لكن ضمن نفس السياق الذي يؤكد فشل رهان الإنتقال الجيلي والوظيفي؛ أي الحيلولة دون انتقال السلطة من جيل إلى جيل آخر بسلاسة والانتقال من جيل الثورة إلى جيل الشباب، وفشل الانتقال الوظيفي من وظيفة إلى وظيفة كالانتقال مثلا من وظيفة الاستقلال إلى وظيفة بناء مؤسسة حزبية حديثة داخل الدولة الوطنية مما عطل المشروع التحديثي؛ إذ أن التمايز في الوظائف يؤدي بدوره إلى إخلاص ووفاء الفاعلين والذي ينجم عنه تعدد الأهداف وتنوعها حيث أن الإخفاق في تحقيق هدف معين لا يلغي إمكانية تحقيق أهداف أخرى. إذ أن الحزب لم يحافظ على نهجه وقيَمه ومبادئه التي دأب عليها في عهد الأحادية، وهو لم يستطيع التأقلم والتكيف مع المسار الجديد للتعددية الحزبية الأمر الذي أدى إلى نوع من التمزّق والتشرذم في صفوفه بين محافظ على البرنامج العام للحزب وبين من يحاول أن يواكب الركب الجديد لكنه لم يوفّق في ذلك.

جدول 17 موقف المبحوثين حول مدى استقلالية الحزب أو تبعيته لمختلف الفئات المشكلة له أو لمؤسسة معينة

الفئات المهيمنة	التكرار	النسبة المئوية
أبناء الشهداء	9	8,0
المجاهدين	4	3,5
رجال المال	12	10,6
أخرى	22	19,5
كلها	53	46,9
المجموع	100	88,5
عدم إجابة	13	11,5
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

أعلى نسبة تقرأ من الجدول هم المستجوبون الذين يقرّون بتبعية الحزب للفئات والتنظيمات المشكلة له أبناء الشهداء، المجاهدين ورجال المال مجتمعة يشكّلون مع بعضهم نسبة 46.9%، تليها إجابات أخرى متفرقة بنسبة 19.5%، ثم أصحاب المال بنسبة 10.6%، تليها فئة أبناء الشهداء بنسبة 8% ثم المجاهدين بنسبة 3.5%، أما نسبة 11.5% هم الممتنعين عن الإجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

نتأكّد من خلال قرائتنا للجدول أن أغلبية المستجوبين يقرّون بتبعية الحزب للفئات التقليدية وهي أبناء الشهداء والمجاهدين إضافة إلى أصحاب المال مما أدى إلى سيطرة تلك الفئات على حساب الفئات الصاعدة وخاصة الشباب، وهذا ينسحب على الفترات الماضية للحزب لاسيما أثناء الوحدوية الحزبية على عكس الحرية النسبية للفئات بعد التعددية الحزبية، والاحتكام إلى الفئوية وخاصة منها التقليدية التي تتغنى بالمشروعية الثورية في حقبة ما، ثم تحوّلت إلى الشرعية التاريخية وعلى سبيل المثال أبناء الشهداء والمجاهدين، كما عرفت الحقبة الزمنية ذاتها اقتحام الساحة الحزبية بعض الميسورين الجدد الذين غيروا مجرى الحياة السياسية والنضالية داخل مؤسسات الحزب في القسمات المحافظات واللجنة المركزية مستغلّين في ذلك وضعهم المادي المريح علاوة عن تراكم العهدات الانتخابية السابقة لاسيما في العشرية الأخيرة؛ وهناك من يرى أن الحزب له تبعية إلى بعض الجهات

الفاعلة في القرار السياسي ككل وداخل المنظومة الحزبية ألا وهي المؤسسة الأمنية والإدارة باعتبارها مؤسسة محكمة التنظيم وتملك التكنولوجيا الحديثة وتحتكر العنف الشرعي ولها سلطة في صعود أو نزول جماعات معينة داخل سلم المسؤوليات في المجالس المنتخبة من خلال إسقاط بعض الأسماء باعتمادها على التقارير السلبية في ملفات بعض المترشحين، ولها وكلاؤها داخل الهيئات القيادية الحزبية.

تؤكد لنا النتائج عدم وجود الحرية الفئوية والتنوع الفئوي، مما يحيل دون اكتمال استقلالية الحزب من تلك الفئات التقليدية التي تعتمد على الإيديولوجية الثورية والشعبوية حيث أنها تخلّف صراعا داخليا وتولّد ما يعرف بضغط الفئة وبالتالي ينجم عن كل هذا تحجيم الحرية في النشاط والحركة مما يحيل دون مأسسة الحزب واستقلاليته من هذه الفئات الثورية.

جدول 18 يبين العلاقة بين الانتماء القبلي والمنصب السياسي داخل الحزب

		المنصب أو المسؤولية في الحزب						المجموع
		أمين قسمة	عضو مكتب قسمة	أمين محافظة	عضو مكتب محافظة	مناضل	عضو اللجنة المركزية	
الإنتماء القبلي	بني فوغال	3 25,0% 15,8%	3 25,0% 15,8%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	5 41,7% 11,9%	1 8,3% 50,0%	12 100,0% 12,6%
	بني خطاب	4 28,6% 21,1%	3 21,4% 15,8%	1 7,1% 50,0%	1 7,1% 9,1%	5 35,7% 11,9%	0 0,0% 0,0%	14 100,0% 14,7%
	بني عافر	6 27,3% 31,6%	3 13,6% 15,8%	0 0,0% 0,0%	4 18,2% 36,4%	8 36,4% 19,0%	1 4,5% 50,0%	22 100,0% 23,2%
	بني عمران	0 0,0% 0,0%	1 11,1% 5,3%	0 0,0% 0,0%	2 22,2% 18,2%	6 66,7% 14,3%	0 0,0% 0,0%	9 100,0% 9,5%
	بني يدر	0 0,0% 0,0%	3 75,0% 15,8%	0 0,0% 0,0%	1 25,0% 9,1%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	4 100,0% 4,2%
	اولاد بلعفو	0 0,0% 0,0%	2 66,7% 10,5%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	1 33,3% 2,4%	0 0,0% 0,0%	3 100,0% 3,2%
	أخرى	4 13,8% 21,1%	4 13,8% 21,1%	1 3,4% 50,0%	3 10,3% 27,3%	17 58,6% 40,5%	0 0,0% 0,0%	29 100,0% 30,5%
	أولاد عواط	2 100,0% 10,5%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	2 100,0% 2,1%
المجموع		19 20,0% 100,0%	19 20,0% 100,0%	2 2,1% 100,0%	11 11,6% 100,0%	42 44,2% 100,0%	2 2,1% 100,0%	95 100,0% 100,0%

قراءة الجدول:

نلاحظ أن أفراد العينة الذين يتقلدون منصب أمين محافظة جاءت بالتساوي لكل من قبيلة بني خطاب وإحدى القبائل من القبائل الأخرى بنسبة 50%؛ أما عضوية اللجنة المركزية سجلنا نسبة متساوية أيضا لكل من عرش بني عافر وبني فوغال وتمثَّل 50% لكل منهما كأعلى نسب نقرأها من الجدول؛ في حين عضوية المحافظة أكبر نسبة سجلناها لقبيلة بني عافر بنسبة 36.4% مقابل نسبة 9.1 % لقبيلة بني خطاب كأصغر نسبة.

تأويل النتائج المقروءة:

نسجّل أكبر نسبة لأمناء القسمات هي تلك المتعلقة بالشريحة التي تنتمي إلى قبيلة بني عافر بنسبة تقارب الثلث من العدد الإجمالي للمستجوبين، وأيضا بالنسبة لعضوية المحافظة بنسبة تفوق الثلث واللجنة المركزية بنسبة نصف مئوية داخل تلك المناصب الحزبية، نفس الشيء بالنسبة للشريحة التي تنتمي إلى قبيلة بني خطاب والتي تستحوذ أيضا على مواقع رئيسية داخل هياكل الحزب كمنصب أمين المحافظة والذي هو في نفس الوقت عضو اللجنة المركزية وأيضا لهم تمثيل كبير للذين يتقلَّدون منصب أمين قسمة وأعضاء مكتب قسمة وهذا ما يسمح باستغلال المنصب من أجل ممارسة سلطة فعلية وتمكّنها من ضبط القوائم الإنتخابية على المقاس سواء ما تعلق بالقوائم على المستوى البلدي باعتبار أن القسمة هي الهيكل الحزبي المتواجد على مستوى إقليم كل بلدية وأيضا تقديم الإقتراحات بشأن القوائم الولائية والوطنية؛ وأيضا التكتّل من أجل ضمان التمثيل على المستوى الوطني وهذا ما تؤكده نتائج العضوية في اللجنة المركزية بنسبة خمسين بالمئة من هذه الهيئة، تُمكّنهم من رصد الوضع القَبْلِي توخيًا لأي خطر يُحدِّق بالامتداد القبلي داخل الهياكل والهيئات، ولفرض تواجد عدد كبير من المناضلين الذين ينتمون إلى العرش الذي ينتمي إليه المسؤول الأول في الحزب من أجل ضمان المنصب والاستمرار فيه قدر المستطاع.

في حين نجد أن القبائل الأخرى تتقلّد مناصب في مختلف الهيئات الحزبية لكن بشكل منتشر ومتفرّقة بنسب ضئيلة مما يؤدي إلى ميوعة قراراتها واستحالة امتلاكها لسلطة وأغلبية، والحيلولة دون ممارستها سلطة فعلية واحتوائها للوضع الحزبي سيما ما تعلق بالمستوى الوطني والولائي على عكس تواجدها في الإقليم البلدي أين تكون السلطة متمركزة في يد أمناء القسمات لضبط القوائم بالتشاور مع الهيئة القيادية المتمثلة في مكتب المحافظة.

نتأكد من الجدول أن القبيلة والعرش تُشكّلان مصدرًا من مصادر امتلاك السلطة حتى وإن كان الأمر يتعلق بالحزب كمؤسسة عصرية تتجاوز كل الحساسيات. ويلاحظ أن الممارسة الحزبية تميّزت بسلوك وأخلاق منافية تماما للمبادئ والقيم الحزبية الحديثة بحيث أن أصحاب القرار السياسي المحلي حادو عن كل ما هو قانوني وتنظيمي وسلكوا سُبُل القبيلة والعشيرة ضمانا لاستمرارهم على مقعد المسؤولية متَّخذين في ذلك ما يعرف بالعددية الموالية.

جدول 19 يبين العلاقة بين الانتماء القبلي بالمنصب السياسي داخل المجالس المنتخبة

		المنصب السياسي او المسؤولية في (المجالس المنتخبة الولائية والوطنية)						المجموع
		لاشيء	عضو مجلس شعبي بلدي	عضو مجلس شعبي ولائي	عضو مجلس شعبي وطني	رئيس بلدية	نائب رئيس بلدية	
الإنتماء القبلي	بني فوغال	7 53,8% 14,9%	5 38,5% 17,2%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	1 7,7% 9,1%	13 100,0% 13,0%
	بني خطاب	6 42,9% 12,8%	3 21,4% 10,3%	3 21,4% 50,0%	0 0,0% 0,0%	2 14,3% 40,0%	0 0,0% 0,0%	14 100,0% 14,0%
	بني عافر	10 43,5% 21,3%	5 21,7% 17,2%	2 8,7% 33,3%	2 8,7% 100,0%	0 0,0% 0,0%	4 17,4% 36,4%	23 100,0% 23,0%
	بني عمران	5 55,6% 10,6%	1 11,1% 3,4%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	3 33,3% 27,3%	9 100,0% 9,0%
	بني يدر	2 50,0% 4,3%	2 50,0% 6,9%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	4 100,0% 4,0%
	اولاد بلعفو	1 33,3% 2,1%	2 66,7% 6,9%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	3 100,0% 3,0%
	أخرى	15 46,9% 31,9%	10 31,3% 34,5%	1 3,1% 16,7%	0 0,0% 0,0%	3 9,4% 60,0%	3 9,4% 27,3%	32 100,0% 32,0%
	أولاد عواط	1 50,0% 2,1%	1 50,0% 3,4%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	2 100,0% 2,0%
المجموع		47 47,0% 100,0%	29 29,0% 100,0%	6 6,0% 100,0%	2 2,0% 100,0%	5 5,0% 100,0%	11 11,0% 100,0%	100 100,0% 100,0%

قراءة الجدول:

أعلى نسبة نقرأها من الجدول لأفراد العينة أعضاء المجلس الوطني هم من قبيلة بني عافر وتمثّل 100% ؛ أما أفراد العينة الذين يتقلّدون منصب عضو مجلس ولائي أعلى نسبة هي تلك التي تتعلّق بقبيلة بني خطاب والتي تمثّل 50% ، مقابل 33.3% من قبيلة عافر و 3.1% للقبائل الأخرى مجتمعة كأصغر نسبة؛ في حين أفراد العينة الذين يتقلدون منصب عضو مجلس بلدي نسبة 34.5% للقبائل مجتمعة كأعلى نسبة مقابل 17.2% بالتساوي لكل من قبيلة بني عافر وقبيلة بني فوغال مقابل 10.3% لقبيلة بني خطاب.

تأويل النتائج المقروءة:

يتبيَّن من قرائتنا للجدول أعلاه أن: أعلى نسبة لأعضاء المجلس الشعبي الوطني توجد عند قبيلة بني عافر بنسبة مئة بالمئة، مقابل لاشيء للقبائل الأخرى ويعود ذلك إلى سيطرة قبيلة بني عافر على مستوى الهياكل المحلية في القسمات والمحافظات، فهي تحتكر السلطة في أخذ القرارات للترشيح في الهياكل الرسمية، بالإضافة إلى تواجدهم بكثرة في الهيئة الناخبة؛ أما منصب رئيس بلدية قرابة الثلثين نجدها عند القبائل متفرّقة وذلك راجع إلى أن كل بلدية لها انتشار قبلي غالب ومسيطر يتماشى والنسيج السوسيولوجي القرابي للمنطقة وهذا يعود إلى توزُّع أفراد العيّنة وانتشارهم كمناضلين وممثّلين منتخبين في المجالس المحلية البلدية التابعين لهيكل مكتب القسمة داخل إقليم البلدية والمجلس الشعبي البلدي الذي يمثّلها بالموازاة؛ في حين بقية رؤساء البلديات ينتمون إلى قبيلة بني خطاب بنسبة تفوق الثلث وذلك راجع إلى تواجدهم بكثرة أيضا داخل هياكل الحزب وخاصة مكتب القسمة كهيكل يُقابل المجلس الشعبي البلدي، وأيضا حضورهم المعتبر داخل مكتب المحافظة ممَّا يعطيهم سلطة الترشح والتواجد داخل المجالس المنتخبة المحلية البلدية والولائية والوطنية، وضمان أكبر عدد ممكن من المنتخبين داخل المجالس المنتخبة تحسبا للاستحقاقات وخاصة منها الوطنية كمجلس الأمة مثلا، والذي يفترض أسبقية تجنيد أكبر عدد ممكن من المنتخبين محلياً لحصد ذلك المقعد؛ نفس الطرح فيما يخص منصب نائب رئيس بلدية نسجّل نسبة تفوق الثلث لقبيلة بني عافر نسبة لتواجدهم هم أيضا بكثرة داخل هياكل الحزب، مقابل قرابة الثلث لكل من القبائل الأخرى مجتمعة بالتساوي مع قبيلة بني عمران نسبة لتواجدهم داخل النسيج السوسيولوجي للمنطقة؛ ونتأكّد من خلال قرائتنا لتلك النتائج المتعلّقة بأعضاء المجلس الشعبي الولائي والذي يُفترض أن يكون كهيئة مركزية ممثّلا لكل الحساسيات والكفاءات على المستوى الولائي يتم فيه توزيع السلطة بشكل متساوي، في حين نجد أن النسبة تكاد تقارب المئة يتقاسمها كل من قبيلتي بني خطاب بنسبة خمسين من المنتخبين والثلث المتبقي لقبيلة بني عافر، في حين أن السُدس من أفراد العينة يمثّل مختلف القبائل والأعراش مجتمعة وهذا ما يدل على وجود النزعة القبلية داخل المجالس المنتخبة وتجذُّرها؛ وهذا من أجل رصد الوضع القبْلي تحسبا لأي طارئ يهدد الانتماء القبلي الحزبي وضمان الاستمرار في تحقيق النجاحات في الانتخابات والتي لن يكون لها طعم خاص إلاَّ بنكهة قبَلِيَة.

نتأكَّد من خلال كل النتائج أن المناصب القيادية في المجالس الوطنية أو المجالس المحلية الولائية والبلدية وفي الهيئات التنفيذية داخلها سواء ما تعلق بمنصب رئيس بلدية أو نائب رئيس بلدية يتقلَّدونها أفراد العينة الذين لهم انتماء قبلي إلى قبيلة بني عافر أو قبيلة بني خطاب، في حين أن المناصب الأخرى كنواب بالمجلس الشعبي البلدي، أعضاء المجلس الشعبي البلدي والذين لا يتقلدون أي منصب في المجالس المنتخبة تعود إلى القبائل الأخرى وذلك بحسب انتشارهم القبلي داخل إقليم البلدية.

إن التواجد المعتبر لأبناء القبيلتين المذكورتين سلفا على مستوى هياكل الحزب وهيئاته وفي الوعاء الانتخابي يؤدي تلقائيا إلى تبوء مناصب في مختلف الهيئات الحزبية والمجالس المنتخبة على جميع الأصعدة، وهذا الوضع يترتّب عنه تحقيق ما يطمح إليه أبناء العشيرة والقبيلة بإعادة إنتاج سلطة قبلية تتجدَّد وتتصاعد تزامنا والاستحقاقات الانتخابية سواء كانت حزبية داخل الهيئات والهياكل أو على مستوى المجالس المنتخبة.

خلاصة الفرضية الأولى:

على الرغم من محاولات التحديث السياسي التي أخذ حزب جبهة التحرير الوطني بأسبابها كمؤسسة فاعلة في السيرورة الانتقالية وذلك داخل ما يعرف بالدولة–الأمة أو الدولة الوطنية، إلا أنّ منظومة القيم التي تُغذي الثقافة السياسية السائدة للفاعلين السياسيين ترتكز على الأسس القبَلية كإطار سياسي محدّد وإيديولوجية متبناة، بل تتعداها إلى الجهوية في أغلب الأحيان، وخاصة ما تعلَّق بالحياة السياسية المحلية وتوظيف تلك النزعة القبلية كملجأ ومأمن وملاذ يحتمي به الفاعلون.السياسيون.

تتم عملية تجنيد وتجديد النخب السياسية أو القيادات داخل الحزب عن طريق آليات تقليدية بناءا على الطرح القبَلي، إذ تستمد المؤسسة الحزبية أعضائها من نسيج اجتماعي تقليدي يعتمد في أساسه على بنية عائلية، عشائرية وقبلية وامتداداتها الجهوية كرأسمال علاقاتي وشرط من شروط إعادة إنتاج سلطة حزبية، يتم فيها صعود تلك النخب أو القيادات الحزبية ويتّخذ مسارا مشوّها مند بداية تشكُّلها؛ في ظل غياب أطُر التكوين وبروز المشاركة السياسية المناسباتية، التي عزّزت تلك الانقسامية الموجودة بين المناضلين والقيادات وذلك بتفضيلها للقيم التقليدية القبَلية على حساب قيم النضال والتضحية، وتعطي أهمية للعرش والجهة والمال على حساب عامل الكفاءة والنزاهة في

تصعيد القيادات، في ظل وجود ثقافة سياسية تؤسّس لذلك وتَعرِض عن البرنامج والمشروع الحزبي إذ تعتمد على معايير لا عقلانية تستبعد كل ما هو نصّي وقانوني كالقانون الأساسي والنظام الداخلي التي يُنظم العمل الحزبي ويُؤطّره؛ ولا تستمد منه الشرعية في ممارسة السلطة داخل هياكلها.

عدم اكتمال نشوء سيرورة التحديث السياسي داخل المؤسسة الحزبية ومأسستها، خلَّف فراغًا حيث ترك المجال مفتوحًا لظهور تلك البنى القبلية والعشائرية التي انتقلت داخل المجال السياسي كمعوّض فعلي وذلك لعدم وجود بيئة ديمقراطية بالرغم من تغنّي تلك التشكيلات السياسية وتشبُّتها بالديمقراطية نظريا إلا أنّها لم تصمد أمام أول اختبار ميداني على مستوى الممارسة السياسية عمليّا إذ بقيت تمارس نشاطها السياسي باسم القبيلة والعرش والجهة والفئوية والمصلحة والتي تعتمدها كمصادر للشرعية في ممارستها للسلطة، وتطغى في العمل الحزبي خاصة إذا اقترنت بموارد التعبئة الأخرى وفي مقدمتها الرأسمال المادي كمعيار حاسم ومحدد في صعود القيادات داخل سلم المراتبية الحزبية والسياسية ومورد من موارد التعبئة والاقتراب من الريع الحزبي ورصد الوضع القبْلي داخل سيرورة التحديث الانتقالية؛ والنظام القائم يُحبّذ ولاء وتبعية الأشخاص خاصة إذا اقترن هذا الرأسمال بامتداده الشعبي ومكانته المرموقة اجتماعيا وقد برز في الآونة الأخيرة وبشكل متنامي التفاضل للشّخص الذي يحوز على ثورة مالية معتبرة كخيار يلجأ إليه الفاعلين.

إعادة إنتاج القبَلية كقيمة اجتماعية وسياسية تأكيد صارخ على الإنقسامية الموجودة بين النخب والقيادات الحزبية في شكل كُتل وعُصب وزُمر، تبّنت تلك الأفكار التقليدية وتعصَّبَت للعرش والقبيلة والجهة وأعطت أسبقية للقيم التقليدية على حساب القيم الحديثة، بيد أنها عطّلت المشروع الحزبي الحداثي إذ لا تحتكم للعلم ولا تعترف بقيم المواطنة وتجميع تلك البنى القديمة حول سلطة مركزية عقلانية؛ ممَّا عطّل اكتمال البناء المؤسساتي الحزبي الذي بقي متفككًا، متصلبًا، تابعًا تقترب فيه الممارسة السياسية من أشكال وأنماط تقليدية تتجسَّد في أشكال التبعية والمبايعة، ممَّا يحيل دون مأسسة الحزب وتأهيل النخب القادرة على تبني المشروع الحزبي، والعمل على تحرير الفرد المناضل من كل أشكال التبعية وإعادة بعثه كعمل خلاَّق يأخذ من القوانين والنصوص مرجعًا لها ومن المتعلّمين والكفاءات مستقرًا لها.

استمرار النزعة القبلية داخل المؤسسة الحزبية التي يُنتظر منها تحديث الممارسة السياسية بعيدا عن تلك النعرات القبلية لا تلغي وجود سلطة مركزية؛ لكن هناك تعايش لوضعيتين يلجأ إليها الفاعلين

السياسين كل منهما حسب الظروف والتوازنات والسياق الذي يتواجدون فيه آخذين بعين الاعتبار منطق الحساب العقلاني، والعودة إلى تلك القيم القبَلية وفق مقتضيات الشرعية الظرفية المحدّدة فتغليب عنصر الكفاءة قد يلجأ إليه أحيانا شريطة أن لاتخرج العملية من منطق الامتداد القبلي؛ إذن فالحاجة إلى القبيلة تعطيها الشرعية كمؤسسة اجتماعية ناظِمة فتكون هي السطوة والسلطة فهي مهيكلة، إلى حدّ ما مبنية على الامتثال والولاء وكمصدر من مصادر اتخاد القرار داخل هياكل ومفاصل المؤسسة الحزبية وخاصة القبائل التي لها حضور قوي في المجال الاجتماعي والسياسي وداخل هياكل وهيئات الحزب.

4-النتائج المرتبطة بالفرضية الثانية:

يعرض الباحث في هذا الجزء النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الثانية والمتعلقة بالبنية الاجتماعية والإيديولوجية وتأثيرها على الممارسة الأبوية الحديثة داخل الحزب.

جدول 20 اتجاهات المبحوثين حول المشروعية التي يتكئ عليها الحزب

مصادر المشروعية	التكرار	النسبة المئوية
الثورية التاريخية	**59**	**52,2**
الشعبية	**11**	**9,7**
الشعبوية	**5**	**4,4**
الوطنية	**2**	**1,8**
الدستورية	**5**	**4,4**
الثورية و الشعبوية	**28**	**24,8**
المجموع	**110**	**97,3**
عدم إجابة	**3**	**2,7**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

يتّضح من الجدول أن أعلى نسبة هي تلك المتعلقة بالمستجوبين الذين يرون أن المشروعية التي يتكئ عليها الحزب هي المشروعية الثورية التاريخية بنسبة 52.5%، مقابل المشروعية الثورية والشعبوية بنسبة 24.8%، ثم المشروعية الشعبية بنسبة 9.7%؛ تليها المشروعية الشعبوية والمشروعية الدستورية بنسبة متساوية لكل منهما تقدر ب 4.4%؛ في حين أدنى نسبة هي تلك

المتعلقة بالمستجوبين الذين يرون أن المشروعية التي يتكئ عليها الحزب هي المشروعية الوطنية بنسبة 1.8%.

تأويل النتائج المقروءة:

من خلال النتائج المتحصل عليها ثلاث أرباع المبحوثين يقرّون بأن الحزب مازال يعتمد في إيدولوجيته السياسية على المسلّمات التقليدية للمشروعية المطلقة التي تتكئ على التاريخ الثوري التحرري وعلى الإيديولوجية الشعبوية: في الخطابات الرسمية وفي الممارسة الميدانية التي تعتمد على المشروعية التاريخية الثورية، إبتداءا من الإسم الذي يحمله الحزب في الذاكرة الشعبية والمخيال الاجتماعي، "جبهة التحرير الوطني" ، معناه الشرعية التاريخية كرموز وايحاءات يتم العودة إليها باستمرار لإثبات وتأكيد هوية الحزب وتشبّعه بقيم ومثل نوفمبر كمشروع مجتمع وفي نفس الوقت الشرعية الثورية كبنية مثقلة تحمل دلالات ومعاني بغض النظر عن محتوى البرنامج الذي يحمله الحزب؛ وبدرجة أقل المشروعية الشعبوية التي ترتكز على الطرح الاسطوري للماضي البطولي والتغني بتلك الانتصارات. فبالرغم من الأعداد الكبيرة من الشباب والإطارات التي انضمت بين الفينة والأخرى إلى هياكل الحزب إلا أن المشروعية التقليدية مازالت هي المعمول بها. على عكس المشروعية الشعبية والدستورية كقيمة قانونية ورابط عضوي بين مختلف شرائح المجتمع لم تأخذ حقّها ومكانها في الممارسة السياسية، لأن المولد الأساسي لحزب سياسي حداثي داخل مؤسسات سياسية عصرية يعتمد على المنافسة السياسية الشفافة، وتعطي شرعية أكبر للمناضل والمواطن كحلقة رئيسية في النسق السياسي وفي تقرير مصيره من خلال انتخابات دورية شفافة هي السيدة وتعطي الكلمة للشعب والمناضل وفق الشرعية الدستورية التي تعتبر الإطار المحدد لعملية تنظيم وتوزيع السلطة السياسية والتنافس عليها ويؤمّنها منطق التداول الانتخابي.

جدول 21 رأي المبحوثين في مدى وجود ازدواجية بين النظري والتطبيقي في العمل الحزبي

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	87	77,0
لا	23	20,4
المجموع	110	97,3
عدم إجابة	3	2,7
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

أكثر من ثلاث أرباع المستجوبين يقرُّون أن هناك ازدواجية بين النظري والتطبيقي في العمل الحزبي وهي أكبر نسبة وقدرت ب 77%؛ في حين 20.4% يرون تطابق النظري والتطبيقي في العمل الحزبي، أما 2.7% هم الممتنعون عن الإجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

نستنتج من خلال الجدول أن الأغلبية من المبحوثين يقرّون بوجود ازدواجية بين القول والفعل في العمل الحزبي؛ وذلك راجع لعدة أسباب: استمرار الشعبوية بوجه جديد وذلك من أجل استغلال محطات معيّنة كالاستحقاقات الإنتخابية مثلا لتسويق خطاب سياسي ووعود من أجل كسب الرهان الانتخابي وفقط؛ بل من الممكن جدا أن المترشحين أنفسهم لا يعرفون حتى الصلاحيات التي تمكّنهم من ممارسة مهامهم داخل المجالس الشعبية المحلية، الولائية والوطنية، ولا يترددون في تقديم الوعود بطرح أسطوري لا يعمّر طويلا في أول وهلة أمام أول اختبار حقيقي له على أرض الواقع بسبب عقم الممارسة.

نتأكّد من الجدول أن هناك انفصاما بين القول والعمل في الممارسة السياسية الحزبية وذلك لعدم تطابق الفكر والقوانين مع الواقع المعيش والميداني المعمول به فعليا، وتغلب الطرح الأسطوري على الطرح العقلاني. إذ تغلب سياسة الوعود التي ينتهجها الفاعلون السياسيون من أجل حفاظهم على المواقع التي يحتلونها وتعزيزها؛ هذه الوعود غالبا ما تكون متناقضة مع الموارد المتاحة لممارسة السلطة والاستيلاء عليها؛ وبالتالي ينجم عن هذا ازدواجية المعايير وازدواجية للخطاب بين القول والفعل. وفي واقع الأمر فإن المنتج لخطاب سياسي ما يفترض فيه أن يكون ذكيا وعارفا ومدركا لما ينتظره من التزامات وتعهدات كان قد سوّقها في خطابه أمام الجماهير الشعبية التي تنتظره في الموعد المحدد الذي آل على نفسه أن يقوم بتجسيدها لصالح الجهة أو المنطقة التي انتخبته وهو لا يدري أن الوسائل والإمكانيات والقدرات الفكرية قد تكون عائقا أمام التزاماته.

جدول 22 موقف المستجوبين من وجود فرص متساوية لكل المناضلين في تبوء مناصب سياسية سواء داخل الحزب أو في المجالس المنتخبة

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	36	31,9
لا	75	66,4
المجموع	111	98,2
عدم إجابة	2	1,8
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

أكثر من ثلثي أفراد العينة لا يرون أن هناك فرص متساوية بين المناضلين لتبوء مناصب سواء داخل الحزب أو المجالس المنتخبة بنسبة تقدر ب 66.4%؛ في حين أن نسبة 31.9% من أفراد العينة أي قرابة الثلث يرون أن هناك فرص متساوية بين المناضلين لتبوء مناصب سواء داخل الحزب أو المجالس المنتخبة، أما 1.8% هم أفراد العينة الممتنعون عن تقديم أية إجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

نتأكّد من خلال قرائتنا للجدول أنه لا توجد هناك فرص متساوية لتبوء مناصب داخل الحزب. فهناك تمييز بين المناضلين على أساس فئوي كفئة أبناء الشهداء والمجاهدين هذه الفئات التي تتغنى بالشرعيات التقليدية، وأصحاب المال والأعمال الذين تواجدوا خلال الحقبة الأخيرة وبالضبط في منتصف التسعينيات حيث وجدوا البيئة المناسبة والمناخ السياسي، والتغلغل داخل هياكل الحزب. للحفاظ على مصالحهم الاقتصادية. إضافة إلى الإنقسامية الموجودة داخل الهياكل والتي تعطي أولويات للأفراد والمناضلين الذين ينتمون إلى القبيلة أو العرش الذي يكون له تمثيل كبير داخل الحزب ويحتكر سلطة فعلية وخاصة لما يتعلق الأمر بمن يحوزون على موراد التعبئة الأخرى لتعزيز حظوظه، حيث يستطيع أن يرتقي ويصعد في سلم المسؤوليات على مستوى هياكل الحزب؛ كل هذا. وبالتالي ممّن لم تتوفر فيهم الشروط المحدَّدة مسبقا والمتّفق عليها في اختيار القيادات والممثّلين على مستوى الهياكل ومن تم المجالس المنتخبة، بحيث هناك تفاوت صارخ في المساواة بين المناضلين وتحل مكانها الولاءات الشخصية والمصلحية وتغليب منطق القرابة والقبيلة والجهة على حساب المناضلين ذوي الكفاءة العلمية والسياسية والمذكورة آنفا، مما يخلق الفوارق واللامساواة بين

المناضلين في تقلدهم مهام حزبية أو انتخابية؛.كل هذه الأساليب والممارسات تتم خارج الأطر النظامية والقانونية المعمول بها من القانون الاساسي والنظام الداخلي بل تتعداها إلى تجسيد ذهنية المحاباة والموالاة والقرابة، وهو ما جعل هيئات وهياكل الحزب غير مستقرة وغير منسجمة كل ذلك لتحقيق غاية وأهدافا يرومها بعد القياديين على مستوى الحزب عموديا وأفقيا تحقيقا للمصلحة الخاصة على حساب حقوق المناضلين الذين يكفُلهم القانون حق المساواة في جميع المجالات الحزبية لاسيما ما تعلق منها بالمجالس المنتخبة.

جدول 23 موقف المستجوبين من وجود مساواة بين الرجل والمرأة من حيث الفرص المتاحة

وجود مساواة بين الرجل والمرأة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**66**	**58,4**
لا	**46**	**40,7**
المجموع	**112**	**99,1**
عدم إجابة	**1**	**0,9**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

أعلى نسبة في الجدول هي تلك المتعلقة بوجود مساواة بين الرجل والمرأة من حيث الفرص المتاحة بنسبة 58.4%، أما أدنى نسبة فتلك المتعلقة بعدم وجود مساواة بين الرجل والمرأة من حيث الفرص المتاحة بنسبة تقدر ب 40.7%؛ في حين 0.9% فضلوا عدم الإجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

إنّ الفرق الذي يظهر في الجدول يرسّخ الهيمنة الذكورية. حيث أن المرأة لم تأخذ المكانة الحقيقية لها في المجتمعات العربية والدول النامية ومنها الجزائر، فنجد المرأة بالرغم من أنها أخذت مكانها نسبيا على أكثر من صعيد، والمثال على ذلك تواجدها بقوة في سلك القضاء، في المنظومة التربوية، في المنظومة الصحية في أسلاك الأمن بأنواعها الثلاث والتحقت أخيرا بالمجالس السياسية المنتخبة؛ لكن على الرغم من هذا نجد أن المرأة لم تبلغ بعد ما تطمح إليه من حيث التحرّر الاجتماعي بشكل أوسع والاقتصادي والثقافي والسياسي وخاصة على المستوى المحلي الذي تلاقي فيه المرأة نوعًا من التحفظ والرفض لمشروعها التحرري من سيطرة الرجل في كل مجالات الحياة

تقريبا؛ فهناك ازدواجية الهيمنة والتفكير، إذ لابد من تغيير طريقة التفكير في كل أنواع الهيمنة الثقافية التي تتناقض مع الطرح الموضوعي للمشروع التحديثي في تلك المجتمعات، وأيضا من وجهة نظر ذاتية التي تنتظم بطريقة سواء عن وعي أو عن غير وعي كآليات التوجيه لإيديولوجية وعقيدة تنحاز إلى الرجل وتعطيه أفضلية وامتيازات على حساب المرأة، إذ يعتبر المجتمع في الأصل أبويا رجوليا وتنقل تلك الممارسات والثقافة السياسية السائدة في المجتمع إلى الحزب باعتباره جزء لا يتجزء من المجتمع؛ هذا التحليل الخطي أو الآلي يُعطي مكانة دونية للمرأة مقارنة بالرجل ويكبح حريتها ونشاطها السياسي، فبالرغم من الترسانة القانونية التي تؤكّد دورها ومكانتها إلى جانب الرجل بقيت حبيسة الشعارات لا يرافقها انتقال في الذهنيات والعقليات والثقافة السياسية للفاعلين الاجتماعيين والسياسيين بسبب عقم الممارسة الميدانية والتي تؤكدها الهيمنة الذكورية.

لكن على العكس من هذا عندما نلاحظ فعليا المكانة التي تحتلها المرأة في المجالس المنتخبة مقارنة مع نشاطها الميداني، فهي أخذت مكانها وذلك لنظام المحاصصة الذي لا يتماشى مع النشاط الفعلي لها في الميدان فنسبة تمثيلها داخل المجالس المنتخبة مردُّه القانون الذي أسَّس إلى حدوث تغيرات اجتماعية، من خلال قوة إجبار الأفراد ومساواة المرأة بالرجل وهو من يعطي شرعية للمرأة من خلال نظام المحاصصة لا على سبيل استحقاقها المكانة.

جدول 24 موقف المستجوبين من مشاركتهم في صناعة القرار داخل الحزب

		التكرار	النسبة المئوية
نعم	هامشية	24	21.2
	مركزية	39	34.6
لا		48	42,5
المجموع		111	98,2
عدم إجابة		2	1,8
المجموع الكلي		113	100,0

قراءة الجدول:

أعلى نسبة وهي تلك المتعلقة بالمستجوبين الذين يشاركون في صناعة القرار داخل الحزب وتمثل 55.8%، أما أدنى نسبة فهي تلك المتعلقة بالذين لا يشاركون في صناعة القرار داخل الحزب وتقدر ب 42.5%، في حين نسبة المستجوبين الذين امتنعوا عن الإجابة تمثل 1.8%.

تأويل النتائج المقروءة:

يشارك أفراد العينة في صناعة القرار إلا أن مجمل القرارات التي يشاركون فيها أغلبها هامشية وليست مركزية بنسبة الخمس، في حين أن الآخرين يقرّون بأن مشاركتهم في صناعة القرار داخل هياكل الحزب شكلية، حيث تكون قرارات هامشية حسبهم وليست قرارات مصيرية ومهمّة؛ أما البقية لا يشاركون إطلاقا في صناعة القرار وهذا ما يؤكد أن عملية اتخاذ القرار وصناعته تعود إلى قلة قليلة ممن تتوفر فيهم شروط أو يتمتّعون ببعض الصلاحيات كأمناء القسمات وأمناء المحافظات أو الذين لهم جزء أو هامش من المناورة داخل هياكل الحزب أو في المجالس المنتخبة.

وعملية اتخاذ القرار تُختزل في يد مسؤولي الهياكل المحلية والوطنية بدءًا بأمين القسمة وأمين المحافظة وصولا إلى الأمين العام؛ إذ لما يقتضي الأمر بقضايا على مستوى مكتب القسمة تُختزل القرارات المصيرية بيد أمين القسمة، وكذلك لما يتعلق الأمر بمكتب المحافظة يُختزل القرار بيد أمين المحافظة، وقرارات اللجنة المركزية والمكتب السياسي في يد الأمين العام. ممَّا يحيل إلى شخصنة السلطة وخوصصتها؛ إن الصلاحيات المخوّلة قانونا إلى الهيئات الحزبية القاعدية لم يعد لها أي فعل ملموس، كون الهيئة القيادية على مستوى المحافظة تتدخل بشكل مباشر في الهيئات القاعدية المتمثلة في القسمات، وما يقال عن هذه الأخيرة يقال أيضا عن تدخل القيادة المركزية في صلاحيات مكاتب المحافظات، ولتوضيح ذلك فإن اللجان الولائية على مستوى المحافظات المشكّلة طبقا للقانون سُحِبت منها صلاحياتها من قبل الأمين العام الذي هيمن على كل مراكز القرار إنطلاقا من الصلاحيات المخوَّلة له من طرف المؤتمر العاشر وفق القوانين والنصوص المعمول بها.

جدول 25 من يقوم باختيار المترشّحين في الإستحقاقات الإنتخابية

الجهة التي تختار المترشحين	التكرار	النسبة المئوية
القيادة المركزية	58	51,3
القاعدة	19	16,8
جهة أخرى	6	5,3
القيادة المركزية و القاعدة	29	25,7
المجموع	112	99,1
عدم إجابة	1	,9
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

أكثر من نصف المستجوبين يؤكّدون أن اختيار المترشّحين للاستحقاقات الإنتخابية تقوم باختيارها القيادة المركزية بنسبة تقدر بنسبة 51.3%، في حين أن نسبة 16.8% هم المستجوبون الذين يرون أن القاعدة هي التي تقوم باختيار المترشّحين في الاستحقاقات الانتخابية، أما المستجوبين الذين يرون أن هناك اختيار مزدوج بين القيادة المركزية والقاعدة كانت نسبتهم 25.7% وهناك من يرى بأن جهات أخرى هي من تختار المترشّحين في الاستحقاقات بنسبة 5.3% ؛ في حين نسبة 0.9% تمثل المستجوبون الممتنعون عن الإجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

نتأكّد من خلال نتائج الجدول أن هناك مركزية في اتخاذ القرار تؤثّر على السيرورة الطبيعة وعلى نمط العلاقة التي تتأسّس بين المركز و الهامش وبين الوحدات الرئيسية والفرعية للحزب، حيث تفرض قنوات الحكم التي يتم من خلالها انتقاء المترشحين للمجالس المنتخبة أو حتى الحزبية لإعادة إنتاج النخبة السياسية؛ باعتبار الاستحقاقات الانتخابية محطة مفصلية وحاسمة في الممارسة السياسية داخل الأحزاب؛ وباعتبارها مناسباتية، في الجزائر. هذه الآلية المعتمدة من طرف حزب جبهة التحرير الوطني، قد تفوّت الفرصة لمن يراكمون العهدات داخل هيئات الحزب بحكم قربهم من مصادر القرار، وتترك المجال مفتوحا أمام حديثي النضال وهم أصحاب المال و السلطة والنفوذ والمصالح بصعود سلم التراتبية الانتخابية.

إذن اختيار القيادة المركزية للمترشّحين الذين يمثّلون الحزب باعتمادهم على تقارير على حساب مرشح الإجماع أو مرشح التوافق الذي كانت ستختاره القاعدة يعتبر تعديًا صارخًا على القانون الأساسي والنظام الداخلي، ويولّد حالة من الاستياء والغضب للمناضلين قد يؤدي بهم إلى الانسحاب الكلي أو العمل ضد قوائم الحزب في تلك المحطة نفسها. من ذلك أن الترشيحات الأخيرة للمجلس الشعبي الوطني لم يؤخذ رأي اللجنة الولائية على الإطلاق إذ أوكلت مهمّة الانتقاء والاختيار إلى اللجنة الوطنية برئاسة الأمين العام للحزب وهو ما يخالف النصوص القانونية الداخلية؛ إذ أن من الأجدر أن يكون هناك توافق مابين القاعدة والقيادة السياسية على انتقاء المترشّحين لتمثيل الحزب في الهياكل المنتخبة وخاصة الوطنية منها لأن مهام المنتخب أو النائب وطنية ومصداقيته محلية وكلما اتّسع مجال المشورة ضاق مجال الخطأ وكلما ضاق مجال المشورة اتّسع مجال الخطأ.

جدول 26 موقف المستجوبين نحو طريقة انتقاء المترشحين الولائيين والوطنيين في الانتخابات المحلية/الولائية والتشريعية

طريقة انتقاء المترشحين في الانتخابات	التكرار	النسبة المئوية
ديمقراطية	**41**	**36,3**
غير ديمقراطية	**71**	**62,8**
المجموع	**112**	**99,1**
عدم إجابة	**1**	**,9**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

قرابة الثلثين من المستجوبين يرون أن طريقة إنتقاء المترشّحين الولائيين والوطنيين غير ديمقراطية وهي أعلى نسبة تقدر ب 62.8%، أما الثلث المتبقي يرون أن انتقاء المترشّحين ديمقراطي وهي أخفض نسبة وتقدر ب 36.3%؛ في حين نسبة 0.9% فضلوا عدم الإجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

قرابة الثلثين من المستجوبين يرون أن طريقة انتقاء المترشحين الولائيين والوطنيين غير ديمقراطية. بالرغم من أن اقتراح القوائم الانتخابية يكون على المستوى المحلي من طرف لجنة تتشكَّل من أعضاء اللجنة المركزية والنواب في الغرفتين، مُمثّلي المحافظات ومُمثلي القسمات وبعض المناضلين ذات الكفاءة والدراية، إلا أن هذا الإقتراح يكون شكليًا حيث يعود القرار الأخير والفاصل في ترتيب القوائم إلى القيادة المركزية، فيما يخص قائمة المجلس الشعبي الوطني والعدد المصاحب للهيئة التنفيذية بالمجلس الشعبي الولائي ومتصدّري قوائم المجلس الشعبي البلدي للبلدية الأم، أي مقر عاصمة الولاية؛ ونفس الشيء بالنسبة لمتصدّري قوائم البلديات الأخرى التي يتم دراستها على مستوى المحافظات كهيئة قيادية ولائية تُشرف على عملية الإنتقاء: أي أن عملية اختيار المترشحين تكون دائما بصفة مركزية فلما يقتضي الاختيار على مستوى المجالس البلدية يكون القرار ولائيا في حين لما يكون الاختيار متعلق بالقوائم الولائية والبرلمانية يكون القرار مركزيا أو وطنيا.

أما على المستوى البلدي فتتشكّل لجان على مستوى كل بلدية تتكون من مكتب القسمة موسّع إلى مناضلين آخرين لديهم دراية وبُعد النظر للتركيبة البشرية على مستوى البلدية ومعرفتهم للمناضلين ذو مصداقية شعبية؛ ونفس الأمر بالنسبة لقائمة المجلس الشعبي الولائي، حيث أن اللجنة

الولائية تتكوّن من أعضاء مكتب المحافظة، أعضاء اللجنة المركزية، النواب في الغرفتين إن وجدوا ويفترض أن توسع إلى إطارات الحزب الذين يتمتّعون بالخبرة والمعرفة الكافية للتركيبة الديمغرافية على مستوى الولاية وإطارات الحزب الذين يتحلون بكفاءة ونزاهة ومصداقية تسمح لهم بتوسيع وعائهم الانتخابي وكسب الرهان الانتخابي، لكن ما هو كائن يقول عكس ذلك، إذ تُختزل تلك اللجان في الأشخاص (شخصنة القرار) حسب مستوياتها البلدية والولائية وهذا ما يؤدي إلى إحلال اللامساواة واللاعدالة في اختيار المترشّحين التي تكون بطريقة غير ديمقراطية أو تخضع للديمقراطية الانتقائية.

جدول 27 موقف المبحوثين من تداول السلطة داخل الحزب

وجود تداول للسلطة	التكرار		النسبة المئوية
نعم	جامدة	55	67,3
	غير جامدة	21	
لا	35		31,0
المجموع	111		98,2
عدم إجابة	2		1,8
المجموع الكلي	113		100,0

قراءة الجدول:

أعلى نسبة هي تلك المتعلقة بنسبة المبحوثين الذين يرون وجود تداول للسلطة داخل الحزب بنسبة تقدر ب 67.3%، أما أدنى نسبة هي تلك المتعلقة بالذين لا يرون وجود تداول للسطة داخل الحزب بنسبة تقدر ب 31%؛ في حين المبحوثين الممتنعين عن الإجابة نسبتهم تقدر ب 1.8%.

تأويل النتائج المقروءة:

ثلثي أفراد العينة يرون أنه هناك تداول للمسؤوليات داخل الحزب إلا أن أغلبيتهم يقرّون بأن هذا التغيير بطيء وجامد خاصة على المستوى المحلي مقارنة بالمستوى الوطني والذي يشهد في كل مرة تغيرات على مستوى القيادة المركزية أو الأمانة العامة؛ ولو أن هذا التغيير لم يكن إطلاقا بإرادة المناضلين بل يخضع لموازين القوى المركزية وعلاقة الحزب بالمؤسسات السياسية والقوى الخارجية داخل النظام السياسي.

ومن هنا فالحزب لا يمارس نشاطه بالوسائل السياسية والديمقراطية التي تؤمن بالتداول السلمي على المسؤوليات داخل هياكله، وفق آلية محددة مسبقا تحتكم إلى العملية الانتخابية الحرة والشفافة والتي تكون دوريا وفق القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية التي تؤطر تلك العملية وتُقنّن لها على أن تأخذ رأي الأغلبية وتحفظ رأي الأقلية وأن تتذخذ العملية الانتخابية منحى من القاعدة إلى القمة وليس العكس من أجل تطبيق البرنامج والمشروع السياسي الحزبي بفعالية ونجاعة. لأن عدم التداول على السلطة يعود إلى المحاباة والموالاة وإن وجد هذا التداول فهو عرضي لا يمس جوهر البناء الحزبي وإحلاله ليس من أجل تجديد وتجنيد النخب الحزبية بقدر ما هو كسب ولائها وتبعيتها للنظام السياسي أكثر من السابق، من أجل إعادة إنتاج نفس السلطة بوجوه جديدة.

على الرغم من لوائح وتوصيات ومقررات المؤتمرات والقوانين الناظمة للعمل الحزبي التي لم تعرف طريقها نحو التطبيق فيما يتعلق بالتجديد وفتح باب الإنخراط أمام المناضلين الذين ينوون الانتماء أو الانتساب إلى الحزب. وفي هذه المرحلة عاش الحزب ومناضلوه نوعا من الجمود على مستوى الهياكل ولم يعرف حتى الآن النقلة النوعية التي كان المؤتمر الأخير أكّد عليها في نصوصه وتوصياته ومن خلال شعاره التجديد والتشبيب.

جدول 28 موقف المبحوثين من الرقابة الحزبية

الرقابة الحزبية	التكرار	النسبة المئوية
موجودة	**50**	**44,2**
غير موجودة	**58**	**51,3**
المجموع	**108**	**95,6**
عدم إجابة	**5**	**4,4**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

51.3% وهي أعلى نسبة للمستجوبين الذين يقرّون بعدم وجود رقابة داخل الحزب، أما أخفض نسبة وتمثّل 44.2% هي للمستجوبين الذين يقرّون بوجود رقابة داخل الحزب؛ أما النسبة المتبقية هم الممتنعون عن الإجابة وتمثل ب 4.4%.

تأويل النتائج المقروءة:

أكثر من نصف المبحوثين يؤكدون عدم وجود رقابة داخل هياكل الحزب وذلك لغياب العمل بالقانون الأساسي والنظام الداخلي وفق النصوص والتعليمات المعمول بها في هيئات الحزب، في حين يرى البعض الآخر أن هناك رقابة تتّسم بنوع من المرونة في استعمال القوانين وتفعيل لجان الرقابة والضبط ولجان الطاعة والعقوبات حسب مقتضيات المرحلة ومتطلباتها والسياق الذي تتم فيه إصدار التعليمات كشرعية ظرفية تلجأ إليها القيادة السياسية المركزية من أجل خلق توازنات وإعادة بعث حد أدنى من التآلف بين الفاعلين في الحزب وخاصة من أجل كسب الرهان السياسي كالانتخابات مثلا.

تؤكّد النتائج من جهة أخرى عدم الفصل بين السلطات التي يمتلكها الحزب ووجود الجمع بين السلطات التنفيذية والتشريعية والرقابية وتدجين وتجميد نشاط لجان الإنضباط عموديا وأفقيا في تسيير الحزب وبقيت هيكل بلا روح. علما بأن أي حزب مهما كانت إيديولوجيته ومشروعه الاجتماعي لا يكتمل بناؤه إلا بتفعيل لجان الانضباط إنطلاقا من الثلاثية المعروفة في الحزب الكفاءة والنزاهة والالتزام، هذه اللجان توكل إليها آلية الفصل في القضايا الخلافية والأخطاء المرتكبة سواء كانت بسيطة أو جسيمة لاسيما تلك التي تتّخذ طابعًا سياسيًا في أغلب الأحيان. إذ أن هناك تمايزا وإنتقاءا في تطبيق القوانين والنصوص نتيجة السياسوية والمحاباة والمصلحة الضيقة مما يؤدي إلى وجود هيئات حزبية غير شرعية لا ينتظر منها أي مردود سياسي رقابي. إن لم نقل العكس إذ تعتبر عائقا في تطبيق القوانين وتفعيلها

جدول 29 اتجاهات المبحوثين حول ممارسة حزب جبهة التحرير الوطني وظائف مشابهة للأحزاب في الديمقراطيات الغربية

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	46	40,7
لا	64	56,6
المجموع	110	97,3
عدم إجابة	3	2,7
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

أعلى نسبة 56.6% من أفراد العينة يتّفقون أن حزب جبهة التحرير يؤدي وظائف مشابهة لتلك الأحزاب في الديمقراطيات الغربية؛ أما اقل نسبة هي تلك المتعلقة بأفراد العينة الذين يرون العكس تماما والتي تمثل 40.7%؛ أما نسبة 2.7% امتنعوا عن الإجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

تؤكّد نتائج الجدول أن هناك بعض الوظائف يؤديها حزب جبهة التحرير الوطني هي نفسها الوظائف التي تؤديها الأحزاب في الديمقراطيات الغربية نظريا، لكن الشيء المختلف هو تشويه تلك الوظائف والممارسات لما يتعلق الأمر بالعمل الحزبي الميداني؛ حيث أن الديمقراطية المستوردة من النموذج الحزبي الغربي لم تجد بيئة مناسبة لها؛ انطلاقا من طبيعة التشكيلة البشرية للحزب التي تعتمد على البنية التقليدية القبلية، والثقافة السياسية للفاعلين وتمثّلهم للعمل الحزبي؛ إذ تخلط بين الممارسة الديمقراطية الشفافة نظرياً والأبوية المتجذرة في أدهان الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين عملياً وتصبح الممارسة هجينة؛ يعزى ذلك إلى عدم احلال معايير العلم كمؤشر حديث في العمل الحزبي، إضافة إلى عدم استقلالية الحزب بالمفهوم الحقيقي للكلمة وتبعيته المطلقة للسلطة التنفيذية. ومن تم فإن الممارسة الديمقراطية في حزب جبهة التحرير الوطني تُعتبر شكلية وصورية مردّ ذلك إلى عدم تطبيق النصوص القانونية للحزب وفق ما يقتضيه العمل الحزبي الحديث، مما يحيل إلى الارتداد على أسس الديمقراطية من خلال تكييف الممارسة السياسية وفق ما تقتضيه شخصنة السلطة ومركزية اتخاذ القرار والولاءات الشخصية والمحاباة والمصلحة باعتمادها للانتقائية في تفعيلها.

جدول 30 يبين علاقة السن بالمنصب السياسي داخل الحزب

		المنصب أو المسؤولية في الحزب						المجموع
		أمين قسيمة	عضو مكتب قسمة	أمين محافظة	عضومكتب محافظة	مناضل	عضو اللجنة المركزية	
االفئة العمرية	30-20	0 %0.0 %0.0	0 %0.0 %0.0	0 %0.0 %0.0	0 %0.0 %0.0	3 %100.0 %6.1	0 %0.0 %0.0	3 %100.0 %2.9
	40-30	1 %3.8 %5.0	1 %3.8 %5.3	0 %0.0 %0.0	3 %11.5 %23.1	21 %80.8 %42.9	0 %0.0 %0.0	26 %100.0 %24.8
	50-40	6 %22.2 %30.0	8 %29.6 %42.1	0 %0.0 %0.0	3 %11.1 %23.1	10 %37.0 %20.4	0 %0.0 %0.0	27 %100.0 %25.7
	60-50	8 %28,6 %40,0	7 %25.0 %36.8	1 %3.6 %50.0	5 %17.9 %38.5	5 %17.9 %10.2	2 %7.1 %100.0	28 %100.0 %26.7
	فوق 60	5 %23,8 %25,0	3 %14.3 %15.8	1 %4.8 %50.0	2 %9.5 %15.4	10 %47.6 %20.4	0 %0.0 %0.0	21 %100.0 %20.0
المجموع		20 %19,0 %100,0	19 %18,1 %100,0	2 %1.9 %100.0	13 %12.4 %100.0	49 %46.7 %100.0	2 %1.9 %100.0	105 %100.0 %100.0

قراءة الجدول:

أكبر نسبة نقرأها في الجدول لأفراد العيّنة الذين يشغلون منصب عضو لجنة مركزية وتتراوح أعمارهم بين 50-60 سنة وتمثّل 100% ؛ في حين 42.9% من أفراد العينة يتراوح عمرهم بين 30-40 سنة لا يتقلدون أي منصب أو مسؤولية داخل هياكل الحزب فهم مناضلون، مقابل نسبة 20.4% بالتساوي لأفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم بين 40-50 سنة وفئة 60 سنة فما فوق، مقابل10.2% لأفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم بين 50-60 سنة كأصغر نسبة تسجل في الجدول.

تأويل القراءة:

نتأكّد من خلال قرائتنا للجدول سيطرة فئة الكهول والشيوخ على حساب الشباب واحتكارها للمناصب القيادية والمسؤوليات المهمَّة داخل هياكل الحزب، حيث أن الأفضلية كانت واضحة لأمناء القسمات الذين ينتمون إلى فئات أكثر من 40 سنة فما فوق بشكل تفاضلي متقارب بين تلك الفئات العُمرية بين 40 و 50 سنة، و الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 50 و 60 سنة، وحتى الفئة التي تفوق أعمارهم 60 سنة سَجَلت حضورها في منصب أمناء القسمات بنسبة ربع أفراد العينة؛ نفس الشيء بالنسبة لمنصب أمين مكتب محافظة حيث كانت النسبة كاملة عند أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم بين 50 و 60 سنة، والفئة التي تفوق أعمارها 60 سنة؛ نفس الطرح بالنسبة لأعضاء اللجنة المركزية باعتبارها أعلى هيئة وطنية والتي تنوب عن الهيئات المحلية الأخرى على المستوى الوطني لاحظنا أيضا أن كل أعضائها ينتمون إلى الفئة العمرية بين 50 و 60 سنة.

في حين سجَّلنا حضور طفيف لدى الفئة العمرية بين 30 و 40 سنة في عضوية مكتب القسمة والمحافظة بشكل ضئيل مقارنة بنسبة هذه الشريحة، التي لا تتقلد أي منصب داخل هياكل الحزب وفاقت نسبتها ثلاثة أرباع الفئات الأخرى، إذ أنَّ هذا الحضور لا يكون له تأثير كبير في عملية اتخاذ القرار مادام وجودها بشكل معزول وغير متَّصل داخل الهياكل والهيئات الحزبية.

احتكار مسؤولي الهيئات الحزبية الذين ينتمون إلى الشريحة العمرية ذوو الخمسين والستّين أو ما فوق الستّين سنة دليل على تشبُّتهم بالمنصب ممَّا يؤدي إلى نُفور المناضلين الشباب من العمل الحزبي والمواطنين من النشاط السياسي.

تعكس هذه النتائج مدى إقبال شريحة الشباب وكيفية تعاطيهم وتَمثُّلهم للممارسة السياسية الحزبية وصراعهم داخل هياكل الحزب في إطار ما يعرف بصدام الأجيال وأزمة التكيّف الجيلي وخاصة بين الجيل الأول والجيل الثالث، في ظل جمود الفئة الأولى واحتكارها للمناصب والمسؤوليات داخل هياكل المؤسسة الحزبية في كل المستويات الوطنية والقاعدية وعدم إيمانها بمنطق التداول السلمي على السلطة والحيلولة دون تركها لمواقع القرار.

احتكار المناصب والمسؤوليات داخل الحزب من طرف الكهول والشيوخ مردّه إلى عناصر وهي انغلاق المجال السياسي من طرف الفئة العمرية المذكورة آنفا وانعدام الرغبة الملحة من طرف الشباب

وعزوفهم بدافع أن أبواب الحزب موصودة في وجوههم، إضافة إلى عدم تطبيق فكرة التواصل بين الجيلين على عكس ما نص عليه القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب؛ عدم الانسجام بين الفئات العمرية من الشباب وفئة الكهول والشيوخ نظرا للفارق في المستوى الثقافي والمعرفي والسياسي وهو ما شكل عقبة كبيرة في وجه طموح الشباب لاسيما منه المتعلّم والمثقّف.

جدول 31 يبين علاقة الجنس بالمنصب السياسي داخل الحزب

		المنصب أو المسؤولية في الحزب						المجموع
		أمين قسمة	عضو مكتب قسمة	أمين محافظة	عضو مكتب محافظة	مناضل	عضو اللجنة المركزية	
الجنس	ذكر	20 22,5% 100,0%	16 18,0% 84,2%	2 2,2% 100,0%	10 11,2% 76,9%	39 43,8% 79,6%	2 2,2% 100,0%	89 100,0% 84,8%
	أنثى	0 0,0% 0,0%	3 18,8% 15,8%	0 0,0% 0,0%	3 18,8% 23,1%	10 62,5% 20,4%	0 0,0% 0,0%	16 100,0% 15,2%
المجموع		20 19,0% 100,0%	19 18,1% 100,0%	2 1,9% 100,0%	13 12,4% 100,0%	49 46,7% 100,0%	2 1,9% 100,0%	105 100,0% 100,0%

قراءة الجدول:

نقرأ من الجدول أن أعلى نسبة هي تلك التي تتعلق بأفراد العينة من جنس ذكر يشغلون كل من منصب أمين مكتب قسمة، أمين مكتب محافظة وعضو اللجنة المركزية بنسبة 100% كلهم رجال في حين منصب عضو مكتب قسمة من جنس ذكر تمثّل نسبة 84.2% مقابل نسبة تواجد المرأة في عضوية مكتب القسمة بنسبة 15.8% كأصغر نسبة تسجل في الجدول.

تأويل القراءة:

نتأكّد من خلال قرائتنا للجدول هيمنة الذكور واستحواذهم كليا على المناصب داخل الحزب على عكس المرأة التي لا تتقلّد أي مسؤوليات داخل الحزب وبقيت مكتفية بالعضوية في القسمة كهيكل قاعدي والمحافظة وهذا يعكس نسبة تواجد المرأة على مستوى القاعدة وداخل الهيئات الحزبية وخاصة على المستوى المحلي. الهيمنة الذكورية في هيئات الحزب تؤكّد أن المرأة لم تبرز فعليا فى النشاط السياسي والجمعوي وداخل الأحزاب السياسية وخاصة لمّا يتعلق الأمر بالمستوى المحلي محل دراستنا بحيث نجد طبيعة المجتمعات التقليدية (من حيث القيم كقيمة الشرف مثلا خاصة في الأرياف) تمنع

بروز المرأة في العمل السياسي واحتلالها مواقع قيادية حزبية والمشاركة السياسية؛ .حيث ستجد المرأة نفسها أمام مواجهة رجالات الحزب والمسؤولين وهذا ما يتناقض و منظومة القيم المجتمعية في المخيال الاجتماعي على المستوى المحلي.

حيث أن تحرّر المرأة قانونا شرط لازم لكن غير كاف لتحريرها على مستوى الممارسة خاصة لما يتعلق الأمر بالمجتمعات الأبوية؛ إذ لم تستطع التحرر فعليا من القيود والذهنيات المفروضة ورضخت إلى منظومة القيم السائدة في المجتمع وفي المؤسسة الحزبية وبقيت تنتظر قرارات التعيين والتمثيل الذي يؤمّنه نظام المحاصصة، وإذا كانت العوامل المذكورة سلفا تعتبر عائقا في طريق العنصر الأنثوي فان هناك عوامل أخرى إضافية من بينها العزوف الملحوظ من قبل المرأة الجزائرية خاصة في المدن الصغيرة.

جدول 32 يبين علاقة المستوى التعليمي بالمنصب السياسي داخل الحزب

		المنصب أو المسؤولية في الحزب						المجموع
		أمين قسمة	عضو مكتب قسمة	أمين محافظة	عضو مكتب محافظة	مناضل	عضو اللجنة المركزية	
المستوى التعليمي	متوسط	4 40,0% 20,0%	4 40,0% 21,1%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	2 20,0% 4,1%	0 0,0% 0,0%	10 100,0% 9,5%
	ثانوي	7 17,9% 35,0%	7 17,9% 36,8%	1 2,6% 50,0%	4 10,3% 30,8%	20 51,3% 40,8%	0 0,0% 0,0%	39 100,0% 37,1%
	جامعي	8 17,8% 40,0%	7 15,6% 36,8%	1 2,2% 50,0%	7 15,6% 53,8%	21 46,7% 42,9%	1 2,2% 50,0%	45 100,0% 42,9%
	ما بعد التدرج	1 9,1% 5,0%	1 9,1% 5,3%	0 0,0% 0,0%	2 18,2% 15,4%	6 54,5% 12,2%	1 9,1% 50,0%	11 100,0% 10,5%
	المجموع	20 19,0% 100,0%	19 18,1% 100,0%	2 1,9% 100,0%	13 12,4% 100,0%	49 46,7% 100,0%	2 1,9% 100,0%	105 100,0% 100,0%

قراءة الجدول:

أعلى نسبة سُجلت في الجدول هي لأعضاء اللجنة المركزية ويحوزون على مستوى جامعي فأعلى بنسبة 100%؛ في حين أفراد العينة الذي يتقلدون منصب عضو محافظة ولهم مستوى جامعي فأعلى بنسبة 69.2 %، مقابل 30.8% لهم مستوى أقل من جامعي كأصغر نسبة؛ أما أفراد العينة الذين يشغلون منصب عضو مكتب قسمة ولهم مستوى أقل من جامعي تقدر نسبتهم ب 57.9% مقابل 42.1% لهم مستوى جامعي فأعلى.

تأويل النتائج المقروءة:

تؤكّد لنا قراءة الجدول أن أغلبية المسؤولين في القسمات لديهم مستوى تعليمي أقل من جامعي (متوسط وثانوي) أي أن هناك تفوقا نسبيا للذين لا يحوزون على شهادات جامعية فأعلى، مقارنة بالأفراد الذين يحوزون على مستوى جامعي فأعلى داخل الهياكل والهيئات المحلية للحزب كأمناء القسمات وأعضاءها مثلا، والتي تعتبر الخلية التي ينطلق منها كل مناضل ويتدرج في المسؤوليات بداخلها. إن المستوى التعليمي لا يُعتَبَر مؤشِرًا لتَقَلُّد مناصب داخل الحزب بل يخضع لعدة عوامل أخرى.

هناك انفتاحًا نسبيًا للحزب على حملة الشهادات الجامعية، فهناك انتقال نسبي لقبول حاملي الشهادات الجامعية داخل هياكل الحزب؛ ويجب التمييز بين المُهيكلين والمُناضلين؛ أي بين حملة الشهادات العليا وما بعد التدرج الذين كانوا لهم أسبقية النضال في الحزب وهم المناضلين فعلاً وحملة الشهادات العليا وما بعد التدرج المهيكلين الذين لم يكن لهم أي نشاط أو ماضي نضالي قبل تحصُّلهم على الشهادات العليا. أي أسبقية الشهادة على النضال من جهة، ومن جهة أخرى تهرّب حملة الشهادات من مناصب المسؤولية الحزبية ويتهافتون على المسؤولية في المجالس المنتخبة وخاصة الوطنية منها، ممّا يترك فراغًا لمحدودي المستوى التعليمي أو ممَّن يحوزون على مستوى متوسط أخذ مقاليد السلطة وينجرّ عن ذلك انحراف في الممارسة السياسية، والتي لا تأخذ من العمل السياسي العقلاني الذي يعتمد على العلم كمرجع ومنطلق للعمل الحزبي. وبالتالي عدم قيام المهيكلين الذين يحوزون على مستوى تعليمي عالي بتقديم تضحيات نضالية في الميدان، يحيل دون اعتراف الفاعلين الحزبيين بقيمة الشهادة العلمية التي لا يرافقها نضال حزبي. إن هذا التحليل ينسحب على مراحل الحزب مند أمد طويل سبب ذلك قلة المنخرطين من حملة الشهادات الجامعية لكن في السنوات

الأخيرة عرف الحزب تطورا ملحوظا من حيث النوعية في التركيبة البشرية التي نجد معظمها من الجيل الثالث الذي يحمل شهادات جامعية والجدير بالملاحظة في الآونة الأخيرة أن الترشيحات الأخيرة ضبطتها تعليمة صادرة عن القيادة الحزبية تؤكد مراعاة الجانب العلمي للمترشح.

جدول 33 يبين علاقة المهنة بالمنصب السياسي داخل الحزب

		المنصب أو المسؤولية في الحزب						المجموع
		أمين قسمة	عضو مكتب قسمة	أمين محافظة	عضو مكتب محافظة	مناضل	عضو اللجنة المركزية	
المهنة	قطاع التعليم	11 26,8% 55,0%	11 26,8% 57,9%	1 2,4% 50,0%	6 14,6% 46,2%	12 29,3% 24,5%	0 0,0% 0,0%	41 100,0% 39,0%
	محامي	0 0,0% 0,0%	1 33,3% 5,3%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	2 66,7% 4,1%	0 0,0% 0,0%	3 100,0% 2,9%
	طبيب	1 25,0% 5,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	1 25,0% 7,7%	1 25,0% 2,0%	1 25,0% 50,0%	4 100,0% 3,8%
	إدارة	3 8,3% 15,0%	6 16,7% 31,6%	0 0,0% 0,0%	4 11,1% 30,8%	22 61,1% 44,9%	1 2,8% 50,0%	36 100,0% 34,3%
	قطاع خدمات	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	2 100,0% 4,1%	0 0,0% 0,0%	2 100,0% 1,9%
	مهنة حرة	2 18,2% 10,0%	0 0,0% 0,0%	1 9,1% 50,0%	1 9,1% 7,7%	7 63,6% 14,3%	0 0,0% 0,0%	11 100,0% 10,5%
	مقاول	1 25,0% 5,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	1 25,0% 7,7%	2 50,0% 4,1%	0 0,0% 0,0%	4 100,0% 3,8%
	بطال	0 0,0% 0,0%	1 50,0% 5,3%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	1 50,0% 2,0%	0 0,0% 0,0%	2 100,0% 1,9%
	متقاعد	2 100,0% 10,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	0 0,0% 0,0%	2 100,0% 1,9%
	المجموع	20 19,0% 100,0%	19 18,1% 100,0%	2 1,9% 100,0%	13 12,4% 100,0%	49 46,7% 100,0%	2 1,9% 100,0%	105 100,0% 100,0%

قراءة الجدول:

أعلى نسبة نسجلها في الجدول للشريحة التي تتقلد منصب عضو قسمة وينتمون إلى قطاع التعليم بنسبة 57.9% مقابل نسبة 31.6% للشريحة التي تنتمي إلى قطاع الإدارة في حين النسبة المتبقية للمحامين والبطالين وتمثل 5.3% كأصغر نسبة؛ أما أعضاء اللجنة المركزية فهم ينتمون إلى قطاع الإدارة والقطاع الطبي بالتساوي بنسبة 50% لكل منهما.

تأويل النتائج المقروءة:

يتبيّن من خلال النتائج في الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة على اختلاف المناصب والمسؤوليات داخل هياكل وهيئات الحزب المحلية ينتمون إلى قطاع التعليم بشكل ملحوظ، حيث أن أغلبية أفراد العينة بما يعادل نصف المبحوثين أو يفوق قليلا أحيانا أو يقل أحيانا أخرى من النصف في كل المناصب تقريبا، بالمقارنة مع القطاعات الأخرى التي تليها مثلا كقطاع الإدارة أو أصحاب المهن الحرة والمقاولين والمحامين والأطباء. وهذا يعكس طبيعة التركيبة الحزبية الأنفة الذكر، والتي تؤكّد وجود أغلبية من أفراد العينة الذين ينتمون إلى سلك التعليم والتي كانت الخزان الأول للحزب فتلقائيا أي نتيجة انتخابية داخل هياكل الحزب تكون أغلبيتها من هذا القطاع؛ إذ أن هذه الهياكل التي تعيّن ممثلي الحزب في المجالس المنتخبة وبطبيعة الحال فالنتيجة تحصيل حاصل وللتوضيح أكثر ونحن بصدد الحديث عن نوعية التركيبة البشرية للحزب نلاحظ أن هذا الأخير عرف مراحل عدة ففي المرحلة الأولى أي غداة استقلال البلاد تجد التركيبة البشرية معظمها من المجاهدين إلاّ النزر القليل من الجيل الثاني الذين أدوا دورا بارزا في تأطير هياكل الحزب كونهم يحوزون على مستويات تعليمية مقبولة أنداك لأن أفراد الجيل الأوَّل معظمهم لا يحوزون على مستوى تعليمي عال. ودخول أصحاب المهن الحرة والتجار والمقاولين إلى هياكل الحزب من أجل الحفاظ على مصالحهم وتعزيزها كفئة اجتماعية صاعدة داخل السيرورة الانتقالية، وكذلك الأطباء والمحامين. يعكس كل هذا طبيعة التركيبة البشرية للقيادة السياسية الحزبية، فتواجد مسؤول مركزي ينتمي إلى فئة الأطباء أو المحامين كفيل بتجنيد كل هذه الفئات والشرائح على المستوى المحلي.

خلاصة الفرضية الثانية:

استمرار الأنماط السلطوية الأبوية السابقة داخل هياكل الحزب في مختلف أشكالها ومستوياتها والتي أُعيد إنتاجها بتغليف ديمقراطي جديد من حيث الشكل، لكن بقي المضمون مُهملاً وفي آخر الاهتمامات، وذلك لتيهان الممارسة السياسية الحزبية بين وضعيتين وخطابين، أحدهما مُستورد يأخذ بتقنيات الديمقراطية والتي بقيت شكلية، وبين خطاب آخر واقعي ينطلق من البنية الاجتماعية والثقافة السياسية للفاعلين داخل المؤسسة الحزبية، ويصنع التفاوت الصارخ لمنظومة القيم التقليدية التي تؤسّس لسلطة حزبية أعيد إنتاجها ببعث تلك التمايزات على أساس الفوارق الاجتماعية بحسب المتغيرات الاجتماعية السن، الجنس، المكان الجغرافي(القبيلة)، المهنة؛ كل هذا ولَّد حالة انقسامية تحيل دون اكتمال مأسسة حزب جبهة التحرير الوطني واكتمال سيرورة التحديث الانتقالية بداخله؛ والتي تتمظهر في فشل رهان الانتقالات كقطيعة متزامنة؛

فشل الانتقال إلى الشرعيات الحديثة والعصرية التي تتكئ على الشرعية الشعبية والدستورية كقيمة قانونية تتّسم بالطرح العقلاني يلتحم حولها أفراد الحزب والمناضلين، تراعي التضامن العضوي ويؤمّنها منطق التداول الانتخابي لتأطير الحياة السياسية الحزبية حيث يتم تنظيم وتوزيع السلطة والتنافس عليها وفق ما تقتضيه الشرعية الانتخابية تكون بديلة عن الشرعيات السياسية التقليدية التي كانت تتكئ على الشرعية الثورية التاريخية.

فشل الانتقال من المناضل كمتلقي ومنفّذ للقرارات إلى مناضل فاعل داخل المنظومة الحزبية ومن تابع إلى متحرّر ومستقل يعبّر عن أفكاره وأرائه، بعيدا عن سطوة البنية الاجتماعية والإيديولوجية التي تُغذي الثقافة السياسية للفاعلين والممارسات الأبوية الحديثة التي تطبّق عليه في كل المستويات الفرعية والرئيسة داخل الحزب وفي المجالس المنتخبة، تَحيل إلى هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الشيوخ والكهول على حساب الشباب، خلَّف انقسامية تعطي أفضلية وتمايزات بحسب المتغيرات الاجتماعية بحساب الجنس والسّن والمهنة والمكان الجغرافي (القبَلي).

فشل الانتقال الجيلي وبقيت المسؤوليات التي يتقلّدها كبار السن في ظل الجمود الملحوظ والانتقال البطيء السلطة الذي كان عرضيًا ولا يمس جوهر البناء الحزبي في كل المستويات الوطنية والوسطى والقاعدية، وإن كان ذلك فمن أجل كسب ولاءات جديدة وإعادة إنتاج سلطة بأشكال أخرى إذ بقي الشباب كواجهة تزيّن العمل الحزبي ومادة دسمة تُستعمل كشعارات يعاد إنتاجها من أجل

كسب الرهان السياسي على مستوى الهيئات الحزبية المحلية والوطنية، فاحتكار الجيل الأول للمناصب والمسؤوليات الحزبية في المجالس المنتخبة، وأغلبهم ممّن يحوزون على مستويات دون الجامعي، قوّضت من انتشار القيم الديمقراطية داخل هياكل الحزب والحيلولة دون القيام باختيارات انتخابية عقلانية باعتبار التعليم من المؤشرات التي نحكم من خلالها على حداثة الممارسة السياسية إضافة إلى فشل الانتقال الوظيفي من هدف تحقيق الاستقلال إلى وظيفة بناء مؤسسة حزبية فعالة وتحقيق التنمية والتحديث السياسي.

تنامي الوحدات الحزبية المتمثّلة في اللجان والفروع وتوسيعها في مختلف المستويات الحزبية، لا يرافقها تنامي وظيفي وتغير في الدهنيات، ليبقى دور تلك اللجان صوريًا وشكليًا، من خلال الازدواجية الحاصلة في المنظومة الحزبية جراء استخدامها لخطاب شعبوي أسطوري لا يتطابق مع الواقع الميداني المعيش، ولا يحتكم إلى القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية المعمول بها وفقدانها الرقابة؛ تلك القوانين التي بقيت حبيسة التنظير بعيدا عن العمل بها ميدانيا، وتوظيفها وفق ما تقتضيه الشرعية الظرفية وآليات تفعيلها واستعمالها كديمقراطية انتقائية واستراتيجية ينتهجها الفاعلون من أجل كسب وتحقيق ولاءات تعزّز من سلطتهم وتقوّي صفوفهم، إذ أنها تؤمّن مصالح الماسكين بالسلطة وتوظيفها في اتجاه خدمة وتأكيد الولاءات التقليدية وشخصنة السلطة وخوصصتها، وانتشار القيم الأبوية في تمظهراتها الحديثة داخل الحزب.

سيرورة التحديث المنقوص داخل حزب جبهة التحرير الوطني نجم عن غياب القيم المصاحبة للديمقراطية وعدم اكتمال نشوئها وتجذّرها، ترك المجال لبروز الأبوية الحديثة أن تأخذ مكانها في الممارسة السياسية وفي كل المستويات؛ باعتمادها على مركزية اتخاذ القرارات وشخصنة السلطة وخوصصتها في طبيعة العلاقات التي تتأسَّس بين المركز والهامش؛ إذ تحتكر لنفسها كل الصلاحيات في صناعة القرار وفي اختيار الممثّلين والمترشّحين في الاستحقاقات الانتخابية التي تتخذ منحى غير ديمقراطي في كل المستويات سواءا كان ذلك محليًا أو وطنيًا؛ يحيل دون الانتقال إلى الديمقراطية التشاركية التي تؤمّنها المداولة الجماعية والتشاركية وقبول الرأي والرأي الآخر.

5-النتائج المرتبطة بالفرضية الجزئية الثالثة:

يتطرّق الباحث في هذا الجزء لعرض النتائج المتعلّقة بالبنية الاجتماعية والإيديولوجية وتأثيرها على الممارسة الزبائنية داخل حزب جبهة التحرير الوطني.

جدول 34 موقف المستجوبين من المكانة التي يحتلها الحزب داخل النظام السياسي وعلاقتها بتبادل الخدمات والمزايا داخل الحزب

	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**80**	**70,8**
لا	**31**	**27,4**
المجموع	**111**	**98,2**
عدم إجابة	**2**	**1,8**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

أكبر نسبة هي تلك المتعلّقة بالمستجوبين الذين يؤكدون أن المكانة التي يحتلها الحزب داخل النظام السياسي هي مصدر لتبادل المزايا والخدمات وتمثّل 70.8%، أما أضعف نسبة هي تلك المتعلقة بالمستجوبين الذين يرون عكس ذلك وتقدّر ب 27.4%؛ أما نسبة المستجوبين الممتنعين عن الإجابة تمثل 1.8%.

تأويل النتائج المقروءة:

إنّ الفرق الشاسع الذي يظهر بين نسبة أفراد العينة الذين يقرّون أن المكانة التي يحتلها الحزب داخل النظام السياسي هي مصدر لتبادل المزايا والخدمات له دلالة على أن وجود الحزب في سدّة الحكم واستحواذه على الأغلبية في الجهاز الحكومي وفي البرلمان بغُرفتيه، وفي المجالس المحلية الولائية والبلدية يستطيع من خلال تلك المواقع داخل مفاصل الدولة توزيع امتيازات وخدمات مادية ورمزية بين القياديين والمناضلين، مادام أن هناك أهداف غير موضوعية متوخاة من طرف الفاعلين السياسيين تتجاوز البرامج والإيديولوجيات إلى تحقيق أهداف شخصية. إذ نجد أنهم يطمحون إلى الظّفر ببعض المكافئات والمناصب من خلال استغلال الرأسمال العلاقاتي وذلك لوجود زعماء ومحترفين سياسيين يحتلون مواقع قيادية يلعبون دور الوسطاء من أجل تبادل المنتجات السياسية والخدمات وتقديمهم وامتيازات لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم داخل السوق السياسية الخارجية التي تنشأ بين الحزب والنظام السياسي، باعتبار حزب جبهة التحرير الوطني في السلطة. ويواكب الدولة والنظام السياسي وبإمكانه توزيع المناصب والمزايا والامتيازات؛ والسوق السياسية الداخلية التي تنشأ فيما بين الأعضاء والقياديين داخل الحزب، بغية الحفاظ على امتيازاتهم وتعزيز مواقعهم الحزبية.

جدول 35 نظرة المستجوبين للمستوى الذي تتم فيه مبادلة الخدمات والامتيازات داخل الحزب.

مستوى تبادل الخدمات	التكرار	النسبة المئوية
ولائيا	**7**	**6,2**
وطنيا	**19**	**16,8**
الإثنين	**50**	**44,2**
المجموع	**76**	**67,3**
عدم إجابة	**37**	**32,7**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

نقرأ من الجدول أن أعلى نسبة هي تلك المتعلقة بالمستجوبين الذين ينظرون إلى أن مبادلة المزايا والخدمات تتم في المستوى الولائي والوطني معا وتقدر ب 44.2%، تليها نسبة المستجوبين الذين ينظرون إلى أن مبادلة الخدمات تتم وطنيا وتمثل 16.8%، في حين أدنى نسبة هي تلك المتعلقة بالمستجوبين الذين ينظرون إلى أن الخدمات تتم على مستوى ولائي وتمثل 6.2%؛ أما النسبة المتبقية هي تلك المتعلقة بالمبحوثين الذين امتنعوا عن الإجابة بنسبة 32.7%.

تأويل النتائج المقروءة:

نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر من ثلثي أفراد العينة الذين أجابوا، أغلبيتهم أكّدوا أن تلك المزايا والخدمات تتم على مستوى وطني، بحيث تكون هناك إمكانية أكبر لمبادلتها تماشيا والصلاحيات الواسعة لدى المسؤولين المركزيين من خلال شبكة العلاقات التي تُنسج مع القياديين على مستوى الحزب والمنضوين ضمن مجلس الحكومة والهيئات التنفيذية الوطنية خاصة، وبالتالي هناك إمكانية تَوفُّر فرص أكبر لمبادلة المزايا والامتيازات تزامنا وزيادة حجم المسؤوليات داخل المؤسسات السياسية المركزية التي تتواجد على مستوى وطني وتكون لها أكثر نجاعة وسرعة مقارنة بالمستوى المحلي؛ إلا أن هذا لا يمنع من تبادل تلك المزايا والامتيازات التي قد ترتكز على مجموعة ما أو داخل علاقات شخصية بين الزعماء الرعاة والزبائن؛ على مستوى محلي داخل المؤسسة الحزبية بين من يحتلون مواقع حزبية ومن لهم سلطة في اتخاذ القرار داخل المجالس المنتخبة، كالتي تحدث بين المسؤولين المحليين وخاصة أمناء القسمات، أمناء المحافظات والمنتخبين في المجالس الشعبية المحلية البلدية والولائية وحتى المنتخبين بالمجلس الشعبي الوطني. إن الممارسة التي

نلاحظها من خلال التعاملات (صفقات مصلحية) بين بعض المسؤولين الحزبيين والمسؤولين المنتخبين وتقلّدهم مناصب انتخابية عليا كنائب بالبرلمان، تتزايد حدّتها خاصة عندما تقترب المواعيد والاستحقاقات الانتخابية الولائية والوطنية حيث يتم تسويق خطاب يتضمّن وعودا كثيرة.

جدول 36 اتجاهات المستجوبين من طغيان المصلحة والولاء للشخص على حساب الكفاءة في اختيار المترشحين للقيادة السياسية داخل الحزب

اتجاهات المبحوثين	التكرار	النسبة المئوية
أعارض بشدة/أعارض	40	35.4
محايد	14	12,4
أوافق/ أوافق بشدة	56	49.6
المجموع	110	97,3
عدم إجابة	3	2,7
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

يتّضح من الجدول أن أعلى نسبة هي تلك المتعلقة بالمستجوبين الذين يوافقون ويقبلون الطرح الموجود في اختيار المترشحين للقيادة السياسية وهو طغيان المصلحة والولاء للشخص على حساب الكفاءة وتقدر ب 49.6%، أما أدنى نسبة هي تلك المتعلقة بالمستجوبين الذين لا يوافقون الطرح السابق وتمثّل 35.4%؛ في حين أدنى نسبة هي تلك المتعلقة بالمبحوثين المحايدين وتمثّل 12.4% أما الممتنعين عن الإجابة تقدر نسبتهم ب 2.7%.

تأويل النتائج المقروءة:

نصف أفراد العينة مع الطرح الذي يفنّد طغيان المصلحة والولاء للشخص على حساب الكفاءة في انتقاء المترشحين للقيادة السياسية داخل هياكل الحزب؛ ومن تم يقع الاختيار على الأشخاص الأوفياء الذين يقدمون الولاء والتبعية وذلك من أجل احتكار السلطة التي تقوم على علاقات التبعية وتبادل الخدمات بدل الكفاءة. إنّ الفئة القائلة بطُغيان المصلحة والولاءات قد أصابت فيما ذهبت إليه وهو ما يعكسه الواقع والممارسات داخل أطر وهياكل حزب جبهة التحرير الوطني، وقد طَغَت هذه الظاهرة وبشكل رهيب في السنوات الأخيرة إذ أصبح معظم المناضلين لا يرون المصلحة العامة بل كل ما يهمّهم تحقيق المصلحة الشخصية والمنفعة الذاتية مقارنة بعنصر الكفاءة، حيث أن الأغلبية

من المناضلين يجنَحون في الكثير من الأحيان إلى من يمتلكون الرأسمال المادي على حساب الأشخاص الذين يمتلكون الرأسمال الثقافي والمؤهّلين والأكْفَاء وهي الفئة التي تجد نفسها بعيدة كل البعد عن تبوّء الصدارة والوصول إلى مسؤوليات عليا، وهنا نجد خاصة في الحقبة الزمنية الأخيرة هيمنة واضحة من قبل الكثير من المناضلين الذين يؤمنون بالتبعية للأشخاص وتحقيق المصالح.

جدول 37 موقف المستجوبين من الدور الذي يؤديه النائب البرلماني

دور النائب البرلماني	التكرار	النسبة المئوية
وسيط زبوني	**46**	**40,7**
تمثيلي و تشريعي	**40**	**35,4**
وكيل اجتماعي و سياسي	**21**	**18,6**
المجموع	**107**	**94,7**
عدم إجابة	**6**	**5,3**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

يتبيّن من الجدول أن أكبر نسبة من المستجوبين تقدر ب 40.7% ترى أن البرلماني وسيط زبوني، تليها نسبة 35.4% هي نسبة المستجوبين الذين يرون أن دور البرلماني هو دور تشريعي تمثيلي؛ وفي الأخير أصغر نسبة تقدر ب 18.6% تمثل نسبة المستجوبين الذين يرون أن دور البرلماني وكيل إجتماعي وسياسي.

تأويل النتائج المقروءة:

نتأكّد من قرائتنا للنتائج في الجدول المذكور آنفا أن دور البرلماني في تمثّلات المستجوبين هو بالدرجة الأولى وسيط زبوني، وذلك من خلال الخدمات والمزايا التي يقدمُها لزبائنه سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني؛ في هذه الحالة تنشأ علاقات زبائنية بين الراعي البرلماني والزبائن الذين انتخبُوه حيث تكون العلاقة هرمية، مع إمكانية وجود عدّة زبائن للراعي الواحد أو العكس تماما بحيث نجد زبونًا واحدًا له عدة رعايا؛ إن تواجد البرلماني في الغرفتين كمؤسسة سياسية تتيح له نسج شبكة من العلاقات كرأسمال رمزي لمبادلة خدمات ومصالح مع مجموعة من الزبائن وفي بعض الأحيان يصبح هو الزبون لمن يفوقه مسؤولية سواء في علاقاته مع الوزراء في الجهاز الحكومي أو مع مؤسسات نافذة وفاعلة داخل السياق السياسي؛ إذ نجد أن الزبائن لا يستطيعون

التواصل مع محيطهم الخارجي أو محاولة تحصيل تلك الخدمات أو المزايا بطريقة سهلة ومباشرة فيتطلب قضاء تلك المصالح وجود الراعي الذي يؤمّن لهم تلك الخدمة؛ مقارنة مع تأمين النائب للمهام الأصلية أو المهام المنوطة بالنائب في حقيقة الأمر ألا وهي المهام التشريعية والتمثيلية. والمجلس الشعبي الوطني في المخيال الاجتماعي للفاعلين ما هو إلا أداة أو آلية موجّهة وهيكل تُمرّر من خلاله قرارات وقوانين تُبلور في أماكن أخرى داخل المنظومة السياسية بكل مستوياتها وتحتكِم فيها اللعبة السياسية إلى عدة أطراف فاعلة، وما على نواب الشعب إلا المصادقة عليها وفقط. هذا الفراغ ولَّد صورة نمَطية للنائب كوسيط زبوني وانحسار دوره كممثّل تشريعي؛ بيد أنّ نسبة الثلث ترى عكس ذلك إذ ترى أن دور النائب تمثيلي تشريعي بالرغم من تقليص دور ممثّلي الشعب في المصادقة على القوانين دون المساهمة الفعلية في اقتراح وتشريع القوانين كإحدى المهام المنوطة بهم والاكتفاء دائما بتمرير القوانين المقترحة؛ في حين ترى نسبة قليلة من المستجوبين البرلماني كوكيل اجتماعي وسياسي فقط بحيث هو موكّل من طرف الشعب لتمثيل الولاية في المجلس الشعبي الوطني فهو يؤدي دوره القانوني والأساسيِ كموكَّل من طرف الشعب.

نتأكّد من الجدول تَقويض دور النائب البرلماني الذي من المفروض أنْ يكون المُراقب والمُحاسب للحكومة في جميع مجالات التّنمية، وأصبح دوره أقرب منه إلى التّزكية والاقتراب من الريع الحزبي بدَل سَنّ قوانين تشريعية تتماشى وطموحات الشّعب الذي وضَع ثقَتُه في ممثّليه خدمة لمصالحه ومصالح الوطن؛ وقلَّما يبادرون باقتراح قوانين في المجال التشريعي يُراعى فيها البعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أو مصلحة الجماهير الشّعبية التي تُعتبَر دستوريا مصدرًا للسلطة.

جدول 38 موقف المستجوبين من وجود شبكات مصالح ترتبط بالأعضاء والقياديين داخل الحزب

وجود شبكات مصالح	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**88**	**77,9**
لا	**19**	**16,8**
المجموع	**107**	**94,7**
عدم إجابة	**6**	**5,3**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

يوضّح الجدول أن المستجوبين الذين يؤكّدون وجود شبكات مصالح داخل الحزب هي النسبة العالية وذلك بنسبة 77.9%؛ أما النسبة الأخرى ترى أنّه لا توجد شبكات مصالح ترتبط بين الأعضاء والقياديين داخل الحزب وهي أدنى نسبة وتقدر ب 16.8%، إضافة إلى نسبة المستجوبين الذين امتنعوا عن الإجابة وتقدّر ب 5.3%.

تأويل النتائج المقروءة:

أكثر من ثلاث أرباع أفراد العيّنة يؤكّدون وجود شبكة مصالح لها ارتباط وثيق بالأعضاء والقياديين الفاعلين داخل هياكل الحزب، هذا الفرق الشاسع الذي يقرُّ بوجود تلك الشبكات له دلالات أن الممارسة السياسية تطغى عليها المصالح، إذ أنّ الفاعلين السياسيين داخل الحزب هم ممثّلين لشبكة مصالح ترتبط بالأعضاء والقياديين وهي مصالح مستقلة عن المصلحة العامة التي يتغَنّى بها المسؤولين في خطابهم السياسي، وهذا الطرح لا يؤكِّد الحقيقة كاملة على مستوى الممارسة.

إن القول بعدم وجود شبكة مصالح بين بعض القياديين الحزبيين والمناضلين قد يكون قائما إلا أنَّه لا ينفي وجود تلك الممارسات بل تظهر على الساحة وبشكل ملموس لكن تبادل تلك المصالح يخضع الى عدة معايير تراعي الطابع القرابي أو المادي؛ فهناك تبادل للمزايا والمصالح الشخصية داخل هيئات الحزب تقوم بين بعض الأفراد الذين يتَبَوَّءُون مناصب قيادية على مختلف المستويات أبرزها استقطاب أشخاص من ذوي القرابة والعلاقات الشَّخصية؛ وهنا أيضا يُمكننا أن نُدْرج عامل المال الذي أصبح عنصرًا مهيمنًا على العلاقات فيما بين معظم القياديين الحزبيين محليًا ووطنيًا واستغلال هذا المورد غير المألوف وغير المتداول في الحزب مند سنوات خَلَت؛ بل ظهر في الحقبة الزمنية الأخيرة وأصبح العامل السائد في التعامل الحزبي.

جدول 39 موقف المستجوبين من تأثير شبكات المصالح على صنع القرار داخل الحزب

تأثير شبكات المصالح	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**88**	**77,9**
لا	**19**	**16,8**
المجموع	**107**	**94,7**
عدم إجابة	**6**	**5,3**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

يتبين من الجدول أن نسبة 77.9% من المستجوبين يقرون بأن هناك شبكات مصالح يؤثرون في صنع القرار داخل الحزب؛ مقابل نسبة16.8% من المستجوبين لا يرون أن هناك تأثير لشبكات المصالح في صنع القرار داخل الحزب، أما 5.3% تمثل نسبة المستجوبين الذين امتنعوا عن الإجابة.

تأويل النتائج المقروءة:

نتأكّد من قراءة النتائج أن أغلبية المستجوبين يؤكّدون وجود شبكات مصالح داخل الحزب وهي تؤثر في القرارات وذلك باستعمالها لمواردها المعبئة من أجل التغلغل في أوساط الحزب وبسط سيطرتها.

وجود شبكات المصالح داخل الحزب هي التي تؤدي إلى نشوء تلك السوق السياسية للمزايا ومبادلة الخدمات بين الرعاة والزبائن سواء كانت مادية أو ملموسة كتقديم خدمات مقابل الترشح في قوائم الحزب، أو رمزية معنوية كالشعور بالاحتماء السياسي؛ كل هذه المظاهر السلبية التي تتم خارج الأطر النظامية المؤسساتية تحيد عن ما يجب أن يكون عليه القانون الأساسي والنظام الداخلي للحزب الذي يؤسّس لطبيعة العلاقات التي تحكم المناضلين والقياديين على حد سواء؛ إن هذه الأساليب التي تتعارض من منظور قانوني وتنظيمي وسياسي أصبحت لها هيمنتها وسيطرتها في اتخاذ القرار وصنعه، وأكثر من ذلك غَيَّبت هذه الممارسات قاعدة الاحتكام إلى النصوص و القاعدة الثلاثية التي بُني عليها حزب جبهة التحرير الوطني الجماعية في المداولة، الأغلبية في أخذ القرار

والوحدة في التنفيذ وقد حل محلها تبادل المصالح والامتيازات التي تتنافى والمبادئ والقيم والمُثل العليا للحزب.

جدول 40 نظرة المستجوبين من العوامل المتحكمة في صنع القرار داخل الحزب

العوامل المتحكمة في صنع القرار	التكرار	النسبة المئوية
المال	**21**	**18,6**
المصلحة العامة	**29**	**25,7**
العرش	**5**	**4,4**
الولاء للشخص	**9**	**8,0**
المال و العرش و الولاء للشخص	**46**	**40,7**
المجموع	**110**	**97,3**
عدم إجابة	**3**	**2,7**
المجموع الكلي	**113**	**100,0**

قراءة الجدول:

40.7% وهي أعلى نسبة نقرأها من الجدول هي تلك المتعلّقة بالمستجوبين الذين ينظرون إلى أن العوامل المتحكمة في صُنع القرار داخل الحزب هي المال والعرش والولاء للشّخص كلها مُجتمعة تليها المصلحة العامة بنسبة 25.7%، ثم العوامل التي كانت مجتمعة جاءت منفردة لمستجوبين بنسب متفاوتة، عامل المال ويمثّل 18.6%، الولاء للشخص بنسبة 8%؛ أما أدنى نسبة هي تلك المتعلقة بعامل العرش بنسبة 4.4%؛ في حين أن الممتنعين عن تقديم إجابة قدرت نسبتهم ب 2.7%.

تأويل النتائج المقروءة:

تؤكّد النتائج المقروءة في الجدول أن صُنع القرار داخل الحزب يعود بدرجة أولى إلى العوامل الثلاثة مجتمعة وهي المال والعرش والولاء للشخص باعتبار أن العرش هو الوعاء أو الخزان الذي يعتمد عليه الحزب في عملية صعود القياديين داخل هياكله ووحداته الرئيسية والفرعية وفي عملية تجديد قياداته وفي المشاركة السياسية الداخلية والخارجية كملاذ آمن لكسب رهان العملية الانتخابية. وهذا ما يجعل الانتماء إلى القبيلة بكل امتداداتها من العرش إلى الجهة يشكّل مصدرًا من مصادر

صنع القرار وإعادة إنتاج السلطة الحزبية وتجديدها من أجل حجز مواقع داخل المراتبية الحزبية؛ إذ لابد من التمتّع بنفوذ داخل العرش أي الاستقطاب العشائري والانتماء إلى الجماعات الأولية إضافة إلى الولاء للشخص في إطار العلاقة التي تربط الهامش (المحيط) بالمركز والتي تتّخذ مسار شخصنة السلطة ومركزية اتخاذ القرار، علاوة عن الرأسمال المادي والذي أصبح من الفواعل الأساسية في صنع القرار حيث لا يكفي النفوذ الواسع في الحقل السياسي كمورد من موارد التعبئة والذي لابد أن يعزّز بالمورد المادي والاقتصادي وهذا ما فتح المجال أمام بروز جماعات اجتماعية صاعدة تمتلك المال وتبحث عن مواقع لها داخل التراتبية السياسية؛ بحيث أصبح المال السياسي العامل الحاسم والمحدّد لسيرورة نتائج العملية الانتخابية وعملية اتخاذ القرار وتغليب كفة ورجحانها على حساب كفة أخرى ومن تمّ التّمكين من كسب الرهان السياسي، بل يتعدّى ذلك إلى رسم مستقبل المؤسسة الحزبية وسياستها العامة مما قوَّض أسس الديمقراطية والشفافية والتفكير في المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة التي تبقى مجرد شعار وخطابات يرددها الفاعلون لتحقيق مآرب شخصية.

جدول 41 موقف المستجوبين نحو المعايير التي يحتكم إليها الأشخاص في الانتخاب على المترشحين

معايير انتخاب المترشحين	التكرار	النسبة المئوية
الكفاءة	32	28,3
الولاء	8	7,1
العرش	9	8,0
المصلحة	7	6,2
أخرى	3	2,7
الولاء و العرش والمصلحة	51	45,1
المجموع	110	97,3
عدم إجابة	3	2,7
المجموع الكلي	113	100,0

قراءة الجدول:

يتبيّن من الجدول أن أكبر نسبة تقدر ب 45.1% هي نسبة المستجوبين الذين يرون أن المعايير التي يحتكم إليها الأشخاص في الانتخاب على المترشّحين، هي معايير الولاء والعرش والمصلحة مُجتمعة، ثم تليها معيار الكفاءة بنسبة 28.3% ؛ وفي الأخير وبِنِسب متفاوتة معيار

الانتماء إلى العرش بنسبة 8%، الولاء بنسبة7.1%، المصلحة 6.2%، ثم معايير أخرى متفرِّقة بنسبة 2.7% في حين أن الممتنعين عن الإجابة قدّرت نسبتهم ب 2.7%.

تأويل النتائج المقروءة:

نتأكّد من خلال قرائتنا للجدول أعلاه أن عملية الانتخاب على المترشّح من طرف الناخبين لا تخرج عن الدوائر والأطُر التقليدية، حيث لا زالت الممارسات تقليدية داخل هياكل ومؤسسات حديثة فأصبحت اللعبة الانتخابية تحتكِم إلى رهانات تدور حول المصالح والرموز والولاءات التقليدية والمصالح الشَّخصية. إذن نستنتج أن هناك سلطة كبيرة للولاءات التقليدية العرش والقبيلة وإعطاء أولوية لعامل المصلحة الشخصية على حساب الكفاءة والانتماءات الحزبية والسياسية. حيث أنّ الأغلبية من المستجوبين لهم نظرة مُوحَّدة حول العوامل التي تحكم عملية الانتخاب على المترشّحين بنسبة كبيرة إلى العرش والولاء والمصلحة بدل الكفاءة في اختيار المترشحّين الذين ينُوبُون عنهم في المجالس المنتخبة الذي ينتظر أن تسير بطريقة ديمقراطية فكيف يتسنَّى لها ذلك والقاعدة الشعبية والنضالية التي تَحسم تلك العملية السياسية والانتخابية لها روح قبلية وعشائرية ومصلحية وتُعتَبر العملية الانتخابية مرحلة حاسمة تتجدّد فيها تلك الروابط الرُّوحية القبلية وتأخذ أبعادا ونجد لها تفسيرات وتعبيرات واضحة داخل النسيج الاجتماعي القرابي والقبلي مستقرًا لها من أجل قضاء الحاجات والامتيازات.

إن الإشكال الذي يُعيق ضبط إيقاع العمل الحزبي داخل سيرورة التحديث الانتقالية وخاصة على المستوى المحلي، هو الارتباط الوثيق بالعلاقة المصلحيّة بين الناخب والمنتخب؛ هذه العلاقة التي أخذت أبعادا ترتبط بالحساب العقلاني للفاعلين وتأمين المصلحة الخاصة و النّفعية السياسية المرتبطة بدورها بمفاهيم الاحتماء السياسي والاقتراب من الريع الذي يحتكِم إلى معايير الولاء للأشخاص والقبيلة بكل امتداداتها وأيضا المصلحة الشّخصية، عِوَض الاقتناع السياسي الذي يحتكِم إلى البرنامج والمشروع السياسي ويشترط الكفاءة السياسية والعلمية والمصلحة العامة من أجل تحقيقه، وهو ما ولَّد أنواعًا جديدة من الولاء السياسي المغلَّف بالإيديولوجيا النَّفعية التي يَفْرضُها السياق السياسي، تؤكّد نتائج الجدول أعلاه عدم جدوى المعايير الحديثة أمام المعايير التقليدية المتمثِّلة في الولاء للقبيلة والعرش والمصلحة الشخصية ومحاولة توريثِها للأجيال الحالية وهذا لرصد مصادر وموارد تؤمِّنُ لهم رصد الوضع القبْلي داخل سيرورة التحديث الانتقالية من خلال عملية المشاركة السياسية.

جدول 42 يبين علاقة المنصب السياسي في المجالس المنتخبة بالمكانة التي يحتلها الحزب داخل النظام السياسي كمصدر لمبادلة الخدمات

		المكانة التي يحتلها الحزب داخل النظام السياسي كمصدر لتبادل الخدمات		المجموع
		نعم	لا	
المنصب السياسي أو المسؤولية في) المجالس (المنتخبة الولائية و الوطنية)	لاشيء	37	12	49
	%	% 75,5	% 24,5	% 100,0
	%	% 47,4	% 38,7	% 45,0
	عضو مجلس شعبي بلدي	21	12	33
	%	% 63,6	% 36,4	% 100,0
	%	% 26,9	% 38,7	% 30,3
	عضو مجلس شعبي ولائي	6	2	8
	%	% 75,0	% 25,0	% 100,0
	%	% 7,7	% 6,5	% 7,3
	عضو مجلس شعبي وطني	2	0	2
	%	% 100,0	% 0,0	% 100,0
	%	% 2,6	% 0,0	% 1,8
	رئيس بلدية	4	2	6
	%	% 66,7	% 33,3	% 100,0
	%	% 5,1	% 6,5	% 5,5
	نائب رئيس بلدية	8	3	11
	%	% 72,7	% 27,3	% 100,0
	%	% 10,3	% 9,7	% 10,1
	المجموع	78	31	109
	%	71,6%	% 28,4	% 100,0
	%	100,0%	% 100,0	% 100,0

قراءة الجدول:

أعضاء المجلس الشعبي الوطني بنسبة 100% يعتقدون أن المكانة التي يحتلها الحزب داخل النظام السياسي هي مصدر لتبادل المزايا والخدمات كأعلى نسبة نسجلها في الجدول مقابل لاشيء للذين يعتقدون عكس ذلك كأصغر نسبة؛ في حين أفراد العينة الذين لا يشغلون أي منصب في المجالس المنتخبة ويعتقدون أن المكانة التي يحتلها الحزب داخل النظام السياسي هي مصدر لتبادل المزايا والخدمات تقدر نسبتهم ب75.5%، مقابل 24.5% يعتقدون عكس.

تأويل النتائج المقروءة:

إن ظاهرة تبادل المزايا والمصالح المشتركة بين الناخب والمنتخب تُضفِى عليها ما يعرف عليها بالوعود المستقبلية كالارتقاء إلى مناصب معيّنة وتتعدى إلى مكافئات مالية بحتَة وهذا ما يعرف بالسوق السياسي داخل الأحزاب وهذا ينسحب على جُل المجالس المنتخبة محليا ووطنيا؛ في حين أن أغلبية المبحوثين الذين لا يعتقدون بوجود تبادل للمزايا والخدمات بالرغم من المكانة التي يحتلها الحزب داخل النظام السياسي لا ينفُون الوجود الفعلي لهذه المزايا، لكنَّها تؤكد وجود مبادلة ولكن خارج الاعتبار الحزبي إذ تتَّخِذ طابعًا شخصيًا غير مؤسساتيًا؛ بل تخضع إلى عدة اعتبارات أخرى فهم يقارنون حالات عينية يجدون فيها أنفسهم خارج تلك اللعبة الزبائنية والتي تتَّخذ طابعًا إيديولوجياً بالتركيز على نتائج تلك الشرعية التي تستمدها من تبادل الامتيازات والمناصب كما هو الحال عند بعض الأحزاب على حد قولهم، والتي يكون هناك تضامن ومبادلة الخدمات والمناصب كما هو الحال عند التيار الإسلامي إذ أن وجود عضو في الجهاز الحكومي كفيل بتعميم أغلب هذه المناصب على المستوى الولائي والوطني للقياديين الذين تتوفر فيهم بحسَبِهم شروط توَلي مسؤوليات في الجهاز التنفيذي الذي يندرِجُ تحت الوصاية مباشرة في إطار نمط تسيير حزبي ريعي.

جدول 43 يبين علاقة المنصب السياسي في المجالس المنتخبة بالمعايير التي يحتكم إليها الأشخاص في الانتخاب على المترشحين في الانتخابات

		المعايير التي يحتكم اليها الأشخاص في الانتخاب على المترشحين						المجموع
		الكفاءة	الولاء	العرش	المصلحة	أخرى	الولاء و العرش والمصلحة	
المنصب السياسي أو المسؤولية في المجالس المنتخبة الولائية والوطنية	لاشيء	11	5	5	5	1	23	50
	%	% 22,0	% 10,0	% 10,0	% 10,0	% 2,0	% 46,0	% 100,0
	%	% 35,5	% 62,5	% 55,6	% 71,4	% 33,3	% 45,1	% 45,9
	عضو مجلس شعبي بلدي	12	2	2	2	1	14	33
	%	% 36,4	% 6,1	% 6,1	% 6,1	% 3,0	% 42,4	% 100,0
	%	% 38,7	% 25,0	% 22,2	% 28,6	% 33,3	% 27,5	% 30,3
	عضو مجلس شعبي ولائي	3	0	0	0	1	4	8
	%	% 37,5	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 12,5	% 50,0	% 100,0
	%	% 9,7	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 33,3	% 7,8	% 7,3
	عضو مجلس شعبي وطني	0	0	0	0	0	2	2
	%	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 100,0	% 100,0
	%	% 0,0	% 0,0	%0,0	% 0,0	% 0,0	% 3,9	% 1,8
	رئيس بلدية	0	0	0	0	0	5	5
	%	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 100,0	% 100,0
	%	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 0,0	% 9,8	% 4,6
	نائب رئيس بلدية	5	1	2	0	0	3	11
		% 45,5	% 9,1	% 18,2	% 0,0	% 0,0	% 27,3	% 100,0
		% 16,1	% 12,5	% 22,2	% 0,0	% 0,0	% 5,9	% 10,1
	المجموع	31	8	9	7	3	51	109
		% 28,4	% 7,3	% 8,3	% 6,4	% 2,8	% 46,8	% 100,0
		% 100,0	% 100,0	100,0 %	% 100,0	% 100,0	% 100,0	% 100,0

قراءة الجدول:

أعلى نسبة نقرأها من الجدول لأعضاء المجلس الشعبي الوطني ورؤساء البلديات، يرون أن الولاء، العرش والمصلحة كلها مجتمعة هي المعايير الأساسية التي يحتكم إليها الأشخاص في الانتخاب على المترشحين بنسبة 100% مقابل 0% لمعيار الكفاءة كأصغر نسبة؛ في حين نواب رؤساء البلديات 45.5% يرون أن الكفاءة هي المعيار الذي يحتكم إليه الأشخاص في الانتخاب على المترشحين، مقابل 27.3% يرون أن الولاء، العرش والمصلحة كلها مجتمعة هي المعايير الأساسية المتحكِّمة مقابل 18.2% العرش و 9.1% لمعيار الولاء.

تأويل النتائج المقروءة:

نتأكّد من خلال الجدول أن العوامل الثلاثة والمتمثّلة في العرش والمال والمصلحة الشخصية مجتمعة هي المعايير التي يتمثَّلُها المنتخَبون في المجالس المحلية الولائية والبلدية والمجالس المنتخبة الوطنية في الانتخاب على المترشّحين لهذه المناصب، على حساب معيار الكفاءة العلمية والسياسية للأشخاص إذ تُعتَبر تلك العوامل سواء كانت مجتمعة أو بصفة منفردة آلية لترسيخ منحى العملية الانتخابية على المستوى المحلي والتي تأخذ من العرش كوعاء انتخابي تتجدَّد من خلاله السلطة وخاصة لما يتعلق الأمر بالمترشّحين الميسورين ماليا كأحد العوامل المهمَّة كرأسمال مادي من أجل كسب الرهان السياسي، يتم فيه تبادل المصالح الشَّخصية بين الناخبِين والمنتَخبين داخل السوق السياسي؛ ومن ثم يبقى دائما محطة بال الناخب على أنه بإمكانه أن يتحصَّل على مزايا وخدمات في مجال مناحي الحياة كمنصب عمل، من حيث الترقية الاجتماعية كسكن للإيواء؛ يتوسَّطُها دائما العلاقة مع مختلف المنافسين والتي يُقيمها البائعين المحترفين للخدمات السياسية مع مختلف زبائنهم في الحقل السياسي.

أغلبية المستجوبين يؤكِّدون أن وجود الحزب في السلطة من خلال احتكاره للمناصب على مستوى المؤسسات السياسية كرئاسة الجمهورية، مؤسسات البرلمان والجهاز الحكومي والمدراء المركزيين والتنفيذيين، وخاصة ممَّن يحوزون على مناصب داخل المجالس المنتخبة الوطنية والمحلية باعتبارهم على احتكاك مباشر بالمسؤولين المباشرين وبإمكانهم تقديم خدمات ومزايا ينتَفِع منها أطراف الحلقة الزبائنية الذين يستغِلُّونها للحصول على مواقع مربحة كمنتَخَبِين.

.

جدول 44 يبين علاقة المنصب السياسي في المجالس المنتخبة بالعوامل المتحكمة في صنع القرار داخل الحزب

		العوامل المتحكمة في صنع القرار داخل الحزب					المجموع
		المال	المصلحة العامة	العرش	الولاء للشخص	المال و العرش و الولاء للشخص	
المنصب السياسي او المسؤولية في(لمجالس المنتخبة الولائية والوطنية)	لاشيء	12 % 24,0 % 57,1	13 % 26,0 % 46,4	13 % 6,0 % 60,0	6 % 12,0 % 66,7	16 % 32,0 % 34,8	50 % 100,0 % 45,9
	عضو مجلس شعبي بلدي	2 % 6,1 % 9,5	10 % 30,3 % 35,7	10 %3,0 %20,0	1 % 3,0 % 11,1	19 % 57,6 % 41,3	33 % 100,0 % 30,3
	عضو مجلس شعبي ولائي	3 % 42,9 % 14,3	1 % 14,3 % 3,6	1 %0,0 % 0,0	0 % 0,0 % 0,0	3 % 42,9 % 6,5	7 % 100,0 % 6,4
	عضو مجلس شعبي وطني	0 % 0,0 % 0,0	0 % 0,0 % 0,0	0 % 0,0 % 0,0	0 % 0,0 % 0,0	2 % 100,0 % 4,3	2 % 100,0 % 1,8
	رئيس بلدية	2 % 40,0 % 9,5	0 % 0,0 % 0,0	0 % 20 % 20,0	1 % 20,0 % 11,1	1 % 20,0 % 2,2	5 % 100,0 % 4,6
	نائب رئيس بلدية	2 % 16,7 % 9,5	4 % 33,3 % 14,3	4 % 0,0 % 0,0	1 % 8,3 % 11,1	5 %41,7 % 10,9	12 % 100,0 % 11,0
	المجموع	21 % 19,3 % 100,0	28 % 25,7 % 100,0	5 % 4,6 % 100,0	9 % 8,3 % 100,0	46 % 42,2 % 100,0	109 % 100,0 % 100,0

قراءة الجدول:

أكبر نسبة من الجدول هي 100% من أعضاء المجلس الشعبي الوطني يرون أن المال والعرش و الولاء للشخص مجتمعة هي العوامل المتحكّمة في عملية صنع القرار داخل الحزب مقابل 0% للمصلحة العامة كأصغر نسبة تسجل في الجدول؛ في حين رؤساء البلديات يرون أن المال هو العامل الرئيس بنسبة 40% مقابل 20% لعامل الولاء للشخص بالتساوي مع عوامل المال والعرش والولاء للشخص مجتمعة.

تأويل النتائج المقروءة:

تُؤكِّد نتائج الجدول أعلاه أن كل المسؤولين داخل المجالس المنتخَبة يُجمِعون على أن المال والعرش والولاء للشّخص مجتمعة هي العوامل المشتركة التي تُعتَمد كأساليب أساسية في صنع القرار داخل هياكل الحزب، بحيث بالرغم من تبايُن المسؤوليات داخل المجالس المنتخَبة منها الوطنية والمحلية، إلا أنهم أجمعوا أن العوامل الثلاثة مجتمعة تشكِّل موارد للتعبئة ولتغليب الكفة ورجحانها لصالح من يمتلك تلك المصادر مُجتمعة للتحكُم في عملية صنع القرار داخل الحزب؛ في حين رؤساء المجالس الشعبية البلدية كان تحليلهم في هذا الإتِّجاه بأفضلية عامل المال كعامل رئيسي إضافة إلى العرش والولاء للشخص في اتخاذ القرار؛ بالرغم من الاتِّفاق بين أغلبية المسؤولين أن العوامل الآنِفة الذكر مُجتمعة هي من تتحكَّم في صنع القرارات، إلا أن واقع الحال قد لا ينسحب في الممارسة الميدانية على كل المسؤوليات إنطلاقًا من البعد الشاسع في بعض الأحيان بين مُنتخَب وآخر، من حيث الرأسمال المادي المتمثَّل في السيولة المالية لدى البعض؛ إذ أجمع رؤساء المجالس الشعبية البلدية على أن عامل المال منفرد له دور كبير في اتِّخاذ القرار مادام أن البعض منهم يفتَقِر إلى قوة عرشه وعدم امتداده من حيث التمثيل الجماهيري، ممَّا يجعل اللجوء إلى العوامل المذكورة مشروعا لكل طامح للحصول على مناصب عليا في المجالس المنتخَبَة؛ نجد أن أهم عامل الرأسمال المادي ثم رأسمال العلاقات والولاءات التي يُقَدِمها سواء للعرش أو للأشخاص الماسكين بالسلطة والخدمات التي يؤدِّيها الطامح إلى التَموقُع من أجل مراتب عليا في السُلَم الحزبي وتسمح بصُنع القرار؛ وهذا الأسلوب الذي يرافق سيرورة التحديث يَعرِضُ عن تحقيق المصلحة العامة حيث تُعتَبر كآخر عامل من العوامل يحتكم إليه الفاعلون في صنعهم للقرار داخل الحزب.

خلاصة الفرضية الثالثة:

بالرغم من الطابع الحداثي الذي يتَّخِذُه حزب جبهة التحرير الوطني في ممارسته للسلطة من خلال توفر قنوات حديثة كضمان انتخابات دورية ظاهريا، واختيار ممثّليها في كل مؤسسات الدولة كالبرلمان ومجلس الأمة والمجالس المحلية الولائية والبلدية، إلا أنَّ روح العملية ومضُمونها بقي يحتكم إلى معايير تقليدية آلية محضة تقترب في أغلب الأحيان إلى أشكال المبايعة كالتزكية المباشرة والولاء للأشخاص وعلاقات التبعية، نجد له تفسيرات داخل البنى القديمة، وذلك يعكس الموروث التاريخي والثقافة السياسة للفاعلين السياسيين وخاصة على المستوى المحلي، بل وتخضع العملية إلى منطق الحسابات الشخصية للفاعلين ولجوئهم إلى منطق العائد والتكلفة وتعميم الممارسات الزبائنية، بدل عقلنة السلطة وتطبيق القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية الحزبية الناظمة لها، وإحلال معايير حديثة تحتكم إلى المعايير الديمقراطية ومنطق التداول الانتخابي وضمان الشفافية والاعتماد على الكفاءات السياسية والعلمية كمخرج سلس لسيرورة التحديث السياسي.

بيد أن وجود الحزب داخل مؤسسات الدولة ومفاصلها وداخل المجالس المنتخبة المحلية والوطنية، يستطيع من خلاله الفاعلون السياسيون مبادلة الخدمات والامتيازات الرمزية والمادية والمنتجات السياسية بين المحترفين السياسيين (الزعماء–الرعايا) والمستهلكين (الزبائن–المناضلين) في كل المستويات المحلية والوطنية داخل السوق السياسي، من خلال تنامي الرأسمال العلاقاتي وسرعة وفعالية تلك العلاقات تزامنًا وتزايد المؤسسات السياسية خاصة على المستوى الوطني، وتتّخذ هذه العملية طابعا شخصيًا غير مؤسساتيًا، تزداد حدَّتها في المواعيد الانتخابية، أين تتجدد تلك السلطة ويعاد إنتاجها، وفق معايير تقليدية في اختيار المترشّحين إذ تحتكم إلى الولاء والتبعية وتبادل المزايا، وينجم عنها صعود جماعات اجتماعية داخل هياكل الحزب، بمفاضلة من يمتلكون الرأسمال المادي كمورد من موارد التعبئة يلجأ إليه الفاعلون السياسيون في المحطات الانتخابية من أجل إمالة الكفة ورجحانها على حساب كفة أخرى لكسب الرهان السياسي؛ كل هذا على حساب المعايير الحديثة كالرأسمال الثقافي والكفاءة والنزاهة وتحقيق المصلحة العامة.

فشل تحقيق المشروع الحزبي وإيديولوجيته داخل حزب جبهة التحرير الوطني والأهداف التي ينشدها لتحقيق الديمقراطية، إذ يحل محلها تسوية مصالح الزبائن والزعماء، وعقلنة حساباتهم الشخصية؛ واتّساق وانسجام حلقات الحزب الداخلية والخارجية ببعضهم البعض من المناضلين

(الزبائن) إلى القياديين (الزعماء)، لم يكن لصالح دمقرطة الممارسة السياسية الحزبية وعقلنة ممارسة السلطة داخل هياكلها وهيئاتها لتحقيق المصلحة العامة والبرنامج الحزبي، بقدر ما هي التحام حول معتقدات أو رموز مشتركة لتسوية المصالح الشخصية بإتباع منطق الربح والخسارة والموازنة بين التوقعات والمكافئات والاقتراب من الريع الحزبي، واهتمامهم أكثر بتحسين النتائج وتحقيق المناصب على حساب تحسين الديمقراطية وترسيخها لدى النخب الحزبية المتنامية.

هذه الحالة غير الطبيعية لسيرورة العمل الحزبي الذي أخذ في الانحسار داخل أطر ضيّقة من خلال الروابط التي تنشأها شبكات مصالح معينة وعُصب وجماعات في محاولاتها الاقتراب من الريع الحزبي وحجز مواقع لها داخل سلم التراتبية الحزبية والسياسية، وتنشأ علاقات مصالح بين الأعضاء والقياديين داخل وحدات الحزب الرئيسية والفرعية؛ ويصبح المنتخبون ممثّلين لشبكة مصالح ويتصرَّفون كمالكين لأماكن السلطة ومواقعهم التي يحتكرونها سواءا من خلال ممارستهم المباشرة لها من خلال تواجدهم في سلم المسؤوليات بالمجالس المنتخبة المحلية أو الوطنية أو على مستوى الوحدات الحزبية الفرعية والرئيسة، وليس كمستأجرين وفق ما تقتضيه الممارسة الديمقراطية كمنطق التداول الانتخابي وتأدية وظائف وأهداف لتحقيق المصلحة العامة تأخذ طابع مؤسساتي وفق ما تقتضيه اللعبة الانتخابية؛ بل يتم شخصنة السلطة وخوصصتها من خلال تقديم الامتيازات والخدمات التي تتَّخذ عادة من علاقات التبعية والعلاقات الشخصية قنوات لها.

إن تقويض درجة مأسسة الحزب، تترك المجال لبروز ظاهرة الزبائنية السياسية كمعوّض عن نقص في البناء المؤسساتي الحزبي وعلى مستوى البنى المشكِّلة له، أين يتم تبادل تلك المزايا والخدمات على أساس النسيج الاجتماعي القرابي كتعبيرات سياسية داخل تلك العلاقات الشخصية الاجتماعية؛ وأيضا بالنسبة لبعض الأقليات والتي لا تجد لنفسها سلطة وسطوة داخل القبيلة، تجد نفسها مرغمة للدخول في تحالف وفي مستوى آخر من مبادلة خدمات أخرى مع فاعلي السياق السياسي من أجل فرض وجودها وعقلنة حساباتها التكتيكية من أجل استمرارها في المواقع الحزبية والمحافظة عليها.

6-النتائج المرتبطة بالفرضية الرئيسية:

من خلال اختبار الفرضيات الجزئية الثلاثة نلاحظ أن هناك تأثير للبنية الاجتماعية والإيديولوجية لحزب جبهة التحرير الوطني في الممارسة السياسية واستمرار البنى التقليدية التي تشكّل حزب جبهة التحرير الوطني كمؤسسة سياسية غير قادرة على التكيّف بفعل تحلّل القيم التقليدية وبلورة قيم جديدة في صالح الجماعات الاجتماعية المتنامية التي ترصد لها أماكن داخل المراتبية السياسية وتحتكر الموارد المادية كمعيار للصعود؛ إذن نحن أمام حالة جزائرية تتجسد على المستوى المحلي في رصد ايقاع سيرورة التحديث الانتقالية البطيء والمتكيّف مع الموروث الثقافي والمعطى الأنثربولوجي للنسيج الاجتماعي وليس مع متطلبات وشروط عملية التحديث السياسي، وخير دليل على ذلك التواجد الكبير للقبائل والأعراش داخل الحزب كممثّلين يتبنون العمل الحزبي وليس العكس.

البنية التقليدية لحزب جبهة التحرير الوطني تقاوم باستماتة وترفض إعطاء مشروعية التواجد للقيم الجديدة التي فرضت نفسها في الواقع وصارت هي التي تحكم سلوكيات الأفراد عبره، ولكن مع ذلك ونتيجة السطوة والهالة التي تحتلها القيم التقليدية في المخيال الاجتماعي للفاعلين وعلى مستوى التمثلات العميقة للأفراد، ظلت رغم حضورها الواقعي مجردة من الاعتراف والتسليم لها بأحقية التواجد السوي، والقبول الطبيعي لها والاستقبال الهادئ لما ينتج عنها ممارسة سياسية هجينة تأخذ الشكل الجديد وتحيد عن مضمونه.

فشل الحزب كمؤسسة سياسية حديثة في تحقيق مشاركة سياسية ديمقراطية فعالة باعتبارها حلقة وصل بين المواطن والدولة الوطنية وبقيت تلك المشاركة معبئة تعتمد في أساسها على الجماعات الأولية وامتداداتها، ومبادلة المزايا والخدمات والاقتراب من الريع، والسعي إلى الشفاعة لدى الماسكين بزمام الأمور والمانحين للامتيازات ومن يمتلكون السلطة والقرار داخل المؤسسة الحزبية وداخل مفاصل الدولة.

وجود تلك البنية التقليدية التي يرتكز عليها حزب جبهة التحرير الوطني، وانقسام القيادات والنخب الحزبية واستبعاد الكفاءات العلمية والسياسية في الممارسة الحزبية، وهيمنة الشيوخ على المناصب القيادية على حساب الشباب، والذكور على حساب الإناث، فتح المجال للانتقال من الأبوية إلى الأبوية المستحدثة في ممارستها للسلطة وعملها الميداني والأخذ بالشكل دون الأخذ بالمضمون فحلَّت مركزية اتخاذ القرار وشخصنة السلطة وخوصصتها في علاقة المركز بالمحيط عموديا. ومع

تقويض النيوبتريمونيالية انتقل حزب جبهة التحرير الوطني إلى الممارسات الزبائنية[1] بين الرعايا والزبائن في جميع المستويات وبين كل الهيئات مما يحيل دون الانتقال الذي ينشده الأفراد المناضلين من التقليد إلى الحداثة بغية تحقيق التحديث السياسي وتجدّره.

سيرورة التحديث الانتقالية داخل حزب جبهة التحرير الوطني أعطت أفضلية لبناء شرعيات جديدة تضاف إلى الشرعيات التقليدية الثورية والتاريخية والشعبوية وهي المشروعية القبَلية التي تعطي سطوة للقبلية بكل امتداداتها، والزبائنية السياسية التي تراعي مصالح الجماعات المتنامية التي تحتكر الرأسمال المادي في إطار تحديث بطيء عكس منظومة القيم الحزبية الحديثة التي تجابه القيم التقليدية وتعطي أفضلية للنضال والكفاءة العلمية والسياسية والتكوين؛ حيث لعبت منظومة القيم التقليدية دورا في تثبيت النظام الاجتماعي والسياسي القائم داخل المؤسسة الحزبية والتي تستمد في ممارستها اليومية من العرش والقبيلة والجهة كقنوات رئيسية في العمل الحزبي وتعطي الأفضلية لأصحاب المال ومن يحتكرون الرأسمال المادي؛

لم يلجأ الفاعلون السياسيون داخل حزب جبهة التحرير الوطني في حلّهم لمشكلة التحديث السياسي المنقوص إلى إحلال نمط تعبئة تصاحبه منظومة قيم مرنة حديثة تعتمد على التآلف بين الفاعلين الانقساميين والفرقاء من أجل تحقيق حد أدنى من التآلف ومن أجل تحقيق المشروع الحزبي الحداثي، يستمد شرعيته من انتشار الأدوار وتوزيع السلطة السياسية بشكل عقلاني تشاركي أفقيا وعموديا كنموذج بديل لنمط التعبئة الذي يعطي أفضلية للقيم المتصلبة القديمة والجامدة والسلطة العمودية ومركزية اتخاذ القرار بحيث أن السلطة لا تخرج عن دائرة ضيقة أو أوليغارشية حزبية تميل إلى شخصنة السلطة وخوصصتها.

إعادة إنتاج للممارسات التقليدية واستمرارها في التشكُّل داخل المؤسسة الحزبية التي قامت بتجديد الثقافة السياسية القبَلية والأبوية في تمظهراتها الحديثة وتعميم الممارسات الزبائنية التي يتمثلها الفاعلين السياسيين والتي تتجدد داخل النظام الاجتماعي الحزبي القبلي تزامنا والاستحقاقات الانتخابية ويعاد إنتاج نفس السلطة بأشكال أخرى.

---

1 يطرح الباحث هذه التفسيرات على أساس تجنيد بعض المعارف النظرية التي اثبتتها الدراسات، لكن الباحث لم يختبر صحّتها على مجتمع البحث.

فشل سيرورة التحديث الانتقالية في نشوءِها وتجدُّرها يترجم مشكل فعلي في تجاوز الشكل إلى المضمون، وتجاوز الشعارات وترجمتها إلى سلوكات حقيقية معاشة ومتبناة، تصطدم ببنيات اجتماعية وإيديولوجية مقاومة لكل قيم الحداثة والديمقراطية ولا تتّحرر من الشرعيات التقليدية إلى شرعيات حديثة تحتكم إلى المعايير العقلانية ومنطق التداول الانتخابي وإعادة بعث المناضل والمواطن كحلقة فاعلة في السياق السياسي تتجاوز تلك التمايزات التقليدية التي تضفي انقسامية على حساب الجنس السن، المكان الجغرافي أو المهني.

خاتمة.

لقد حاولنا في هذه الدراسة تبيان تأثير البنى الاجتماعية والإيديولوجية للحزب على الممارسة السياسية وفي إيقاع سيرورة التحديث الانتقالية، وخلُصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات العامة حول هذا الموضوع، نستهلها بالقول بأن من خلال هذه الدراسة المحدودة اكتشفنا استمرار ما هو تقليدي وتعايشه مع ما هو حديث داخل المؤسسة الحزبية الواحدة كتعبير أو كإجابات رمزية ومادية عن موروث ثقافي واجتماعي؛ ووقَفنا على كيفية تجديد النخب الحزبية والقيادات للمشاركة السياسية إنطلاقا من درجة مشاركتها داخل الحزب في إطار حلقات خارجية كناخبين أو متعاطفين أو يندرجون ضمن حلقات داخلية كمنتسبين أو مناضلين أو في المشاركة السياسية الخارجية من خلال محاولاتها ممارسة السلطة واستلابها.

وتوصَّلنا أن الممارسة السياسية داخل الأحزاب السياسية تسير وفق إيقاع بطئ داخل سيرورة التحديث الانتقالية، ويعود ذلك إلى طبيعة البنى الاجتماعية والإيديولوجية التقليدية التي تشكل الأحزاب السياسية وتتَّسم بالجمود ولا تستجيب لمتطلبات النسق السياسي الحديث، إذ أن هناك تعايش لوضعيتين متناقضتين؛ فالممارسة السياسية أخذت شكلا هجينًا لا هي تقليدية ولا هي حديثة بالتمام حيث لا يمكن للفاعلين السياسيين أن يتنصّلوا من دهنياتهم القبلية إذ تعتبر القبيلة كملجأ وملاذ ومأمن يحتمي به الفاعلون داخل هيئات وهياكل الحزب؛ ويتم إعادة إنتاج تلك الممارسات القبلية لما تقتضي الضرورة، كشرعية تزداد حدتها في المحطات الانتخابية أين يتم تبادل تلك الامتيازات والخدمات داخل النسيج الاجتماعي والقرابي ويعاد إنتاج سلطة سياسية.

ضعف مأسسة الأحزاب السياسية، وهشاشة بنيتها الاجتماعية والإيديولوجية وتطابُقِها مع البنى التقليدية واستمرارها داخل النظام الحزبي، أدى إلى بروز ممارسات سياسية تحتكِم إلى الشرعيات القبلية والأبوية التحديثَية كمعوّض عن النقص الحاصل جراء عدم اكتمال عملية التحديث السياسي؛ وتعميم الممارسات الزبائنية السياسية تزامنًا وانتقال الحزب من وضع كان معهودا إلى أوضاع جديدة تصاحب سيرورة التحديث الانتقالية بإحلالها لقيم وموارد جديدة تفرزها عملية التحديث السياسي كالقيم التقليدية وانتشار الفوضى والرأسمال المادي بشكل مُتنامي كمصدر من مصادر الصعود في التراتبية السياسية؛ فكانت سيرورة التحديث السياسي لصالح بناء شرعيات جديدة مرافقة للشرعيات التقليدية الثورية والتاريخية وهي المشروعية القبلية والزبائنية التي تراعي مصلحة الجماعات المتنامية التي

تحتكر الراسمال المادي وتعرض عن مصلحة المناضلين والكفاءات السياسية والعلمية التي تحتكم للبرنامج والمشروع السياسي الحديث؛ من خلال تحقيق فرضيتنا الرئيسية لدراستنا هذه.

فشل سيرورة التحديث الانتقالية داخل المؤسسة الحزبية يعكس الطرح الانقسامي للقيادات المشكّلة له والذي تعاقبت عليه أو النخب المتجددة واستقطابها عن طريق القنوات التقليدية في ظل الثقافة السياسية التي يمتلكها للفاعلين وفشل الأجيال الوسطى (الجيل الثاني) التي تتوسط جيلي الثورة وجيل الشباب الحالي، وحتى الفئات الوسطى في تجسير ذلك الانتقال بطريقة سلسة وغير جامدة غير ديمقراطية تخضع للولاءات والزعامة وشخصنة السلطة ومركزية اتخاذ القرار.

فشل رهان المشاركة السياسية في تدبير الشأن العام بتنشيطها للنخب والقيادات السياسية داخل الحقل السياسي، إذ لا تعني المشاركة السياسية بالضرورة الوصول إلى السلطة السياسية واستلابها وتوسيع سلطة الحزب داخل المجالس المنتخبة ومؤسسات الدولة بقدر ما هو إعادة إنتاج سلطة يتماشى و تمثّلات الجماعات الصاعدة المتشكلة كفئة جديدة حجزت مواقع لها في الوضع الحالي وذلك برصد مواردها المعبَّئة وفق المخيال الاجتماعي للفاعلين داخل السيرورة الانتقالية، والتموقع داخل السوق السياسي وتسلق سلم المراتبية الاجتماعية والسياسية. ليصبح الحزب ليس حلقة وصل أو أداة لتقريبه من المواطن لكسب شرعية شعبية بقدر ما هو تقريب الحزب من زبائنه وعصبه الماسكة بالسلطة، وتوزيع المصالح داخل تلك الشبكات الزبائنية بالارتكاز على نتائج هذه الشرعية ولا يهم الطابع غير المؤسساتي التي تتخذه داخل النسيج الاجتماعي القرابي والشخصي.

أيضا أن المؤسسة الحزبية بالرغم من محاولاتها في المضي قدما وسيرورة التحديث السياسية باعتبارها بوتقة صهر لكل الحساسيات والقبائل والأعراش وتشكل حلقة ربط بين المواطنين والدولة الوطنية لم تستطيع الانتقال من الولاءات الأولية للقبيلة والعرش والجهة إلى الولاءات الأكبر لسلطة مركزية داخل الحزب أو الدولة الوطنية والأمة ككل.

ومن تم فبالرغم من أن الحزب لم يستطع الانتقال من الشكليات إلى المضامين حيث لم يأخذ من الديمقراطية إلا الشكل من خلال وجود انتخابات دورية، لأنها لا تنم عن وعي جماعي وحس وطني كحد أدنى مشترك يتقاسم فيه الفاعلين والنخب الحزبية الأدوار والأهداف والوظائف على أساس التضامن العضوي لا على أساس التضامن الآلي؛ ومن تم استحالة بعث المناضل داخل الحزب كفاعل متحرّر من كل الشرعيات القبلية حيث يجد نفسه مجبر إلى تعزيز موارده داخل السيرورة

الانتقالية للاقتراب من الريع وسوق المزايا، وفي ذلك تعتبر الجماعة الأولية والقبيلة والجهة هي الضامن الوحيد والملاذ الآمن لإعادة إنتاج السلطة وضمان استمراريتها والخروج من منطقة الشك والخطر التي يمكن أن تُحذق به خارجها، حيث وجب علينا أن نعيش ذلك الواقع بكل مكوناته الثقافية والتاريخية والسياسية والسياق الذي تتفاعل من داخله سيرورة التحديث السياسي؛

ولكن ما هي تمثُّلات الفاعلين لسيرورات التحديث الانتقالية وإيقاعها والزمن الذي تستغرقه؟ وهل هي إعادة بناء أم استمرار في التشكل، أم تنميط للبنى الاجتماعية والسياسية كمحدّد في المراتيبة السياسية؟ وما تأثير العلاقة المتزامنة بين التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل السيرورة الانتقالية؟ يعتبر الباحث هذه الأبعاد أفاقا بحثية مستقبلية له ولمختلف المشتغلين المهتمين بهذا الحقل المعرفي المعقّد. إذ أن الباحث لا يدّعي أنه قدّم شيئا نهائيا أو كاملا حول الموضوع بقدر ما يعتبر أنه قام بإثارة الاهتمام وتعبيد الطريق للقيام بدراسات أخرى.

التوصيات:

– لابد من إحداث قطيعة حقيقية متزامنة تمسّ جوهر المنظومة الحزبية بمؤسساتها وهياكلها وفروعها ولجانها ككل، ترافقها ثورة في البنى والذهنيات والنفسيات، ومن ثم الثقافة السياسية للفاعلين داخل السياق السياسي، للالتفاف حول مشروع وطني مركزي يعطي أولوية للبرامج والكفاءات ويتجاوز الولاء للجماعات الأولية والقبلية والجهوية والممارسات الأبوية وتقويض الزبائنية السياسية؛

– لابد من إصلاح جدري للمؤسسة الحزبية، بل ضرورة إعادة إنتاج ممارسات حزبية ترتكز في أساسها، على إعادة بعث المناضل أو الفرد المتحزّب كمواطن فعال، متعلّم ومتمدّن ومتحكّم في الآليات الجديدة والتكنولوجيا. حيث لا مستقبل للممارسة السياسية السليمة ولأخلقة العمل السياسي بعيدا عن مؤسسة حزبية مُمَأسسة؛ معقَّدة الوحدات وتنامي وظائفها، مستقِلّة عن كل القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى، ومتكيِّفة مع كل شروط إعادة الإنتاج وضامنة للحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة السياسية الديمقراطية التي تحتكم إلى الشرعية الانتخابية والدستورية.

– ضرورة تفعيل العمل السياسي الحزبي من خلال ضمان المشاركة السياسية الديمقراطية بعيدا عن الطابع المناسباتي المعبئ، المتمثّل في الاستحقاقات الانتخابية، أو الزيارات الميدانية للقادة السياسيين أو القادة المنتمين لجهاز الدولة، وجعل الممارسة السياسية نضال دائم ومستمر من أجل إحلال قيم الديمقراطية وترسيخها وتحقيق أهداف المنظومة الحزبية في ممارسة للسلطة ومحاولة استلابها؛

– تقريب الحزب من المواطنين والتجذُّر في أوساطهم وليس تقريب الحزب من زبائنه وعُصبه وشُلله؛ وهذا لن يتأتَّى من خلال الخطابات والشعارات، بل على أساس ممارسات فعلية، ويصبح بذلك الحزب كمؤسسة مركزية تؤسِّس لقيم المواطنة من أجل تحقيق التكامل والاندماج، ويكون بذلك حاملاً لانشغالات المناضلين وتطلعاتهم بعيدا عن تلك النعرات القبلية والانقسامية التي يتّسم بها داخل هياكله وهيئاته أفقياً وعمودياً؛ يعبّر فيه الفرد المناضل عن أفكاره وطموحاته بكل حرية؛

– ضرورة تكيّف الحزب مع المتغيرات الحاصلة في البيئة والمحيط، مراعين في ذلك تجنيد النخب القادرة على إحلال القيم الحديثة للممارسة السياسية، وتشجيع انتشار المتعلمين داخل أطر وهياكل الحزب والمجتمع المدني لتهذيب سلوكات الفاعلين وقيامهم بخيارات عقلانية ممَّا قد يفتح أفاقًا

جديدة تتحاشى تلك الممارسات التقليدية الأبوية والزبائنية والقبلية كمظهر من مظاهر التخلف؛ ومن تم الانتقال إلى الشرعيات الجديدة التي تستمد منها المؤسسة الحزبية مبرراتها في ممارستها للسلطة والتي تحتكِم إلى القوانين الناظمة للعملية السياسية، وتعطي أهمية لمنطق التداول الانتخابي، وقبول لا يقينية النتيجة حال دخول اللعبة السياسية؛

– تشجيع قيام طبقة وسطى تلتقي فيها كل الحساسيات المتعلِّمة والنُخب المثقفة والسياسية لضمان مشاركة سياسية ديمقراطية وتجسير الطبقات والفئات، والتأثير في ممارسة السلطة داخل المنظومة الحزبية من خلال التعاطي الجيد مع المنتجات السياسية، وتزويد الحزب السياسي بالنخبة المطالبة بالحقوق الإجتماعية والسياسية، وتهذيب العمل السياسي الذي يُبنى على أسس المنافسة والحوار والحريات وقيم المساواة؛

– مأسسة العمل السياسي وأخلقته من أجل تحقيق الاستقرار والتلاحم والتنظيم والفعالية من خلال تكوين المناضلين والمنخرطين، وإعادة بعثهم على قيم التعاون والتكامل وقبول الآخر والتعدد في الأفكار والطرح، بما يتماشى والقيم الحزبية الحديثة؛ وخلق ثقافة سياسية تسلم بمبدأ الديمقراطية والتداول على السلطة والأخذ برأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية بما يكفل ممارسة سياسية فعالة.

– تحديث الحزب في مشروعه التنموي لتكوين إطارات وكفاءات عليا تضمن استمرارية متينة تضع في الحسبان المناضل كفاعل أساسي في سيرورة التحديث الانتقالية وجعله يفكر منطقياً وعقلانياً، بملَكَاته الفكرية والسياسية تُتيح له التفاعل مع البيئة والمحيط وتمكّنه من التحليل العقلاني للأحداث ولما يدور حوله، بالتفتّح على الآخرين وقبول التعدد في الطرح والتسليم بالرأي و الرأي الآخر ونبد التعصّب؛ شريطة عدم المساس بالقوانين الأساسية والأنظمة الداخلية التي يحتكم إليها بمعيَّة بقية الفاعلين داخل الحزب والامتثال إليها.

– امتثال المتعاطفين والمناضلين والأعضاء والقياديين المحليين والوطنيين إلى القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية، واعتبارها القاعدة الأساسية التي تضبط آليات العمل الحزبي وجعله هو الفيصل في كل محطة من المحطات والمرجع الأساسي، وذلك من أجل تنظيم الممارسة السياسية الحزبية وإعطاءها شرعية ومصداقية.

– ولوج المرأة إلى الميدان السياسي تناضل إلى جانب الرجل دون فروق اجتماعية أو جسدية أو هيمنة ذكورية، ليبقى العامل الحاسم والمحدد هو الكفاءة واستحقاق المنصب، كما على المرأة أن تُثبت جدارتها وقدرتها انطلاقا من طاقاتها الكامنة والفعلية التي تتوافق وخصوصياتها بعيدا عن سلطة المحاصصة التي تدعِّمها، وانتقالها من المساندة القانونية الى الممارسة الفعلية واثبات ذاتها ميدانيا فيكون حضورها ليس على المستوى الرمزي بل حضور فعلي ينم عن مجتمع متكافئ يؤمِّن تكافؤ الفرص داخل المؤسسة الحزبية، وإحلاله للمساواة بين كل أبناءه وبناته شريطة النجاح وفق المعايير الديمقراطية المتَّفق عليها مسبقا؛

– إعطاء الفرصة لأكبر شريحة في المجتمع الجزائري وهي فئة الشباب والتي مازال يتعاطى معها الحزب بنظرة قاصرة واستصغار واحتقار، أو كواجهة تُزيِّن النظام التقليدي المشيخي، وأصبحت شعارات تُردد في الخطابات السياسية كأوراق سياسية تُلعب، بل تعتبر هذه الشريحة كخزان تعبئة من أجل كسب الرهان؛ ولم يكن المقصود منها هو تحفيز الشباب للولوج إلى العمل السياسي والتهيكل داخل هيئات الحزب بقدر ما هو يعتبر شعارات للتوظيف السياسي، وبقي حضور هذه الشريحة رمزيا في المؤسسة الحزبية وفي الهياكل القاعدية والوسطى والوطنية، باستثناء بعض الحالات التي تخضع للمُفترضات التي انطلقنا منها.

– ضمان حد أدنى من التآلف بين النخب الحزبية، وتحقيق قاسم مشترك من قيم المواطنة والمرجعية الفكرية التي حدّدها بيان أول نوفمبر كقاعدة صلبة لكل الجزائريين على اختلافهم وضمان حد أدنى هوياتي، وتعزيز ثقافة الحوار والقبول بالآخر والانفتاح السياسي على الاحزاب الأخرى، حال دخولنا اللعبة السياسية.

– تزامن التغيرات القانونية والدستورية مع التغيرات على مستوى الذهنيات والبنى الاجتماعية والإيديولوجية والثقافة السياسية لدى الفاعلين، وإعادة إنتاج الشروط التي يتموضع من خلالها المناضل المؤهّل علمَيّاً وعمَليّاً كحلقة مهمّة في إعادة بعث نفس جديد في الممارسة السياسية الحزبية، يحدث قطيعة متزامنة مع إنتاج الأنماط القديمة والبنى التقليدية وإعادة تجنيدها داخل المواقع الحزبية وفق متطلبات التحديث السياسي.

قائمة المراجع:

بالعربية:

1- أنجرس موريس. *منهجية البحث في العلوم الإجتماعية*. ترجمة سعيد سبعون، كمال بوشرف و بوزيد صحراوي. الجزائر: دار القصبة، 2004.

2- أسامة الغزالي حرب. *الأحزاب السياسية في العالم الثالث*. الكويت: مؤسسة الرسالة، 1987.

3- اسماعيل قيرة، و أخرون. *مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

4- السعيد بوالشعير. *القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة*. 12. المجلد 1. المجلد 2. الجزائر: ديوان المطبوعات، 2013.

5- ـــ. *القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة*. 12. المجلد 2. المجلد 2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

6- السعيد سبعون. *الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع*. 2. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2012.

7- الطاهر شعبان الأسود. *علم الاجتماع السياسي*. 2. لبنان: الدار المصرية اللبنانية، 2001.

8- أندريه هوريو. *القانون الدستوري و المؤسسات السياسية*. 2. ترجمة علي مقلد . المجلد 2. المجلد 2. بيروت: الأهلية للنشر و التوزيع، 1988.

9- بابا عربي مسلم. "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر." *مجلة علوم إنسانية*، رقم 35 (2007).

10- برهان غليون. *حقوق الإنسان: الرؤى العالمية و الإسلامية و العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

11- بوزينة أحمد طيفوري رحماني. *بنية الأحزاب السياسية في الجزائر. دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني بولاية الشلف*. الجزائر: جامعة الجزائر2، 2008.

12- جان ماري دانكان. *علم السياسية*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1997.

13- جورج بلانديه. *الانثربولوجيا السياسية*. 2. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.

14- حسام حكيم. *العمل الحزبي و الترقية الإجتماعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية*. الجزائر: جامعة الجزائر2، 2008.

15- حسني قيطوني. *بلاد قبائل الحضرة عبر التاريخ*. ترجمة عزالدين بوكحيل. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2015.

16- حليم بركات. *المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغير الأحوال والعلاقات*. بيروت: مركز دراسات، 2000.

17- خالد توازي. *الظاهرة الحزبية في الجزائر*. الجزائر: جامعة الجزائر3، 2006.

18- داوود الباز. *حق المشاركة في الحياة السياسية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

19- رابح علي موسى. *السيرورة الإنتقالية و منطق تجديد البنى الإجتماعية المهنية في الجزائر*. الجزائر: جامعة الجزائر 2، 2008.

20- ريمون بودون، و فرانسوا بوريكو. *المعجم النقدي لعلم الإجتماع*. ترجمة سليم حداد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

21- سارة بن نفيسة، و علاء الدين فرحات. *الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر تجديد الوسطاء وعودة الناخب*. القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان.

22- شارل فيرو. *تاريخ جيجلي*. ترجمة عبد الحميد سرحان. الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2010.

23- صالح بلحاج. *أبحاث وأراء في مسالة التحول الديمقراطي بالجزائر*. الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، 2012.

24- صامويل هنتجتون. *صدام الحضارات اعادة صنع النظام العالمي. ترجمة طلعت الشايب*. 2. نيويورك: سطور، 1999.

25- عبد الرحمان ابن خلدون. *المقدمة*. بيروت: دار الفكر، 2004.

26- عبد السلام ابراهيم بغدادي. *الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في افريقيا*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

27- عبد القادر مشري. *الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2010.

28- عبد الله حمودي. *الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة*. ترجمة عبد المجيد جحفة. المغرب: دار توبقال للنشر، 2010.

29- عبد الناصر جابي . *الانتخابات الدولة والمجتمع*. الجزائر: القصبة، 1992.

30- —. "الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع." *مركز البحوث الإجتماعية من أجل التنمية*.

31- —. "مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، ثلاثة أجيال وسيناريوان." *المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات*، رقم 10 (2012).

32- —. *الإنتخابات و الدولة و المجتمع*. الجزائر: القصبة، 1998.

33- —. "الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، رقم 30 (2011).

34- عزمي بشارة . ""جدل الجامعة والمواطنة والديمقراطية." *مجلة عمران للعلوم الإجتماعية*، رقم 15 (2016).

35- —. *في المسالة العربية. مقدمة لبيان ديمقراطي عربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

36- صادق الأسود. *علم الإجتماع السياسي. أسسه و أبعاده*. بغداد: مكتبة دار الكتب، 1990.

37- علي بوعناقة، و عبد العالي دبلة . "الدولة و طبيعة الحكم في الجزائر." *مجلة المستقبل العربي*، رقم 225 (1997).

38- علي خنوف. *تاريخ منطقة جيجل قديما و حديثا*. الجزائر: منشورات الأنيس، 2007.

39- عمار بوحوش، و محمد محمود الذنيبات. *مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.

40- فاضلي إدريس. *حزب جبهة التحرير الوطني ثوابت ومرجعيات*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

41- فضيل دليو. "الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، 2008: 171-184.

42- فيليب برو. *علم الإجتماع السياسي*. ترجمة محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.، 1998.

43- قوي بوحنية. "أزمة الحراك الداخلي في الأحزاب الجزائرية: قراءة نقدية." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، رقم 20 (2011).

44- كليفورد غيرتز. *تأويل الثقافات*. ترجمة محمد بدوي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

45- محمد نجيب بوطالب . *سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

46- محمد حربي. "الأسس الثقافية للأمة الجزائرية." *إنسانيات*، رقم 47-48 (2010): 11-19.

47- حمد حشماوي. "النائب البرلماني بين الوساطة والنهب." *مجلة الدراسات و النقد الإجتماعي*، رقم 19-20 (2004).

48- محمد خدّاوي . "الانتخاب في الوطن العربي بين الولاء بين الولاءات الاولية والمد الديمقراطي." *مجلة جامعة ورقلة*، رقم 7 (2012).

49- محمد كولفرني. "التغيير الإجتماعي و السياسي." *المجلة العربية للعلوم السياسية*، رقم 20 (2008): 139-146.

50- منصور مرموقة. *القبيلة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي مقاربة انثربولوجية*. بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2015.

51- منى محمود عليوة. *مفهوم المشاركة السياسية*. دمشق: مركز دمشق للدراسات النظرية و الحقوق المدنية، 2008.

52- موريس دوفرجيه. *الاحزاب السياسية*. ترجمة علي مقلد و عبد المحسن سعد. القاهرة: شركة الامل، 2011.

53- —. *المؤسسات السياسية والقانون الدستوري*. ترجمة جورج سعد. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

54- نبيلة عبد الحليم كامل. *الأحزاب السياسية في العالم المعاصر*. مصر: دار الفكر العربي، 1982.

55- نور الدين حاروش. *الأحزاب السياسية*. الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2009.

56- هشام شرابي . *النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي*. بيروت: دار الغرب للنشر والتوزيع، 1988.

57- — *النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين*. بيروت: مركز دراسات، 2009.

58- —. *مقدمات لدراسة المجتمع العربي*. بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984.

59- حزب جبهة التحرير الوطني. *القانون الأساسي. المؤتمر العاشر*. 2015.

60- —. النظام الداخلي. المؤتمر العاشر.2015.

61- القانون العضوي للأحزاب.1997.

بالفرنسية:

1. Addi , Lahouari. *état et pouvoir dans les sociétés du tiers monde. l'Algérie. Approche méthodologique et sociologique du pouvoir politique et de l'état.* Paris: EHESS, 1987.
2. —. *L' Algérie et la democratie pouvoir et crise du politique dans l'algerie.* France: La Decouverte, 1994.
3. —. *l'impasse du populisme.* Alger: Entrprise nationale du livre, 1990.
4. —. «Forme de néo-patrimoniale de l'Etat et secteur public en Algérie.» Dans *Etat et développement dans le monde arabe*, de Lahouari Addi, Habib El Malki et Jean Claude Santucci. Paris: CNRS, 1990.
5. —. «Les partis politiques en Algérie.» *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, n° 111-112 (2006): 139-162.
6. —. «Populisme, néo-patrimonialisme et démocratie en Algérie.» Dans *Populismes du Tiers Monde*, de René Gallisot, 295-311. Paris: L'Harmattan, 1998.
7. —. *Algérie Chroniques d'une expérience post-coloniale de modernisation.* Alger: barzakh, 2012.
8. Aron, Raymond. *Les étapes de la pensée sociologique.* Paris: Gallimard, 1967.

9. Badie, Bertrand. *le développement politique.* 5. Paris: Economica, 1994.

10. Bellina, Severine, Dominique Darbon, et Stein Sundstol Eriksen. *l'Eat en quête de légitimité.* Paris: Edition Charles Léopold Mayer.

11. Bourdieu, Pierre . «La représentation politique [Éléments pour une théorie du champ politique.» *Actes de la recherche ensciences sociales*, n° 36-37 (1981): 3-24.

12. Dobry, Michel. *sociologie des crises politiques.* 3. Paris: Presses de Sciences Po (P.F.N.S.P.), 2009.

13. Favret, Jean. «le traditionalisme par excès de modernité.» *European journal of sociology*, n° 8 (1967): 71-93.

14. Grawitz, Madeleine. *Lexique des sciences sociales.* 7. Paris: Dalloz, 2000.

15. Harbi, Mohammed. «penser le politique.» *critique*, 2004.

16. Herzlich , Claudine. *Santé et maladie: analyse d'une représentation sociale.* Paris: Mouton, 1975.

17. Kom, P N. «les partis politiques africains entre universalité et particularité.» *Polis/R.C.S.P./C.P.S.R*, n° 15 (2008): 1-77.

18. Medard, Jean François. «Le rapport de clientèle : du phénomène social à l'analyse.» *Revue française de science politique*, n° 26 (1976): 103-131.

19. Megherbi, Abdelghani. *la pensée sociologique d'Ibn Khaldoun.* Alger: Casbah éditions, 2010.

20. Moscovici, Serge. *psychologie sociale.* Paris: PUF, 1985.

21. Offerlé, Michel. *les partis politiques.* Paris: PUF, 2012.

22. Smati, Mahfoud. *les élites Algériens sous la colonisation.* Algérie: ENAG, 2009.

23. Toqueville, Alexis De. *de la démocratie en Amérique.* 2. Alger: ENAG, 1991.

24. Weber, Max. *le savant et le politique.* Algérie: ENAG, 1991.

بالأنجليزية:

1. Barnard, Alan, and Jonathan Spencer. *encyclopedia of social and cultural anthropology.* London/New York: Routledge, 2002.

2. Bealey, F., and A G Johnson. *The Blackwell dictionary of political science.* UK: Blackwell Publishing, 1999.

3. Eldersfeld, Samuel J. *political parties :A Behavioral analysis.* Chicago: Rand McNally, 1964.

4. Huntington, Samuel. *political order in changing societies.* New: Yale university press, 1968.

5. Lipset, Seymour. "Some social requisites of democracy: economic development and political legitimacy." *The American Political Science Review*, 1959: 69-105.

6. Robertson, D. *The Routledge dictionary of politics.* 3. London: Routledge, 2004.

7. Scruton, R. *The Palgrave Macmillan Dictionary of Political thought.* 3. New York: Palgrave MacMillan, 2007.

8. Turner, Jonathan. *the Cambridge dictionary of sociology.* Cambridge: Cambridge university press, 2006.

الملاحق: